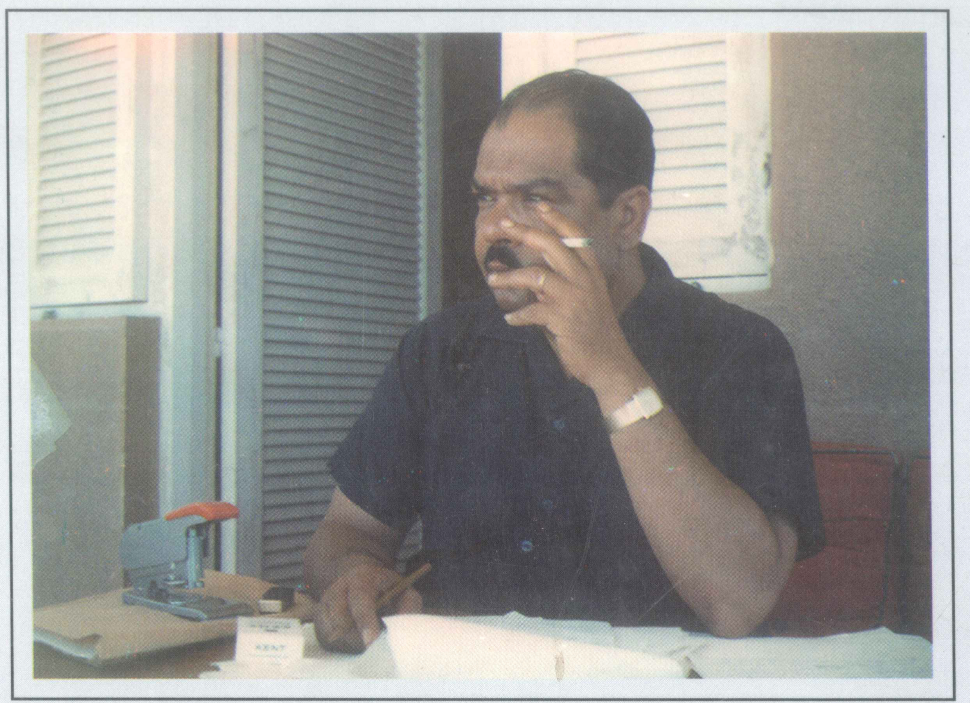




مذكرات صلاح نصر

العام الحزين

الناشر: دار الخيّال

الغلاف: محمد الصباغ

الطبعة الأولى

دار الخيّال

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

طبعة كاملة: أغسطس ١٩٩٩

رقم الإيداع: ٩٩٣٦ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

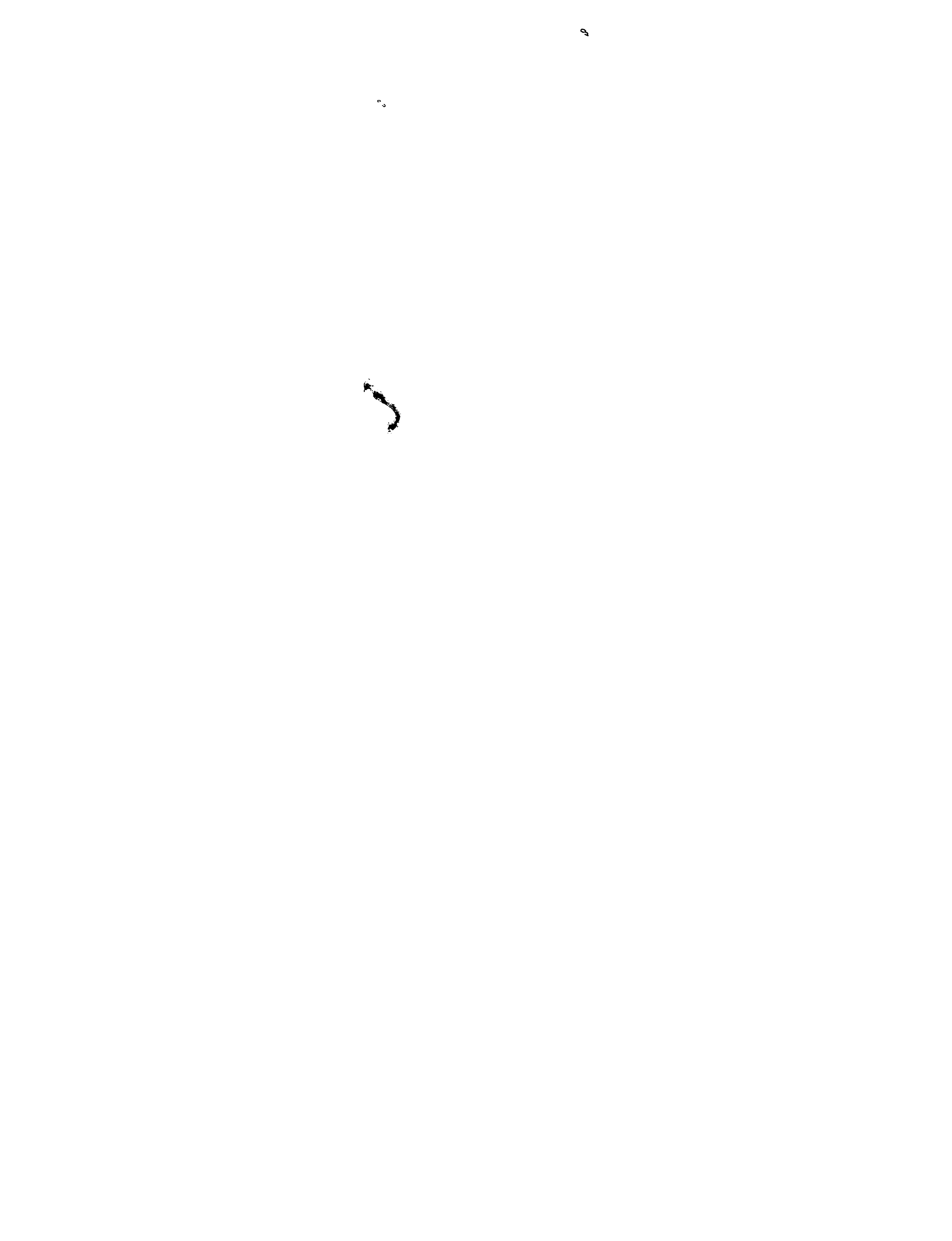
٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات
صلاح نصر

الجزء الثالث

العام الحزين

مطبوعات دار الخيّال




بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الجزء الثالث ـ العام الحزين

إهداء

إلى روح ابنتى الغالية سعـاد التى غدر الموت بشبابها ونبلها مثلما غدر الظلم بكفاحى وجهادى

صلاح نصر

ذكريات العام الحزين

حقا لقد كان عـاما حزينا وهو الاسم الذى أطلقته عـلى هذا الجزء من أوراقى.. لقد انقـض على الأمة العر بيـة بعامة وعلى مصر بـخاصة انقضاض عاصـفة هوجاء تقتلـع فى طريقها كل شىء.. عـاصفة لا تترك وراءها سوى الدمـار والهلاك.. دمار الحياة وهلاك النفوس.

هكـذا كان العام الحـزين... عام ١٩٦٧... جـاء فى أعقـاب عام ساده الفـوضى والاضطراب.. مـضى النصف الأول من الـعام الحزين خابـيا كبركان خامـد، ولكن البركـان غضب فثار فـجأة فى منتصـف العام وألقى بـحمم من نار، دمـرت الأشياء وقطعت الأسباب، ودكت صروحا وأعمدة استنفذ بناؤها سنين طويلة وأياماً قاسية.

وصحا القوم وكأنهم يعانون من كابوس رهيب، لا يصدقون ما حدث، ويعجبون لما وقع، والواقع أننا لا يمكننا أن نفصل أحداث العام الحزين عن الأعوام القليلة التى سبقته، ولا نستطـيع أن نلم بأبعاد القرارات التى اتخذت فى هذا العـام ولا بخلفياتها دون أن نربطها بأهم الأحداث التى قامت فى السنين الخمس السابقة للعام الحزين..

هكذا كان منهجي حينما قمت بوضع هذا المؤلف.. عدت إلى الوراء إلى عام ١٩٦٢، حيث نشأت أزمة ١٩٦٢ أو ما أطلق عليها فى فتنة عام ١٩٦٧ «الانقلاب السلمى»، وقد صوره المدعى العام ـ فى القضية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ـ بأن ثمة مجموعة من العسكريين برئاسة المشير عامر قامت بضغوط جماعية على الرئيس عبدالناصر لتوجيه سياسة معينة تهدف إلى سيطرة هذه المجموعة على الحكم والانفراد به.. ولكن الواقع أن أزمة ١٩٦٢ وما تلاها من أحداث لم تكن تهدف إلا انفراد عبدالناصر بالسلطة، والتخلص من باقى الضباط الأحرار استكمالا لسياسته التى بدأها منذ وقت مبكر بعد توليه الرئاسة والتى شرحتها تفصيلاً فى حينها.. وكان لهذه الاجراءات آثار على القرارات التى كان يصدرها عبدالناصر، وعلى تفكك وحدة الصف داخل الثورة.

وكان لتطور حرب اليمن آثار مباشرة على حرب يونيو، فاستنزاف قواتنا فى اليمن كان من الأسباب الرئيسية التى جعلت قواتنا المسلحة غير متأهبة لحرب يونيو، وكان لا مفر من أن أشرح هذه التطورات لأوضح الحصار الذى فرض على عبدالناصر سواء من الخارج، أو من بعض الدول العربية.

ويفتتح عام ١٩٦٣ بأزمة سياسية فى العالم العربى سممت العلاقات بين الجزائر وتونس، وذلك حينما أعلنت تونس أنها اكتشفت مؤامرة لاغتيال الحبيب بورقيبة رئيس تونس بتدبير من الجزائر.. كذلك نشأ فى العام ذاته نزاع بين الجزائر والمغرب على منطقة الحدود بينهما، وطلب بن بيللا من صديقه عبدالناصر النجدة، فاستجاب الأخير له. وكان بن بيللا قد طلب المعونة العسكرية من كوبا التى بادرت بإرسال قوات مسلحة له، فقامت الدول العربية باتهام عبدالناصر بأنه يساند الشيوعية على حساب العرب المسلمين.

وفى عام ١٩٦٤، جرت محاولات للوفاق بين العرب، تمخض عنها عقد مؤتمرى القمة العربى الأول فى القاهرة والثانى فى الاسكندرية.. وكان من أهم قرارات مؤتمر الاسكندرية ، قرار التصديق على قيام منظمة تحرير فلسطين، وهو قرار لا يمكن تغافله إزاء تطور الأحداث فى المنطقة العربية.

كذلك كان لا مناص من أن نتوقف قليلا عند عام ١٩٦٥ ، فهذا العام يعد بمثابة

نقطة تحول فى العلاقات المصرية ـ الغربية ، التى وصلت إلى ذروة التوتر فى نهاية هذا العام، لقد نشبت بعض الأزمات الدولية التى أثَّرت على العلاقات الدولية ، ففى روديسيا تطورت الأحداث، وانتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين كثير من دول العالم الثالث وبين لندن.. كما حدثت تغييرات فى كل من تركيا والجزائر ، ففى الأولى أجريت انتخابات فى الثلث الأول من شهر أكتوبر عام ١٩٦٥ حولت تركيا نحو اليمين السياسى، وفى الثانية أطاح بومدين بأحمد بن بيللا، ووهنت العلاقات المصرية ـ الجزائرية بعد إبعاد بن بيللا عن الحكم.. ناهيك عن الأزمات التى نشبت بين القاهرة من جانب، وواشنطن وبون من جانب آخر نتيجة اكتشاف مصر لصفقة الأسلحة السرية التى قدمتها حكومة ألمانيا الغربية لاسرائيل.. وتميز هذا العام أيضا بقيام عدة انقلابات عسكرية فى أفريقيا قلبت الأوضاع وغيرت الموازين، ولذا لم يكن غريبا أن يطلق على عام ١٩٦٥ فى أفريقيا اسم «عام الجنرالات».

ولم يكد ينصرم عام الجنرالات حتى هل عام ١٩٦٦ وهو يحمل فى أعطافه كل مسببات الفوضى، وكل عوامل الاضطراب والتناقض، هجوم سافر من واشنطن ولندن على عبدالناصر؛ لأنه ـ على حد قولهما ـ مدَّ نفوذه إلى الجزيرة العربية.. وتقارب بين القاهرة ودمشق فى بداية العام واقامة دفاع مشترك بينهما ثم عودة إلى الانقسام فى الجزء الأخير من العام.. هجوم عبدالناصر على الدول العربية الموالية للغرب، واتهامه للرجعية العربية بالخداع وخدمة أهداف إسرائيل.

وفى خضم الفوضى والانقسام اللذين كانا سائدين فى الأمة العربية، ووسط الاضطراب الذى عمّ أفريقيا، لم تتلكأ إسرائيل ، بل على العكس قامت بتحركات واسعة، وأنشطة مثمرة، ففى غضون هذا العام قام ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل بزيارة عدد من دول أفريقيا هى: السنغال وساحل العاج وليبيريا والكنغو كينشاسا وأوغنده وكينيا.. وكان لهذه الزيارات تأثير كبير على دعم العلاقات الأفريقية ـ الإسرائيلية، كما وضحناً فى هذه الأوراق.

ولم يفتنى أن أضمِّن هذا الجزء أهم المؤتمرات الدولية والزيارات الخارجية التى قام بها عبدالناصر أو بعض المسئولين على مستوى القمة عام ١٩٦٦، وهى كلها تشير إلى دلائل ذات مغزى، وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور العلاقات الدولية فى هذا العام منها: زيارة عبدالناصر إلى تنزانيا فى شهر سبتمبر التى سبقت

مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى شهر نوفمبر من هذا العام، كذا مؤتمر عدم الإنحياز الذى عقد فى نيودلهى فى شهر أكتوبر ، وظهر فيه ضعف كتلة عدم الإنحياز بصورة واضحة

وقام المشير عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة بزيارة كل من الباكستان والاتحاد السوفيتى فى أواخر هذا العام. وكان لهاتين الزيارتين معالم وسمات لها دلالاتها فى مجال العلاقات الدولية.. على أننى حينما أتحدث عن العام الحزين أجد لامندوحة من اتباع سبيل الاختيار والانتقاء للموضوعات، والابتعاد عن أسلوب الجمع وحشر التفاصيل غير الضرورية، فأحداث عام ١٩٦٧ وموضوعاته غزيرة متشعبة متعددة قد يكتب فى كل منها عدة مؤلفات.

وهكذا أجد نفسى فى هذا الكتاب مهتما بإبراز الجانب السياسى للأحداث ، ولم أعرض للمسائل العسكرية والاقتصادية إلا بالقدر الذى يربط الأحداث ويعمل على اكتمال صورتها.. وقد حرصت على أن أدون الأحداث التى عاصرتها كما وقعت أمام عينى تماما، متحريا الدقة فى العبارات، ومن ثم لم أحاول أن أغير من نص العبارات التى نطق بها أصحابها، حرصا على أمانتى فى النقل، فجاءت بعض هذه العبارات فى لغتها الدارجة.. وقد يبدو للقارئ أننى استرسلت فى الحديث عن دور المخابرات العامة فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وعن دورها بعد وقف العمليات الحربية.. وأستميح القارئ عذرا، فربما كانت هناك دوافع وراء هذا الاسهاب النسبى، وهى محاولتى دحض ما أثير من إفك وزيف حول دور المخابرات العامة فى الحرب.. ولذا لم أجد ما يخرص ألسنة المنافقين والمدلسين وتجار الورق سوى تسجيل الحقائق الموثقة التى ستبقى دائما بعد انحسار موجة الإرهاب الفكرى الذى تزعمه أهل النفاق والعمالة.

وقد يظن البعض أننى أحاول الإساءة إلى أحد، أو أننى أشايع آخر نتيجة ذكر بعض الحقائق التى تظهر الأخطاء.. وهذا أمر بعيد عن نفسى كل البعد، لم يراود عقلى قط، فما أبغض حديث المنافقين على نفسى، وما أمقت عبادة الفرد إلى قلبى.

لقد حوت هذه الأوراق كثيرا عن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر.. وكانا

رحمهما الله ـ بالنسبة لى زميلا كفاح ورفيقا سلاح، فضلا عما كان يربطنا من وشائج صداقة وإخاء، لازلت وسأظل حريصا على الوفاء لذكراهما ، بعد أن رحل الرجلان عن عالم الأرض.

وإذا كانت الخصومة السياسية قد اشتدت بين عبدالناصر وبينى فى حياته ، وبالرغم من اختلافى معه حول بعض المسائل ، فهذه الأمور بعيدة كل البعد عن موضوع هذا الكتاب، وعن تلك الموجة التى ركبها بعض النهازين للحط من شأن عبدالناصر والتشهير به وبثورة ٢٣ من يوليو.

لقد كان عبدالناصر بشرا بمعنى هذه الكلمة.. اجتهد فأصاب وأخطأ وحملت سريرته كل العواطف والمشاعر الإنسانية.. فعبد الناصر عرف الحب والكره، والفرح والحزن والضحك والبكاء والتحكم فى عواطفه ، وأحس بالغضب والخوف والقلق إلى غير ذلك من المشاعر الإنسانية العديدة.

ولقد حاولت حينما شرعت فى تسطير هذه الأوراق أن أنأى بنفسى عن كل الخلافات والمشكلات الخاصة، وركزت على الناحية الموضوعية منحيا عاطفتى جانبا قدر طاقتى، ومجنبا كل المسائل الخاصة.

وكان من الصدف الغريبة أننى انتهيت من وضع هذا الكتاب فى يوم لن أنساه قط مدى الحياة.. يوم ٢٦ من يونيو١٩٧٦ .. ففى هذا اليوم نادى منادى الظلم بحكم جائر انتصر فيه الباطل على الحق ولو إلى حين.. يوم رأيت فيه ساعة الظلم ساعة، فلم أعبأ ، وأنزل الله السكينة على نفسى ، وقلت لنفسى : إن ساعة الحق ستبقى إلى يوم الساعة.. وهأنذا أقدم للقارئ العربى الجزء الثالث من أوراقى: العام الحزين. لعله يجد بين سطوره عبراً للمستقبل وعسى أن يكتشف على صفحاته كيف تطغى التزامات السياسة على الالتزامات الإنسانية، وكيف تكتسح ضرورات الحكم أحكام العلاقات الإنسانية.

اللهم إهدنا، وطهر نفوسنا من النفاق والحقد والزيف. سبحانك نسأل أن ترفع كلمة الحق، وتدحض سبيل الباطل، إنك على كل شىء قدير.

صلاح محمد نصر

مــذكــرات صــلاح نــصــر
الجزء الثالث

1

أزمة ١٩٦٢
خلاف سياسى وليس انقلابا سلميا

دار الخيّــال

ماذا يعنى الانقلاب السلمى؟

استخدم اصطلاح «الانقلاب السلمى» لأول مرة فى مصر عام ١٩٦٧ فى محكمة الثورة فى القضية رقم (١) لسنة ١٩٦٧، التى عرفت بقضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة، والتى تم بموجبها تصفية معظم الضباط الأحرار الذين تبقوا حتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧.. وكان حسين الشافعى رئيس محكمة الثورة عام ١٩٦٧، قد عبر عما أطلق عليه الانقلاب السلمى، بتلك الأحداث التى جرت فى أزمة سنة ١٩٦٢، والتى انتهت باستقالة المشير عامر قائد عام القوات المسلحة وما تلى ذلك من أحداث.

والواقع أن هذا الاصطلاح وإن أطلقه حسين الشافعى، فإنه ابتكار شخصى من عبدالناصر له خلفياته ورواسبه القديمة..

لقد صور المدعى العام فى محكمة الثورة سالفة الذكر ـ وفقا لتوجيه عبدالناصر ـ أن ثمة ضغوطا جماعية قام بها المشير عامر ومجموعة ممن أطلق عليهم «العسكريين» للضغط على عبدالناصر فى توجيه سياسة معينة تهدف إلى سيطرة هذه المجموعة على الحكم والانفراد به.. ولما كانت هذه الدعوى فيها افتراء وافتئات إلى حد كبير، ولها جوانب وزوايا متعددة، كما أن لها رواسب نفسية ترجع إلى خمس سنوات خلت من الأزمة، فقد رأيت أن أتحدث عن هذه الأمور بشىء من التفصيل فى هذا الباب، من زاوية رؤيتى للأشياء ومشاهدتى لها، واشتراكى فى كثير من أحداثها، محاولا أن أبرز التصدع الذى حدث بين أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا يعملون حتى ذاك الوقت، وأن أوضح كيف يدمر الشك العلاقات الانسانية بين الحكام، ويقوض أقدس الوشائج.. بل قد يؤدى

ذلك إلى مآس دامية، حيث يصبح الضمير الإنسانى فى أجازة، وتسود لعبة السياسة القذرة التى عرفها الإنسان عبر التاريخ فى أزمنته القديمة والحديثة على حد سواء..

ولا أريد أن أستبق الأحداث فأصدر قراراً، ولا أود أن أفرض رأيا معينا فى هذا الباب، لأنه كان لى دور ما فى أزمة ١٩٦٢، ومن ثم رأيت أن أتحدث عن الأحداث كما شاهدتها، أو كما شاركت فيها، محاولا تجنب التعليق عليها إلا فى أضيق الحدود التى يتطلبها العرض والشرح، تاركا القارئ أو المؤرخ كى يقوم بتحليل الأحداث، واستنباط ما وراءها من نوايا ودوافع، وفقا لاجتهاد كل منهما، اللهم إلا تلك الدوافع والنوايا التى كنت على دراية بها أو موقنا منها.

لقد كان وقع انفصال وحدة مصر وسوريا على عبدالناصر فظيعا كما بينت من قبل فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.. وأصبح عبدالناصر يميل إلى الشك فى كل من يعمل معه، حتى فى أقرب الناس إليه، وازداد ولعه بحب الاستماع لأهل الدس، ولأولئك الذين يهوون الصيد فى الماء العكر.. واستمر الحال كذلك إلى أن حدث ما أطلقت عليه الفتنة الكبرى التى سأتحدث عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق..

ولأتساءل:

«هل كان هناك حقا انقلاب سلمى عام ١٩٦٢؟ وما معنى الانقلاب السلمى؟ وهل من المنطق أن يحدث أى انقلاب سواء كان سلميا أم عن طريق استخدام القوة دون أن يؤدى إلى نتيجة سياسية كالاستيلاء على السلطة أو تغيير فى المنظمات السياسية أو فى أشكال الحكم؟ وهل تعد الخلافات فى وجهات النظر فى العمل السياسى أو فى أسلوب الحكم انقلابا سلميا؟ وهل تقديم الاستقالات يعد انقلابا سلميا؟»

لقد تحدث الكثيرون عن أزمة سنة ١٩٦٢ من وجهة نظرهم، سواء كانوا مشاركين فى الحكم أم كانوا مراقبين للأحداث، وأننى أتفق مع بعض ما كتب، وأختلف مع وجهات نظر أخرى، أو مع ما كتبه بعض أعداء ثورة ٢٣ يوليو.. ولذا فإن التاريخ هو الحكم الفيصل بين المجتهدين، وسوف يقول فى النهاية كلمة الحق، بعيدة عن أى زيف أو هوى أو مغالطة أو نفاق.. لقد جاءت الأحداث عقب الانفصال ـ كما بينت فى الجزء الثانى ـ لتزيد الهوة بين عبدالناصر وعامر، ولتعطى فرصة للحاقدين والحاسدين أن يزيدوا من اشتعال النار بين صديقى العمر.. ويقوم عبدالناصر بإلقاء تبعة الاخفاق فى

القضاء على إنقلاب الانفصال فى سوريا على المشير عامر، مع أن إنقلاب الانفصال جاء نتيجة عوامل متعددة متشعبة قمت بشرحها من قبل تفصيلا وتحليلا..

وتجىء قضية منشور داود عويس ـ مدير مكتب وزير الحربية حينئذ- لتهيىء الفرصة لأعداء عبدالحكيم كى يشعلوا الفتنة، فيروجوا أن مدير مكتب المشير عامر متآمر، وأن عامر لا يحسن اختيار معاونيه.. ويهل عام ١٩٦٢ ليشتد التوتر بين عبدالناصر وعبد الحكيم، وذلك بعد أن أبلغ أحد الضباط عن قضية عرفت بقضية «حسن رفعت» التى تحدثت عنها من قبل، والتى جعلت عبدالناصر يظن أن عامر يقوم بعمل تنظيم لحسابه الخاص..

وتزداد ريبة عبدالناصر فى معظم زملائه، فيحاول أن يسيطر عليهم عن طريق معرفة حياتهم الخاصة، فينشىء جهاز مراقبة تليفونى فى بيته فى منشية البكرى، يستطيع بواسطته أن يراقب خمسة أرقام تليفونية فى القاهرة فى وقت واحد، وكان عبدالناصر يقوم بنفسه بتشغيله فى بادىء الأمر، ثم تركه لسامى شرف فيما بعد..

وكانت عملية تشغيل هذا الجهاز سهلة للغاية، لا تتعدى أن يقوم القائم بتشغيله بإدارة قرص تليفون عادى بالأرقام الثلاثة اليمنى من نمرة التليفون المطلوب مراقبته، فتتم عملية المراقبة ذاتيا وتسجل على شريط تسجيل.. ولقد استخدم عبدالناصر هذا الجهاز لمراقبة جميع زملائه من أعضاء مجلس الثورة، كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار مثل كمال رفعت وعباس رضوان وحسن تهامى ومحمد البلتاجى، ولم ينج من المراقبة كثير من الوزراء وعدد من الصحفيين، حتى أولئك الذين كانوا مقربين إليه، ويمدونه بالمعلومات الخاصة عن المجتمع المصرى..

وكان عبدالناصر يحتفظ بالشرائط المسجلة فى خزانة خاصة بمكتبه، هذا فضلا عن اتصاله سرا بضباط من القوات المسلحة، ومقابلتهم بين حين وآخر لمعرفة أية تيارات معادية بين صفوف الضباط.. ولما كان شمس بدران هو المسئول حينئذ عن تأمين القوات المسلحة، فقد نشأ صراع خفى بينه وبين سامى شرف سكرتير عبدالناصر للمعلومات الذى كان يتصل سراً بضباط معينين لإمداده بمعلومات عن الجيش، وسرعان ما ظهر الصراع على السطح.

وقد ناصر عبدالناصر شمس بدران، فقد كان يرى أن شمس أنفع له فى القوات المسلحة، واستمر يسانده بقوة حتى انتشرت شائعة قوية بين الضباط الأحرار وضباط

الجيش بأن شمس بدران عين لعبدالناصر على عبدالحكيم عامر.. وأخذت الأمور تسوء وتستفحل، حتى نشأت أزمة سنة ١٩٦٢ وما صاحبها من أحداث كان لها فى رأيى أثر كبير على قيام الفتنة الكبرى بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧.

ومن ثم أجد لامندوحة من أن أتحدث عن هذه الأحداث وعن خلفياتها، عساى أستطيع أن أوضح أشياء لها دلالات ومعان فى لعبة السياسة الخئونة.

مشروع مجلس الرئاسة

كانت علاقتى مع عبدالناصر طيبة ووثيقة حتى بداية أزمة ١٩٦٢، ولم يكن يعكر صفو علاقتنا سوى بعض خلافات فى العمل، أو نتيجة محاولة البعض الدس لى لدى عبدالناصر بوشايات رخيصة.. وكان عبدالناصر يميل إلى الاستماع، وغالبا ما كان يتأثر بهذه الوشايات، وبخاصة إذا كان أهل الوقيعة مهرة فى عرض بضاعتهم الرخيصة.. وسأحاول أن أذكر مثلا أو أكثر للتدليل على مدى تأثر عبدالناصر بهذه الوشايات، حتى لو كانت تافهة لا تستحق أى التفات أو انتباه.. فمثلا بعد أن توليت رئاسة المخابرات فى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧، قمت بدراسة مستوفية لإعادة تنظيم جهاز المخابرات العامة كى يستطيع أن يقوم بمسئولياته.. ولما كانت المخابرات العامة بحكم القانون الصادر لها هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة، فقد قمنا بعد دراسة طويلة بتقسيم المخابرات إلى إدارات، مختلفة يتولى كل منها مدير مسئول ويتبع مدير المخابرات مباشرة..

واقترحت اللجنة التى قامت بالدراسة بتغيير لقب مدير المخابرات إلى رئيس المخابرات ـ كمسألة تنظيمية ـ وإجراء بعض التعديلات التى تطلبها تطوير جهاز المخابرات العامة، وقد صدر بذلك قانون من مجلس الأمة.. والواقع أننى ما توقعت أن يغضب عبدالناصر من هذا الأمر، ولكن بعض المحيطين به أخذوا فى التعريض بى بأسلوب رخيص، ملمحين لعبد الناصر بأننى أريد أن أكون رئيسا مثله، وأننى أحاول أن أوطد سلطاتي، وكأن تغيير لفظ قد أقام الدنيا وأقعدها.. وللأسف كان بعض من تحدث فى هذا الأمر أعضاء فى مجلس الثورة.

مثل آخر أكثر تفاهة، ولكنه يعطى دلالات لما يحدث خلف الكواليس، حينما يتسلط على عقل الحاكم بعض من يهوون الصيد فى الماء العكر.. وقد حدث ذلك فى بداية

عهدى بالمخابرات.. إذ اكتشفت أن مبنى المخابرات الذى كان قائما فى شارع قصر العينى لايصلح ليكون مبنى للمخابرات.. وكنت قد أطلعت على تقرير للجنة الدفاع الامبراطورية البريطانية، جاء به أن من أسباب تسرب المعلومات من المخابرات البريطانية، يرجع أساسا إلى عدم توافر مبنى بمواصفات معينة يحقق أمن الوثائق والأفراد.. وأوصت اللجنة بانشاء مبنى للمخابرات البريطانية يحقق مبدأ الأمن، وهو مبدأ أساسى لنجاح نشاط أى مخابرات!

وقررت إنشاء مبنى للمخابرات العامة المصرية، يحقق أمن نشاطها فى الخارج، وفى مجال المعلومات السياسية، مستعينا بخبرات الدول التى سبقتنا فى هذا المجال، لاسيما أن جهاز المخابرات المصرية كان لا يزال فى دور التكوين والانشاء.. واستطعت بجهد شاق أن أحقق هذا الحلم، وأشيد مبنى مناسبا فى منطقة كوبرى القبة بالقرب من قصر القبة، وتكلف بناؤه عشرة أضعاف الإيجارات التى كنا ندفعها سنويا لاستئجار مبان لمكاتبنا.. أى أن تكاليف إنشائه تستهلك فى عشر سنوات..

وبعد الانتهاء من إقامة المبنى، وانتقال رجال المخابرات إليه لمباشرة أعمالهم، كنت أظن أن عبدالناصر سوف يكون سعيداً بذلك ولكنه فى إحدى مقابلاتى له قال لى فى تهكم:

«بيقولوا إنك بنيت قصر للمخابرات!»

ولم أستطع أن أكظم غيظى، وتعجبت من قوله، فوجدت نفسى أجيب دون تفكير:

«هو القصر ده أنا هاورثه.. مش سيادتك كنت موافق على الفكرة وشفت تصميمات المبنى ورسوماته قبل ما نبتدى نحط طوبة واحدة»

وأحس عبدالناصر أن الموقف قد يتطور إلى جدل لاداعى له فقال:

«أنا باقول لك على الكلام اللى باسمعه.. متبقاش حساس بالدرجة دى..»

قلت لعبد الناصر:

«أرجو أن تزور هذا القصر لترى هل هو قصر حقا أم مبنى أنشىء على أساس علمى، كما يحدث فى أى دولة متقدمة حريصة على أمنها القومى.

أردت الاستشهاد بهذين المثلين، لأبين أن الدس فى لعبة السياسة قد يُقوِّض أقوى الوشائج، ويدمر أخلص الصداقات.. كما أن الحاكم إذا أحيط بمجموعة من النهازين أو

المتسلقين يصبح فريسة للدس الذى قد يعرضه لأخطر المخاطر، حينما يصبح الحاكم نهبا لما يسمع من أقاويل كل يوم، فيشك فى كل الناس حتى أقرب المخلصين له، وسرعان ما يتخلص منهم، ويجد نفسه وحيدا محروما من نصيحة خالصة أو مشورة صادقة.

وكنت قد عدت إلى القاهرة فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٦٢ بعد زيارتى للولايات المتحدة وألمانيا الغربية، فوجدت الجو ملبدا بالغيوم، وأحسست أن ثمة عاصفة تكاد تهب مرة أخرى لتعصف بالصداقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر من ناحية، ولتزيد من التصدع والتنافس المدمر داخل مجموعة مجلس الثورة القديم.. ذلك أن عبدالناصر كان قد رسخ فى ذهنه أن يبعد عبدالحكيم عامر عن القوات المسلحة، وبخاصة بعد أن عملت الأحداث التى سبق أن أشرت إليها على تصدع العلاقة بين صديقى العمر جمال وعبدالحكيم، فابتدع عبدالناصر فكرة إعادة التنظيم السياسى فى الدولة، وقام فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ بعقد اجتماع فى الاسكندرية مع أعضاء مجلس الثورة القدامى الذين كانوا لا يزالون فى الحكم، لمناقشة أسس التنظيم السياسى المقترح.

كان أساس التنظيم المقترح تفرغ أعضاء مجلس الثورة القدامى للعمل السياسى، دون أن يرتبطوا بأى عمل تنفيذى، ومن ثم اقترح عبدالناصر تشكيل مجلس رئاسة ليكون أعلى سلطة فى الدولة، ويقوم برسم السياسة العامة للدولة ومتابعتها وإقرار القوانين والقرارات قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية، على أن يباشر السلطة التنفيذية مجلس تنفيذى أشبه بالوزارة، يتولى رئاسته فرد من خارج مجموعة مجلس الثورة القديم.. وكان قد اتفق على أن يتكون مجلس الرئاسة من اثنى عشر عضواً: ثمانية من المجلس القديم هم جمال عبدالناصر، وعبداللطيف بغدادى، وعبدالحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسن ابراهيم، وزكريا محيى الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعى، وأربعة من خارج المجلس هم على صبرى، وكمال رفعت، وأحمد عبده الشرباصى، والدكتور نور الدين طراف.

وتقرر أن يكون جمال عبدالناصر رئيسا لهذا المجلس، وأن تنقل مسئوليات القائد العام للقوات المسلحة من ترقيات وتنقلات وتعيينات إلى هذا المجلس.. واقترح جمال عبدالناصر تعيين على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى، ولم يعترض أحد من الحاضرين سوى كمال الدين حسين الذى حاول أن يفند هذا الرأى، فاقترح أن يتولى رئاسة المجلس التنفيذى أحد أعضاء مجلس الثورة القدامى، وبذلك تكتمل صورة القيادة الجماعية،

ولكن كمال الدين حسين لم يستطع الاستمرار فى حديثه، إذ أحس أن زملاءه ظنوا أنه طامع فى هذا المنصب.

كان هذا المشروع المقترح بداية لنشوب أزمة عنيفة، إذ بدأ الصراع يدب بين أعضاء المجلس، وتشتد الخلافات حتى وصلت إلى ذروتها كما سيجىء فيما يلى من أوراق.

مقابلتى لعبدالناصر بعد عودتى من الخارج

قابلت عبدالناصر بعد عودتى من الخارج، وعرضت عليه نتائج رحلتى إلى الولايات المتحدة والتى تحدثت عنها فى الجزء الثانى.. وكانت أهم النقاط التى أقلقته تلك الخاصة بصناعة الصواريخ فى مصر، والتى كان يعاون فيها بعض الخبراء من ألمانيا الغربية، وكان المشرف المباشر عليها الطيار عصام خليل.. كان من المفروض أن تتم العملية فى سرية تامة، ولكن لقصور فى دواعى الأمن، تسربت معلومات للخارج، واستطاعت المخابرات الأمريكية أن تحصل على معلومات مناسبة عن موضوع الصواريخ.. وبالطبع علمت إسرائيل بذلك، وكانت النتيجة أن قامت إسرائيل بمطاردة العلماء الألمان الذين يعملون فى مصر، وقامت بإرسال طرود متفجرة انفجر أحدها فى خبير ألمانى يدعى بيلز وسكرتيرته، كما انفجر طرد آخر فى مكتب بريد مصرى أودى بحياة موظف البريد.. ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بمطاردة العلماء الألمان فى الخارج عن طريق التهديد بخطف ذويهم أو قتلهم وغير ذلك من وسائل العنف والبربرية المعروفة..

وكان جون ماكون مدير المخابرات المركزية قد فاجأنى فى أول لقاء معه بقوله:

«سيادة المدير.. هل تسمح لى أن أناقش معك مسألة فى غاية الأهمية.. أعنى صناعة الصواريخ التى تقومون بصنعها فى مصر.. إن لدينا معلومات مؤكدة عن هذا الموضوع، وعن الخبراء الألمان الذين تستعينون بهم.. وليس لى تعليق أكثر من النصيحة إذا تفضلتم وقبلتموها.. إن صناعة الصواريخ عملية باهظة التكاليف، ولا تستطيع أى دولة نامية أن تقوم بها لأنها سوف تلتهم ميزانيتها.

ونحن فى الولايات المتحدة نعانى من المصروفات الباهظة لمثل هذه العمليات.. أرجو أن تنقل نصيحتى للرئيس جمال عبدالناصر».

ولم يكتف جون ماكون بذلك، بل عرض علىّ أسماء الخبراء الألمان والمصريين الذين يعملون فى صناعة الصواريخ فى مصر..

واستطرد ماكون يقول:

«إننى لا أعنى أكثر من تقديم نصيحة خالصة من صديق إلى صديق»

وحينما قصصت على عبدالناصر ما دار فى واشنطن حول موضوع الصواريخ، انتابه قلق شديد، وطلب من المشير عامر وضع خطة أمن محكمة.. ووضعت خطة شديدة ولكن استهانة العاملين بالمشروع بتنفيذ تعليماتها، أدت إلى عدة حوادث أليمة من قتل وإصابات بالغة.. وكان لقائى مع عبدالناصر هذا قد تم فى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ١٩٦٢.. وقد سألنى عبدالناصر:

«هل قابلت عبدالحكيم؟ وهل تحدث معك فى شىء؟»

كنت قد قابلت عبدالحكيم فعلا قبل زيارتى لعبدالناصر، وكان عبدالحكيم قد أخبرنى أنه فى نيته أن يبتعد عن الحكم لأنه لا يستطيع أن يكمل المشوار ـ على حد تعبيره ـ.. ولا يمكنه تحمل مسئولية تاريخية فى نظام يقوم على الدس والوقيعة وعلى المناورات الحزبية التى لا تتفق مع طبيعته وأخلاقه... وأنه كصديق لجمال يرى أن الحل الوحيد هو الابتعاد عن المشاركة فى الحكم، وبخاصة أنه لا يستطيع أن يمارس مسئولية أمن القوات المسلحة وهو مسلوب الاختصاصات.. فضلا عن أنه لا يمكنه تحمل هذه المسئولية مع تدخل أفراد بعيدين عن القوات المسلحة فى تعيين القيادات، فالقائد العسكرى ـ من وجهة نظره ـ هو المسئول عن قياداته.. وكانت وجهة نظر عبدالحكيم تكمن فى أن القيادات العسكرية على مختلف المستويات إذا لم تحس أن هناك قائدا عاماً مسئولا عنها، أو شعرت بأن هناك قوى أخرى تتدخل فى مصائرها دون أن تلم بكفاءاتها، فإنها لا يمكنها أن تأمن أو تستقر لتستعد وتتأهب للقيام بواجباتها.

وقص عبدالحكيم عامر علىّ ما تم فى اجتماع أغسطس سنة ١٩٦٢، وكيف رشح عبدالناصر على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى، ثم مطالبة عبدالناصر لعبد الحكيم عامر بأن يكون مسئولا عن تأمين القوات المسلحة، ولكن عبدالحكيم اعتذر له بأن ذلك يعد مستحيلا مع قيام التنظيم الجديد، لأنه لن يستقيم الوضع مع تعيين قائد عام جديد يصبح مسئولا مسئولية كاملة عن أمن القوات المسلحة.

قلت لعبد الناصر:

«لقد قابلت عبدالحكيم منذ يومين وأحسست أنه ينوى أن يبتعد عن المشاركة فى الحكم، وفى رأيى أن فى ذلك خطرا كبيرا على الثورة، فى وقت تحتاج فيه البلاد إلى تكاتف كل رجال الثورة.. كما لاحظت أنه يحس بأن ثمة تآمراً من بعض أعضاء مجلس الثورة للوقيعة بينكما، ولذا فهو حفاظا على العلاقة التى تربطكما يؤثر أن يبتعد عن هذا الجو».

قال عبدالناصر لى:

«لقد اتفقنا فى شهر أغسطس الماضى وأنت فى الخارج على أن القيادة السياسية ينبغى أن تتفرغ للعمل السياسى، وأن تكون لها السيطرة التامة على القوات المسلحة، وبخاصة بعد أن ظهر فيها عدة أنشطة معادية أنت تعرفها.. ولقد اتخذ قرار التفرغ بإجماع الأصوات، وكان عبدالحكيم حاضرا الجلسة ولم يمانع.

وهنا أبديت وجهة نظرى لعبدالناصر بقولى:

«فى ظنى أن القيادة السياسية لا يمكنها أن تسيطر على القوات المسلحة إلا من خلال قائد عام موثوق به، ويكون جزءاً من القيادة السياسية. وإذا كان القائد العام ليس محل ثقة كاملة فيمكن تنحيته وتعيين آخر بدلا منه.. وفى رأيى أن سحب اختصاصات القائد العام إلى مجلس الرئاسة سيؤدى إلى تكوين الشلل والتكتلات داخل القوات المسلحة التى سوف تتضاعف قوتها مع الأيام وتشكل خطراً على الثورة.. أو بمعنى آخر سوف يؤدى ذلك إلى تسييس الجيش كما حدث فى سوريا».

واستطردت قائلا:

«لقد قامت القوات المسلحة فى السنوات العشر الماضية منذ قيام الثورة بأعباء كثيرة متشعبة، كما أن البلاد تمر الآن بظروف دقيقة وتحتاج الثورة لمن يحميها، ولن يحميها فى ظروفنا هذه سوى القوات المسلحة وبخاصة أن للثورة أعداءً فى الخارج والداخل»

ولم يقتنع عبدالناصر بوجهة نظرى فقال:

«لقد اتفقنا على التنظيم ولابد من تنفيذه.. لماذا لم يعارض عبدالحكيم عند مناقشة المشروع فى الصيف؟»

وعدت لعبدالحكيم عامروناقشته فى الأمر وسألته:

«لماذا لم تبد وجهة نظرك عند مناقشة التنظيم.. لقد قال الرئيس لى إنك لم تمانع»

أجاب عبدالحكيم:

«لم يحدث أننى وافقت، ولكننى امتنعت عن إبداء الرأى حينما رأيت المجموعة ـ يعنى أعضاء مجلس الثورة ـ تكاد عيونها تفتك بكمال الدين حسين.. حينما كان يبدى رأيه بتعيين أحد أفراد المجموعة رئيسا للمجلس التنفيذى.. أنا لا أستطيع أن أعمل وسط المناورات والدس، وإلا فقدت أخلاقى».

وكان عبدالحكيم يستعد للسفر إلى مرسى مطروح، فاستقل عربة صغيرة قادها على شفيق سكرتيره الخاص، وذكر عبدالحكيم لى بأنه سوف يبعد عن القاهرة حتى لايستطيع جمال عبدالناصر أن يؤثر عليه، وأنه أرسل لجمال رسالة مكتوبة مع شمس بدران مدير مكتبه يبدى فيها رغبته فى تحقيق أمنيته القديمة بالاعتزال السياسى، وأنه مُصر على ذلك، كى يفسح لجمال عبدالناصر الطريق لتحقيق إعادة التنظيم الذى يريده.

ورجعت إلى عبد الناصر وأبلغته ما حدث، وطلبت منه أن يعالج الأمر بحكمته حتى لاتتفاقم الأمور، وحتى لايعطى الفرصة لأهل الدس والوقيعة، لإشعال النار.

وطلب منى عبدالناصر أن اتصل بعبدالحكيم، وفعلا اتصلت به فى مرسى مطروح بواسطة الهاتف، وطلبت منه العودة إلى القاهرة، ولكنه رفض فى بادىء الأمر، وأصر على الرفض، ولكننى ألححت عليه فى النزول حتى استجاب وعاد إلى القاهرة.

وكان عبدالناصر قد اقترح فى مقابلة لى معه تعيين شمس بدران نائبا لرئيس المخابرات العامة، ليمارس مسئولية أمن القوات المسلحة من هذا المنصب. ولكننى عارضت هذا الاقتراح لعدة أسباب أهمها: أولا أنه لايمكن تأمين القوات المسلحة من داخل المخابرات العامة حيث إنها جهاز مدنى بعيد عن القوات المسلحة، كما أن خطة أمن القوات المسلحة فى السنوات العشر السالفة كانت تعتمد أساسا على الاتصال الشخصى بين مكتب القائد العام للقوات المسلحة وبين ضباط الجيش، كما أن الضباط سوف يكون اتصالهم أقرب بقيادتهم من شمس بدران الذى سيبعد عن القوات المسلحة.. وثانيا، أن تعيين شمس بدران نائبا لرئيس المخابرات سيحدث انقساما داخل جهاز المخابرات نتيجة أن هناك كثيرين فى الجهاز أقدم منه ويأملون فى أن يعين أحدهم فى هذا المنصب، وأخيرا وليس آخرا أن ثمة صراعا سوف ينشأ بين التنظيم الذى سيكونه شمس بدران من

منصبه كنائب لرئيس المخابرات العامة، وبين القيادات العسكرية التى لابد أن تكتشف هذا التنظيم إن عاجلا أو آجلا، ولهذا خطورته البالغة على أمن القوات المسلحة وكفاءتها وتقاليدها..

والواقع ان شمس بدران حينما عرض عليه عبدالناصر هذا المنصب اعتذر له بحجة أن هناك فى المخابرات من هم أقدم منه.

كان عبدالحكيم عامر يقيم وأسرته حينئذ فى ٨ شارع الطحاوية بالجيزة، فى منزل يطل على النيل.. وبعد عودته من مرسى مطروح بعد اتصالى به، توجهت إليه وذكرت له الأخطار التى قد تنجم عن تقديم استقالته فى هذا الوقت العصيب الذى تمر به البلاد، واحتمال حدوث فتنة فى القوات المسلحة نتيجة التفاف معظم ضباط الجيش حوله..

قال عبدالحكيم:

«شوف يا صلاح.. المسألة مسألة مبدأ.. أنت عارف أننى عاوز أبعد عن السلطة منذ خمس سنوات على الأقل.. وما كنتش قاعد إلا لإحساسى أن وجودى ضرورة وطنية لحماية الثورة.. ولكن ما دام جمال يرى أن تأمين الجيش ممكن أن يتم بدونى، فهذه فرصتى لتحقيق أمنيتى»..

واستطرد عبدالحكيم يقول:

«المسألة واضحة... التنظيم اللى بيعمله جمال ليس إلا وسيلة لانفراده بالسلطة بعد حل مجلس الرئاسة وانتقال سلطاته إلى رئيس الجمهورية»..

ويضيف عبدالحكيم فيقول:

«هو جمال نسى أزمة مارس ١٩٥٤ ومطالب محمد نجيب باختصاصات تعيين قادة التشكيلات حتى مستوى قادة الكتائب، وترقية الضباط وتنقلاتهم وتعيين الملحقين العسكريين؟ وهل نسى موقف مجلس الثورة منه؟».

وأخفقت أن أقنع عبدالحكيم عن التراجع عن موقفه..

وكان محمد حسنين هيكل قد زار عبدالحكيم، وحاول أن يستشف شيئا داخل عبدالحكيم ـ على حد تعبير عبدالحكيم ـ فقال هيكل لعبد الحكيم:

«والله انتم لو ما اتفقتوش مع بعض ـ يعنى جمال وعبدالحكيم ـ الواحد يأخد شنطته ويسافر بره.. أنا قاعد علشان الصداقة المتينة اللى بتربطكم وباحتمى بها».

كنت أحس بحكم موقعى وخبرتى ما كان يحدث بين الكواليس.. كان الصراع قائما

بين كل أفراد الحكم فى القمة.. وكانت التكتلات والشلل هى الصورة السائدة... وكانت المناورات الحزبية وأعمال الدس رائدا لأغلبية المجموعة التى تشارك فى الحكم.. وقد سنح ذلك فرصة للنهازين بأن يجدوا لهم منفذا يزحفون منه للهدم، بل أستطيع أن أقول إن هذه الفئة قد نجحت فى أن تقوض معانى كنت أعتبرها الدرع الذى يحمى الثورة، وله قوة تفوق أى قوة مادية أخرى.. ولذلك قررت أن أفعل شيئا وألا أترك الأمور تتردى، فتوجهت إلى عبدالناصر عسى أستطيع أن أجد حلا للأزمة.. وحينما توجهت إلى عبدالناصر.. كان الموقف قد تم تسويته نسبيا.. وكان عبدالحكيم عامر قد اقترح لتسوية الموضوع أن يعين عضوا فى اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى دون أن يشترك فى مجلس الرئاسة، وأن يسافر إلى يوغوسلافيا تلبية لدعوة قديمة من الرئيس تيتو.. وأوفد عبدالحكيم عامر شمس بدران لعبدالناصر يحمل تلك الرسالة.. وقام عبدالناصر بإيفاد كل من كمال الدين حسين وعبداللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى إلى عبدالحكيم ليبلغوه موافقة عبدالناصر على اقتراح عبدالحكيم.

قال لى عبدالناصر:

«لقد فكرت بعد أن أصدرت هذا القرار فيما سيترتب عليه من مخاطر، واحتمال حدوث انقسام خطير.. وحينما أرسلت الجماعة إلى عبدالحكيم ليبلغوه بموافقتى على اقتراحه، ألمّ بى هاتف جعلنى أنهض وأرتدى ملابسى وأتوجه فورا إلى بيت عبدالحكيم دون إبلاغه.. لقد أحسست أن البعض يريدون أن يخربوها.. وحينما وصلت إلى بيت عبدالحكيم كانت مفاجأة للوفد، فصرفتهم جميعا وسويت الأمر مع عبدالحكيم».

لقد قام عبدالناصر بتسوية الخلاف بإلغاء سفر عبدالحكيم إلى يوغوسلافيا، وإنشاء منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذى لم يكن فى الواقع مختلفا عن منصب القائد العام سوى فى الاسم.. فقد استمر عبدالحكيم يزاول مهام منصب القائد العام، مما أوغر صدر معظم زملائه من أعضاء مجلس الثورة.. وأصبح عبدالحكيم عضوا فى كل من مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى.

وعادت المياه إلى مجاريها، ولكن إلى وقت قصير، إذ نشب خلاف جديد، أساسه فى رأيى الغيرة والحسد من زملاء عبدالحكيم، كذا محاولة البعض تصعيد الخلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم حتى تنفصم علاقة الصداقة بينهما، وتتهيأ الفرصة للبعض أن يقفز إلى المناصب التى سوف تخلو.

أزمة جديدة

لم يُرض أعضاء مجلس الثورة الوئام المؤقت الذى حل بين عبدالناصر وعامر، وبالرغم من أن تسوية عبدالناصر المؤقتة للأزمة أغضبت هذه المجموعة، فإنها خضعت لقرار عبدالناصر، ووقفت موقفا سلبيا، عدا حسن ابراهيم الذى كان يبعد نفسه عن مثل تلك المشاكل.. ولم يمر أكثر من شهرين حتى نشبت أزمة جديدة.. فقد كانت العمليات الحربية فى اليمن قد تطورت تطورا عنيفا واشتد عنف القتال، مما تطلب تدعيم القوات المسلحة المصرية، لمواجهة أعباء القتال الذى أخذ يشتد يوما بعد يوم نتيجة مساندة الملك فيصل ملك السعودية للملكيين اليمنيين مساندة فعالة.. وتقدم عبدالحكيم عامر بمذكرة يطلب فيها اعتماد أربعة عشر مليون من الجنيهات لمقابلة مصروفات العمليات فى اليمن حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٣وهذا عدا سبعة ملايين أخرى لمواجهة مصروفات هذه العمليات لو امتدت إلى ما بعد شهر فبراير.

ولكن جمال عبدالناصر أبدى له أنه من الصعب تدبير هذه المبالغ من الميزانية، وقال إنه سيعرض الأمر على مجلس الرئاسة الذى سيعقد فى مساء الأربعاء ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢.. وأعد عبدالناصر بحكم كونه رئيسا لمجلس الرئاسة مشروعين بقرارين: الأول يطلب فيه من المجلس الموافقة على اعتماد إضافى بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تخصص للطوارىء لمواجهة العمليات الحربية فى اليمن، والثانى يطلب فيه موافقة المجلس على اعتماد إضافى آخر بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات بغرض استخدامها فى تعزيز القوات المسلحة.

وكان عبدالناصر يأمل ألايقر المجلس هذين المشروعين نتيجة سيطرته على عدد لا بأس به من أعضاء المجلس، ونتيجة الحقد الدفين لدى بعض أعضاء مجلس الثورة إزاء عبدالحكيم، ومن ثم تتفجر أزمة جديدة قد تحقق له جولة جديدة فى أعمال التصفية التى كانت تدور فى خلده.

على أن هذين المشروعين لم يكونا الصخرة التى تحطمت عليها القنبلة التى فجرت الأزمة الجديدة، ولكن كان هناك مشروع ثالث تقدم به عبدالناصر فى الجلسة ذاتها تختص بسلطة مجلس الرئاسة فى الترقيات والتعيينات والتنقلات والإحالة إلى التقاعد فى كل من القوات المسلحة والشرطة ووزارة الخارجية، كذا فى الوظائف المدنية من

الدرجة الثالثة فما فوقها.. وكأنه لم يكن قد تم الاتفاق بين عبدالناصر وعامر منذ ...رين على استمرار الثانى لممارسة سلطاته.. وللتدليل على نوايا عبدالناصر إزاء تفجير الموقف، اعتذر عن حضور هذه الجلسة، وترك لبغدادى رئاسة المجلس... وحينما عرض مشروع القانون الخاص بالأفراد العسكريين على مجلس الرئاسة، اعترض عبدالحكيم عامر عليه، مبررا ذلك بأنه يهدم الضبط والربط فى القوات المسلحة، ويؤدى إلى قيام شلل وتكتلات قد تؤدى إلى فتن، كما قال إن هذا الأمر قد تم تسويته مع عبدالناصر.. وبالطبع كانت الفرصة مواتية لأغلب أعضاء مجلس الثورة القديم القائمين فى مجلس الرئاسة لاخراج الرواسب القديمة، فاعترضوا على رأى عبدالحكيم، ودار نقاش فى الجلسة، أنهاه كمال الدين حسين بطلب تأجيل النظر فى المشروع المقدم.. وأخذت الأصوات على التأجيل فنال خمسة أصوات من أحد عشر صوتا لتغيب عبدالناصر.. وكانت الخمسة أصوات التى صوتت فى جانب التأجيل هى أصوات: حسن إبراهيم، وكمال الدين حسين، وعبدالحكيم عامر، وكمال رفعت، أحمد عبده الشرباصى.

وهنا اقترح عبداللطيف بغدادى رئيس الجلسة أن تؤخذ الأصوات على المشروع المقترح، فنال ستة أصوات من الأحد عشر صوتا، هى أصوات كل من: عبداللطيف بغدادى، زكريا محيىَ الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعى، وعلى صبرى، ونور الدين طراف.. وانسحب عبدالحكيم من الجلسة وقرر الاستقالة كما انسحب كمال الدين حسين بعد ذلك مساندا موقف عبدالحكيم، ومقررا الاستقالة أيضا.

وبعد أسبوع من هذه الأحداث، كنت أزور عبدالحكيم عامر فى منزله فى الجيزة، وفاجأنى بأنه قرر الاستقالة والابتعاد عن الحكم نهائيا، وروى لى ما حدث فى جلسة ٢١ من نوفمبر، وإحساسه بأن المسألة أصبحت تتسم بالمناورات الحزبية، والتكتلات السياسية داخل المجلس، هدفها تركيز السلطة فى يد عبدالناصر بعد حل مجلس الرئاسة فى يوليو سنة ١٩٦٣.. وأخذنا نناقش مستقبل الحكم فى مصر، وكان عبدالحكيم قد كتب مسودة استقالة عرضها علىّ، مبينًا بها تصوراته لنظام الحكم فى المستقبل.. ولقد وافقته على ما جاء بالمسودة بعد أن عدلنا بعض العبارات اللفظية، وقام بتسطيرها بخط يده وأرسلها إلى عبدالناصر.. وكان قد نسخ من الاستقالة عدة صور على الآلة الكاتبة، احتفظ بها.

وفيما يلى نص استقالة عبدالحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

نائب القائد الأعلى

عزيزى الرئيس جمال عبدالناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب، وأيضا الوفاء يقتضينى أن أكتب إليك معبرا عن رأى مخلص رغم الأحداث الأخيرة.

فبعد عشر سنوات من الثورة، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بينى وبينك لا يمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما.

إننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة، وقد وجدت فى الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على مالا أعلمه من أساليب الدس السياسى، والذى قد أكون مخطئا فى تصوره، ولو أنّ الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك.. والنتيجة التى وصلنا إليها خير دليل على هذا التصور، فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقده مستحيلا، وهو تحطيم صداقتنا ومانتج عن ذلك من أحداث لا داعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شىء.

المهم فى الموضوع أننى لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى لأنى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى، وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى.

الذى أريد أن أحدثك إليه بخصوص نظام الحكم فى المستقبل، فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القادم ليكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد، وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا. وإن تمت اللجان العليا دون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد..

وإن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديموقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة.. وأننى لا اتصور بعد كل هذه الفترة ـ وبعد أن صُفى الاقطاع ورأس المال المستغل، وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ، ـ أن هناك ما نخشاه من ممارسة

الديموقراطية بالروح التى كتب بها الميثاق، وخصوصا أن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أى خطر على نظام الدولة، كما أنه ليس هناك فى رأيى مايمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى..

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم، وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ.. وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه، وخصوصا أن الآراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى، وفى هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء التى تدور فى خلد بعض المواطنين..

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأيى فيها.

قبل كل شىء لا يمكن أن تسير أى حكومة فى طريقها الطبيعى وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم فى حد ذاته ممسوخا مشوها. فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التى عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن.

ففى رأيى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالآتى:

إما حكومة رئاسية. ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية، ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته، وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة. أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء أو ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكى. ولا أريد أن أدخل أيضا فى التفاصيل ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق.

على كل حال، أى من هذه الحلول ووجودك فى النظام أو الاصح على رأسه ضرورة وطنية.. وأنا لا أقول ذلك مجاملة، فهناك كثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه، ولكنى أعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لا يمكن معرفة مداها.

دعنى أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك إن اختلاطك الشخصى بالناس ضرورى فإنه

يعطى الثقة المتبادلة، ويعطى إحساسات متبادلة، ويعطى أيضا أفكارا متبادلة. وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط بأفراد شعبنا القياديين فى المستقبل - أما انعزالك التام فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطرا على ورق أو أسماء مجردة لا معنى لها. وهذا فى رأيى لا يمثل الواقع فالعقل والعاطفة من مكونات الإنسان، ولا تستطيع أن تفصل كلية بينهما ولكن يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح وهذا لا يكون إلا عن طريق الاتصال الشخصى.

وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لإظهار شخصيات قيادية تعتز برأيها وتقوله دون خوف، ولكنها فى نفس الوقت تثق فى قيادتها وتحترمها.. وهذا النوع من الناس أنت فى أشد الحاجة إليه، بل وبلدنا كلها محتاجة إليه.. نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب فيسكت عن الخطأ، ولم تأخذ الأضواء نور بصره فيضحى بكل القيم ليعيش فيها..

وأنا أودعك أيضا أرجو من الله ألا يحدث منى أو منك ما يجعل ضميرنا يندم على الإقدام عليه، أو يجعلنا صغاراً فى أعين أنفسنا.. ويكفى فى رأيى ماحققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا.

لا أريد أن أطيل عليك، ولكننى أبديت آرائى لك فيما أعتقده أنه المصلحة العامة.

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف، والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة، كما بدأناها بشرف وكرامة.. ورغم كل شىء، ورغم كل ما أعلم، فإننى أدعو لك من قلبى بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الأمة ولخيرها.

والسلام.

عبدالحكيم عامر

القاهرة ١/ ١٢/ ٦٢

فى اليوم الأول من ديسمبر سنة ١٩٦٢

كانت هذه الاستقالة بداية لعمليات دس، وفرصة لإشعال الفتنة مرة أخرى بين جمال وعبدالحكيم من ناحية، وبين جمال وبينى من ناحية أخرى على نحو ما سيجىء فيما بعد.

أصر عبدالحكيم على الاستقالة، وكان الخلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم قد عُرف وسط الضباط وبخاصة الضباط الأحرار.. وكنت أرى رواسب الماضى التى تحدثت عنها من قبل تطفو وتظهر بصورة صارخة، ورأيت صورا للتكتل والشللية تكاد تعصف بالثورة وبرجالها.. وكنت اناقش الأمر مع صديقى وزميلى فى الكفاح عباس رضوان، ووصلنا إلى نتيجة واحدة هى أن نبتعد عن العمل السياسى.. لقد كان أعضاء مجلس الثورة الباقون فى الحكم يتصارعون على السلطة بصورة واضحة، وعبدالناصر من ناحية أخرى يحاول أن يضربهم بعضهم ببعض، حتى يتم تصفيتهم.. وهذا ما حدث على مر السنين.

وكنت قد قررت الاستقالة، فانتهزت فرصة إعادة التنظيم، ورأيت أن من واجب الضباط الأحرار المشاركين فى الحكم أن يقدّموا استقالاتهم لعبد الناصر ليفسحوا له السبيل فى اختيار معاونيه فى المرحلة القادمة دون أية حساسية أو إحراج، فكتبت استقالة قصيرة نصها ما يلى:

السيد الرئيس جمال عبدالناصر.

تحية طيبة وبعد.. ففى هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد وإفساحا لسيادتكم السبيل لإعادة التنظيم السياسى فى جو من الهدوء دون مراعاة لأية اعتبارات، أضع أمام سيادتكم استقالتى من منصبى كرئيس للمخابرات العامة، متمنيا لسيادتكم وافر الصحة، داعيًا المولى أن يوفقكم لخدمة وطننا، مؤكدا أننى ابن الثورة البار الذى سيظل مؤمنا بها محافظا عليها بدمى وحياتى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الثلاثاء ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

وكنت جمعت أفراد مكتبى قبل ذلك بيومين وهم: طلعت خيرى نائبى، وزغلول كامل مدير مكتبى، وحمدى الشامى مدير العلاقات العامة، وعلى أحمد على سكرتيرى الخاص، وأبلغتهم بقرارى.. وسرعان ما أبلغ زغلول كامل سامى شرف بنيتى، وكان عبدالحكيم عامر قد اتصل بى قبل أن أرسل استقالتى وطلب منى تأجيل تقديم استقالتى، حتى لا تُأوَّل تأويلا يستغله الانتهازيون... ولما ذكرت له أننى أبلغت أفراد مكتبى بقرارى بالاستقالة، ألح علىّ ألا أرسل الاستقالة إلى عبدالناصر.

وعلم عبدالناصر من سامى شرف بنيتى على الاستقالة، فربط ذلك باستقالة عبدالحكيم.. ووجدت لامفر من أن أرسل الاستقالة إلى عبدالناصر، فأرسلتها مع سكرتيرى على أحمد على فى خطاب مغلق.

كان عبدالناصر يعتمد على المخابرات اعتمادا كليا، وكنت قريبا منه قبل أزمة عام ١٩٦٢، فوجد البعض الفرصة سانحة لتدمير علاقتى بعبد الناصر، وتشكيكه فى جهاز مخابراته كى يعتمد على الأجهزة الأخرى التى كانت تتبع هؤلاء.. ومن ثم بدأ عبدالناصر يعتمد على التقارير التى يقدمها له سامى شرف من مقابلاته السرية لضباط الجيش، ومن المعلومات التى يجمعها من جهاز مخابرات أنشأه بصفه سرية، كذا أخذ يعتمد على تقارير المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية، ومن بعض الصحفيين المقربين له الذين كانوا يمدون عبدالناصر بمعلومات خاصة عن المجتمع المصرى.

لقد قال البعض لعبدالناصر إننى أنا الذى حرضت عبدالحكيم على الاستقالة، وأننى أقوم بمراقبة تليفوناته وتليفونات أعضاء مجلس الثورة.. وأننى أسجل لهم حياتهم الخاصة.. مما جعل عبدالناصر يغضب ويقاطعنى لفترة زادت على السنة حتى تصالحنا كما سيجىء حينما أعرض لهذا الأمر.

وكعادة عبدالناصر وعبدالحكيم، كانت خلافاتهما تصل إلى الذروة، فإذا ما تقابلا تصافيا، وسويت الخلافات.. ولكن يبدو أن النفوس لم تكن صافية تماما، فلقد جاءت الأحداث فيما بعد، تدلل على أن رواسب الماضى تفجرت كلها لتخلق مأساة تاريخية سأتحدث عنها فى حينها وأعنى مأساة قتل عبدالحكيم عامر.

اجتمع عبدالناصر وعبدالحكيم فى الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٢، وبعد مناقشات ومجادلات، وافق عبدالناصر على أن يحتفظ عبدالحكيم بمسئولياته إزاء القوات المسلحة، من تعيينات وتنقلات وانتدابات وترقيات، وألا يعرض على مجلس الرئاسة سوى رتبة اللواء فما فوقها.. وبذلك انتهت أزمة ١٩٦٢ بمشاكلها، ولكنها فى رأيى تركت رواسب فى نفس عبدالناصر وعبدالحكيم من ناحية، وخلقت جوا من النفور وعدم الانسجام بين مجموعة أعضاء مجلس الثورة المتبقين، مما أدى إلى خروج ثلاثة منهم من الحكم هم عبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين على نحو ما سأبينه فى حينه.

إخفاق مجلس الرئاسة

أعلن عبدالناصر حينما تشكل مجلس الرئاسة فى سبتمبر سنة ١٩٦٢، أن مجلس الرئاسة يعد أعلى سلطة فى البلاد، وذكر أن مهمته هى التخطيط للسياسة العامة للبلاد، ومتابعة تنفيذها.. كما أعلن عبدالناصر عن قيام مرحلة جديدة من مراحل الثورة، تقوم على أساس مؤسسات سياسية، تهيىء لقيام ديموقراطية سليمة.. والواقع أن الفكرة فى حد ذاتها ـ لو نفذت بنوايا خالصة ـ كانت مناسبة لإعداد البلاد لحياة ديموقراطية سليمة، وبخاصة بعد أن مرت الثورة بتجارب عدة تحدثت عنها من قبل.. ولكن تنفيذ الفكرة لم يسلك السبيل السوى، مما أدَّى فى النهاية إلى تركيز السلطة فى يد شخص واحد هو جمال عبدالناصر.. وفى غالب ظنى أن هذا الأمر كان فى ذهن عبدالناصر، حينما اقترح مشروع مجلس الرئاسة، إذ أثبتت الأيام بعد ذلك أنه قام بتصفية المجلس، وانفرد بالسلطة.

وكان من المفترَض أن يقوم بتشكيل هذا المجلس على أساس علمى مدروس، وكان التنظيم المقترح يضم لجانا للدراسة والمتابعة والتنفيذ على غرار تلك اللجان التى يضمها مجلس الأمن القومى.. وبذلك يستطيع مجلس الرئاسة وضع القرارات السليمة، ومتابعة تنفيذها.

كان رئيس الجمهورية هو المسئول عن إصدار القرارات الجمهورية للأمور التى يقرها المجلس.. وحتى يصبح مجلس الرئاسة فى الصورة عما يجرى فى الدولة، كان لابد من توافر مصادر معلومات موثوق بها تقوم بتغذية المجلس باحتياجاته التى يبنى بموجبها دراساته وخططه.. ولكن عبدالناصر أبعد هذه المصادر عن المجلس، إذ قام بتحديد الأشخاص الذين ترسل لهم هذه المعلومات وكانت تضم معلومات المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، والمباحث العامة، وأبحاث وزارة الخارجية، وأبحاث وزارة الاقتصاد.

كان عبدالناصر يدور فى خلده شيء واحد هو الإنفراد بالسلطة.. وكان يظن أن الأمور سوف تسير فى يسر، وأنه لن يواجه معارضة شديدة داخل المجلس تنتقص من هيبته كزعيم أوحد، ولكن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن، إذ انبرى عبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين له، واتخذا موقف المعارضة، لأمور عامة وخاصة.. وبطبيعة الحال، أثار هذا المسلك حفيظة عبدالناصر، الذى كان يريد وحده أن يصبح صاحب السيطرة الفعلية على مقاليد الحكم، وصاحب الكلمة العليا.

وتدورالأيام، ويصبح مجلس الرئاسة ـ مثل مـجلس الدفاع الوطنى ـ مجرد حبر على ورق، لا يجتمع إلا فى فترات متباعدة، ثم يتوقف انعقاده، وتصبح مهمته صورية، فتمرر الموضوعات على أعضاء المجـلس للموافقة عليها، ثم يقوم عبدالـناصر بعد ذلك بإصدار قرارات جمهورية له.. وحتى لو قام عضو فى المجـلس بالاعتراض على مسألة من المسائل المعـروضة بالتـمرير، كان عـبدالناصر يبادر باصـدار قرار جمهـورى غير عابـىء برأى المعترض.

وكان عبدالناصر قد قرر تأميم بعض الشركات والمؤسسات فدعا مجلس الرئاسة إلى الانعقاد فى مدينـة الإسكندرية فى شهر أغسطس سنـة ١٩٦٣، ووافق المجلس على قرار التأميم..

وكان بغدادى وكمال الدين حسين يعارضان التأميم بحجة أنه اعتداء على الحريات.. وبدأ الـصراع داخل مجـلس الرئاسـة يبدو جلـيا، وبخاصـة بين أعضـاء مجلس الـثورة المنحل.. والواقع أن الاختلاف الأيديولوجى بين أعضاء مجلس الثورة الباقين فى مجلس الرئاسة، فـضلا عن الصراع علـى منصب خليفـة عبدالناصر كـانا من الأسباب الرئـيسية لتفكك القيادة الثورية فى مصر.

كان عبدالناصر قد أصبح متأثرا بالنظـرية المادية، التى سيطرت على فكره وسلوكه.. وظهر كـمال الدين حـسين يعـارض هذا الخط، ويطـالب بتطـبيق الشـريعة الإسلامـية، والابتعاد بالـثورة عن الخط الماركسى.. وكان جمـال عبدالناصر واضحا فـى سلوكه، ولم يخف تأثره بأفكار ماركس، وإن كان ينفى بشدة انتسابه للشيوعية.

كان عـبدالنـاصر يرى أن الاشـتراكيـة لن تتـحقق فـى مصر إلا بمـزيد من الـقرارات الاشتراكية، وكـان يعلن دوما أن الاشتراكية لـيست لها حدود، وينبغـى أن تصل إلى حد ملكية الشعـب لوسائل الانتاج.. وكان البغدادى يعارض هذا الخـط.. وأحس عبدالناصر أن المعارضة فـى مجلس الرئاسة سـوف تحد من سلطاته.. وقـرر بين نفسه التـخلص من البغدادى وكمال الدين حسين ، لقد بدا له أن هنـاك تكتلا ثلاثيا بين كمال الدين حسين وبغدادى وحسن إبراهيم.

وفى إحدى مقابلاتى مع عبدالناصر فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ قال لى:

«أنا قررت أحط النقط على الحروف... سوف أعين عبدالحكيم نائبا أول وأخلص من مشكلة الأقدمية فى مجلس الثورة واستطرد عبدالناصر يقول:

«ها أعمل إيه... عبداللطيف بغدادى عاوز يعمل ريس وكمال الدين حسين حقود»

وتعجبت من قول عبـدالناصر عن كمال الدين حسين.. لقد سبق أن قال عبدالناصر إن كمال الدين حسين أخلص الناس إليه على الاطلاق، كما بينت سلفا فى أوراقى.

وكان عبدالناصر قد قام باصدار قرار بتعيين المشير عامر نائب أول لرئيس الجمهورية، فضلا عن قيادته للقوات المسلحة.. وكلف على صبرى بتشكيل الوزارة..

وازداد التوتر بين عبدالناصر وبين كمال الدين حسين وبغدادى.. وانتهى الأمر بتقديم استقالـتيهما وبعدا عن الحـكم.. تلى ذلك استقالـة حسن إبراهيم الذى أحس أن الـليثى عبدالـناصر يدس له لدى شـقيقه جمال عـبدالناصر، فـضلا عن رفضه الخط الاشـتراكى الذى كان يسـير عليه عبـد الناصر.. وكانت هـذه الخطوة بداية لتـصفية جديدة مـستمرة داخل الثورة.

ذروة التوتر بين عبدالناصر وبغدادى

بعد استقالـة البغدادى وكمال الدين حسيـن وحسن إبراهيم، قام عبد النـاصر بمراقبة تليفونـاتهم من جهاز المراقبة الـقائم فى منزله.. وتطـوع أهل الدس والوقيعة فنقـلوا لعبد الناصر أن البغدادى يهاجمه فى مجالسه الخاصة، وينقد استغلال الليثى عبدالناصر لشقيقه جمال للإثراء، وفـرض سيطرته على مدينـة الإسكندرية.. وثار عبدالنـاصر ثورة عارمة، فأمر بوضع سعد بغدادى شقيق عبداللطـيف بغدادى الذى كان يعمل فى مجال الاستيراد والتصدير تحت الحراسة.. ولـكن تبين لعبدالناصر أن سعد بغـدادى لم يكن له رصيد فى البنوك، وجاءت إلى ذهن عبدالناصر فكرة كاد ينفذها لولا أننى أثنيته عنها.

قال لى عبدالناصر:

سوف أصدر أوامر لـلمباحث العـامة بتفتيش أسـرة بغدادى فى القاهـرة وشاوة (قرية البغدادى).. دول عاينين فلوسهم فى البيوت.

قلت له:

«دى تبقى فضيحـة لك، وبخاصة لو لم تجد ما تبحث عـنه.. لاداعى لهذه الإجراءات التى ستترك فى النفوس آثارا بغيضة لن تمحى».

قال عبدالناصر:

«انت عارف البغدادى قال إيه لما وضعت أخيه تحت الحراسة.. قال أحسن لعبدالناصر يحط الليثى اللى واكلها من كل ناحية».. ونجحت فى إقناع عبدالناصر أن يلغى فكرة التفتيش، ولكن قلبه كان يمتلىء برواسب من الحقد على بغدادى وأسرته.

الصراع حول منصب مدير مكتب القائد العام

حينما تولى المشير عامر قيادة القوات المسلحة فى الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣، تم إنشاء منصبى مديرى مكتب أحدهما للشئون العسكرية ويرأسه البكباشى حافظ اسماعيل والآخر وقد رأسته.. وكانت مهمة مكتب القائد العام للشئون العامة تأمين القوات المسلحة، والإشراف على إدارات كاتم أسرار حربية والمخابرات الحربية، وإدارة الخدمات الطبية، وإدارة الجيش وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى.

فى ذاك الوقت كان كل من اليوزباشى على شفيق واليوزباشى شمس بدران يعملان سكرتيرين عسكريين للمشير عبدالحكيم عامر.. وبعد تعيينى فى منصب رئيس المخابرات العامة فى الثالث عشر من مايو سنة ١٩٥٧، بدأ صراع بين على شفيق وشمس بدران على منصب مدير مكتب القائد العام للشئون العامة.. وكان الصاغ عبدالقادر عيد قد نقل إلى مكتب القائد العام عن طريق التزلف والدس فدخل فى هذا الصراع لتولى المنصب، ولكنه أخفق فى تحقيق أحلامه.

كان على شفيق وشمس بدران من الضباط الأحرار، وكان من العرف أن يتولى هذا المنصب أحد الضباط الأحرار، ولذا كان من الصعب أن تتحقق أطماع عبدالقادر عيد، الذى راح يستخدم كل السبل للوصول إلى هذا المنصب.. وكان على شفيق يرى أنه أحق بهذا المنصب على أساس أنه أقدم من شمس بدران فى كشف أقدمية الجيش، بينما كان شمس بدران يحس بأنه أحق منه لكفاءته ولدوره فى الثورة.

وكان على شفيق تحوم حوله الشبهات فى مسائل تتعلق باستغلال النفوذ، وفى بعض تصرفات مالية فى إدارة الشئون العامة، انتهت بالتحقيق فيها وإحالته إلى التقاعد.

فعلى سبيل المثال قام بإصدار خطابات باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة إلى

شركة النصر للسيارات تفيد بأن القائد العام قد أمر بصرف عربات نصر إلى بعض معارفه وأصدقائه وبعض الفنانين، وكانت تعليمات الصرف تنص على أن تتم بالدور مع إعطاء أسبقية للعسكريين الذين كانوا يقاتلون فى اليمن، فقام على شفيق باستغلال هذا الاستثناء وسهل لمعارفه الاستيلاء على عربات من شركة النصر.. وبعد أن كشف المشير عامر ذلك أمر بسحب هذه العربات من أصحابها وبحثت جميع حالات الصرف.. كذلك قام على شفيق بصرف أموال من الشئون العامة للقوات المسلحة فى غير الأغراض المخصصة لها، وأدى ذلك إلى تلاعب بعض العاملين بالشئون العامة فى أموال الإدارة، وقد قدم هؤلاء للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن.

كذلك كان يؤخذ على على شفيق بعض التصرفات الشخصية، ففى إحدى الليالى أدار على شفيق فى شقته جهاز تسجيل بصوت عال وأحدث إزعاجاً للسكان.. وحينما قام أحد السكان ـ وكان ضابط شرطة ـ برجائه تخفيض صوت التسجيل حتى لايزعج السكان قام على شفيق وشقيقه بالاعتداء على ضابط الشرطة بالضرب والسباب.

أعود للحديث فى الموضوع.. جاء الانفصال وزاد من توتر العلاقات بين عبدالناصر وعامر.. فقد حمل الأول الثانى مسئولية الانفصال كما بينت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.. وزاد من الطين بلة أن على شفيق وأسرته كانوا يلمزون عبدالناصر فى جلساتهم وفى أحاديثهم التليفونية، ووصل الأمر إلى درجة السباب، كذلك لم يسؤ على عبدالناصر موقف المقدم جلال هريدى قائد الصاعقة المصرية فى سوريا بعد القبض عليه أثناء حركة الانفصال، كذا إساءته لعبد الناصر فى الإذاعة السورية، ولمز أسرته لعبدالناصر.

كان عبدالناصر يعلم بتفاصيل هذه الأشياء من مندوبين خصوصين، ومن جها: المراقبة التليفونى القائم فى منزله.. ولقد انتهى الصراع بقيام المشير عامر بتعيين شمس بدران مديرا للمكتب بعد الاتفاق مع عبدالناصر.

ولنتساءل الآن؟ كيف وصل عبدالقادر عيد إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة؟.

نعود قليلا إلى الوراء حينما كنت أعمل مديرا لهذا المكتب، كان قد وصل إلى علمنا قبل حرب السويس سنة ١٩٥٦، أن هناك مجموعة من الضباط فى مدرسة الشئون الإدارية تتكتل لتكوين تنظيم سرى يهاجم الثورة، وكان نواة هذا التنظيم تتكون من الضباط عبدالقادر عيد، وعلى فهمى عبدالستار، وسعد شحاته، وعبدالرحيم عجاج

وحسان زيادة وآخرين.. بحثنا الأمر وتبين أن التنظيم كان لا يزال فى دور الإعداد، فقرر المشير عامر إبعاد الضباط إلى أماكن متفرقة بنقلهم إلى وحدات مختلفة.

نقل عبدالقادر عيد الذى كان قد تخرج حديثا فى كلية أركان الحرب إلى شرم الشيخ.. ونشبت حرب السويس، وحدث بها ما حدث من مآس.. وحاول عبدالقادر عيد أن يتقرب من المشير عامر عن طريق الدس لضابطى أركان حرب هما اللواء رءوف محفوظ زكى، والعقيد حنا نجيب رزق الله.. أحيل الثانى إلى المعاش، واستمر الأول فى الخدمة.. وأخذ عبدالقادر عيد يتزلف ويتقرب حتى استطاع أن ينقل إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة.. وكان شمس بدران لم يعين بعد مديرا لمكتب القائد العام.. فاستمات عبدالقادر عيد كى ينال هذا المنصب، ولكنه أخفق.. ذلك أن هذا المنصب لم يكن ينفرد القائد العام فى تعيين من يشغله، بل كان يشترك فى ذلك جمال عبدالناصر، فهذا المنصب منصب سياسى أكثر منه عسكرى.

وحينما أخفق الصاغ عبدالقادر عيد فى الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه، حاول التآمر على الثورة، ولكنه أخفق أيضا، وتمت محاكمته، وحكم عليه بالسجن المؤبد .يجىء هذا الضابط الفاشل فيدعى أنه عليم ببواطن الأمور، مع أنه كان بعيدا عنها كل البعد، ويعلن فى غفلة من الزمان، أن القرارات الاشتراكية كانت نتيجة إنذار من الاتحاد السوفييتى، ويأخذ من نفسه موقف البطولة فى عهد عبدالناصر وذلك بعد رحيل الأخير، فيدعى أشياء لا يصدقها إلا الجهلاء.. وليس بغريب أن يحدث ذلك من شخص مريض حاقد، فالحقد كامن فى نفسه منذ وقت مبكر، والانتهازية محركة لسلوكه.

أذكر الحادثة التالية.. يوم انفصال سوريا ومصر، تم ترحيل المشير عامر بواسطة الانفصاليين.. أركبوه طائرة من مطار دمشق وأقلعت إلى القاهرة.. وقبل قيام الطائرة أعلنوا فى الإذاعة السورية نبأ سفر المشير عسى أن تقوم إسرائيل باصطياد طائرته.. وتجمع الضباط المصريون فى القاهرة بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ينتظرون قائدهم فى قلق واضح.. وجاء موعد العشاء.. أمر اللواء محمد السيد عبدالرحمن مدير الشئون العامة بإعداد وجبة عشاء خفيفة للضباط، ثم دعاهم لتناول الوجبة السريعة، وإذا بأحدهم يقول: «لما الأكابر ياكلوا الأول!»

كان هذا الضابط هو عبدالقادر عيد.. سمع محمد البلتاجى المحافظ السابق هذه الكلمات، فالتفت إلى اللواء محمد السيد عبدالرحمن وقال له:

«الضابط ده حيعمل انقلاب.. لأنه حاقد»

وكان تقدير البلتاجى سليما، فقد حاول عبدالقادر عيد التآمر على الثورة، وعلى المشير عامر ولى نعمته.

حادث آخر يدعو إلى التقزز والغثيان.. فبعد أيام من التحقيق مع عبدالقادر عيد، اتصل بى المشير عامر وقال لى إن شمس بدران ـ المحقق فى قضية عبدالقادر عيد ـ أبلغه أن عبد القادر عيد يريد مقابلته..

قلت لعبد الحكيم:

«من الأفضل أن تراه فقد يكون لديه ما يريد أن يدلى به لك»

وفعلا حضر المشير عامر إلى مكتبى واستدعاه..

وحينما رآه عبدالحكيم عامر انفجر فيه غاضبا.

«يا خائن.. وصل بك الأمر أن تعمل فى مكتبى وتتآمر على..»

وإذا بعبد القادر عيد يحاول أن يقبل يديه، فيدفعه إلىَّ المشير فيجثو عبدالقادر عيد عند قدمى المشير يحاول تقبيلها، فيدفعه المشير.. وإذا بعبدالقادر عيد يحاول أن يقبل حذاء عامر للعفو عنه.. وأقسم بالطلاق أنه برىء.

وهنا أحسست بغثيان شديد.. إنسان متعلم يقسم بالطلاق كذبا، ويجثو على قدمى إنسان.. هذا هو عبدالقادر عيد، الذى كان يرتدى كسوة عسكرية، ويدعى أنه صاحب مبادىء يعمل من أجلها لتغيير الأوضاع.. وذلك بعد أن مات السلطان وتغيرت الظروف، وهو وأمثاله كانوا يكررون المشاهد نفسها فى كل عصر وأوان.

مواجهة مع عبدالناصر

الواقع أن عبدالناصر كان سياسيا محنكا وتكتيكيا ماهرا يؤمن بمبدأين أساسين فى اللعبة السياسية!! مبدأ استنفاد الأغراض، ومبدأ سياسة ضرب الأشخاص بعضهم ببعض.. هذا فضلا عن براعته فى اختيار الوقت المناسب لضرب من يغضب عليه، فهو يتركه حتى يصرعه الدهر.. أما سياسة استنفاد الأغراض فهى معروفة وقد تحدثت عنها

من قبل، ولقد بدأت مبكرا منذ أن فكر عبدالناصر عام ١٩٥٤ بعد أزمة مارس ١٩٥٤ فى إبعاد الضباط الأحرار عن الحكم، واستمرت حتى آخر يوم لحكم عبدالناصر بعد أن قام بتصفية أغلب مجلس الثورة ومعظم الضباط الأحرار..

وليست سياسة استنفاد الأغراض تنطبق فحسب على الأشخاص، بل تنطبق هذه السياسة أيضاً على المؤسسات السياسية، فتطوير هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى ثم إلى الاتحاد الاشتراكى لا يمكن أن نعزلها عن تلك السياسة.

كان جمال عبدالناصر لاعب شطرنج بارع لا يباريه أحد فى لعبة السياسة، وهو نابغة فى أن يظهر لمن يحدثه أنه المفترى عليه، وأنه على حق، والآخرين على باطل.. لقد كانت له المقدرة على التحدث بلباقة دون كلل، فضلا عن قدرته على الإقناع واكتساب رأى من يحدثه.. إنه لا يحب إلا أن يكون صاحب الكلمة العليا.. ولا يحب أن يعارضه أحد، كما كان رأيه يتغير فى الناس وفق الأهواء وتبعا للظرف والمكان.. وكان يظن أنه الوحيد فى مصر الذى يستطيع أن يستوعب كل شىء كما كان ينظر إلى معظم زملائه من مجلس الثورة نظرة استعلاء.. وكان يتهكم على بعضهم فى مناسبات عديدة حول أسلوبهم فى المناقشة.. كان يقول:

«لا أدرى وأنا أعرض أمرا ما إلا أن أسمع أحدهم قبل أن أشرح ما أريد يصيح «صح ياريس».. «أنا مش عارف بيقول صح على إيه»

وبعد أن انتهت أزمة سنة ١٩٦٢ بقطيعة عبدالناصر لى بعد أن نجح بعض أهل السوء فى الوقيعة بينى وبينه... واستمرت المقاطعة فترة زادت على السنة.. ومن العجيب أن يقاطع رئيس الدولة رئيس مخابراته وهو مستشاره الرئيسى فى شئون المعلومات والسياسة الخارجية، ولكن كان هذا هو أسلوب عبدالناصر مع من يغضب عليه.

وكانت المياه قد عادت إلى مجاريها بين عبدالناصر وعبدالحكيم، وعاد التقارب بينهما، وكنت أريد أن أبعد عن الحكم، ولكننى خشيت أن يأوَّل ذلك بعد تقارب عبدالناصر وعبدالحكيم، فآثرت الانتظار حتى تسنح الفرصة لى.

كنت أقابل عبدالناصر يوميا تقريبا، هذا عدا المكالمات التليفونية العديدة كل يوم.. فلما انتهت أزمة ١٩٦٢، أحسست أن عبدالناصر يتعمد قطع كل اتصال بى، وأصبح الاتصال بينى وبينه هى الأوراق من نتاج المخابرات.. لقد سكت بعد عدة محاولات للاتصال به محافظة على كرامتى، وانتهز أهل السوء الفرصة لزيادة الفجوة بين

عبدالناصر وبينى.. ولكننى وجدت فى النهاية أن الأمور لا يمكن أن تستقيم بهذا الوضع، وأن من الجرم أن أستمر فى عملى كرئيس لجهاز ضخم يمكن أن يؤدى للدولة أجل الخدمات، ولكن رئيس الدولة جمد نشاطه لخلافه مع رئيس مخابراته.. وقررت أن أحدد موقفى بغض النظر عن أية اعتبارات.. وكنت قد قللت من زياراتى لعبد الحكيم بعد عودة الصفاء بينه وبين عبدالناصر، حتى لا أحرجه.. فلما قررت الابتعاد عن الحكم قمت بزيارته وطلبت منه أن ينقل إلى عبدالناصر رغبتى فى الاستقالة، وأننى لا أستطيع أن أعمل بهذه الصورة، فرئيس المخابرات الذى لا يتمتع بثقة رئيس الجمهورية ١٠٠٪ لا داعى لبقائه، فهو مسئول أمامه مسئولية مباشرة وفقا لقانون المخابرات، وطلبت منه أن ينقل ما ذكرته له حرفيا إلى عبدالناصر.

وقد تصادف أن سافر عبدالحكيم عامر مع عبدالناصر إلى برج العرب ومعهما بعض أعضاء مجلس الثورة للاستجمام والراحة... بلَّغ عبدالحكيم رسالتى لعبدالناصر، فقال له الأخير بأنه ليس هناك شىء ذو بال، ولكن لديه بعض الملاحظات، سوف يذكرها لى بعد عودته من برج العرب.

وبعد عودة عبدالناصر من برج العرب طلبنى لمقابلته، فسطرت استقالة مكتوبة ووضعتها فى جيبى، ثم توجهت إليه للقائه فى بيته بمنشية البكرى..

كان قد بلغنى من بعض رجال المخابرات أن قلة من ذوى النفوس المريضة فى المخابرات حينما علموا بأننى قررت الاستقالة اتصلوا بسامى شرف واتفقوا على الدس لى لدى عبدالناصر.. قال سامى شرف لعبدالناصر أننى قررت الاستقالة بعد تقديم المشير استقالته، كما نقل له بعض المهاترات والأباطيل التى تبدو تافهة، ولكنها كانت تؤثر على نفسية عبدالناصر.. فمثلا كان ثروت عكاشة قد خرج من الوزارة فى ذاك الوقت، وكان صديقا لى.. فحرصت على ازدياد صداقتى له وهو خارج الحكم، وكانت العلاقة بين عبدالناصر وثروت حينئذ ليست على ما يرام، فغضب عبدالناصر من استمرار اتصالى بثروت.

استقبلنى عبدالناصر فى غرفة مكتبه، ولكن استقباله كان فاترا بالرغم من مرور مدة طويلة على عدم لقائنا..

وابتدأ عبدالناصر الحديث فقال:

«لقد نقل عبدالحكيم رسالتك لى.. ليس هناك شىء ذو بال.. ولكن لى بعض الملاحظات، لم أحب أن أتحدث معك فيها لأننى أعرف أنك حساس».

قلت لعبدالناصر:

«ليس هناك حساسية فى العمل ومادمت ترى شيئا أو تحس به.. فمن الأصوب أن تواجهنى به بدلا من الاستماع إلى أهل السوء»

واستطردت قائلا:

«ليس من المعقول أن يستمر العمل بالصورة التى كانت عليها فى السنة السالفة»

وطلبت من عبدالناصر أن يذكر لى هذه الملاحظات التى يراها، وقلت له إننى سوف لا أقاطعه ولن أردّ إلا بعد أن ينهى حديثه.. وأخذ عبدالناصر يسرد بعض الملاحظات تلخصت فى الآتى:

أولا: أنه يشعر أن جهاز المخابرات فى حالة تأخر وأنه لا تصله المعلومات اللازمة.

ثانيا: أن انتقاء الأفراد فى الجهاز قائم على الوساطة.

ثالثا: أننى لست اجتماعيا ومدير المخابرات ينبغى أن يكون اجتماعيا، ليعرف كل صغيرة وكبيرة تدور فى البلاد.

رابعا: أننى أحافظ على الشكليات فى حضورى لمقابلته.. واقترح أن أحضر له كل يوم، فإذا كان مشغولا أنتظره حتى ينتهى من عمله..

وبعد أن انتهى عبدالناصر من حديثه أدركت أن الأمر لا يتعدى حججا واهية لتبرير القطيعة التى حدثت.. وبدأت أرد على ملاحظاته فقلت له:

«أولا فيما يخص البند الأول، كيف يكون الجهاز فى حالة تأخر، وقد أمرتم ـ دون أن أطلب منكم ـ بصرف مكافأة نصف شهر لجميع أفراد الجهاز منذ شهر فقط. لما قام به الجهاز من أعمال فى حرب اليمن، ولدقة المعلومات السياسية التى كانت تصلكم، وسلامة التقديرات التى قامت بها المخابرات.. وسألته عن نوع التقصير الذى ينسبه للجهاز، وذكرت، له أنه فى مجال المعلومات، أرسلت إليه أعداداً من التقديرات لا يمكن أن تصدر إلا من جهاز عالى الكفاءة، وقد صحت معظم تنبؤات هذه التقديرات، كما أن التقارير التى أرسلت ووزعت على المسئولين فى الدولة غطت كل الاحتياجات المطلوبة، فإذا كانت هذه التقديرات والتقارير لم تصله فهذا ليس مسئوليتى، ولكن مسئولية من يعرض عليه أوراقه اليومية.. وحاولت أن أتصل بالتليفون من مكتبه بمدير مكتبى كى يرسل صوراً من هذه التقديرات والتقارير، ولكنه منعنى وقال لا داعى لهذا..

وأصررت على إحضارها، فاتصلت بمدير مكتبى وأصدرت إليه أوامرى لإحضار نسخة من الأوراق التى أرسلت للرئيس فى مدى العام واستطردت فى حديثى مع عبدالناصر، فقلت له:

«أما فى مجال الأمن القومى، فإن عدد قضايا التجسس وقضايا أمن الدولة التى وضعت المخابرات العامة يدها عليها أرعبت العدو بدرجة أن إسرائيل نقلت مراكز تجسسها من أوروبا لأفريقيا، وهذا عمل يعد من الأعمال الفذة للمخابرات العامة.. لقد استطاعت أن تشل العدو فى عقر داره»

وتحدثت بعد ذلك عن مجال العمل الخارجى، فبينت له باختصار أمثلة من العمل السياسى على سبيل المثال وليس الحصر، مكنت مصر من أن تحافظ على توازن السياسة الخارجية التى تمارسها وهى:

١- المجهودات العظيمة لتحرير جنوب اليمن المحتل، مما جعل بريطانيا تفكر جديا فى تغيير أسلوبها فى المنطقة، ولنا حديث مفصل فيما بعد عن هذا الموضوع.

٢- أعمال الازعاج للغرب فى السعودية.. القيام بأعمال تخريب خط التبلين، والحرب النفسية الضارية التى ساندت عبدالناصر فى سياسته الخارجية.

٣- المحافظة على الأمن القومى لثورة اليمن، واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا فى الحصول على أدق المعلومات عن العدو، والكفاءة فى حل الشفرات، مما جعل عبدالناصر يصرح فى مناسبات عديدة بأنه لولا المخابرات العامة لما استطعنا أن نحارب فى اليمن التى كانت بالنسبة لنا مجاهل نتيجة للستار الإمامى الذى كان يفرضه الإمام أحمد على اليمن، كما قمنا بإنشاء جهاز مخابرات لليمن كبداية لتطويره مع الزمن.

٤- نشاطنا فى الخارج لمحاربة التيارات المعادية لمصر، والذى جعل أجهزة مخابرات الدول الكبرى تنظر إلينا نظرة الاحترام والحذر.

٥- السعى فى الحصول على قروض بملايين الجنيهات وتسهيلات إئتمانية فى الوقت الذى كانت فيه البلاد تفتقر إلى العملات الصعبة، وكان اقتصادنا مهددا بالانهيار.

وسألت عبدالناصر:

ما الذى قصرت فيه المخابرات؟ أريد أن أعرف.. إن الموضوع ليس شعوراً أو إحساسا، إنما ينبغى أن يبنى على حقائق موضوعية..

وانتقلت للرد على النقطة الثانية الخاصة «بالوساطة»، فقلت له:

«لك الحق فى أن تحاسبنى لو عينت أقاربى، ولكن إنتقاء أفراد المخابرات ينبغى أن يتم كما يحدث فى جميع أجهزة العالم على أساس المحافظة على «روح الوحدة» Espirit De Corp.. وفى جميع أجهزة مخابرات العالم المتقدمة يعين الأفراد الصالحون فى العائلة الواحدة، حتى يكون الولاء كاملا للدولة.. وهذا ما حاولت أن أطبقه فى الجهاز فقمت بتعيين أخوه رجال المخابرات وأبناء المسئولين فى الحكم.. وطلبت من عبدالناصر أن يضرب مثلا واحداً للوساطة، فذكر لى اسم محمد ثروت شقيق الدكتور أحمد ثروت طبيب عبدالناصر الخاص، فقلت له إن هذا الشخص يعد من أكفأ من يعمل فى المخابرات، فإذا تحققت الكفاءة والأمن فإن ذلك يصبح المطلوب.

وهنا عاد عبدالناصر للحديث فذكر لى أننى لا أعرض عليه تعيينات رجال المخابرات ولم أحاول حتى أن أستشيره فى هذا الأمر، فذكرت له أن هذا الموضوع يعد من صميم سلطاتى وأننى لم أشأ أن أشغله بهذه المسائل الصغيرة وسألته: هل الوزراء يعرضون عليك التعيينات فى وزاراتهم، فلم يرد.

والغريب أن عبدالناصر اقتنع بعد ذلك بوجهة نظرى بعد أن كان ناقما فطلب منى أن أعين حاتم صادق زوج ابنته هدى فى المخابرات، ثم عينت هدى بنته بعد ذلك فى المخابرات بعد تخرجها.

وانتقلت بعد ذلك إلى النقطة الثالثة، وذكرت له أن مسألة أننى غير «اجتماعى» مسألة تخصنى، وذكرت له أن الذى نقل لك هذه الصورة دساس، فهذه مسألة لاعلاقة لها بالعمل قط.

أما بالنسبة للبند الرابع، فقد ذكرت له أنه هو الذى حدد الشكليات، كما أننى لا أستطيع أن أترك عملى لأنتظر فى منزله حتى يفرغ من زواره.

والواقع أن الملاحظات التى أبداها عبدالناصر لم تكن إلا مبررات وحججا واهية..

وبعد أن فرغت من الرد عليه، ذكرت له أن هذه الملاحظات نقلت إليه من سامى شرف نقلا عن بعض النهازين الذين يرددونها داخل الجهاز..

وأخيرا قلت له:

«هناك ملاحظة خامسة لم تفاتحنى فيها، ولكن زغلول كامل يرددها.. وهى تخص

المصروفات السرية.. فهو يردد أننى أقيم حفلات للأجانب الرسميين الذين يحضرون إلى القاهرة من الخارج، كما أننى أدفع لبعضهم أجور سفر وهدايا.. إلخ.. ولذا فقد أحضرت معى صور حساب المصروفات السرية منذ استلامى الجهاز»..

وفتحت حقيبة أوراقى وأخرجت دفاتر منها وأعطيتها له..

ولكن عبدالناصر دهش وقال لى:

«لم أتصور شيئا من هذا فأنا أعرف أنك أنزه إنسان»

قلت لعبد الناصر:

«سمعت ما يتردد حول المصروفات وأمانتى تتطلب منى أن أوضح لك كل شئ»

وحينئذ أخذ يمزح معى فقال لى:

«طيب انت حافظ الدفاتر دى ليه»؟

قلت له:

«إنها سندى»...

سألنى عبدالناصر:

هل ستدافع بها عن نفسك فى النظام الجديد؟

أجبت عليه فى انفعال:

«ربما لا تجد لو حدث شىء لهذا النظام سوى قلة تعد على الأصابع تقف بجانبك منهم صلاح نصر.. ولكننى أخشى غدر هذا النظام».

وطلبت من عبدالناصر فى نهاية الزيارة أن يبحث له عن رئيس مخابرات آخر لأن الثقة بيننا أصبحت مهزوزة، فرئيس المخابرات ينبغى أن يكون محل ثقة رئيس الدولة، ثقة كاملة، وإلا فيجب تنحيته، ووعدته أننى سأستمر فى العمل حتى يجد رئيس مخابرات يحل مكانى، وتركت له استقالتى. ولكن عبدالناصر أخذ يلطف الجو، ويقول إن الاستقالة أمر لن يناقشه وإلا فهو على استعداد ـ على حد تعبيره ـ أن يلبس جلابية ويقعد يرتاح من المصائب اللى شايلها فوق دماغه. وهنا حضر محمد أحمد ومعه أربع حقائب سفر مملوءة بالأوراق وحملها أربعة من خدم بيت الرئيس.. وقلت لعبدالناصر هل لدى أى انسان الوقت لقراءة ما بداخل هذه الحقائب.

وانتهى الموضوع عند هذا الحد.. وظننت أن سوء التفاهم قد زال، فقد أسرنى عبدالناصر ببعض الكلمات الطيبة، ونسيت كل ما حدث.. لقد كنت عاطفيا وهذا أكبر عيب فى أى رجل يعمل فى حقل السياسة.

وأخذ عبدالناصر يقربنى إليه فى كل خطوة من خطواته.. كنت أرافقه فى سفرياته للخارج كعضو رسمى فى الوفد.. وأصبحت أقرب الناس إليه فى العمل وفى الاستشارات المختلفة. وكنت أمينا وفيا معه.. عملت معه عن حب وإخلاص حتى سقطت فى مكتبى فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٧.. وبدأت الفتنة الكبرى التى سأتحدث عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

ولكن يبدو أننى كنت أعيش مع الأوهام، ويبدو أن الحاكم حينما يغضب على إنسان، وينجح أهل الدس فى الوقيعة بينه وبين أخلص الناس إليه، ينسى كل ما قدمه المخلصون من أعمال، ولايتذكر إلا صوراً باهتة يلونها له من يهوون الفتنة.

ولذا فإننى أظن أن رواسب سنة ١٩٦٢، خرجت عام ١٩٦٧ من العقل اللاواعى لجمال، وصعدت السلم من الغرفة الخلفية لعقله، حيث كانت مختزنة إلى عقله الواعى فحدث ما حدث كماسأتحدث عنه حينما أعرض لأحداث ما بعد النكسة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

2

تطورات الثورة اليمنية

دار الخيّال

إطلاق سراح أعضاء البعثة الفرنسية

كان قرار الرئيس ديجول بإنهاء خسائر فرنسا فى الجزائر، وعرض الاستقلال على منظمة التحرير الجزائرية ـ والتى كانت تقاتل من أجله منذ عام ١٩٥٤ ـ أحد المظاهر الملطفة لعبدالناصر فى أوائل الستينيات. وكانت مصالح عبدالناصر إزاء دول شمال أفريقيا غالبا مصالح هامشية.. وكانت خلافاته الدورية مع تونس يثيرها بورقيبة، الذى كان يقاوم زهو عبدالناصر وخيلاءه، ويصفه بأنه محدث نعمة أمى، يحلم بالسيطرة على سياسات قائد عربى مثقف له خبرة محنكة فى عالم السياسة.

أما ليبيا فكانت قد حصلت على استقلالها قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو، وتلى ذلك استقلال تونس والمغرب بوقت قصير. وبالرغم من أن هذه الأنظمة لم تكن من هذا النوع الذى كان يطلق عليه عبدالناصر «التقدمية»، فضلا عن ارتباطه بالغرب ارتباطا وثيقا، فلم يشعر عبدالناصر قط باهتمامه بالاتحاد السياسى معها، مثلما كان شعوره إزاء دول أخرى مثل سوريا والعراق.

ومع أنه كان مقاما فى ليبيا والمغرب قواعد بريطانية وأمريكية، فضلا عن أن الفرنسيين كانوا لايزالون يتمسكون؟ بـ «بيرزت»، فلم يحدث أى عدوان سافر على دول شمال أفريقيا اللهم إلا حادثة نسف عرضية قام بها البكباشى إسماعيل صادق الملحق العسكرى فى ليبيا ومع ذلك، فقد كانت الجزائر استثناءً لهذه القاعدة، فمنذ أطلقت منظمة تحرير الجزائر أول طلقة لها فى حرب التحرير للتخلص من الحكم الفرنسى، صمم

عبدالناصر ـ كجزء من سياسته ـ أن يرى الفرنسيين يطردون من الجزائر ولهذه الغاية أنفق عبدالناصر مبالغ كبيرة لمساعدة منظمة تحرير الجزائر بالأسلحة وفى ميدان الدعاية.. وكانت اتصالات عبدالناصر بالثوار الجزائريين، قد مكنته من جمع صفوفهم، والتفافهم حول قائدهم أحمد بن بيللا الذى قبض عليه عام ١٩٥٦ نتيجة الخيانة، بينما كانت طائرته تحلق فى الجو.

وحينما أعلن ديجول فى مارس ١٩٦٢ أن تسوية سلام قد اتفق عليها، حيث تمنح بموجبها الجزائر استقلالا تاما بعد مرور ما يقرب من سبع سنوات ونصف فى حروب دموية، رحب عبدالناصر فورا بهذه الأنباء، وأعده نصرا كبيرا، وأشاد بقيادة ديجول الحكيمة، وأضاف أن هذه التطورات الودية سوف تفتح الطريق لإعادة العلاقات الطيبة بين فرنسا ومصر.

وبعد ذلك بأسبوعين أوقفت فجأة فى القاهرة محاكمة أعضاء البعثة الفرنسية الاقتصادية وأطلق سراح كل المتهمين فى القضية وفى شهر يوليو أعلن رسميا استقلال الجزائر، وتلا ذلك إجراء انتخابات للبرلمان الوطنى، وأطلق سراح بن بيللا من السجن فى فرنسا، وعين رئيسا للحكومة بواسطة الجمعية الوطنية الجزائرية، كما أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وفرنسا.

كانت العلاقات المصرية الفرنسية قد تدهورت إلى الحضيض بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، واستمرت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين القاهرة وباريس إلى أن تقرر عودة العلاقات الدبلوماسية تدريجيا مع انجلترا وفرنسا فى أواخر عام ١٩٥٩.

وكان عبدالناصر أشد تعنتا مع الفرنسيين عنه مع البريطانيين لموقفهم من القضية الجزائرية، ولذلك حينما تقرر إنشاء بعثتى مساع حميدة لفرنسا وانجلترا فى القاهرة لترعيا المصالح الفرنسية والبريطانية فى القاهرة توطئة لاقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كان عبدالناصر أكثر مجاملة للبريطانيين.. وزاد الطين بلة أن أعضاء البعثة الفرنسية بدلا من أن يعملوا على تحسين العلاقات بين البلدين، تورطوا فى أعمال تخابر ضد مصالح مصر واستطاعت المخابرات العامة المصرية أن تضع يدها على نشاط أعضاء البعثة الفرنسية المعادية وعلى رأسهم مسيو ماتييه ومسيو بليفيه اللذان ظهر أنهما من المخابرات الفرنسية.

وحينما تم مواجهة أعضاء البعثة الفرنسية بالوثائق والأدلة، قام مسيو بليفيه وحيا المخابرات المصرية، وقال إنه ليس أمامه سوى أن يقر بالإدانة.

وبعد القبض على أعضاء البعثة الفرنسية قامت زوبعة دبلوماسية واحتجت فرنسا بحجة أن أعضاء البعثة الفرنسية دبلوماسيون لايجوز احتجازهم أو محاكمتهم، وردت القاهرة بأن العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين البلدين، وأن أعضاء البعثة ليسوا سوى أعضاء بعثة مساع حميدة تسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية، كما أن أعضاءها غير مدرجين فى كشوف الهيئة الدبلوماسية.

وأصر عبدالناصر على تقديم أعضاء البعثة الفرنسية والمصريين الذين تورطوا معهم للمحاكمة. وفعلا قدم المتهمون للمحاكمة فى ربيع سنة ١٩٦٢، وبدأت المحاكمة، ولكن حدث ما أوقف المحاكمة.. ذلك أنه كانت هناك مساع لتحسين العلاقات بين القاهرة وباريس، وبخاصة بعد موقف الرئيس ديجول من قضية الجزائر، واتخاذه قرار إنهاء الحرب فى الجزائر، وعرضه الاستقلال على الثوار الجزائريين.. وكانت فرنسا قد أرسلت مسيو لابراديل نقيب المحامين الفرنسيين فى مهمة غير رسمية للوساطة فى قضية البعثة الفرنسية.. وحضر لابراديل أثناء محاكمة البعثة الفرنسية، وتمت مقابلة بينه وبينى فى مكتبى بكوبرى القبة، وحضر الاجتماع فهمى القلعاوى المحامى المصرى، الذى لعب دور الوسيط بين القاهرة وباريس.

والواقع أن لابراديل كان شخصية دمثة، هادىء الطبع، واسع الأفق، وقد رحبت به، وتركت له الحديث.. قال لابراديل: «ألست معى فى أن العلاقات بين مصر وفرنسا كانت دائما طيبة منذ أيام محمد على، كما تربط فرنسا ومصر علاقات ثقافية وتجارية وسياسية، استمرت على مر الزمن، وإن شابتها خلافات عارضة».. وراح لابراديل يتحدث عن هذه العلاقات منذ أيام محمد على حتى حرب السويس.. وأردف لابراديل يقول: أظن أنه من مصلحة البلدين أن تعود العلاقات الودية بين البلدين، وعلينا أن نعمل لإزالة أى عقبات أو عراقيل سببتها حرب السويس».

قلت:

إننى أوافقك على ما قلت، ولكن هناك مسألتين جوهريتين تعدان العنصرين الأساسيين فى تعكير العلاقات الفرنسية المصرية:

الأولى موقف فرنسا من قضية التحرير الجزائرى، وثانيها تحيز فرنسا لإسرائيل.. أما الأولى فقد كانت لمبادرة الرئيس ديجول الأخيرة أثر طيب لتهيئة جو ودى لاعادة العلاقات

بين البلدين.. تبقى المسألة الثانية وهى تحيز فرنسا لإسرائيل وأرجو أن تتفهم فرنسا مصالح العرب، ونحن لا نطلب منها سوى أن تقف فرنسا على الحياد.

وأجاب لابراديل:

أظن أن سياسة الرئيس ديجول الجديدة تقوم على أساس تفهم هذه الأمور، ورغبته الأكيدة فى إعادة العلاقات الودية مع مصر.

قلت:

مصر أيضا لا تريد استمرار توتر العلاقات بين البلدين، فالرئيس عبدالناصر تناسى ما حدث فى العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، وسمح بإعادة العلاقات بين البلدين.. وجاءت البعثة الفرنسية إلى القاهرة لتمهد لذلك، ولكنها بدلا من ذلك حولت مساعيها الحميدة إلى نشاط تخابرى.

قال لابراديل:

«فلننسى كل ما حدث، ونبدأ صفحة جديدة فإن قضية البعثة الفرنسية حجر عثرة فى تحسين العلاقات الفرنسية المصرية، لأن الرأى العام الفرنسى متعاطف مع المتهمين، فإذا ما تفضل الرئيس عبدالناصر وأوقف المحاكمة وهذا فى حدود سلطاته ومسئولياته، فإن ذلك سيترك أثرا طيبا لا فى فرنسا فحسب بل فى العالم الغربى كله».

ونقلت ماجرى من حديث إلى الرئيس عبدالناصر، الذى كان راغبا فى إعادة العلاقات الطيبة مع فرنسا، فأصدر قراراً بوقف المحاكمة.. وكان لهذا القرار أثر كبير فى تحسين العلاقات بين البلدين.. لقد بدأ عبدالناصر يفضل التعاون مع فرنسا عن انجلترا.. وكان يحث بن بيللا دائما ألا يقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا، وأن يستمر فى التعاون معها فى خطة التنمية، كيلا يحدث تصدع فى الهيكل الاقتصادى الجزائرى.

عبد الناصر يلقى بقوات متزايدة فى اليمن

كانت مصر قد دخلت فى قتال حرب اليمن بموجب معاهدة دفاع مشترك أبرمتها مع حكومة الجمهوريين اليمنيين، وأصبحت مصر مجبرة على الاستمرار فى إرسال قوات متزايدة إلى اليمن بأمل يائس فى أن ذلك سوف يقلب الموازين، ولكن التدخل العسكرى

المصرى فى اليمن، استغلته بعض الدول العربية لتشويه سمعة مصر بأنها تقاتل الأخوة، بدلا من توجيه هذا الجهد إلى إسرائيل العدو المشترك.

وساءت العلاقات بين مصر وبريطانيا إلى درجة من المرارة نتيجة الصراع فى عدن المنفذ التالى لمسرح العمليات فى اليمن.. وكان البريطانيون يوجهون اللوم إلى عبدالناصر، لأنه يثير الوطنيين اليمنيين فى عدن، بينما قام عبدالناصر بالتنديد بالانجليز لأنهم يمدون اليمنيين الملكيين بأسلحة من محمية عدن.. وكان يرسخ فى ذهن عبدالناصر أن بريطانيا متورطة فى تدبير مؤامرة للقضاء على الثورة العربية، نتيجة قيام السلطات البريطانية فى عدن بتهريب أسلحة لخصوم الثورة اليمنية.. وفى ٢٣ من ديسمبر عام ١٩٦٢ حينما كان عبدالناصر يلقى خطابه بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لانسحاب البريطانيين والفرنسيين من بورسعيد، هاجم الحكومة البريطانية لتدخلها فى الشئون الداخلية لليمن.

وفى شهر يوليو عام ١٩٦٤، أعلنت الحكومة البريطانية فجأة أن عدن والأراضى الأخرى التى تضم اتحاد الجنوب العربى سوف تحصل على استقلالها قبل نهاية عام ١٩٦٨. وبالرغم من أن الإعلان البريطانى تضمن نية بريطانيا فى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى عدن بموجب اتفاق تعقده مع حكومة الاتحاد، فقد أحس عبدالناصر بأن الانجليز فى طريقهم للخروج من الجنوب العربى.

وبعد أيام قليلة أعلن الملك حسين ملك الأردن بعد محادثات أجراها الملك مع المشير عامر فى عمان أنه قرر سحب مساعدته للإمام البدر والاعتراف بنظام السلال.

وبدت دلائل تبشر بالخير، إذ تلقى عبدالناصر فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ رسالة من فيصل يوافق فيها على عقد اجتماع مشترك لمناقشة وقف إطلاق النار فى اليمن.

ورأى عبدالناصر فى هذا النداء فرصة ذهبية كى يفلت من فخ اليمن دون أن تتعرض هيبته لأدنى مساس.. وحرص عبدالناصر حينما قابل الملك فيصل فى التاسع من سبتمبر على أن يؤكد له أنه لم يكن يحمل أية نوايا عدوانية إزاء السعودية، وأن إرساله القوات المصرية إلى اليمن كان إجابة لطلب معونة من حكومة شرعية فى اليمن. أما حوادث الحدود التى وقعت على الحدود السعودية ـ اليمنية، فلم تكن أكثر من عمليات حربية قام بها المقاتلون لمطاردة اليمنيين، ولم تكن هناك أية نوايا لشن حرب على الأرض السعودية.

ولكن فيصل لم يقتنع بهذا التبرير، وكان يرى أن عبدالناصر كان يريد إنشاء جمهورية تحت النفوذ المصرى تتحدى الزعامة السعودية فى الجزيرة العربية، وتدعم المقاومة الوطنية فى عدن.. وكان فيصل يرى أن أى نصر للجمهوريين فى اليمن سوف يؤثر على مجريات الأمور داخل السعودية ومن ثم قام بتدعيم الإمام البدر.. ولم يستطيع السلال رغم حجم القوات المصرية الضخم الذى كان يسانده من أن يحقق نصرا محققا الجمهوريين. ناهيك عن الخسائر الفادحة فى القوات المصرية التى بلغت حوالى عشرة آلاف قتيل وجريح.. كانت هذه ضربة لكبرياء عبدالناصر وهيبته.

وكان فيصل قلقا إزاء ما كان يجرى فى عدن، فأراد تسوية مسألة اليمن لتكون حاجزاً أمام التحرك التقدمى من الجنوب العربى، ومن ثم أصبح مستعدا للموافقة على وقف اطلاق النار فى اليمن، وألمح بأن الملك سعود الذى يعارض أية تسوية فى اليمن سوف يخلع عن العرش وينفى خارج البلاد.

وارتاح عبدالناصر لتلك الفكرة وشجعها... وفى ضوء هذه الظروف وافق عبدالناصر على أن يتقابل الملكيون والجمهوريون اليمنيون فى نهاية أكتوبر على أرض محايدة فى السودان، لمناقشة الطرق والوسائل اللازمة لإنهاء الحرب، وعرفت هذه المحادثات باسم محادثات «اركويت» نسبة إلى «اركويت» مصيف السودان الأول، الذى يقع على بعد سبعة وعشرين ميلا جنوب غرب بورسودان، ويعد المنتجع الساحر الذى يهرع إليه العرسان السودانيون لقضاء شهر العسل فى أحضان الطبيعة البكر العذراء، حيث تتناثر الجبال العالية على هضبة تغطيها الأشجار والسهول الدائمة الإخضرار.

وفضلا عن هذا، أعلنت الرياض بعد بدء محادثات اركويت بأن الملك سعود قد خلع عن عرشه، ونودى بفيصل ملكا للسعودية العربية.. وفى الخامس من نوفمبر أى بعد يومين من تنصيب فيصل ملكا للسعودية جاءت الأنباء من السودان تفيد بأنه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، على أن يتبع ذلك قيام مؤتمر صلح وطنى.. ولكن لسوء الطالع لم تتحقق الأمال التى نبتت من اتفاق «أركويت».. فمن ناحية رفض الجمهوريون اليمنيون أن يجلسوا مع ممثلى أسرة الأمام البدر الذين ـ على حد قولهم ـ ارتكبوا جرائم ضد الشعب اليمنى.. ومن ناحية أخرى لم يكن إمام اليمن مستعداً لقبول وقف اطلاق النار اللهم إلا لوضع الجمهوريين فى موقف عسكرى غير مأمون.. لقد كان البدر يحس أنه لن يستفيد شيئًا من الموافقة على تسوية تتم عن طريق المحادثات، والتى قد تجبره على

المشاركة فى حكم بلاده مع أعدائه الألداء، ومن ثم صمم البدر على تسوية نزاعة باستخدام طريق واحد هو القوة.

وهكذا وبعد مرور شهر من عقد الهدنة، قام الملكيون فى أوائل ديسمبر بالتدفق من مخابئهم فى الجبال واستأنفوا العمليات الحربية ضد اليمنيين الجمهوريين والقوات المصرية.

وهكذا انتهى عام ١٩٦٤ الذى كان يبشر عبدالناصر فى بدايته بآمال كبار لاستعادة هيبته، بخيبة أمل مريرة صدمت أطماحه وآماله.

واستمرت الحرب فى اليمن دون أن تحقق القوات المصرية نصرا حاسما فقام السلال بطلب مزيد من القوات المصرية لتجديد هجماته على الملكيين، ولمساندته فى القيام بثورة داخل الحكومة اليمنية، حيث واجهت معارضة من بعض الوزراء الذين احتجوا على القصور والفساد الذى تفشى فى رئاسة الجمهورية اليمنية.

وهكذا وجد عبدالناصر نفسه مجبرا على إرسال قوات أخرى إلى اليمن، وفى الوقت ذاته استدعى السلال ليلقنه درسًا فى إدارة حكومته.

صراعات داخل الثورة اليمنية

كنت قد تحدثت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق عن الصراع الذى قام فى الجنوب العربى بنشوب ثورة اليمن وسأحاول الآن أن أتحدث عن الصراعات التى قامت داخل الثورة اليمنية بعد قيامها مباشرة. ولم يكن باليمن قبل قيام الثورة سوى حركات طائفية تعتمد أساسا على تنافس قبلى بين الزيدية والشوافع، ثم ظهر حزب البعث فى قلة من المتعلمين الشبان.

وكانت كل هذه الحركات تعمل للإطاحة بالإمام أحمد الذى كان يحكم بلاده بعد مقتل أبيه الإمام يحيى عام ١٩٤٨ حكما قبليا متخلفا عفا عليه الزمن، ولا يتمشى مع مطالب العصر.

على أنه بعد وفاة الإمام أحمد، ظهر تياران أساسيان إزاء التعامل مع اليمن:

١ ـ تيار بزعامة القاضى عبدالرحمن الايريانى وأحمد النعمان ـ الذى يطلق عليه

أبوالأحرار اليمنيين والذى سجنه الإمام أحمد لاتهامه فى مقتل أبيه الإمام يحيى ثم أفرج عنه وعاش فى مصر حتى قيام الثورة ـ وكان هذا التيار يرى التعاون مع الإمام البدر واحتواءه، درأ لقيام حرب أهلية فى اليمن، واحتمال تدخل السعودية بها.

٢ ـ تيار بزعامة العسكريين يرى أنه لاجدوى من التعاون مع البدر، ولابد من خلعه والثورة عليه.

فلما مات الإمام أحمد وخلفه ابنه البدر إماما لليمن، قام البيضانى الذى كان يعيش فى مصر بالهجوم على البدر هجوما شديدا، وأعلن أحمد النعمان أن عبدالرحمن البيضانى هدم كل الجسور للمحافظة على أمن اليمن، وحذر النعمان من قيام حرب أهلية فى اليمن لايعرف لها نهاية ولا قرار. وقامت ثورة اليمن كما بينت فى الجزء الثانى من هذه الأوراق فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢، فنادى النعمان بالتعاون مع السعودية، حتى لاتتدخل ضد الجمهوريين، مبينا أنه يمكن استغلال عداء السعودية التقليدى لأسرة حميد الدين ليكون أساسا لهذا التعاون.. ولكن البيضانى اتهم النعمان بأنه ملكى، وأنه لايمكن التعاون معه فى النظام الجديد.

وقبع النعمان فى منزله بمنطقة الدقى بالقاهرة، ولم يسافر إلى اليمن، إلى أن استدعاه حسين الشافعى بعد أسبوعين من قيام الثورة اليمنية، وسأله عن سبب عدم سفره لليمن، فبين له النعمان وجهة نظره، وذكر له أن هناك عناصر مخربة على رأسها البيضانى تقوم بتخريب الثورة، ولذا آثر أن يبقى فى منزله بعيدا عن الأحداث.

قال الشافعى للنعمان:

أنا لست مسئولا عن أمور اليمن، وسأرتب لك موعدا مع السادات المسئول عن اليمن.

وتقابل النعمان مع أنور السادات الذى رتب له مقابلة مع عبدالناصر فى الأسبوع الثالث من قيام الثورة. وقد حضر هذه المقابلة مع أحمد النعمان ابنه محمد النعمان. وبعد أن شرح النعمان الكبير وجهة نظره التى بينها من قبل، والخاصة بالتحذير من نشوب حرب أهلية، طلب منه عبدالناصر السفر إلى اليمن والتعاون مع النظام الجديد. وسافر النعمان إلى اليمن برفقة أنور السادات وكمال رفعت.. وحينما وصل الوفد إلى صنعاء انفرد السادات بالبيضانى والسلال مما أغضب المجموعات السياسية الأخرى.

واقترح النعمان والايريانى انشاء مكتب استشارى يكون بمثابة واسطة بين الحكومة

والشعب يتلقى المظالم، على أن يتفرغ السلال لشئون الجيش.. وتشكل المجلس من بعض الشخصيات اليمنية منهم عبدالرحمن الايريانى ومحمد على عثمان وأحمد النعمان ومحمد الزبيرى والقاضى الزهيرى وعبدالسلام صبره. وبدأ المجلس عمله.

ولكن أعضاء المجلس فوجئوا يوما ما بملصقات لصقت على الجدران تقضى بمنع أعضاء المجلس من دخولهم القصر الجمهورى، بحجة أن هناك أخباراً تفيد بأن بعضهم سوف يضع قنابل داخل القصر الجمهورى لتفجيره.

تلى ذلك صدور أوامر من القيادة العامة المصرية فى صنعاء بتوقيع العميد المصرى على عبدالخبير تقضى بمنع أى مواطن يمنى من مغادرة اليمن إلا بأمر شخصى من عبدالرحمن البيضانى.

وساد السخط بين مشايخ اليمن وزعمائها، بعد أن شكلت لجنة لجرد محتويات القصر الملكى.. ومع أن ثروات القصر لم تكن ضخمة أو شبيهة بالتحف التى تتوافر فى القصور الملكية فى الدول المتحضرة، فقد اتهم مشايخ القبائل عبدالرحمن البيضانى بنهبها.

وكان أحمد النعمان والايريانى قد ناقشا معا فكرة التعاون مع السعودية لمنع عدوانها على اليمن، والتخلى عن مساندة البدر. واتفق الاثنان على أن يتم التقارب تحت ستار زيارة النعمان لأخ له يقيم فى «حرض» على الحدود السعودية ـ اليمنية، ومن هناك يمكن جس نبض السعودية.

وكان قد اتفق على ألا يبلغ البيضانى عن هذه المبادرة، ولكن الايريانى أبلغ البيضانى الذى صوّر الأمر للقاهرة على أنه محاولة للاتصال بالبدر، وتأليبه على الجمهورية.

ومن ثم قام البيضانى بترحيل الاثنين فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ وبرفقتهما كل من محمد على عثمان، وعبدالسلام صبره وأمين عبدالواسع، وأحمد المردنى وبعض الشخصيات اليمنية الأخرى.

وكلفنى عبدالناصر أن أقابل هذا الوفد، فدعوتهم على الغداء فى منزلى ـ وكنت أقطن حينئذ بالزمالك بشارع بهجت على ـ للتعارف عليهم. وبعد تناول الغداء أثار الايريانى مشكلة البيضانى وقال إنه سبب الفوضى السائدة فى اليمن، هذا فضلا عن التفاخر بأنه صهر السادات، واستغلاله هذه الصلة لتحقيق أطماع خاصة. وبينت للوفد أن البيضانى لايمت بصلة المصاهرة للسادات، ولاتتعدى العلاقة علاقة أسرية بين الأسرتين. وعرضت الأمر على عبدالناصر الذى اقتنع بإبعاد البيضانى عن اليمن.. ولكن حدث ما عرقل ذلك.

ذلك أن أحمد النعمان كتب رسالة إلى عبدالناصر فى ١٤ من نوفمبر وسلمها لكمال رفعت ليقوم بدوره بتسليمها إلى عبدالناصر.

وكان الرجل يظن أن عبدالناصر يميل إلى الصراحة، وأن الرسالة ستستهوى فؤاده، ولكن الرسالة جاءت على خلاف ما توقع، فلم يكن النعمان يعرف نفسية عبدالناصر المتعالية، وطباعه العنيدة.

لقد جاء بالرسالة:

قال الهدهد للملك سليمان:

«لقد أحطت بما لم تحط وجئتك من سبأ بنبأ يقين».

وها هو هدهد القرن العشرين جاءكم من اليمن، واسمه أحمد محمد النعمان يحيطكم بما ربما لم تحط به علما.

«إن حقيقة مهمة تلعب دورها فى حياتى أرجو أن تكونوا على بينة منها ويقين راسخ بها.. ذلك أنى أتعامل مع الحياة والناس بقدر نفعهم لتقدم اليمن، وسواء بعد ذلك أقبل هؤلاء نحوى أم أدبروا، فإن ذلك لا يغير من موقفى حيالهم شيئا ولو أن شخصى هو مدار تحركى، لما ارتفع أى صوت فى وجه الإمام أحمد بعد عام ١٩٤٨، وقد أقالنى من الموت، بعد أن أثرتها عليه حربا عوانا أطاحت بأبيه، وكادت تفقده عرشه وحياته».

وتعود الرسالة فتقول:

«أقول إن الدكتور البيضانى وشلته من التجار فى عدن وتعز أقول إنه إذا ظل هؤلاء فى جهاز الحكم فى اليمن كوزراء وكقادة للثورة، فإن البلاد ستتعرض للفوضى لا محالة، وستخسر الجمهورية العربية المتحدة مكانتها وهيبتها وسمعتها».

وما أن وصلت الرسالة إلى عبدالناصر حتى ثار وهاج، وكاد يأمر باعتقال النعمان لولا خشيته من تألب القبائل وثورتها عليه، لما كان يتمتع به النعمان من شعبية وتاريخ كفاح قديم وكلف عبدالناصر السادات باستدعاء النعمان، ومناقشة الأمر معه، فاستدعاه السادات إلى مكتبه.

قال السادات للنعمان:

«لماذا أرسلت تلك الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر؟ إنه يقول إن هذه الرسالة أدمت قلبه، وأنك فعلت به أكثر مما فعله السوريون».

- أجاب النعمان:

«ما أظن أننى ارتكبت خطأ أوجرماً، فهى مجرد رسالة صريحة وليس منشورا سريا. كل ما فعلته أننى أرسلت رسالة ناصحا صادقا.

ويبدو أن الرجل نسى أن عبدالناصر ما كان يقبل النصح الصادق الصريح.

قال السادات للنعمان:

«الواقع أننا أخطأنا التقدير.. لقد قالوا لنا إنهم لن يحتاجوا منا إلا النذر اليسير، وأوهمونا أن لديهم سبعة عشر ألف مقاتل تحت السلاح، وأن الشعب اليمنى كله معهم. ولكن تبين لنا فيما بعد غير ذلك، وهذه إرادة الله».

واقترح السادات على النعمان تجميع كل الأحرار اليمنيين للقضية الوطنية.

الصراع المرير بين عبدالناصر وفيصل على اليمن

والواقع أن اليمن أصابت عبدالناصر بصداع مزمن، وكلفته أموالا طائلة، وخسر فيها أرواحا كثيرة من الشهداء المصريين الذين استشهدوا على أرض اليمن. كانت اليمن من الأسباب الرئيسية لتدهور علاقات عبدالناصر مع الولايات المتحدة والمملكة السعودية.. وحاولت واشنطن فى عهد الرئيس كيندى إثناء عبدالناصر عن التورط فى إرسال المزيد من القوات إلى اليمن، وأرسل له كيندى نصيحة فى خطاب له قال فيه إنه من السهل على عبدالناصر أن يلقى فى اليمن بآلاف الأعداد من قواته المسلحة وعتاده الحربى، ولكنه حينما يقرر ترك الأراضى اليمنية سوف يجد من العسير عليه إخلاء هذه القوات والأسلحة بسهولة.

وكما بينت سلفا كان الوجود المصرى فى اليمن يسبب إزعاجا شديدا للولايات المتحدة التى كانت ترى أن الوجود المصرى هناك بمثابة تصدير للشيوعية الدولية التى تهدد مصالحها القومية فى الجزيرة العربية، وتشكل خطراً على كيان حليفتها المملكة العربية السعودية.. ولقد عبرت المخابرات المركزية الأمريكية عن ذلك مراراً، كان آخرها فى رسالة حملها مستر «تارنت تيد» مندوب المخابرات المركزية الأمريكية فى السفارة الأمريكية بالقاهرة، ولكن عبدالناصر رفض حتى التعليق على هذه الرسالة، ورفضت الرسالة.

ودارت المعارك على أرض اليمن، ولكن دفة الحرب لم تَسُر كما توقع عبدالناصر. فبالرغم من مزاعم السلال المتتالية بأنه نجح فى القضاء على مقاومة الملكيين، وفى دحر التدخل السعودى الأردنى المشترك، فقد استمر قتال شرس بين قوات الجمهوريين متعاونة مع القوات المصرية، وبين قبائل الإمام بدر «المخلوع»، والتى دعمتها السعودية والأردن بالرجال والعتاد والأسلحة والطائرات.

ولقد تكبد الجمهوريون خسائر أفدح بكثير مما تكبده الملكيون، ولم يمض أكثر من ثلاثة شهور على ثورة اليمن، حتى تأكد عبدالناصر أن التزاماته إزاء السلال سوف تورطه شخصيا فى حملة طويلة الأمد، ذات أبعاد عميقة لاحدود لها ولا قرار.

ولكن حدث فى الشهور الست الأولى من الحرب، ما رفع معنويات الجمهوريين، ففى خضم المعارك العنيفة الناشبة، لجأ تشكيل من الطائرات المقاتلة التابعة للسلاح الجوى الأردنى إلى القاهرة.. كان الملك حسين قد أرسل هذا التشكيل للإمام البدر المخلوع ليعاونه ضد الجمهوريين، ولكن الطياريين الأردنيين هبطوا بطائراتهم فى القاهرة، ورفضوا أن يشتركوا فى قتل إخوان لهم فى الدين.

على أن ثمة نقطة كان لها تأثير واضح على مجريات ثورة اليمن، تتعلق بشخصية عبدالله السلال كزعيم لهذه الثورة، فقد كان الرجل يفتقد كثيرا من صفات الزعامة، ولا يتمتع بالوعى السياسى الكافى الذى يمكنه من قيادة الثورة.. ولذا ليس بغريب أن يرتمى السلال كلية فى أحضان عبدالناصر ليقدم له كل شىء.

لقد كان السلال تواقا إلى أن يقوم المصريون بإدارة الأشياء فى اليمن، وكان يسعده أن يعمل كحاكم محلى لعبدالناصر.. وحينما تم توقيع ميثاق الاتحاد الثلاثى بين مصر والعراق وسوريا ـ الذى تحدثت عنه من قبل فى الجزء السابق ـ بعد مرور سبعة شهور على قيام الثورة اليمنية، قفز السلال فجأة وانتهز تلك الفرصة السانحة ليلقى عن كاهله مسئولية الحكم، فطلب الانضمام إلى الاتحاد الجديد الذى لم يقدر له أن يبرم.

كذلك لم يكن السلال ينتمى إلى القبائل، بل كان ينتمى إلى أهل الحرف، وهؤلاء تنظر القبائل إليهم نظرة أدنى منهم.

ولما كانت اليمن تستند أساسا على مجتمع قبلى له تقاليده وعاداته، فقد كان من الصعب أن تتقبل القبائل حاكما لاينتمى إليهم.. هذا فضلا عن أن السلال كان يفتقد

أيضا أصول التعامل مع زملائه، وقواعد العلاقات التى تتطلبها ممارسة الحكم، ولذا أغضب السلال أغلب المجموعات السياسية فى اليمن.. وكانت أول ظاهرة لذلك اختلافه مع نائبه عبدالرحمن البيضانى، الذى فر إلى عدن بعد شهور قليلة من استيلاء السلال على السلطة، متهما البيضانى بتهمة الخيانة العظمى.

ومع تطور القتال فى اليمن، أحس عبدالناصر أنه تورط فى حملة عسكرية طويلة الأمد، وأنه عانى من وطأة الحمل الثقيل نتيجة حملة اليمن، فاقترح فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ فكرة سحب القوات المصرية من اليمن بشرط أن تتوقف معونة السعودية والأردن إلى الملكيين.

ولكن الأمير فيصل ولى عهد السعودية ورئيس الحكومة فى عهد أخيه الملك سعود، وجد الفرصة سانحة للانتقام من عبدالناصر عدوه اللدود، فلم يكتف برفض عرض عبدالناصر فحسب، بل قام أيضا باعلان رفض السعودية لكسوة الشريفة التى كانت ترسلها مصر سنويا للكعبة الشريفة منذ أمد بعيد، وكان لمصر الفخر فى ذلك بين الأمم الإسلامية كافة.

وقد أدى رفض الكسوة الشريفة إلى تعطيل العمال الفنين المصريين فى مصلحة الكسوة الشريفة بالقاهرة، وكان هؤلاء العمال يتفرغون طوال العام فى صناعة الكسوة وزخرفتها.. ولذلك هاجر أغلب هؤلاء العمال إلى السعودية للعمل بها.

كذلك قام فيصل بوضع عراقيل أمام الحجاج المصريين، بقصد تأليبهم على عبدالناصر، فاشترط أن تدفع رسوم الحج بالعملة الأجنبية، وهو أمر سوف يكلف حكومة مصر أعباءً اقتصادية باهظة، فى وقت كانت هى فى أشد الحاجة للعملات الصعبة اللازمة لخطة التنمية.

كما بذل فيصل جهودا مشتركة مع الملك حسين ملك الأردن، لنقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى، ولكنهما أخفقا.. ومع ذلك فقد أصر فيصل على أن يسبب لعبدالناصر صداعا لايفيق منه.

على أن الأمور تطورت، حينما اعترفت واشنطن بنظام السلال، مما أغضب السعودية والأردن، واشتد القتال بين الجمهوريين والملكيين فى اليمن، فبادرت واشنطن بمحاولة لاقامة تسوية سلام فى خريف عام ١٩٦٢.

والواقع أن محاولة حكومة كيندى لاقامة تسوية سلام فى اليمن لم يكن منشؤها

تعاطف واشنطن مع عبدالناصر، ولكن الأمريكيين كانوا يخشون من احتمال تهديد عرش السعودية لو تورطت فى حملة صراع طويل الأمد مع القاهرة، وهذا بالتالى يهدد مصالح الولايات المتحدة البترولية، وهى إحدى المصالح الرئيسية لواشنطن فى منطقة الشرق الأوسط.

ولذلك لم يمر شهران على انقلاب السلال، حتى قام كيندى بتقديم وساطة لوقف النزاع فى اليمن، فأرسل ممثلا خاصا له من واشنطن للاستماع إلى الأطراف المتنازعة، ولكن فيصل والإمام البدر المخلوع رفضا العرض، بينما تحمس له عبدالناصر والسلال.

وأخفق كيندى فى وساطته، ومن ثم انسحب من المسرح، لتتولى الأمم المتحدة مهمة إيجاد تسوية لحل النزاع.

ولكن فيصل كان مصرا على تسديد الطعنات المستمرة لعبدالناصر، فأعلن تعبئة عامة للقوات المسلحة السعودية، وكما هو معتاد تلكأت الأمم المتحدة فى اتخاذ الإجراءات السريعة الضرورية، فلم يصل دكتور رالف بانش مساعد سكرتير الأمم المتحدة إلى أرض اليمن فى مهمة تقص على الطبيعة قبل مرور أربعة أشهر على عرض وساطة كيندى. كذلك لم تصل مجموعات مراقبى الأمم المتحدة إلى مسرح العمليات قبل مرور أربعة أشهر أخرى.. وبالطبع اشتد عنف المعارك فى هذه الفترة، فقامت القوات الجوية المصرية بقصف عنيف لأهداف فى الأراضى السعودية، بحجة أنها تأوى قوات الإمام المخلوع، ومن ناحية أخرى قام فيصل بمد كل معونة ممكنة إلى قوات البدر. وأخفقت الأمم المتحدة فى مهمتها، وأعلن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ أن جهود السلام التى قامت بها الأمم المتحدة قد أخفقت.

ومن ثم انتقلت مهمة السلام إلى جامعة الدول العربية، فقامت بارسال مجموعة من الوسطاء فى شهر أكتوبر كى يتبادلوا الآراء مع حكومة السلال، ولكن محاولاتهم أخفقت مثلما أخفق مندوبو الأمم المتحدة من قبل، إذ لم يستطيعوا أن يتقابلوا مع الملكيين اليمنيين، ورفضت السعودية مبدأ المفاوضة معهم، وهكذا لم تستمع جماعة الوسطاء إلا للجمهوريين أى لطرف واحد من أطراف النزاع.

وكان المشير عامر قائد عام القوات المسلحة المصرية قد أقنع عبدالناصر بتخفيف القوات المصرية فى اليمن، بحجة أن مهمة القوات المصرية قد تحققت، وأن على

الجمهوريين أن يتسلموا حينئذ أمانة الدفاع عن بلادهم، وأن يكتفى بأن تقدم مصر النصيحة والتدريب والامداد بالسلاح.

والواقع أن عملية التخفيف لم تكن حقيقية، بل كانت بمثابة عملية استبدال للقوات، تمت تحت إلحاح السلال على عبدالناصر.

كان السلال يتبرم من اقتراحات المشير عامر بتخفيف القوات المصرية، ومع ذلك فقد أقنع عامر عبدالناصر فى نهاية سنة ١٩٦٣ بضرورة تخفيف الالتزامات المصرية، ولقد بذل السلال جهوداً مكثفة كى يثنى عبدالناصر عن فكرة التخفيف ولكن جهوده باءت بالإخفاق.. ذلك أن عبدالناصر قد اقتنع أخيرا بأن حرب اليمن سوف تستنزف قواه العسكرية والسياسية والاقتصادية دون تحقيق نصر ساحق.. وكانت القوات المسلحة المصرية المدربة على الحروب التقليدية تعانى من معارك الجبال، وكان من الشاق عليها أن تتعامل مع عدو مختبىء فى الكهوف والمغارات، ويعرف دقائق الأراضى الجبلية فى اليمن، التى كانت تمنحهم مواقع حصينة.. ولم يكن مثمرا فى القتال سوى قصف الطيران المصرى الكثيف لهذه المواقع الحصينة، وكان تحديد أماكنها للطيران من أشق العمليات.

وهنا لابد أن أسرد قصة أزعجت الأمريكيين.. كنت قد وفقت فى الحصول على عشرات من أجهزة الإرسال والاستقبال بعيدة المدى التى تستخدمها البحرية الأمريكية، لاستخدامها فى المخابرات فى بعض العمليات السرية.. واشترط الأمريكيون ألا تستخدم هذه الأجهزة فى أى حروب تخوضها مصر.. وكان من مميزات هذه الأجهزة أنها تعمل ببطاريات تشحن بجهاز شحن يدوى يولد طاقة كهربية.. وقد استخدمت هذه الأجهزة فى المخابرات بكفاءة عالية، وأثمرت عن نتائج مدهشة.. ولكن ما أن تطور الموقف فى اليمن، حتى أمر عبدالناصر بسحب هذه الأجهزة وإرسالها لليمن.

قلت لعبدالناصر: لقد اشترط الأمريكيون ألا تستخدم هذه الأجهزة فى أى حرب.

أجاب عبدالناصر: إننا فى حرب، وسوف تنقذ هذه الأجهزة أرواح أولادنا.

وأخفقت، وأرسلت الأجهزة إلى مسرح العمليات، وكان لهذه الأجهزة مع أجهزة تحديد الاتجاه التى أرسلتها المخابرات أيضًا نتائج مثمرة وفضل فى اكتشاف أماكن الملكيين المختفين فى الكهوف والمغارات، وتحديد الأهداف للطائرات المصرية التى نجحت فى قصفها، مما جعل عبدالناصر يشيد فى إحدى خطبه ويقول: لولا المخابرات العامة ما استطعنا أن نحارب فى اليمن.

كانت فكرة المشير عامر بسحب القوات المصرية من اليمن فكرة تفاؤلية، فالسلال

لايريد أن يتحمل وحده مسئولية الدفاع عـن ثورة اليمن، كما أن أى جهود للسلام كانت تعرقلها الرياض، وسـواء انسحبت القوات المصرية أم لـم تنسحـب، فقد كان ظاهرا عناد فيصل لإعادة الإمام المخلوع إلى عرشه.

مؤتمر القمة العربى بالقاهرة ١٩٦٤

علـى أن ثمة مسـألة مهـمة كانت تـرتبط بالـيمن ارتـباطا وثـيقا، تلـك هى القضـية الفـلسطـينيـة.. ولقـد خرج عبـدالناصـر من حرب الـسويس عـام ١٩٥٦، مقـتنعـا بأن الفلسطينيين لن يستطيعوا استرداد حـقوقهم المشروعة عن طريق استخدام القوة، طالما ظل العرب مـتنازعين غـير موحدين.. ومـن ثم كان يكـمن فكر عبـدالناصر فى قـيام وحدة عربية تكون قاعدة آمنة ينطلق منها الفلسطينيون لتحرير بلادهم.

ففى اجتماع عقد فى منزل عبدالناصر أثناء وحدة مصر وسوريا، ضم عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وعـبدالحميد السراج وعلى صبرى وكمال رفعـت وأنا، تمت مناقشة الوحدة العربية، وكان محور النقاش الذى يديره عـبدالناصر يقوم على التساؤل: هل تقوم بين العرب وحدة دستورية أم وحدة مصالح؟.

ومع أن هذا الاجتماع لم يبت فى هذا الأمر، فقد أبدى عبدالناصر فكره بصراحة إزاء المشكلة الفلسطينية إذ قال:

«لن يسـتطيع الفـلسطـينـيون تحرير بـلادهم دون أن تتحد عـلى الأقل الدول العـربية المحيطـة بإسرائيل، فوحـدة هذه الدول تصبح بمـثابة ظهيـر قوى يساند الفـلسطينيـين فى انطلاقهم منها لتحرير بلادهم.

على أن عبدالناصر كان على يقين من أن حكام دمشق ـ بخلاف قلة ـ كانوا يخالفونه هذا الرأى بـعيد المدى.. ففـى عام ١٩٦٠ حينمـا قامت اشتبـاكات صغيرة عـلى الحدود السـورية ـ الإسرائـيليـة، بذل عبـدالناصـر جهـدا شاقا فـى كبح جـماح أغلـب الوزراء السـوريين فـى الوزارة المـركزية، الـذين كانـوا يحـبذون فكـرة دخول حرب شـاملة مع إسرائيل، نتيجة هذه المعركة.

وبعد انفصام وحدة مصر وسوريا، وصعود أميـن الحافظ إلى منصب رئاسة الجمهورية السورية، بـعد أن نجح فى لم شمـل العناصر السـورية المعادية لعـبدالناصر، استمر أمين

الحافظ يتخذ خط المعارضة العنيف لعبدالناصر الذى كان يكن له عداء شديداً.. كان تقدير عبدالناصر أن الحافظ لن يتورع عن محاولة إذلاله بتوريطه فى حرب شاملة مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين.

فى ذاك الوقت كانت علاقة عبدالناصر بواشنطن تسبب له قلقا نتيجة موقف الولايات المتحدة من مشكلة اليمن.. وكما ذكرت من قبل فى الجزء الثانى كانت واشنطن ترى أن الوجود المصرى فى اليمن بمثابة تصدير للشيوعية الدولية إلى الجزيرة العربية، وهو أمر يهدد المصالح الأمريكية الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم قامت الولايات المتحدة بمحاولات بائسة لحث السعودية على إثارة الأزمات فى اليمن، مما حدا بعبدالناصر إلى التفكير فى ضرورة اجتماع زعماء العرب، لانشاء جبهة موحدة لمواجهة ما يطرأ من أحداث فى المستقبل.

كان عبدالناصر مقتنعا بأنه ليس هناك بادرة أمل فى تحقيق تسوية سلام فى اليمن عن طريق محادثات تجرى مع فيصل.. وأدرك عبدالناصر أن السبيل لتسوية السلام لن يتحقق إلا فى مؤتمر قمة يحضره زعماء العرب كلهم.. وفى هذا المؤتمر حضر السلال والنعمان المؤتمر وكلف النعمان بإلقاء كلمة اليمن بدلا من السلال لإرضاء الملك سعود، وإدخال مشكلة اليمن المؤتمر، ولكن سعود قال إن الأمور أصبحت بيد فيصل.

هذا فضلا عن أن هذا المؤتمر يستطيع أن يصل إلى اتفاق على حل موحد لمواجهة مشروع جونستون لتحويل مجرى نهر الأردن، الذى اعتبره العرب مشروعا إمبرياليا يهدد مصالحهم لحساب إسرائيل. وكان عبدالناصر قد دعا فى احتفال عيدالنصر السابع فى بورسعيد مساء ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣، إلى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب بأسرع ما يمكن، لبحث موضوع تحويل مجرى نهر الأردن وما ينطوى عليه من تحد سافر من إسرائيل للعرب.

وفور إلقاء خطاب عبدالناصر، كتب الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية، إلى أمين الجامعة العربية رسالة تتضمن طلب الحكومة المصرية بعقد الاجتماع، وقد جاء فى الرسالة مايلى:

١ - إن إسرائيل قد أوشكت على الانتهاء من المرحلة الأولى لتحويل مجرى نهر الأردن، وذلك بمثابة تحد خطير للعرب أجمعين فى قضية المصير العربى، يجب أن يواجه باجتماع فى أعلى مستوى لمواجهة المسئولية القومية.

٢ ـ من الواجب أن يقر المؤتمر المطلوب عقده وبدون أى مزايدة، ما إذا كانت الدول العربية قادرة على منع إسرائيل من العدوان على المياه العربية، أو أن الأمر يقتضى استعداداً وتخطيطاً.

٣ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة تدرك أن جو العلاقات العربية ملبد بالغيوم، لكنها تؤمن فى الوقت ذاته بأن قضية فلسطين تتقدم كل ماعداها وتسبقه فى أوقات الحسم المصيرى.. وهى لذلك على استعداد لتهيئة الأسباب لعقد هذا المؤتمر فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ولتوفير الجو الذى يكفل له بلوغ نتائج صريحة محددة حاسمة.

٤ ـ كما أنها تغض النظر عن كل ما تعرضت له، مؤمنة بأنها تعبر فى هذا عن إرادة الجماهير العربية الصامدة بايمان فى معركة المصير.

ولم يكد أمين الجامعة يتلقى فى صباح اليوم التالى رسالة وزير خارجية مصر فى الموضوع، حتى بادر بحملها إلى السفراء العرب فى القاهرة، تحدث مع كل منهم عن الدواعى الملحة للاجتماع، مقترحا أن يبلغوا حكوماتهم لعقد هذا الاجتماع فى السابع من يناير سنة ١٩٦٤، أو فى الثالث عشر منه على الأكثر.. وأخذت موافقات الدول ترد تباعا حتى اكتملت فى خمسة أيام، وتحدد تاريخ عقد الاجتماع وهو اليوم الثالث عشر من يناير سنة ١٩٦٤.

هكذا دعا عبدالناصر لأول مؤتمرات القمة العربية التى تتالت فى السنوات التالية.. ففى الثالث عشر من يناير عام ١٩٦٤، اجتمع ملوك ورؤساء ثلاث عشرة دولة عربية فى القاهرة.. وحرص عبدالناصر قبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أن يتصالح مع حسين ملك الأردن، فاجتمع به فى جلسة خاصة لمناقشة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان، التى كانت قد قطعت منذ أن اعترفت الأردن بحكومة الانفصال فى أكتوبر سنة ١٩٦١.

كان عبدالناصر يهدف من وراء ذلك أن يحدث انقساما داخل «مجموعة الملوك»، فبانضمام الملك حسين لمحور القاهرة ـ بغداد سوف يدعم هذا المحور لعزل سوريا والسعودية، ومنعها من أن تشكل جبهة معادية للقاهرة.

وقام عبدالناصر بعد ذلك بتقديم اقتراح يتضمن ضرورة إجراء دراسات دقيقة لخطط تواجه محاولات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، وطالب بإنشاء قيادة عربية موحدة تحت

قيادة الفريق المصرى على عامر، تشترك فيها كل الدول العربية أعضاء الجامعة العربية، وتكون هذه القيادة مسئولة عن الدفاع عن الحدود العربية أمام أى هجمات إسرائيلية.

والواقع أن هذه القيادة الجديدة كانت مجرد اسم على ورق، فقد أثبتت الأيام ضعفها وعدم جدواها، فحينما قام الإسرائيليون بهجماتهم على سوريا والأردن خلال عام ١٩٦٦ فى مجال تأهبها لحرب الستة أيام عام ١٩٦٧، كانت القيادة الموحدة تدلل على اخفاقها كنظام دفاعى.. ومع ذلك استطاعت هذه القيادة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة أن تسكت أمين الحافظ الذى اتهم مصر بتخاذلها عن مساندته إزاء العدوان الإسرائيلى على سوريا.

كان العداء مريراً بين عبدالناصر وأمين الحافظ، وظهر هذا العداء فى النزاع العربى الإسرائيلى، ولكن عبدالناصر استطاع أن يبز الحافظ فى هذا النزاع.. ففى عام ١٩٦٣ توفى أحمد حلمى ممثل الفلسطينيين فى مجلس الجامعة العربية، وحل محلة أحمد الشقيرى بترشيح من عبدالناصر وأحمد بن بيللا. كان الشقيرى أحد الفلسطينيين الذى عمل قبل ذلك مندوبا فى الأمم المتحدة لسوريا فى الخمسينيات، ثم للسعودية فيما بعد..

وكان الملك فيصل غاضبا على الشقيرى لموقفه المعارض لشكوى السعودية فى الأمم المتحدة من اعتداءات القوات المصرية فى اليمن.. ومن ثم عارض ترشيح الشقيرى فى الجامعة العربية كل من الملك فيصل والملك حسين، كذا الحاج أمين الحسينى المفتى السابق للقدس، الذى كان يعتبر نفسه الحارس الحقيقى الوحيد لمصالح الفلسطينيين منذ قيام ثورة العرب على اليهود والحكم الانجليزى عام ١٩٣٦..

ولقد تميز الشقيرى عن سلفه أحمد حلمى بالطموح الكبير، فتجاهل كل معارضيه وحاول أن يثبت نفسه فى جميع محافل العالم العربى، مصمما على إنشاء كيان وطنى للفلسطينيين.

كانت هذه الفكرة قد أثيرت فى العالم العربى منذ سنوات عدة، ولكنها لم تلق ترحيبا فى ذاك الوقت، ويرجع ذلك إلى حد كبير لمعارضة الملك حسين، حيث كانت الأردن تضم عددا كبيرا من اللاجئين، وكان من رأى الملك حسين أن الفلسطينيين ينبغى أن يقصروا ولاءهم للدولة التى تحميهم.

ولكن حينما قام الشقيرى بإحياء الفكرة فى مؤتمر القمة الأول الذى عقد بالقاهرة سنة

١٩٦٤، وجد عبدالناصر فرصة ذهبية كى يساند الآمال الوطنية للفلسطينيين دون إثارة إسرائيل.

ووافق المؤتمر بعد مناقشات حامية على اقتراح الشقيرى، ولم تكن الأردن أو السعودية سعيدة بهذا القرار.. وبالرغم من ذلك لم يعارض فيصل أو حسين كثيرا، فالسعودية لا تضم إلا عددا صغيرا نسبيا من السكان الفلسطينيين، كما أن حسين رأى أن الأغلبية الفلسطينية فى الأردن يسهل التعامل معها طالما اتفق مع عبدالناصر وسياسته. هذا فضلا عن أنه كان يظن أن الفكرة سوف تموت مع الزمن، نتيجة اختبارات التجربة التى ستلى هذا الاتفاق.

على أنه بالرغم من أن عبدالناصر استطاع عن طريق المؤتمر أن يستعيد المبادأة ويسكت نقد السوريين اللاذع لسياسته إزاء النزاع الإسرائيلى، فقد أخفق فى الوصول إلى تسوية فعالة فى اليمن. ولم ينجح عبدالناصر فى أكثر من حث فيصل على إعادة العلاقات بين القاهرة والرياض.

ومع أن عبدالناصر اتفق على إجراء محادثات تالية فى العام التالى، فقد أعلن فيصل بوضوح سياسته إزاء اليمن فى حديث له مع مراسل «لندن أو بزرفر» بعد انتهاء المؤتمر بما يقل عن ثلاثة اسابيع.

قال فيصل: إن حكومته لن توافق البتة على أى نظام فى اليمن تسيطر عليه دولة أجنبية وفى كلمات أخرى قال: يجب أن يترك السلال الحكم قبل أن توافق السعودية على أية تسوية.

والواقع أن عبدالناصر كسب من مؤتمر القمة أكثر مما خسر، ففضلا عن مساندة الكتلة العربية التقدمية له ـ الجزائر، العراق، السودان ـ فقد استطاع أن يستأنف الحوار مع الدول المحافظة أو على الأقل مع حسين الذى قام بزيارة للقاهرة بعد مرور شهرين على المؤتمر، وأجرى محادثات مع عبدالناصر.

لقد كان فى مقدمة قرارات المؤتمر دعم التضامن العربى، وتسوية الخلافات القائمة.. ففى يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ تم التوقيع على اتفاق بحل النزاع الجزائرى المغربى على الحدود، تبعه استئناف العلاقات الطبيعية بين الجارتين العربيتين.

وبعد تسعة أيام، أعلن فى كل من القاهرة والرباط عودة العلاقات بين مصر والمغرب،

وبعد أربعة أيام أخرى صدر بلاغ بعد اجتماع مشترك في الرياض يعلن عودة العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

أما بالنسبة للنزاع الإسرائيلى ـ العربى، فقد استطاع عبدالناصر أن يوقف نقد سوريا دون أن يورط نفسه فى أى عمل قد يؤدى إلى الحرب، وفضلا عن ذلك، نجح عبدالناصر فى وقف حرب الإذاعة بين العرب وكى يصبح قدوة للحكام العرب أمر بوقف هجوم الدعاية المصرية على السعودية والأردن وسوريا.. ولم يشذ عن ذلك سوى الحملات الإعلامية التى استمرت بين سوريا والعراق، وكان لتدخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أثره فى توقف الحملات الإعلامية العراقية، بينما ظلت حملات سوريا مستمرة من جانب واحد إلى أن تغيرت الحكومة السورية.

وبعد أربعة شهور تالية أبرم عبدالناصر مع عبدالسلام عارف فى مايو سنة ١٩٦٤ اتفاقا لوحدة بين مصر والعراق.

وخلاصة القول، فقد نجح عبدالناصر بحلول عام ١٩٦٤ فى استعادة كثير من زعامته المفقودة، ولكنه لم يستطع فى مؤتمر القمة أن يسوى مشكلة اليمن.

. مؤتمر القمة العربى بالإسكندرية

وكان مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى القاهرة قد تمخض عن خلق الكيان الفلسطينى بفضل جهود عبدالناصر وبمساندة أحمد الشقيرى.. ومع ذلك ظل فكر عبدالناصر إزاء النزاع العربى ـ الإسرائيلى، يعتمد أساسا على الوضع السياسى فى المنطقة، وعلى الظروف الدولية.. وكان عبدالناصر يؤكد فى مناسبات مختلفة أنه لن يسمح لإسرائيل أن تجره إلى حرب فى زمان ومكان غير مناسبين.

وكان الفلسطينيون يدركون فكر عبدالناصر، ويعلمون أنه لن يستطيع تحقيق آمالهم عن طريق الدخول فى قتال قريب مع إسرائيل فى سبيلهم.. وتدليل على ذلك، فقد حاول ياسر عرفات ومجموعة من منظمة فتح مقابلة عبدالناصر قبل حرب يونيو، ولكن عبدالناصر كان يرى أن مصر ليست على استعداد للتورط مع إسرائيل فى حرب كبيرة، ولذا تهرب من مقابلتهم، ولم يتم اللقاء بهم إلا بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧.. وأنكر أنه يعلم أنهم طلبوا مقابلته.

ولايعنى ذلك أن عبدالناصر لم يكن يحمل شعوراً طيبا للفلسطينيين، بل على العكس كان مؤمنا بآمالهم، ولكنه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لمعركة التحرير الكبرى. لقد قدم عبدالناصر لقطاع غزة الذى كان يضم ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطينى مساعدات جمة، وقام بتطوير القطاع، وعمل على رفع مستوى المعيشة فيه، وجعل من غزة منطقة حرة، ومركزا سياحيا، وقام بتمهيد الطرق وانشاء المرافق.. كما قامت الحكومة المصرية بتعيين آلاف من الفلسطينيين فى وظائف تعليم بمصر، وعمل كثير من الفلسطينيين فى مجال الصناعة والتجارة.

ولكن كل هذا لم يقنع الفلسطينيين المقاتلين.. لقد كانوا يريدون شيئا واحداً من مصر.. العمل والقتال.. ولذا أصيبت هذه المجموعات بخيبة أمل كبيرة، حينما سمعت عبدالناصر فى مؤتمر القمة الأول يقول إن تحرير فلسطين ليست مسألة ملحة عاجلة، وأن هذا العمل يمكن أن ينتظر حل عدد من المسائل العربية الملحة الأخرى.

واستغل السوريون هذا الموقف فقام أمين الحافظ بالرد على عبدالناصر، مؤكدا أن العرب بتجمعهم يمكنهم إلحاق الهزيمة بإسرائيل فى وقت قصير.. وعلق عبدالناصر على ذلك بقوله إن الحافظ فقد عقله.

نتائج زيارة عبدالناصر لليمن

لم يقم عبدالناصر بزيارة اليمن إلا بعد مرور سنتين من قيام الثورة اليمنية.. ذلك أنه بعد انتهاء مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة بثلاثة شهور، قام عبدالناصر بزيارة اليمن للمرة الأولى فى شهر أبريل سنة ١٩٦٤، حيث أمضى بها خمسة أيام فى صنعاء وتعز، وصحبه فى هذه الرحلة المشير عامر وأنور السادات وزكريا محيى الدين وأنا، وذلك بهدف جمع الشمل، بعد أن عمت الفوضى أنحاء البلاد.

ولكن عبدالناصر أصيب بخيبة أمل كبيرة، وبصدمة عنيفة لما لمسه من أوضاع متردية فى اليمن.. أحس عبدالناصر أنه ليس هناك دولة بالمعنى المعروف، فلا مؤسسات سياسية ولا جيش يعتمد عليه، بل كان الاعتماد كلية على مصر فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى.

هذا فضلا عن أن نصف الوزراء لايذهبون إلى مكاتبهم، والنصف الآخر لا يعرفون كيف يديرون وزاراتهم.. أضف إلى ذلك الفساد والقصور فى الحكم على كافة المستويات.. وكانت الشكوى من السلال تنصب من أغلب المجموعات السياسية اليمنية، ومن ثم أجبر عبدالناصر على إحداث تغيير جذرى فى الحكومة اليمنية مع إجراء بعض التعديلات فى أسلوب الحكم.

وقام عبدالناصر بتشكيل حكومة برئاسة حمودة الجائفى، وبقى السلال رئيسا للجمهورية اليمنية، وتولى أحمد النعمان رئاسة مجلس الشورى الذى يتكون من بعض الشخصيات العامة فى اليمن.

قال: عبدالناصر للنعمان:

«يمكنك أن تجمع الأحرار من خلال مجلس الشورى».

واقترح النعمان تشكيل مجلس رياسة يتولى إدارة البلاد، بدلا من انفراد السلال بالسلطة، ولكن عبدالناصر رفض الفكرة، وقامت مشادة بينه وبين النعمان..

قال النعمان:

«هذا رأيى أقوله بصراحة وإلا فأنا على استعداد أن أعود للقاهرة وأقعد فى بيتى فى المنيل، بدلا من المشاركة فى حكم هو فى حقيقته حكم فردى».

وهنا بدت على وجه عبدالناصر علامات الغضب، ولم يستطع أن يكبت انفعالاته وثار فى وجه النعمان وقال:

«أنت بتقول ايه يا أخ نعمان.. الكلام ده مينفعش.. والله أسحب جيشى واخللى الملكيين يدبحوكم».

وقام عبدالناصر بوضع دستور لليمن تلاه أنور السادات أثناء الزيارة.

والواقع أن عبدالناصر حينما رفض فكرة النعمان لتشكيل مجلس رئاسة للمشاركة فى الحكم، كانت تكمن فى ذهنه فكرة السيطرة على السلال الذى ارتمى كلية فى أحضان عبدالناصر، أما باقى المجموعات السياسية ذات الماضى الوطنى، فكان من الصعب على عبدالناصر ترويضها والتعامل معها.

ومن ناحية أخرى كانت تراود عبدالناصر حينئذ فكرة الحل السلمى، ولذا كان لابد له من جمع بعض الشخصيات الوطنية فى الحكم ، والتى قد ترضى عنها السعودية..

وكان الوضع فى اليمن بعد زيارة عبد الناصر كما يلى:

عبدالله السلال رئيسا للجمهورية.

حسن العمرى نائباً لرئيس الجمهورية

أحمد النعمان رئيساً لمجلس الشورى

حمودة الجائفى رئيسا للحكومة

محمد الزبيرى نائبا لرئيس الحكومة

عبدالرحمن الإيريانى نائبا لرئيس الحكومة

ولكن لم يستطع هذا التشكيل الجديد الذى وضعه عبدالناصر أن يثبت الأوضاع فى اليمن، فبدأت الصراعات داخل الحكم اليمنى.

كان النعمان يرى أن حرب اليمن لافائدة منها، وكلفت مصر الكثير، وأحرى بمصر أن ترسل الأطباء والمدرسين والخبراء المدنيين بدلا من إرسالها الجيوش التى تهلك على أرض اليمن.. وكان يعضد هذا الرأى كل من الزبيرى، والإيريانى..

ولكن العسكريين وعلى رأسهم السلال والعمرى عارضا هذا الرأى بشدة، وقالا إن حل مشكلة اليمن لن يتحقق إلابالسلاح.. وحاول السلال عزل مجلس الشورى، فقام أحمد النعمان ومحمد الزبيرى وعبدالرحمن الإيريانى بتقديم استقالاتهم من مناصبهم، مبررين ذلك بأن الفوضى عمت البلاد نتيجة إنفراد السلال بالسلطة ، كما أن مصر منيت بخسائر فادحة كان يمكن تجنبها والانتفاع بقدرات مصر فى تنمية اليمن ورخائها.

وقام محمد النعمان بن أحمد النعمان بطبع الاستقالة فى بيروت، وقد حملت أسماء النعمان والزبيرى والإيريانى ووزعت الاستقالة فى أنحاء الدول العربية ، وحينما انتشرت قام المشير عامر وأنور السادات بالسفر إلى اليمن، وعقدا جلسة فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصنعاء لحل المشكلة وما أن بلغ نبأ وصولهما اليمن حتى لجأ الزبيرى إلى الجبل واحتمى بالقبائل، بينما اعتزل النعمان والإيريانى فى مدينه تعز.

وقام عامر والسادات باستدعاء النعمان والإيريانى، وتمت بينهم مصارحة عنيفة، وقال: النعمان إن ابنه محمد مطارد فى القاهرة وحركاته مقيدّة.

وزاد من توتر الموقف أن المشير عامر كان قد رفض مقابلة النعمان فى بادىء الأمر،

واستقبل عبدالقوى حامى بدلا منه.. وحينما واجه النعمان المشير عامر بذلك، اعتذر الأخير بأنه كان يرتدى «منامته» ..وبالطبع لم يقنع النعمان بهذا العذر..

قال النعمان للمشير:

لايمكن إنهاء المعارك فى اليمن دون الاتفاق مع السعودية.. لقد قلت هذا لعبد الناصر بعد أسبوعين من قيام الثورة.

واحتدم الخلاف بين عامر والنعمان، وكان السادات حاضرا الاجتماع.. وقام المشير يلوم الإيريانى والنعمان على استقالتيهما، وقال إن هذا الاجراء يعد طعنة شديدة لمصر..

وفى اليوم التالى انتقل المشير عامر والسادات والإيريانى والنعمان إلى منزل السلال لمناقشة الموقف،ودار الحديث كمايلى:

الإيريانى ـ انتوا بتلعبوا بنا الشطرنج.!

النعمان : ليس هناك حلا إلا أن تتولوا الأمور بأنفسكم مباشرة، فأنتم تستطيعون فى مصر أن تزودونا بخبرات لحكم البلاد.

السلال : أهكذا تسقطنا؟

النعمان : ليس عيبا أن نتعلم من خبرة الآخرين .. إننا نتطلع إلى مصر كقبلة لنا وهى كفيلة بأن تحقق أمانينا.

وانتهى الاجتماع دون أن يسفر عن شىء محدد.

خلاف عبد الناصر مع النعمان

وكان اغتيال محمد الزبيرى الزعيم اليمنى فى أول أبريل عام ١٩٦٥ من أهم أحداث عام ١٩٦٥ إذ أدى مصرعه إلى غضب القبائل اليمنية وهياجها، وكادت تنشب فى اليمن فتنة رهيبة تعصف بالأخضر واليابس كان الزبيرى يقيم فى الجبال مع القبائل وقام النعمان والإيريانى بزيارته واستقبلتهما القبائل وعلى رأسها الزبيرى فى جبل «برد» بالطبول والحفاوة وكان الغرض من الزيارة العمل على تآلف القبائل ولكن ما أن خطا الموكب مسافة قصيرة حتى صاح هاتف .. لقد قتل الزبيرى.. والتف الناس حول جثة الزبيرى الممددة على الأرض بلا حراك..

والواقع أن الخطة كانت مدبرة لاغتيال الزبيرى والنعمان والإيريانى من خصومهم

السياسيين فى اليمن، بغرض إلصاق التهمة إلى المصريين، أو إلى محمد بن الحسين من الملكيين، وهاجت القبائل وثارت على حكومة الجائفى، وركزت المسئولية على المصريين، ونادت بضرورة تشكيل حكومة برئاسة أحمد النعمان.

وخشى النعمان من الفتنة، فقبل تشكيل الوزارة ، وحرص على أن تضم أفراداً وطنيين حتى لاييأس اليمنيون من مصر، إذا أصبح الاعتقاد السائد بين اليمنيين أن القاهرة لاتريد إلا تشكيل الحكومة اليمنية من أفراد يمكن السيطرة عليهم، وتوجيههم لتحقيق مصلحة عبدالناصر.

وماكادت تبدأ وزارة النعمان عملها، حتى بدأت الأزمة بين عبد الناصر والنعمان ، إذ غضب عبد الناصر على الحكومة لضمها محسن العينى البعثى ، وأصدر عبدالناصر تعليماته لوقف الميزانية والمرتبات إلى اليمنيين، وكانت هذه الأموال تصرف من القيادة العامة المصرية فى صنعاء.

كما قام عبدالناصر بتحريك السلال والعناصر المعادية للوزارة لمناوئة النعمان وعرقلة خطواته، وأصبح السلال يصدر قرارات فردية، متجاهلا الحكومة.

وتصادف أن عقد مؤتمر رؤساء وزراء العرب فى القاهرة فى شهر يونيو سنة ١٩٦٥، وحضر الأمير فهد السعودى هذا المؤتمر، وحاول النعمان أن يتقارب مع السعودية لرفع العبء عن مصر..

وفى «دمر» عقد مؤتمر بين الملكيين والجمهوريين هدفه المصالحة الوطنية بين القبائل، وتحديد علاقة اليمن مع مصر.. هل هى وحدة دستورية أم تحالف أم دولة تابعة؟

وحضر هذا المؤتمر الفريق عبد المحسن مرتجى قائد القوات المصرية. وأسفر المؤتمر عن تشكيل وفد للسلام برئاسة الإيريانى مهمته أن يمر على الدول العربية للدعوة للسلام .

ومع ذلك فقد نقلت الأشياء إلى عبد الناصر بواسطة العناصر المعادية فى صورة مخربة مما أدىّ إلى زيادة التوتر بين عبدالناصر والنعمان.

وكان المؤتمر قد تمخض عن قرار بإرسال برقية إلى كل من الملك فيصل والرئيس عبدالناصر لمناشدتهما وقف الحرب.

وقد رفض عبد الناصر أن يرد على البرقية ، أما فيصل فقد رد على البرقية بقوله إنه

لايريد غيـر لم شمل اليمنيـين، ولا يسعى إلا لرخاء الـيمن، وعدم التدخل فى شـئونها، وأدى ذلك إلى زيادة التقارب بيـن حكومة النعمان والسعودية وإلى نفـور عبد الناصر من حكومة الـنعمان. وانتهز الـنعمان فرصة وجوده بالـقاهرة فى يونيو سـنة ١٩٦٥ ، وقابل عبدالناصر وبرفقته الإيريانى والروينى ومحسن العينى، وحضر المقابلة أنور السادات.

وعرض النعمان الأمر على عبد الناصر، وبـيّن له أنه لايسعى إلا لدرء سخط الشعب اليمنـى الذى يظن أن القاهرة هـى التى تشكل الحكومـات وتقيلها، وأن محـاولته إدخال عناصر وطنية فى الوزارة لايهدف إلا لإرضاء الشعب اليمنى.

قال عبدالناصر :

«لايمكن أن تقنعنى شعراً ولا نثراً.. أنا لـن أقبل بعثيا واحداً فى الحكومة، وأفضل أن أتعاون مع بن جوريون عن أن أتعاون مع البعث».

قال النعمان:

«ماذا يفعل اثنان من الوزراء البعثيين فى الوزارة؟».

وعلق محسن العينى بقوله:

«ما تـعلقنـا بالبـعث إلا حينـما رأينـاكم تتـعاونوا معـهم فى عـهد الوحدة.. ونـحن حريصون على الارتباط مع مصر.. وحينما كنـت فى أمريكا سمعتهم يقولون إن من يريد محاربة عبد الناصر فليقاتله فى اليمن»

قال عبدالناصر:

«أنا لا أقصدك.. إننى أقصد البعث»

وهنا تساءل الإيريانى:

«هل تعترضون على سياسة الحكومة أم على أشخاصها؟»

وأجاب عبدالناصر بغضب.

«إيه يا إيريانى .. انا مـش بوشين.. أنا مش السلال.. أنا أكبر مغامر وهـأخلى القبائل تدبحكم كلكم..».

قال النعمان

«نحن نريد خبرتكم وتعليمكم»

«إننى لم أقل شيئاً. ولكن مفيش بعثى واحد يخش الوزارة وهمس النعمان فى إذن عبدالناصر كى يؤجل الجلسة إلى المساء بعد أن توتر الموقف، وتقرر تأجيلها إلى الليل.

وتوجه النعمان بمفرده فى الحادية عشرة مساء من اليوم ذاته إلى منزل عبدالناصر، فوجد أن السادات سبقه إليه وتقابلا معا فى حجرة الاستقبال بالدور الأول.

وقبل أن يهبط إليهما عبدالناصر من حجرة نومه فى الدور العلوى التفت السادات إلى النعمان وقال:

إننى أرى أن تعدل الوزارة وتخرج الثلاثة المختلف عليهم : محسن العينى لأنه بعثى، وأحمد عبده سعيد لأنه متزوج أمريكية ، والعطار لأنه متزوج فرنسية وحينما دخل عليهما عبدالناصر، شاركهما الحديث وقال:

لابد أن يشاركنا ثالث:

وتوجه الثلاثة إلى منزل المشير عامر فى ثكنات الحلمية، وكان يقضى فترة نقاهة إثر عملية زائدة دودية أجريت له.

وحدثت نادرة تدعو إلى الفكاهة وإلى التعبير عن مكنون النفوس، قدم المشير عامر لضيوفه قطعا من الشيكولاته التى تضم بداخلها وريقة صغيرة مكتوب عليها حظ الإنسان.

تناول عبدالناصر قطعة شيكولاته ونزع غلافها وقرأ حظه الذى يقول : «عدو عاقل خيرمن صديق جاهل »

وسلم عبدالناصر الورقة للنعمان.

وقام النعمان بدوره بقراءة حظه فكان «اتق شر من أحسنت إليه» وسلم النعمان الورقة لعبد الناصر.

وضحك الجميع ، ولم يعلقوا بشىء . ولكن مكنون النفوس كان يمتلىء بالريبة والشك.

وحاول النعمان أن يتحدث إلى المشير عامر، ولكن عبدالناصر قال: لا تقص على عبد الحكيم شيئاً فقد قلت له كل شىء.. إحنا الثلاثة مابنخبيش حاجة على بعض..

ويبدو أن عبدالناصر لم يستطع أن يخفى كرهه للبعث فقال:

«لن أقدم قرشاً واحداً لكم.. روح هات ميزانية من ميشيل عفلق ولا من أمين حافظ».

أجاب النعمان

«العينى ليس له ارتباط ولااتصال بالبعث»

قال: عبدالناصر

«العينى أنا قلتها له فى عينه »

وعلق المشير عامر على قول النعمان فقال:

«انت هاتستقيل علشان يقولوا مصر رفضت الحكومة الشعبية»؟

أجاب النعمان

«ماذا تريدون أن أفعله»؟

قال عبدالناصر

«أعمل زى مانت عاوز..أناوصلت إلى طريق مسدود»

وتدخل عامر وقال:

«إحنا عاوزين حكومة قومية مائة فى المائة ليس لها ارتباطات بالبعث ولابأى تيارات سياسية أخرى..».

وفى غالب ظنى أن المصريين الثلاثة كانوا يعنون تشكيل حكومة أعضاؤها من أنصار القاهرة.

علق أنور السادات:

«من الأفضل أن تعدل الحكومة»

وعاد النعمان ومجموعته إلى اليمن، وعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمنى لمناقشة ما استجد من أمور .. واقترح محسن العينى الانسحاب لحل الأزمة، ولكن النعمان رفض الاقتراح، واعتبر ماحدث فى القاهرة تدخلا فى شئون اليمن الخاصة .

وزاد من توتر الموقف فى صنعاء سيطرة السلال على الأمور بتشجيع من عبدالناصر، مما جعل النعمان يحس استحالة التعاون مع عبدالناصر، فقدم استقالته بعد أن كتبها وسلمها إلى عبدالله الإيريانى..

وعاد النعمان إلى القاهرة بحجة العلاج.. ولم تعلن الاستقالة إلا بعد أن حضر النعمان إلى القاهرة، وقابل أنور السادات، وأبلغه بالاستقالة.

وثارت القبائل اليمنية، وأرسلت وفدا إلى مصر... وكان عبدالناصر يقيم فى الاسكندرية فتوجه الوفد إلى الاسكندرية معلنا أنه غير راض عن تعيين حسن العمرى خلفاً للنعمان.. ولم يستجب أحد من المصريين للوفد، فحمل الوفد أمتعته وتوجه للطائف، معلنا أن اليمن ستدخل فى مصالحة مع فيصل.

كان الإيريانى حينئذ يعالج فى مستشفى المواساة بالاسكندرية (صيف ١٩٦٥) فقام المشير عامر بزيارته، وقال له:

«إن ذهاب المشايخ إلى السعودية طعنة لمصر»..

أجاب الإيريانى:

«إحنا قلنا لكم قبل كده عن الطريق السليم... إذا أردتم علاج الموقف فهناك اقتراح بأن يتوجه محمد النعمان بن أحمد النعمان إلى السعودية وكأنه غاضب على مصر، ثم يقوم بالاتصال بالمشايخ ويصلح البين بينهم وبين عبدالناصر»..

ولكن النعمان الصغير توجه إلى لبنان وأعلن سخطه الحقيقى على مصر وعلى القائمين بها، ثم انضم إلى المشايخ فى السعودية، حيث لجأ من سبقه من اليمنيين الجمهوريين.. وازداد عبدالناصر هياجا ونقمة على أحمد النعمان وابنه محمد.

اتفاقية جده للسلام

بعد لجوء مشايخ القبائل اليمنية إلى السعودية، كان عبدالناصر يقيم فى الإسكندرية فى مصيفه بالمعمورة، وقرر التوجه إلى السعودية فى شهر أغسطس لقطع الطريق على من لجأ إلى السعودية.. وأراد عبدالناصر أن يبين لمن يحبذون التعاون مع السعودية أنه رجل سلام فاستدعى الإيريانى والنعمان، كما استدعى الجانب الآخر المعادى لهذه الفكرة ممثلا فى السلال والعمرى.. وحضر على صبرى هذا الاجتماع.. وأعلن عبدالناصر لهم أنه قرر التوجه إلى السعودية، لأنه رأى ـ على حد قوله ـ أن من مصلحة اليمن أن تتفاهم مع السعودية، وإنه لابد من حل المشكلة عن طريق السلام..

وقال عبدالناصر:

«أنا مش واخد معى لا عبدالحكيم ولا السادات.. سأصطحب معى زكريا حتى يكون الجو بعيدا عن أى شخص له علاقة بالحرب فى اليمن»

وهنا قال السلال:

«لا يمكن أن نرضى بحال من الأحوال أن نتعاون مع الملكيين أو نعقد صلحا مع السعودية».

سأل عبدالناصر:

«إيه رأيك يا نعمان؟»

أجاب النعمان:

«أنا من أنصار السلام، وهى دعوة مباركة حقيقية»..

ثم قال بيت الشعر التالى:

لا يسهر الليل إلا من به قلق   لا تحرق النار إلا رجل واطئها

وعلق النعمان على هذا البيت بقوله:

«أنتم الذين تحترقون فى مصر منها، أما نحن فمنعمون فى القصر».

وهنا انفعل السلال وغضب فعاد النعمان وقال:

«المصريون هم الذين يحترقون، أما نحن فمنعمون»..

وانبرى السلال وقال للنعمان:

«أتريد أن تحضر البدر ويحكم؟»

وأثار هذا القول النعمان الذى قال:

«لم أكن رئيسا للعكفة (حرس الإمام).. إننى مكافح حارب الإمام واتهمت بقتل أبيه، وأودعت السجن»

وتدخل المشير عامر لتهدئة الموقف وقال للنعمان:

«ما يصحش يا نعمان»

أجاب النعمان:

«ليس عيبا أن يكون السلال رئيس حرس الإمام.. ولكن هل يصح أن يقول بعد تاريخى وجهادى إننى أريد أن أحضر البدر؟»

وانتهى الاجتماع..

وفى نهايته وقبل انصراف الحاضرين قال المشير للنعمان:

«إنت كنت بتعمل إيه مع بشير قطب السورى البعثى البارحة؟ كنت عاوز منه إيه؟.. عاوز منهم ميزانية؟»

واستغرب النعمان وأجاب:

«إننى لم أر بشير هذا منذ اجتماع الجامعة العربية فى شهر يونيو».

وفى ٢٤ من أغسطس عام ١٩٦٥ توجه عبدالناصر إلى السعودية، واجتمع فى جدة مع الملك فيصل، وتم الاتفاق بينهما على سحب القوات المصرية من اليمن قبل يوليو سنة ١٩٦٦، على أن يجرى استفتاء فى مدى خمسة عشر شهرا، حيث يقرر الشعب اليمنى شكل الحكم الذى يختاره.. وبهذا الاتفاق اكتسب عبدالناصر شعبية أظهرته أنه رجل السلام والزعيم العربى الذى يريد حل خلافات العرب.. وبعد مؤتمر جدة، وعودة عبد الناصر إلى القاهرة، تقابل مع الإيريانى والسلال والعمرى، ولكنه انفرد فى بادىء الأمر بالسلال والعمرى.

وحينما تقابل الإيريانى مع عبدالناصر قال الأول:

«النعمان عاوز يشوفك»

قال عبدالناصر

«لا أريد أن أراه.. كلام أقوله له سر يبعته لوكالة أنباء فرنسية.. أنا سمعته بنفسى..»

وحينما واجه الإيريانى النعمان بذلك قال النعمان:

«لم يحدث شىء من هذا... كل ما قلته أن عبدالناصر يدعو للسلام وإنه يتجه للسعودية لمقابلة فيصل فى جدة».

وطلب النعمان استعادة البيان ومراجعته، ليؤكد أنه لم يفش أية أسرار، وعاد اليمنيون إلى اليمن ليبشروا بالسلام، وقاموا بعقد مؤتمرات شعبية للتمهيد للصلح مع السعودية.. ونادى الجميع بشعارات جديدة:

«من أجلك يا شعب اليمن اختلفنا، ومن أجلك اتفقنا»

ووصل عبدالناصر إلى الدار البيضاء مع الملك فيصل الذى كان قد زار مصر لمدة ثلاثة

أيام.. وعقد مؤتمر القمة العربى فى الثالث عشر من سبتمبر فى الدار البيضاء حضره رؤساء اثنتى عشرة دولة عربية، ولم تتخلف عن المؤتمر غير تونس احتجاجاً على موقف مصر من هجومها على رئيسها الحبيب بورقيبة.. وفى حفل استقبال أقيم فى الجزائر جلس بومدين على يمين عبدالناصر بينما جلس النعمان على يساره.. والتفت النعمان إلى عبدالناصر وقال:

الحمد لله الذى ألقيت القبض عليك فى الجزائر.. مش عاوز تشوف وشى لأننى لا انقل لك إلا الصور المظلمة.. اننى لم أنشر أية أسرار كما قلت للإيريانى..

والتفت عبدالناصر إلى بومدين وقال:

«النعمان بيقول إنه قبض علىَّ فى الجزائر».

فدار عتاب بين عبدالناصر والنعمان.. وطلب النعمان وعدا من عبدالناصر ألا يستمع لأحد وأن يستدعيه فورا لمناقشته إذا ما وصلته دسيسة عنه.

ولكن هل تم رأب الصدع؟ الواقع لا.. فقد استمر الشك بين الاثنين حتى أمر عبدالناصر إيداع النعمان ومجموعة من اليمنيين فى السجن الحربى كما سأوضح فيما بعد..

وفى مؤتمر الرباط اتفق رؤساء الدول الإثنى عشرة جميعهم على وقف هجمات الإذاعة المتبادلة.. وساند الملك الحسن ملك المغرب جهود الرئيس عبدالناصر لاستعادة التضامن العربى.

والواقع أن عبدالناصر كان حريصا على عدم التورط فى حرب مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين.. ففى سبتمبر عام ١٩٦٥ حينما عقد مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء، قال لزملائه من الحكام العرب إن العرب ليسوا فى ظروف تسمح لهم بشن حرب شاملة على إسرائيل.. ووضح لهم أنه حتى لو اجتمعت الدول العربية كلها، فإن قدراتها لاتعادل قدرات إسرائيل، فبينما يمتلك العرب أسلحة حديثة شبيهة بتلك التى يملكها العدو، فإنهم يعانون من النقص فى التدريب والمعرفة الفنية التى تمكنهم من استخدام هذه الأسلحة استخداما مؤثرا.. كما بين عبدالناصر أن جيوشهم تحتاج إلى ثلاث سنوات للحصول على المهارة، ونصح الحكام العرب أن يكرسوا طاقاتهم للتدريب والتنسيق اللازم للحاق بإسرائيل، بدلا من الثرثرة أو التهديد الذى لم يعد يخدع أى إنسان.. وفى الوقت ذاته، كان عبدالناصر يسعى لحل مشكلة اليمن، ففى ٢٤ من

أغسطس، وقبل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بثلاثة أسابيع تقابل عبدالناصر وفيصل فى جدة كما ذكرت سلفا، حيث اتفق الاثنان على إجراء محاولة أخرى لفرض وقف إطلاق النار على الجانبين الملكى والجمهورى.

ويرجع الفضل فى ذلك إلى جهود أحمد النعمان الذى أصبح رئيسا لحكومة السلال فى أبريل سنة ١٩٦٥، بعد أن ساد مجلس الوزراء حالة من الفوضى الظاهرة.. ولم يضيِّع النعمان أى وقت كى يبين للسعودية أنه ينشد صداقتها كما بينت من قبل.. كذلك أبدى المشاعر ذاتها للبريطانيين فى عدن.. لقد كان يأمل ألا يرى اليمن تعتمد كلية وباستمرار على القاهرة، بل كان ينظر إلى الدول العربية الأخرى لمعاونته فى كفاح اليمن لتحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى.. وكان النعمان صلب الرأى ، ومن ثم لم يدم طويلا فى الوزارة وأخرج منها.. ومع أن خصوم النعمان استطاعوا الإطاحة به من منصب رئيس الوزراء، فقد أخفقوا فى السيطرة على آرائه، وبخاصة حينما حاولوا التصالح مع عبدالناصر.

وجاءت الوساطة من عدة اتجاهات، إذ قام الملك حسين ملك الأردن بعرض وساطته للتوفيق بين القاهرة والرياض وصنعاء.. وتطوعت الجزائر للوساطة، كذا الكويت..

ونشطت التحركات السياسية فى صيف عام ١٩٦٥، إذ حضر السلال إلى الإسكندرية لمقابلة عبدالناصر، بينما استقبل فيصل ممثلى الملكيين فى الرياض.

والأهم من هذا كله قيام مجموعة من الجمهوريين المعادية للسلال بالاجتماع مع مندوبى الإمام البدر فى مؤتمر عقد بالسعودية

ومع أن حسن العمرى الذى خلف النعمان فى رياسة الحكومة نقض ما أبداه النعمان من رغبته فى إقامة علاقات طيبة مع السعودية والانجليز، فقد أصبحت كل هذه المشاورات غير ذات بال بعد أن اجتمع عبدالناصر وفيصل، وقاما بتوقيع اتفاق جديد يوقف الحرب نهائيا فى اليمن.. لقد وافقت السعودية توا على وقف كل المعونات العسكرية للملكيين، وتعهدت مصر بأن تسحب قواتها المسلحة فى مدة سنة.. وتضمن الاتفاق وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة انتقالية باتفاق يتم بين الأطراف اليمنية والسعودية والمصرية، على أن يجرى استفتاء بعد ذلك فى موعد أقصاه نوفمبر عام ١٩٦٦، حيث يقرر الشعب اليمنى نظام الحكم الذى يرتضيه.

وهاجت الحكومة السورية، وأثارت زوبعة احتجاج، متهمة عبدالناصر بأنه خان الثورة اليمنية، ولكن عدا هذه السيمفونية السقيمة، لقيت قرارات جدة ترحيبا كبيرا فى جميع أنحاء العالم العربى، وبخاصة بين المؤيدين لعبد الناصر.. وأراد عبدالناصر أن يثبت حسن نواياه لفيصل، فما مرت أربعة أيام من توقيعه على وثيقة الاتفاق، حتى بدأت أعداد مناسبة من القوات المصرية تبحر إلى أرض الوطن.

وأحس السلال بالقلق إذ وجد نفسه معزولا، وقد تركه المصريون ليحمى نفسه من التيارات المختلفة، ولكنه اضطر أن يركب الموجه ويرحب بالاتفاقية التى تبشر بالسلام فى اليمن.

اعتقال زعماء يمنيين فى السجن الحربى بالقاهرة

فى صيف ١٩٦٦ كانت الأحوال فى اليمن قد سادها الاضطراب، نتيجة تدخل مصر فى سياسة اليمن ووضع أنفها فى كل أمورها.. وكان السلال يقيم فى مصر للعلاج، ففكر عبدالناصر فى التخلص من السلال لتهدئة سخط القبائل، فكلف المشير عامر فى أغسطس من عام ١٩٦٦ بالاجتماع مع الإيريانى والنعمان فى القاهرة، وإبلاغهما أن السلال سوف يرحل إلى صنعاء بالطائرة، وعليهم أن يعلنوا فى اليمن عدم هبوط طائرته، والمناداة بحسن العمرى رئيسا للجمهورية.. وقد حضر هذا الاجتماع الفريق عبدالمحسن مرتجى.. ولكن عبدالناصر عدل عن هذه الفكرة بعد مقابلة السلال، وخشى من منافسيه أن يسببوا له المشاكل فى اليمن.. هذا فضلا عن أن السلال كان أداة طيعة فى يد عبدالناصر يحركها كيفما يشاء.. ومن ثم لم تبلغ صنعاء بموعد سفر السلال، وفوجىء العمرى فى اليمن بهبوط السلال من الطائرة، واعتبرت المجموعة المعادية للسلال أن ما حدث فى القاهرة ليس سوى خدعة مصرية لضرب هذه المجموعة.. واعتصم العمرى بقيادة الجيش اليمنى فى صنعاء، وطلب من أحمد النعمان ومحمد على عثمان وعبدالرحمن الإيريانى أن يساندوه فى موقفه.. وتدخلت القيادة المصرية فى صنعاء، فقد راجت شائعة بأن المذكورين سلفا سوف يعتقلون فى بيت السلال بعد دعوتهم بحجة المصالحة.

وفى بيت السلال حدثت مشادة بين السلال وهذه المجموعة، وتلفظ العمرى بألفاظ نابية.. وهاجت القبائل، وتقرر عقد مؤتمر وطنى فى «وعلان» بين منطقتى دمر وصنعاء حيث اجتمعت القبائل، ووافقت على إرسال برقية إلى عبدالناصر تقول: «إنكم تفرضون رجلا لانختاره.. نرجو منكم ألا تمزقوا شمل اليمن»..

وعقد اجتماع فى القيادة المصرية، وكانت النفوس متوترة ووجه الإيريانى الكلام إلى عبدالمحسن مرتجى فقال:

«أنتم الذين أمرتمونا بأن نصدر بيانا بأننا لا نريد السلال.. الأخ النعمان لا يعرف هذا الأمر»

وتقرر أن تتوجه المجموعة المعادية للسلال إلى القاهرة، وكانت هناك فكرة قبل ذلك تنطوى بعرض المشكلة على الأمم المتحدة.. وحملت طائرة حربية المجموعة المناوئة للسلال إلى الحديدة، حيث قابلت أنور السادات ومن هناك رحلوا إلى القاهرة.. وأراد الإيريانى أن تكتب مذكرة بالوضع تعرض على جمال عبدالناصر.. ولكن الأحداث سبقت الزمن، إذ استدعى شمس بدران هذه المجموعة إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى القاهرة.. ولم يذهب النعمان لعدم دعوته.. وكانت هذه المجموعة تظن أنها سوف تقابل المشير عامر، ولكنها فوجئت بأنها ستقابل شمس بدران.. ورفض الإيريانى والعمرى الدخول، ودخلت باقى المجموعة.. وقابلهم شمس بدران بصلف وقال لهم:

«لقد وصلت جريدة النهار وجاء بها إنه سيعمل ٢٨ أيلول فى اليمن، وفيها هجوم على مصر.. من كتب هذا المقال؟ يا واحد من اللى مجاش.. يا واحد فيكم من الخونة.

وحاول على سيف الخولانى أن يقوم للرد على شمس بدران، ولكن الأخير قال له:

«اقعد.. لا تتكلم»..

وخرج الجميع تنتابهم ثورة عارمة... وتوجه الإيريانى والعمرى ومعه مجموعة من الحاضرين إلى بيت النعمان أما المجموعة الأخرى فقد توجهت إلى السفارة اليمنية استعداداً للسفر إلى اليمن.

وفى السادس عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٦، وصل اثنان من ضباط الشرطة العسكرية المصرية إلى منزل النعمان وقالو له إن المشير يدعو المجموعة لمقابلته.. وأحس الزعماء اليمنيون فى بيت النعمان بأن هناك ما يدعو للريبة، ومع ذلك خرجوا مع ضابطى الشرطة

ففوجئوا بالجنود مصطفون على الدرج وفى الطرقات.. وسار الركب يحمل النعمان وحسن مكى وعبدالواسع والعمرى وآخرين متجها نحو الصحراء.. وإذا بهم يقفون أمام بوابة كتب عليها «تأديب وتهذيب واصلاح»

إنه السجن الحربى..

وقابلهم حمزه البسيونى قائد السجن الحربى وقال لهم:

«إنتم ضيوفنا الليلة»

وقال الزعماء اليمنيون: «نحن على موعد مع المشير عامر»

وأدخل الزعماء اليمنيون إلى زنازينهم وحبسوا حبسا إنفراديا.. إن هذا يذكرنى تماما بما حدث لى فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩٦٧، حينما تم اعتقالى بأمر السلطان كما سأبينه فيما بعد.

ويقى الزعماء اليمنيون فى السجن ولم يطلق سراحهم إلا بعد نكسة عام ١٩٦٧.

توتر العلاقات مع المغرب

افتتح عام ١٩٦٣ بنشوب أزمة سياسية سممت العلاقات بين الجزائر وتونس، ذلك أن تونس أعلنت أنها اكتشفت مؤامرة لاغتيال الرئيس الحبيب بورقيبة، واتهمت الحكومة التونسية الحكومة الجزائرية بأنها ضالعة فى المؤامرة.. ولكن الجزائر نفت هذا الادعاء، وقامت المغرب ببذل جهود مناسبة لتهدئة حالة التوتر الناشبة، وقد أدت هذه الجهود إلى اجتماع وزراء خارجية المغرب والجزائر وتونس فى الرباط فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٦٣، لمناقشة السبل الممكنة لتحقيق وحدة المغرب العربى، ولفض النزاعات بين الجزائر وتونس.. وانتهت هذه الجهود بقيام الملك الحسن ملك المغرب بزيارة رسمية للجزائر لمدة ثلاثة أيام فى المدة من ١٣-١٥ من مارس.. ومن الطريف أن المغرب التى قامت بدور الوساطة بين الجزائر وتونس، دخلت فى نزاع مرير مع الجزائر على منطقة على الحدود الجزائرية ـ المغربية على نحو ماسأبينه فيما يلى...

ففى منتصف أكتوبر وجهت كل من الجزائر والمغرب الاتهام للأخرى بأنها انتهكت

الحدود المغربية ـ الجزائرية.. وزعمت المغرب أن الزعيم الجزائرى السابق عباس فرحات كان قد اتفق مع الملك الراحل محمد الخامس على إعادة النظر فى الحدود الجزائرية ـ المغربية بين كولمب ـ بشار وتندوف فى الصحارى الغربية.. وكان قد اجتمع فى المغرب وزيرا خارجية المغرب والجزائر لمناقشة مطالب المغرب الخاصة بتعديل الحدود، ولكن الجهود لم تثمر بنتائج، ونشب قتال عنيف فى ٨ من أكتوبر بين القوات المغربية والجزائرية فى منطقة «حى بيضا» فى المنطقة المتنازع عليها.. واستمر قتال متقطع بالرغم من محاولات الوساطة التى عرضتها تونس وجامعة الدول العربية، والجمهورية العربية المتحدة.

وبعد نشوب القتال تلقى عبدالناصر رسالة عاجلة من صديقه أحمد بن بيللا، يطلب فيها العون العسكرى من مصر، لتورط قواته مع المغرب فى نزاع الحدود.

ولم تستطع قوات الجزائر المدربة على حرب العصابات، أن تواجه قوات المغرب المسلحة التى تحركت للاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها.. ونتيجة لذلك ناشد بن بيللا صديقه عبدالناصر لإرسال قوات تعاونه وبالرغم من خوف عبدالناصر من تورطه فى معارك جديدة، فقد استجاب لنداء بن بيللا فوراً، فأرسل له كمية مناسبة من الأسلحة والعتاد والرجال.. ومع أن هذه القوات لم تشترك فى القتال الدائر، فقد تحركت نحو الحدود بعد وقف القتال، وكان لها تأثير كبير على رفع معنويات الجزائريين.

وكان أحمد بن بيللا قد طلب معونة عسكرية من كوبا، وصلت إلى أرض الجزائر مع وصول القوات المصرية، مما أغضب عبدالناصر الذى لم تكن لديه الرغبة فى اشراك القوات المصرية مع القوات الكوبية الشيوعية فى معارك الحدود، تجنبا لهجوم بعض الدول العربية بأنه يساند الشيوعية.. وحينما قام عبدالناصر بإبداء استيائه لبن بيللا، اعتذر الأخير بأنه لم يطلب معونة الكوبيين، وإنهم أرسلوا قواتهم دون طلب الجزائر.

ولقد قامت المغرب بقطع علاقاتها مع كوبا فى ٣١ من أكتوبر، متهمة إياها بأن حكومتها اتخذت اجراءات غير وديه تجاه المغرب.

أما من ناحية العلاقات العربية، فقد قامت الحكومة المغربية باستدعاء سفيرها فى القاهرة، وطردت ما يقرب من ثلاثمائة مدرس مصرى، وبادرت بشكوى مصر من تدخلها العدائى أثناء النزاع.. على أنه بمقارنة هذا النزاع بالصراع القائم فى اليمن، أو بالخلافات المريرة الناشبة بين مصر وسوريا، فقد بدا نزاع الحدود أمراً ليس له أهمية جوهرية.

وأثناء مشكلة الحدود الجزائرية- المغربية، قتـل الرئيس كيندى فى شهر نوفمبر، وكان مصرعـه خيبة أمل لـكثير مـن الحكام العرب، وبـخاصة عبدالـناصر الذى كـان يرى أنه الزعيم الوحـيد الذى يمكن الوثوق بـه فى الغرب.. ولقـد ازدادت الأمور سوءاً بـعد أن خلف كنـيدى ليندون جونـسون، الذى كان معروفا عـنه تحيزه لإسرائيـل، وإصراره على عدم اجراء أية ضغـوط على إسرائيل كى تنسـحب من سيناء بعد حـرب السويس.. كان عبدالناصر يشك فـى جونسون، وفى قدرته على حل النزاعات الدولـية المعقدة، كما كان ينظر إليه على أنه سياسى ماكر منذ أن كان شيخا فى الكونجرس.

لقد توقع عبدالناصر أن جونسون سوف يكـون متحيزاً لإسرائيل، بالرغم من أنه كتب لرؤساء الدول العـربية، يعلن رغبته الأكيـدة فى حفظ السلام بالمنطـقة، دون تحيز لإحدى الدول.

خروشوف يزور القاهرة

فى مايـو سنة ١٩٦٤، تم الانـتهاء من المـرحلة الأولى مـن السد العـالى بإنشـاء سد مجرى الـنهر وتركـيب التوربـينات.. وكان عـبدالناصـر قد أرسل دعوة إلـى خروشوف لحضور الاحتـفالات بهذه المناسبـة، وقضاء عطلة فـى مصر قد تهيىء جـوا هادئا لاجراء محادثـات قد تفيد البـلدين.. كانت الـصحف المصرية قـد قامت بالتـهليل ببنـاء السد، وأخذت تزهو وتفخر بجهود المصريين فى بناء السد، بينما أهملت إبراز دور السوفييت، مما جعل المراقبين السياسيين يتوجسون خيفة من احتمال انفجار خروشوف العنيد.

ولكن عبـدالناصر كان مصـرا على ألا يسمح بتـعكير العلاقـات السوفيتيـة المصرية، وعمل على تدعيمها.. فقام قبل بدء زيارة خروشوف بتقديم مكرمة له، ونسى هذا النزاع المرير معه حول النشاط الشيوعى فى المنطقة العربية.. لقد أمر عبدالناصر بإخلاء سبيل كل المسجونـين والمعتقلـين الشيوعيـين، وكان لذلك أثر كبيـر على نفسيـة خروشوف، الذى اعتبر ذلك تكريما خاصا له بمناسبة زيـارته لمصر.. ولقد وافق خروشوف على تلبية دعوة عبدالـناصر، فحـضر فى شهـر مايو إلى الـقاهرة فى زيـارة رسمية لمـدة ستة عشـر يوما، وصحبه اندر يفتتش جـروميكو وزير الخارجية السوفييتى، والجنـرال جريشكو نائب وزير الدفاع السوفييتى.

ولقد مر الاحتفال بالسد العالى، وباقى زيارة خروشوف فى جو من الود والانسجام المتبادل، ورحب عبدالناصر بضيفه ترحيبا كبيرا أينما حل.. وحينما حلت ساعة البدء فى إعلان الانتهاء من المرحلة الأولى للسد، طلب عبد الناصر من خروشوف أن يشاركه فى الضغط على المحول الذى سيقوم بتحويل مياه النيل من مجراه القديم، وذلك تكريما لخروشوف.. ولم ينس عبدالناصر أن يزيل من عقل ضيفه الرواسب التى سببتها أجهزة الإعلام المصرية، حينما أهملت إبراز دور السوفييت فى بناء السد العالى، فقام عبدالناصر بالإشادة بدور موسكو فى تمويل السد، والامداد بالمعونة الفنية.

كانت الجموع الزاخرة تنتظر تلك اللحظة التى سيتم فيها الانفجار... لقد أمسك عبدالناصر وخروشوف معا بالمحول الكهربى وضغطا عليه، فحدث انفجار مروع، وسرعان ما رأينا المياه تتدفق باندفاع إلى المجرى الجديد، وبدأت مياه النيل الخالد تدير التوربينات التى سوف تولد الكهرباء التى ستحقق لمصر أحلاما جديدة..

وفى خضم هذا الانتصار التكنولوجى، غرق شخصان فى المجرى الجديد، وغابا عن الوجود، وكأنه قربان بشرى لهذا الحدث الجليل، ذكرتنى بتلك القرابين التى قرأت عنها فى أساطير الفراعنة والإغريق.

لقد كان جميع الحاضرين تبدو على وجوههم فرحة النصر، حتى على وجوه أولئك الذين قاموا بالتشكيك فى مشروع السد العالى فى فترة الردة.. وفى المساء عقد اجتماع كبير كى يلقى عبدالناصر خطابا تاريخيا بهذه المناسبة، حضره خروشوف، وأحمد بن بيللا، وعبدالسلام عارف، وعبدالله السلال.. وكان أهم ما جاء بخطاب عبدالناصر، أنه أعلن أن المصريين سوف يستمرون فى بناء مجتمعهم على أساس الاشتراكية العلمية.. وكان عبدالناصر حذرا قبل ذلك فى استخدام هذا الاصطلاح، إذ كان يواجه مقاومة من بعض التيارات المصرية ومن كثير من المثقفين حينما كان يستخدم اصطلاح «الاشتراكية العلمية». ففى أكثر من اجتماع سياسى، عارضه البعض وقالوا له لماذا لا تستخدم اصطلاح «الاشتراكية العربية»، بدلا من اصطلاح «الاشتراكية العلمية» التى تعبر عن النظرية الماركسية.. وتساءل آخرون: هل الاشتراكية المصرية تطبيق للماركسية اللينينية؟..

ولم يكن عبدالناصر يستطيع أن يجيب إجابات قاطعة مقنعة، فيقول مثلا إن الاشتراكية فى مصر تحالف لقوى الشعب، أما الشيوعية فهى دكتاتورية البروليتاريا إلى غير ذلك من الاجابات غير الدقيقة.. والواقع أن عبدالناصر بالرغم من استخدامه اصطلاح «الاشتراكية العلمية»، وبالرغم من تأثره بفكر ماركس ولينين نتيجة اتصالاته

بالعالم الشيوعى وقراءته الحديثة، فقد كان ينأى دائما عن ذكر ماركس أو لينين، أو يستخدم اصطلاحات ماركسية قد يستغلها أعداؤه ضده.. وكان عبدالناصر قد بدأ يتبرم من أولئك الذين يعارضون الاتجاه الماركسى، بعد مرحلة صدور القرارت الاشتراكية، وكان عبدالناصر يصف هؤلاء بالتخلف والغباء.. ومع إن عبدالناصر دخل فى نزاع مرير مع خروشوف حول قضية الشيوعية كما بينت فى الجزء الثانى، فقد كان خروشوف سعيدا بخطاب عبدالناصر فى احتفال السد.. لقد عبرّ خروشوف عن رضائه عن عبدالناصر وبن بيللا الذى خطب أيضا فى الاحتفال، فقال عنهما أنهما يعيان أبعاد الاشتراكية السليمة وأعماقها.

ولقد حدث فى احتفال المساء ما يشير إلى بعض الدلالات فى اختلاف فكر الزعماء العرب الذين جلسوا فى منصة الاحتفال.. ذلك أن عبدالسلام عارف رئيس العراق، كان المتحدث الوحيد الذى استخدم اصطلاح الاشتراكية العربية بدلا من «الاشتراكية العلمية»، وأشاد بالعرب وبالقومية العربية، والوحدة العربية إلى غير ذلك من القضايا العربية.

ولقد بدت علامات الضيق والضجر على كل من خروشوف وبن بيللا، ويبدو أن عبدالناصر لم يشأ أن يغضب ضيفه الكبير، فشجعه على الرد على عبدالسلام عارف، وكان خروشوف قد انتهى دوره فى الخطابة، ومع ذلك فقد قام وألقى كلمة أخرى، عبر فيها عن التكوين الطبقى للمجتمع، وعن الصراع الطبقى به، محاولا أن يسخر من فكرة القومية والوحدة..

قال خروشوف:

«لقد بدا لى أن عارف يعتبر أن كل العرب مصالحهم واحدة، وأن الشعوب العربية ليست مقسمة إلى طبقات، وأن القادة العرب لهم التزام أمام الأمة العربية ككل.. حسنا.. لقد دخلت فى نزاع مع عبدالناصر على الموضوع ذاته منذ سنين قليلة ماضية، ولكن عبدالناصر قد تخطى هذه المرحلة الآن وتقدم تفكيره»..

«ومن الواضح أن عارف تسلط عليه سوء فهم مشترك حول طبيعة المجتمع العربى..

لقد قلت إنه من الخطأ الجسيم أن تنظر إلى الشعب العربى كمجتمع واحد موحد.. ووضحت أن المجتمع العربى له تكوين اجتماعى معقد مثل أى مجتمع آخر.. إن العالم العربى ليس من طينة واحدة، فهناك عرب أرقاء، وهناك عرب رأسماليون، وهناك عرب فلاحون، وهناك عرب إقطاعيون.. كما أن هناك عربا من الطبقة العاملة، وهناك آخرون بورجوازيون».

«وقلت إننى أحس أن من المنطق أن أسأل قائداً عربيا أن يحدد من كان يتحدث عنهم فى «الشعب العربى» وفى «مصالح العرب»... إن الفلاح العربى يريد أن يعمل فى أرضه، بينما العربى الذى يملك الأرض لا يريد أن يكف يده.. إنه يريد أن يستغل الفلاح.. إن العمال العرب يريدون ساعات عمل أقل، وأجورا أعلى، بينما الرأسماليون المستغلون يريدون أن يشغلوهم ساعات أكثر بأجور مخفضة.. إذن «فمن هم العرب الذين كنت تحدث عنهم.. أهم العمال العرب؟ أم الرأسماليون العرب؟ هذا هو تساؤلى».

وبينما كان خروشوف يلقى كلمته، كان رجال المخابرات السوفييتية الذين يتحدثون العربية بطلاقة، منبثين داخل صفوف الحشود المجتمعة ليسمعوا تعليقات الناس ويعرفوا انطباعاتهم عما يجرى فى هذا الاحتفال.. وبالطبع رأى هؤلاء على وجوه الشعب المصرى علامات التألق والبهجة وظنوا أن الشعب المصرى يدرك ما يقوله خروشوف وأنه سعيد به.

ولكن الواقع أن الشعب المصرى عاطفى بطبيعته، متطرف فى مشاعره، يبدى سروره بحرارة جياشة، ويظهر سخطه بعنف جارف.. كما إنه سريع التأثر بالأحداث، يصدق بسهولة كل ما ترويه له أجهزة الإعلام.. وكثيرا ما صفق المصريون لزعمائهم ورفعوهم إلى درجة عبادة الفرد، ثم انقلبوا عليهم نتيجة محاولة خصومهم تشويه سمعة هؤلاء الزعماء.. والشعب مظلوم فى تقديره للأمور، فقد قضى ما يربى على سبعين عاما تحت نير مستعمر بغيض، وعاش فترة طويلة من الزمان تحت سيطرة التبعية والاخضاع، ومرت عليه أحقاب عانى فيها من خداع الزعماء والأحزاب السياسية والحكام، حتى بعد قيام ثورة ٢٣ من يوليو كانت مشاعر الشعب تعتمد أساسا على ما يصله من معلومات تبثها أجهزة الإعلام، ولن تتغير طبيعة الشعب طالما استمر يعيش بعيدا عن حقائق الأشياء.

على أن ثمة نقطة مهمة لابد أن أذكرها، وهى أن السلطة المصرية يمكنها أن تحشد جموعا وحشودا من الناس تهتف كهدير الرعد بحياة زعيم مصرى أو عربى، وتحيى ضيفا رسميا من ضيوف مصر الكبار.. ولذلك فليست الحشود التى تجمع فى الاحتفالات، أو تصطف على جانبى الطرق تعبر حقيقة عن مشاعر الجماهير.

ولقد رحب عبدالناصر بضيفه أثناء إقامته فى مصر، وقد زار خروشوف خلالها عدة مناطق تمثل مصر القديمة ومصر الحديثة..ودارت بين الزعيمين المصرى والسوفييتى محادثات خاصة، كان لها تأثير كبير على فكر عبدالناصر السياسى.. لقد أصبح عبدالناصر فى منتصف الستينات ماديا ماركسيا، وإن حاول أن يخفى ذلك.. ففى الشهور القليلة التالية لزيارة خروشوف، وبعد الافراج عن المسجونين والمعتقلين الشيوعيين، نشط

الشيوعيون ظنا منهم أن الفرصة قد واتتهم، بينما بدأ الإخوان نشاطهم السرى الذى تم تصفيته فى صيف عام ١٩٦٥ على نحوما سأبينه فى حينه..

وفى إحدى لقاءاتى مع عبدالناصر كنت أناقشه فى التيارات السياسية السائدة فى مصر، ومدى النشاط السرى لها، فبادرنى بقوله:

«أنا مش خايف من الشيوعيين، أنا عملت أكثر من اللى بينادوا بيه.. إنما أخشى الرجعية والاخوان المسلمين»

ومع ذلك فقد كان عبدالناصر يتساهل مع نشاط موسكو المعادى، بينما لا يسمح بنشاط بكين، ففى إحدى قضايا قلب نظام الحكم التى كان يعمل أعضاؤها بتوجيه من الصين، أمر عبدالناصر بتقديم المتهمين للقضاء، بينما أصدر أوامره بالكف عن متابعة نشاط السفارة السوفييتية المتعلق بالمخابرات السوفييتية، والذى كان يعمل فيه بعض الأفراد السوفييت لنشر الشيوعية فى الأحياء الفقيرة معتمدين على اتقان الحديث باللغة العربية.. كان عبدالناصر لايريد تعكير العلاقات المصرية السوفييتية فى ذاك الوقت.

وبالطبع تلعب العلاقات الدولية دوراً كبيراً فى تسيير دفة الأمور داخل الدول، وفى التغاضى عن كثير من الأشياء التى قد تشكل جرائم سياسية، ويدخل مرتكبوها تحت طائلة العقاب القانونى ولذلك فليس بغريب أن تصبح معظم القضايا السياسية المحلية لعبة الحاكم المحببة على مسرح السياسة الدولية، وخلال فترة زيارة خروشوف لمصر، قام بزيارة مديرية التحرير، كان يرافقه المشير عامر، وكان يربط الاثنان ود ملحوظ ويكن الأول للثانى احتراما لشخصيته، وغالبا ما كان يصرح خروشوف فى مناسبات متعددة أن عبدالناصر حينما كان يريد شيئا من موسكو كان يوفد صديقه عامر إلى خروشوف لأنه يعلم أن خروشوف لا يخيب لعامر أى رجاء.

وبعد زيارة خروشوف لبعض مناطق الاصلاح الزراعى، أبدى للمشير عامر الذى كان يصحبه، بعض ملاحظاته على قصور الاصلاح الزراعى فى مصر، وعلى تخلف وسائل الزراعة والرى فى مصر، فلا يزال الفلاح - على حد قوله - يستخدم تلك الأدوات المتخلفة التى كان يستخدمها أجداده فى فلاحة الأرض وريها.. وتساءل خروشوف: كيف ستتصرف الدولة فى الأراضى التى سيتم استصلاحها نتيجة مشروع السد العالى؟

وبالطبع كان خروشوف متأثرا بالنظام الذى كان سائداً فى الاتحاد السوفييتى، فذكر للمشير عامر تجربة السوفييت فى إنشاء «مزارع الدولة» أو ما يطلق عليها «مشروعات دولة السوفييت الزراعية» التى طبقها السوفييت فى جمهوريات آسيا الوسطى مثل

اوزبكستان وتركمانستان، تاديزكستان، وحثه على تطبيق هذا النظام على الأراضى التى ستقوم مصر باستصلاحها مع مشروع السد العالى.

وكان عبدالناصر مقتنعا بفكرة استصلاح الأراضى ثم توزيعها على المعدمين من المزارعين، ولكن خروشوف حاول أن يثنيه عن هذه الفكرة، وذكر له أنهم قرروا فى الاتحاد السوفييتى ألا يقيموا مزارع جماعية فى مشروع إصلاح الأراضى التى يقومون باستصلاحها فى جمهورية آسيا الوسطى، واستبدلوا ذلك بمشروعات «مزارع الدولة» حيث تقام مجتمعات أشبه بالمدينة توفر للمزارعين كل الخدمات من تعليم وعلاج وتسويق إلى غير ذلك مما يحتاجه الفلاحون.

وحينما أبدى عبدالناصر تخوفه من عدم قدرة مصر على تنفيذ مثل هذه المشروعات التى تتطلب تكاليف باهظة وفنيين وإداريين على مستوى معين، تفتقد إليهم مصر، أجاب خروشوف بأن التجربة فى روسيا أثبتت أن أربعة محاصيل جيدة كافية لتغطية تكاليف استثمارات مزرعة الدولة، وإن الاخصائيين يمكن إعدادهم من ضباط الجيش، واقترح خروشوف على عبدالناصر أن يرسل عدداً من ضباط الجيش المصريين إلى الاتحاد السوفييتى، يدربون لمدة عام فى مزارع الدولة السوفييتية على نظام العمل بها، فإذا ما تم بناء السد العالى واستصلاح الأراضى، تسلموا زمام العمل بها.

وكان عبدالناصر يخشى أن تنتشر فى مزارع الدولة الاختلاسات والانحرافات والسرقات، نتيجة القصور فى الرقابة.. وحينما ناقش هذه النقطة مع خروشوف قال الأخير أنهم نفذوا مشروعات مزارع الدولة فى الاتحاد السوفييتى، وحدث قدر معين من الاختلاسات.. ولكن الحكومة السوفييتية استطاعت أن تحافظ على الرقابة والسيطرة..

واستطرد خروشوف يقول:

«إن ظروف المناطق التى قامت بها مزارع الدولة السوفييتية شبيهة بالظروف القائمة فى مصر»

ولقد وضح خروشوف لعبدالناصر الفوائد التى ستعود على مصر من إنشاء مزارع الدولة، وبين كيف يمكن ميكنة الزراعة فى مصر، وتطوير وسائل الرى التى لا تزال تستخدم الآلات التى كان يستخدمها المصريون منذ آلاف السنين.

ولقد اقتنع عبدالناصر بوجهة نظر خروشوف، وابدى له سروره وموافقته على وجهات نظره.. وهنا اقترح خروشوف على عبدالناصر تجميع المزارعين المصريين الصغار فى وحدات إدارية كبرى، وتدعيمهم بالمعدات والاحتياجات اللازمة لهم.

ولقد ذكر خروشوف لعبدالناصر أنهم واجهوا فى الاتحاد السوفييتى مشاكل نتيجة التجميع، ولكنه وضح له أن المصريين يمكنهم ـ بعد أن يضعوا كل الأراضى تحت سيطرة الدولة ـ تنظيم المزارعين فى تعاونيات، ويقيمون مزارع الدولة.

لقد رسخت أفكار خروشوف فى عقل عبدالناصر، وبدأ فعلا فى تنفيذ أفكاره.. فقام بإرسال وفد مصرى إلى موسكو فى وقت لاحق لدراسة نظام مزارع الدولة.. وكان عبدالناصر يأمل أن يحقق تنفيذ هذه المشروعات، ولكن الظروف السياسية والاقتصادية والفنية والإدارية وقفت عقبة فى سبيل إتمام هذا المشروع.

لم تكن زيارة خروشوف لمصر لمجرد حضور احتفال السد العالى، أو زيارة رسمية لتدعيم العلاقات السوفييتية المصرية، إنما كانت زيارة أيديولوجية، استطاع فيها خروشوف أن يبث فى عقل عبدالناصر كثيرا من الأفكار التى حددت معالم فكره فيما بعد.

ولم ينس خروشوف أن يندد أثناء إقامته بمصر بالقواعد الأجنبية، فطالب فى إحدى خطبه بإلغائها، محددا بخاصة بعضها مثل قواعد عدن وقبرص وليبيا..

وقام خروشوف بتكريم مضيفه، فأعلن إهدائه وسام لينين وبطل الاتحاد السوفييتى إلى جمال عبدالناصر، وهو أرفع وسام فى الاتحاد السوفييتى.

وأنهى خروشوف زيارته نهاية طيبة فى العلاقات المصرية السوفييتية، ففى مأدبة غداء أقيمت لتوديعه، أعلن خروشوف أن الحكومة السوفيتيية سوف تقدم لمصر قرضا قدره مائة مليون جنيه للمساعدة فى تمويل خطة التنمية الخمسية الثانية.. ولكن الأمور لم تسر كما كان يريد عبدالناصر، فبعد خمسة شهور لاحقه طرد خروشوف من السلطة بواسطة «البريزديم» السوفييتى.. وقد صدم عبدالناصر بسقوط خروشوف، فقد كان حازما فى تعهداته لمساعدة مصر بالمال والمعونة الفنية والسلاح منذ أول صفقة للسلاح عام ١٩٥٥ .

لقد خشى عبدالناصر أن يتراجع الزعماء السوفييت الجدد عن تقديم المعونة المقبلة التى وعد بها خروشوف.. وزاد من شكوكه توارد الأنباء إليه التى تفيد بأن وعود خروشوف الأخيرة لمعونة مصر، كانت من أسباب سقوطه.

وانتظر عبدالناصر ليعرف نوايا الزعامة السوفييتية الجديدة، وكان لايثق فى بعضها ولا يعرف البعض الآخر.. ومع ذلك فقد حدد مساره مع موسكو بعد انشقاقه نهائيا مع الغرب كما سيجىء فيما بعد.

زيارة المشير عامر للمغرب ومغامرة الصندوق

أدت مشكلة الحدود الجزائرية ـ المغربية ومساندة عبدالناصر للجزائر إلى توتر العلاقات المغربية المصرية كما بينت من قبل، وأخذت الأمور تتدهور تدريجيا، فالحسن يتهم عبدالناصر بالتدخل فى شئون بلاده، وذلك لمساعدة الحركات التحررية فى المغرب، وبتأليب الثوار عليه، فضلا عن قيام الصحافة المصرية بالهجوم على الملك الحسن واتهامه بخيانة القضية العربية.. وجاء عام ١٩٦٤ فازادت العلاقات توترا بين الرباط والقاهرة بصورة لم تحدث من قبل.. وتقرر إيفاد وفد برئاسة المشير عامر نائب أول رئيس الجمهورية فى زيارة رسمية للمغرب هدفها تحسين العلاقات بين البلدين.

وقد ضم الوفد كلا من الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وأنا ومجموعة من كبار ضباط القوات المسلحة.. واستقبل الملك وولى عهده الأمير عبدالله الوفد بالترحاب، وقمنا بجولة فى المغرب زرنا فيها الرباط وفاس ومكناس ومنطقة القبائل.. وقد نجح المشير عامر فى تحسين العلاقات المصرية ـ المغربية، ودارت مفاوضات محدودة بين الملك الحسن والمشير عامر حضرها الدكتور فوزى وأنا.

كان الملك الحسن يحس بالمرارة من هجوم الصحافة المصرية عليه، إذ قال للمشير عامر:

«إننى أكن للرئيس عبدالناصر كل تقدير.. هل يليق أن يصفنى حسنين هيكل فى صحيفة الاهرام بأننى عميل للامبريالية الأمريكية إن تاريخنا وجهادنا معروف»

ولم يستطع المشير عامر أن يبرر هجوم الصحف فقال:

«الصحافة عندنا ليست عليها رقابة»

ضحك الملك ساخرا وقال:

«هذا شىء لا يعقل.. من ينكر أن الرئيس عبدالناصر لا يسيطر تماما على الصحافة المصرية، بل وعلى كل شىء فى مصر!»

واستطرد الملك يقول:

«مسألة أخرى أريد التحدث فيها.. إننا لا نتدخل قط فى سياستكم الخارجية ولا فى شئونكم الداخلية.. ولقد أخذتم جانبا مع الجزائر ضدنا، وأرسلتم قوات مصرية لضرب قواتنا، ونحن لا نريد منكم غير الحياد في مشاكل المغرب العربى.. كما أن لكم نشاطا مضادا داخل بلادنا إذ تقومون بتأليب المعارضة علينا»

كان موقف المشير عامر محرجا فقال:

«ليست لنا أطماع فى المغرب العربى، وأؤكد لجلالتك إن المنطقة من الحدود المصرية ـ الليبية حتى الحدود الغربية للمغرب هى من صميم شئون المغرب العربى».

ويبدو أن المشير عامر أراد أن يطمئن الملك فقال.

«وإننا نبارك كل دعوة لوحدة المغرب العربى!!

ولكن الملك أجاب:

«ليست لى أية أطماع فى المغرب العربى.. إن دول المغرب تفهم مصالحهم أكثر منكم.. كل ما نطلبه ألا تتدخلوا فى شئوننا».

وأكد المشير عامر للملك نيتنا الصادقة فى عودة العلاقات الطيبة بين البلدين ، كما أكد له توقف نشاط مصر عن مساعدة المعارضة المغربية.. وكان المشير عامر صادقا فى ذلك، فقد كان عبدالناصر قد أصدر تعليماته بوقف أى نشاط فى المغرب قبل زيارة المشير عامر بمدة مناسبة، وفى الرباط أقمنا فى القصر الأخضر وهو مع صغره تحفة من تحف زمانه شيد وسط حديقة غناء واسعة على الطراز الأندلسى.. ولصغر حجم القصر خصصت غرفة نوم لكل اثنين من أعضاء الوفد.. ولقد شاركت الدكتور فوزى فى غرفة النوم. وفى صباح الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤، كان الدكتور فوزى قد استيقظ مبكرا وخرج ثم عاد ومعه صحيفة مغربية وسألنى:

«هل تعرف شخصا اسمه جوزيف دهان»؟

وتعجبت للأمر، فهذا الاسم لعميل يهودى لنا، أنهينا خدمته منذ فترة لإخفاقه فى مهمته.. سألت الدكتور فوزى:

«ما الأمر؟»

قال:

«لقد جاء بالصحيفة أن السلطات الايطالية اكتشفت محاولة تهريب هذا الرجل إلى القاهرة فى صندوق من مطار «فيومى تشينو» بروما.. وأن الشرطة الايطالية طاردت اثنين من الدبلوماسيين المصريين وتم القبض عليهما».

وأدركت فى التو أن البعض فى القاهرة انتهزوا فرصة غيابى خارج البلاد وقاموا بهذه العملية، مع أن العمليات السرية كانت موقوفة بتعليمات صريحة.. وأرسلت إشارة لاسلكية من سفارتنا فى الرباط إلى القاهرة أطلب تفاصيل عن هذا الحادث..

ما قصة الصندوق؟ وما قصة هذا العميل اليهودى؟

هذا العميل اسمه الحقيقى مردخاى لوك يبـلغ من العمر ثلاثين عاما ولد فى تل أبيب، وفرّ إلى قـطاع غزه عام ١٩٦١، حيـث تم تجنيده بواسطـة المخابرات المصريـة تحت اسم جوزيف دهان من مواليـد المغرب.. واستمر مرد خاى يعمل مع المخابـرات العامة المصرية إلى أن اكتشفت أن خدماتـه عديمة الجدوى، فقامت بإنهاء خدمته وتـسوية مكافآته وهذه تقاليد فى عرف المخابرات، فمهما كان العميل غير مفيد للمخابرات، ينبغى ترضيته عند إنهاء خـدمته واعطـاؤه كل حقوقـه.. وهنا تنـتهى قصـة العميـل. فما الذى حـدث فى القاهرة؟

انتهز سامى شرف سكـرتير الرئيس للمعلومات، فرصة غيـابى فى الخارج، فاستدعى رئيس هـيئة الخدمـة السرية بالمخـابرات العامة وأغـراه بأن يقومـا بعمل مغـامرة كى يبـينا لعبدالناصر أن فى إمكانـهما القيام بأعمال جريئة فى غيابى.. وسرعان مـا خططا لعملية الصندوق.

كانت الخطة تقوم عـلى أساس خطف العميل المذكور ـ مع أنه لا قيـمة له لدينا ـ ثم حقنه بمخدر ووضعه فى صندوق كبير بداخله مـقعد يشبه مقعد طبيب الأسنان مع تزويده بالأكسجين الذى يكفية طوال الرحلة من إيطاليا إلى القاهرة..

ولقد اشترك فـى هذه العملية كل من سعـيد جنيد وسلامة عثمان ضـابطا المخابرات، وعبدالمنـعم النكلاوى سكرتـير أول فى سفارتنا بـروما.. وقام النكلاوى وسلامـة عثمان بشحن الـصندوق على أنه حقـيبة دبلوماسية.. ولـكن أثناء مرور الصنـدوق فى إجراءته أحس رجال الشرطـة الإيطالية بحركة داخل الـصندوق، فأصروا على فتـحه.. وهنا ترك النـكلاوى وسلامـة عثمـان الصنـدوق، واستقلا سـيارتهـما وقامـت الشرطـة الإيطالـية بمطاردتهما حتى تم القبض عليهما، ولتمتعـهما بالحصانة الدبلوماسية أفرج عنهما وطردا من إيطاليا.

ولقد أصدرت أوامرى باجراء تحقيق فى القاهـرة وانتهى الأمر بطرد كل من اشترك فى العملية من المخابرات، أما سامى شرف فقد تـنصل من المسئولية وأنكر كل شىء عن هذا الأمر.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

3

تحركات وتحولات

دار الخيّال

تغيرات فى تركيا والجزائر

هل عام ١٩٦٥ وقد حمل فى أعطافه تغيرات سياسية أثرت على الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط، ففى مركزين رئيسيين من مراكز الشرق الأوسط حدث تغير فى الحكم، الأول فى تركيا حيث جاءت انتخابات العاشر من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بأغلبية ساحقة لحزب العدل، فقام زعيمه سليمان ديميرل بتشكيل الحكومة الجديدة، وعاد إلى ممارسة علاقات سياسية ودية مع العالم الإسلامى.

وفى ضوء هذه السياسة الجديدة، بدا أن تركيا سوف تمارس نفوذاً بعيد المدى فى شئون الشرق الأوسط.. ولقد تميزت الانتخابات التركية بتحول نحو اليمين السياسى، وبتأكيد أكبر على الإسلام التقليدى.. وحدث الشىء ذاته فى الجزائر، ولكن عن طريق انقلاب عسكرى قاده هوارى بومدين وزير الدفاع فى يوليو من هذا العام وأطاح بالرئيس أحمد بن بيللا.. وكان بومدين بطبيعة تكوينه ودراساته السابقة فى الأزهر يؤمن بالإسلام وتقاليده.. وبخلع بن بيللا وهنت العلاقات بين الجزائر وعبد الناصر.

وكانت الإطاحة بأحمد بن بيللا بمثابة صدمة عنيفة لعبد الناصر، لم يفق منها إلا بعد وقت غير قصير.. ولم يكن خلع بن بيللا مفاجأة للأجهزة المصرية، فقد دأبت المخابرات العامة على تقدير الموقف فى الجزائر، وكانت لديها المعلومات المؤكدة عن قيام حركة بومدين، ولكن عبد الناصر لم يصدق هذه المعلومات.

ذلك أن بومدين كان فى زيارة لمصر قبل قيام حركته بمدة وجيزة، وكان عبد الناصر قد ناقش معه الخلاف الذى كان قائما بينه وبين بن بيللا، وحذره عبد الناصر من

العواقب الوخيمة التى تصيب الثورات نتيجة الانقسامات الداخلية بها، ونصحه بالوفاق مع بن بيللا، حتى لا يسنحا بالفرصة لاعداء الثورة كى تنخر فى دعائمها.

وقد أكد بومدين لعبد الناصر حرصه على تماسك الثورة الجزائرية، وعلى الحفاظ على علاقاته الودية مع بن بيللا، مما جعل عبد الناصر ينظر إلى تقدير المخابرات العامة الخاص بقيام ثورة على بن بيللا نظرة الشك والارتياب..

قال لى عبد الناصر حينما عرضت عليه هذا التقدير:

«لا يمكن أن يحدث هذا! لقد أكد لى بومدين ذلك!»

ولذلك حينما تحقق تنبؤ المخابرات أصيب عبد الناصر بخيبة أمل ساحقة.. وخشى عبد الناصر أن تتدهور علاقة مصر بالجزائر، كما أحس بقلق على حياة بن بيللا، فبادر بإرسال المشير عبد الحكيم عامر إلى الجزائر، ولكن مهمة المشير عامر لم تكن مثمرة، وكل ما حصل عليه وعد بأن بن بيللا يقيم فى مكان آمن وإبلاغه بأن ما حدث من صميم مسئولية الثورة الجزائرية.

وبالطبع ساد الفتور بين القاهرة والجزائر.. كان عبد الناصر يحس بدوره الكبير فى معاونة ثورة الجزائر، وبأن له فضلا على الثورة الجزائرية، يحق له أن يعطى النصيحة للثوار الجزائريين، كما كان عبد الناصر يعتمد أساسا على بن بيللا فى سياساته إزاء الجزائر، وكان بن بيللا يكن له الحب والعرفان، فلما أطيح بأحمد بن بيللا، أحس عبد الناصر بأن دعامة أساسية فى علاقته بالثورة الجزائرية قد هدمت.

لقد أطاح بومدين ورفاقه بأحمد بن بيللا فى التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٦٥، وتولى بومدين منصب رئاسة الجمهورية فى الخامس من يوليو.

والواقع أن هذا الانقلاب كانت له بوادره وظواهره، فقد تعرض بن بيللا لمعارضة شديدة من العسكريين، وذلك حينما بدأ بن بيللا التخلص تدريجياً من العسكريين وتنحيتهم عن مناصب المسئولية فى سبيل تحديد قوة الجيش.. وقام الانقلاب العسكرى بقيادة بومدين حينما كان بن بيللا على وشك التخلص من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية والصديق الصدوق لهوارى بومدين.. ولقد اجتمع مجلس الثورة الجزائرى بعد نجاح الانقلاب ووجه الاتهام إلى بن بيللا بخيانته للثورة، وإساءته لاستخدام سلطته، بتقليب الجزائريين على بعضهم البعض.

وبينما توترت العلاقات بين الجزائر والقاهرة تحسنت العلاقات بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب، وإن كان هذا التحسن محدوداً.. أما بالنسبة للقوى الكبرى، فقد زال الفتور فى العلاقات بين الجزائر وواشنطن، وبخاصة بعد أن قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، توترت العلاقات مع موسكو، وإن لم تتأثر المعونة السوفيتية للجزائر، وقام بومدين بزيارة موسكو فى شهر ديسمبر.. وكانت الصين أول دولة اعترفت بالنظام الجديد، ولذا استمرت علاقاتها طيبة وودية مع الجزائر.

مهمة جورج تومسون

ولم تكن اتفاقية جدة لها تأثير على المنطقة العربية فحسب، بل فتحت أيضا سبيلا لتفاهم جديد بين مصر وبريطانيا، بعد تجارب مريرة طويلة مرت على علاقاتهما.. ويبدو أن بريطانيا اشتمت من الاتفاقية الجديدة بارقة أمل لوقف أعمال العنف التى كان يقوم بها الوطنيون اليمنيون فى عدن أو على الأقل تخفيضها مما قد يؤدى إلى تحسين العلاقات بين لندن والقاهرة.. ومن ثم قررت الحكومة البريطانية إيفاد جورج تومسون وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الحكومة المصرية حول عدد من المسائل، كان أهمها مستقبل عدن، والموقف فى روديسيا حيث قامت أقليات بيضاء تحت زعامة سميث، تنادى باستقلالها عن السيادة البريطانية.

وانحصرت مهمة تومسون فى أن يشرح لعبد الناصر نوايا بريطانيا إزاء عدن بعد حصولها على استقلالها، كذا محاولة إقناعه بألا يسير فى خط دول أفريقيا التى سوف تنهى علاقاتها الدبلوماسية جماعيا مع بريطانيا، إذا ما أخفقت بريطانيا فى القضاء على نظام سميث فى روديسيا.

ووافق عبد الناصر على استقبال تومسون عند عودته من الدار البيضاء. وبالرغم من ذلك لم يكن عبد الناصر سعيداً بهذه المحادثات المقترحة.

ذلك أن الملحق العسكرى المصرى فى لندن كان قد حصل على وثيقة من موظف فى البحرية البريطانية تتضمن معلومات عن خطط بريطانية عسكرية موجهة إلى منطقة

الشرق الأوسط.. ومع أن هذه المعلومات كانت تستند على أساس الاحتمالات التى تقع فى المنطقة، فإنها أثارت الشكوك فى نفس عبد الناصر إزاء لندن.. هذا فضلاً عن أن حكومة هارولد ولسن كانت تضم بعض المؤيدين لإسرائيل مثل كروسمان.. وبالرغم من أنه كان هناك بعض الوزراء المتعاطفين مع عبد الناصر مثل جورج براون، وكريستوفر ماى هيو، فقد كان عبد الناصر يدرك تماما أن الحركة العمالية البريطانية تكن مشاعر ودية تقليدية للصهيونية.

كذلك لم يكن عبد الناصر تواقا لإجراء محادثات عن عدن قد تقيد حركته.. لقد كانت عدن ومنطقة الخليج الفارسى آخر المعاقل لسيطرة بريطانيا على العالم العربى، ومن ثم كان عبد الناصر يحس بارتياب إزاء زيارة تومسون.

على أنه فى الوقت ذاته، كان من العسير على عبد الناصر أن يرفض السلام الذى يقدمه الانجليز. ومهما كانت دوافع البريطانيين، فقد رأى عبد الناصر أنه ليس هناك ضرراً من مقابلة تومسون، والدخول معه فى محادثات.

وهكذا ما أن انتهى مؤتمر الدار البيضاء، حتى وصل تومسون إلى القاهرة، ليبدأ جولة محادثاته مع المصريين. ولكن زيارة تومسون كانت سيئة الطالع، فما أن وضع تومسون قدميه على أرض القاهرة، حتى تواردت الأنباء بأن المندوب السامى البريطانى فى عدن قد قام بتعطيل الدستور، وطرد مجلس الوزراء، ومارس سلطات الحكومة كاملة.. وكانت هذه الإجراءات العنيفة رداً على نشوب أعمال إثارة، قام بها الوطنيون نتيجة إخفاق المؤتمر الدستورى الذى كان منعقداً فى لندن بهدف فض الخلافات بين الحكومة البريطانية والوطنيين اليمنيين الذى يمثلهم كل من اتحاد تحرير الجنوب العربى ، والجبهة القومية لتحرير الجنوب.

وازداد الموقف توتراً، فبعد أن حدد عبد الناصر موعدا لمقابلة تومسون عن طريق جورج ميدلتون السفير البريطانى، ألغى هذا الموعد بعد وصول أنباء عدن إلى عبد الناصر.

كان توقيت أحداث عدن مع زيارة تومسون للقاهرة توقيتا غير موفق، إذ ثارت الشكوك مرة أخرى فى نفس عبد الناصر، الذى رأى فى تعهد بريطانيا باستقلال عدن عام ١٩٦٨ ليس إلا ستاراً زائفاً يحول انتباه العرب عما يجرى من أحداث.

وكان يرسخ فى ذهن عبد الناصر أن البريطانيين بالاشتراك مع حلفائهم الأمريكيين يدبرون عمليات عسكرية معادية لمصر، ومن ثم فهم يسعون لإقامة قاعدة بموجب اتفاق يعقدونه مع حكومة تابعة يختارها المندوب السامى الذى يمارس سلطات تشريعية شبيهة بتلك التى استخدمها فى تأجيل الدستور.

وهكذا لم تنجح مهمة تومسون، فبخلاف مقابلة تمت بينه وبين الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى قبل وصول أنباء عدن، أخفقت محاولاته فى مقابلة الوزراء المصريين الذين قاموا جميعا بمقاطعته رسميا.

ورحل تومسون خاوى الوفاض، ورفض عبد الناصر أن يقوم أى تعامل شخصى مع سفير بريطانيا فى القاهرة.

نقطة تحول فى العلاقات المصرية. الغربية

لم يمر أكثر من شهرين على زيارة تومسون للقاهرة، حتى ظهرت على السطح أزمة جديدة نتيجة تطور الأحداث فى روديسيا، إذ قامت الدول الأفريقية المستقلة باصدار قرار يتعلق بقطعها العلاقات مع بريطانيا، إذا لم يتم الإطاحة بحكومة سميث العنصرية فى روديسيا قبل الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٥.. وساند عبد الناصر هذا القرار، وحينما جاء الموعد المحدد وكان سميث لايزال فى منصبه يمارس سلطاته، قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، وإن استمرت العلاقات القنصلية والتجارية بين البلدين.

وبالرغم من أن روديسيا كانت القشة التى قصمت ظهر البعير، وأدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، فقد كان السبب الحقيقى لهذا الإجراء اقتناع عبد الناصر بأن البريطانيين كانوا منهمكين فى تدبير مؤامرة أخرى مع الأمريكيين لتدمير الثورة الوطنية العربية.

ولقد برر عبد الناصر ذلك بما قاموا به فى عدن، وبما قاموا بتدبيره لتأليب الدول العربية المحافظة على مصر.. وكان تومسون قد غادر القاهرة إلى السعودية فى زيارة

رسمية، حيث تقابل مع الملك فيصل.. وأجـرى معه محادثات سياسية.. وبعد مرور ثلاثة أشهر من قـطع العلاقات الدبلومـاسية بين القاهرة ولـندن، أعلنت الرياض أن بريـطانيا وافقت على مد السعودية بنظام دفاع جوى تقدر قيـمته بما يقرب من مائة وخمسين مليونا من الجنيهات الاسترلينية.. وفى الشهر ذاتـه قام الملك فيصل بزيارة طهران، حيث اجتمع مع شاه إيران، وأعلن الاثنان نيتهما بالدعـوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى.. كانت ترجمة هذا الإعلان فى ذهن عبد الناصر، يعنى أن ثمة مؤامرة تدبر له، ذلك أن هذا المؤتمر سوف يضم خصـومه وبخاصة تركيـا وإيران، بغرض تدميره هـو وحلفاءه من الدول التـقدمية.. وأحس عبد الناصر أن الإمبريالية وقد أمدت السعودية بكميات ضخمة من العتاد الحربى، قد اختارت السعودية كى تقود الهجوم المضاد على الثورة العربية.

ولـم يكن أمام عبد النـاصر غير مخطط واحد لمواجهة هذا التآمروهو طـرد البريطانيين بأسرع ما يمكن من عدن آخر قاعدة عسكرية لـهم فى المنطقة.. والتهب الموقف، واشتعل أوراه، فأسرع عبـد الناصر فى تدعـيم الوطنيين الـيمنيين بـالأسلحة والعتـاد والدعاية.. وأخذ راديو القاهرة يصب هجماته العنيفة على الإمبريالية البريطانية.

وزاد الموقف توتـراً بإعلان مصر استراتـيجيتها فى اليـمن التى كانت تتـلخص فى أن مصر سـواء وقف اطلاق النار فـى اليمن أم استـمر، فإن الوجـود العسكرى المـصرى فى اليمن سوف يبقى لتدعيم جهود اتحاد تحرير الجنوب اليمنى وباقى المجموعات الوطنية فى عدن.. وصدرت الأوامر فورا إلى القوات المصرية كى تؤ جل انسحابها من اليمن.

وفى يـناير عام ١٩٦٦، ووسـط احتجاجـات السعـودية والبدر إمـام اليمن المخـلوع أعلنت السعودية أن مصـر انتهكت اتفاقية جدة بوقف انسحابها مـن اليمن، ونشب القتال مرة أخرى فى اليمن.

هذا من نـاحية، ومن نـاحية أخرى، اتسـمت علاقة عـبد الناصر بـحكومة جـونسون بالمرارة، نتيجة اقتناع عبد الناصر أن حكومـة جونسون تستخدم الضغوط الاقتصادية على مصر لتحقيق أهداف سياسية.

ففى نوفمبر من عام ١٩٦٤، كان السفير الأمريكى «باتل» قد قابل كمال ستينو وزير التموين لاجراء محادثات معه بشأن شحن القمح الأمريكى إلى مصر.. وفى خلال حديثه أبدى بـاتل للوزيـر المصرى شكـواه من إنكار المـصريين الـظاهر للـمعونة الـتى تقدمـها

واشنطن بملايين الدولارات.. وما إن وصل هذا الحديث إلى عبد الناصر، حتى ثار من هذا التصرف، وانتهز أول فرصة له فى خطاب ألقاه فى بورسعيد فى ديسمبر سنة ١٩٦٤، وهاجم الأمريكيين وقال:

«إذا لم يكف الأمريكيين البحر الأبيض فليشربوا من البحر الأحمر.. أنا لست على استعداد أن أبيع استقلال المصريين مقابل ثلاثين أو أربعين أو خمسين مليوناً من الجنيهات»

ولم يمض يومان على خطاب عبد الناصر، حتى قامت مظاهرات فى القاهرة قادها الطلبة الأفريقيون الذين يدرسون فى القاهرة، رداً على سياسة أمريكا فى الكنغو، وأحرقوا مكتبة الاستعلامات الأمريكية بتواطؤ مع الشرطة المصرية.

وبعد ثلاثة أسابيع لاحقة أسقطت أجهزة الدفاع الجوى المصرى بطريق الخطأ طائرة تتبع شركة الزيوت الأمريكية بالقرب من الاسكندرية ، لأنها لم تبلغ عن طيرانها فوق الأراضى المصرية.

وهكذا حينما انتهى شحن القمح الذى تم التعاقد عليه فى عهد الرئيس كيندى ـ وكان ينتهى التعاقد فى شهر يوليو سنة ١٩٦٥ـ لم يكن هناك حماس فى واشنطن لتجديد هذا الاتفاق... واستطاع عبد الناصر أن يستعوض إمداده بالقمح من موسكو وبكين.. ولكن مصر كانت تعتمد على الولايات المتحدة فى ما يقرب من خمسين فى المائة مما تستورده من القمح، ولذا أصبح النقص فى مصر يشكل موقفا حرجاً فى نهاية هذا الصيف.. وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥ تسلم زكريا محيى الدين رئاسة الوزارة من على صبرى، وتحسنت العلاقات مع واشنطن قليلا، لارتياح أمريكا إلى زكريا محيى الدين، الذى استطاع فى ٣٠ من نوفمبر أن يجعل الولايات المتحدة توافق على مد مصر بكمية من القمح قدرت قيمتها بعشرين مليونا من الدولارات.. وكان هذا الاتفاق محدداً لمدة ستة شهور، فما أن انتهى تاريخ العقد، حتى فوجئت الولايات المتحدة والدول المنتجة للقمح بنقص فى محصولها، هذا فضلا عن أن الفائض من القمح الأمريكى أرسل إلى الهند التى كانت تعانى فى هذا الوقت من مجاعة خطيرة.. وحاول زكريا محيى الدين أن يحسن من علاقات القاهرة مع واشنطن، وكادت العلاقات تعود إلى مجراها الطبيعى، وتردد أن واشنطن سوف تقدم عرضاً باتفاق توريد قمح لمصر مدته عامين... ولكن

عبدالناصر اتهم الولايات المتحدة قبل أن يقدم هذا العرض رسمياً بأنها تلعب مع مصر لعبة القط والفأر، محاولة تجويعها للضغط عليها وفرض سيطرتها عليها.. ومن ثم اتجه عبد الناصر إلى مصادر أخرى لإمداد بلاده بما تحتاج إليه من قمح.

وهكذا كان عام ١٩٦٥ نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والغرب ولم تكن أقل أهمية من تلك التى قامت عام ١٩٥٥، حينما بدأ عقد أول صفقة أسلحة مع الشرق.

ومع أن عبد الناصر لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كما فعل مع بريطانيا فقد كانت العلاقات الرسمية بين واشنطن والقاهرة شبه مقطوعة، وكان التربص والترقب والحذر سمة العلاقات بين البلدين.

الصدام بين عبدالناصر وجماعة الإخوان المسلمين

كان لا مفر من الصدام بين عبد الناصر وفلول جماعة الإخوان المسلمين.. ففى قصة الإخوان المسلمين مع ثورة يوليو ١٩٥٢ التى سبق أن شرحتها فى الجزء الأول دليل واضح على استحالة الالتقاء بينهما.. فالإخوان المسلمون يريدون فرض الوصاية على الثورة واحتواءها، وهو أمر رفض منذ البداية، ومن ثم نشأ النزاع والصراع.. واتجه الإخوان فى بداية الثورة إلى استخدام العنف، فقابله عبد الناصر بعنف أشد.

وجاء عام ١٩٦٥، وعادت جماعة الإخوان إلى سيرتها الأولى.. وكان التناقض الايديولوجى بين جماعة الإخوان والثورة، ورغبة الأولى فى السيطرة على الحكم بالقوة، هما أساس الصدام الذى حدث عام ١٩٦٥.

كان عبد الناصر يعد الإخوان المسلمين من أشد خصومه، و لكنه من ناحية أخرى لم يكن يريد أن يدخل معهم فى معركة سافرة، ولكن تآمر الإخوان عليه أعطه الفرصة لإجراء التصفية التى تمت عام ١٩٦٥.

كيف بدأ صدام هذا العام؟

فى ربيع سنة ١٩٦٥، وردت معلومات إلى المخابرات العامة تفيد بأن حسين توفيق وزميله عبد القادر عامر الشهيرين فى ميدان الاغتيال السياسى يقومان بشراء أسلحة وتخزينها فى القاهرة لحساب جهة سياسية.. وأثبتت الأحداث أن هذه الأسلحة يجمعها

الإخوان المسلمون للقيام بأعمال اغتيال لرجال الحكم والتمهيد لقلب نظام الحكم باستخدام القوة .. واستطاعت المخابرات أن تضع يدها على مخزن الأسلحة التى أرشد عنها حسين توفيق بنفسه.

وكان عبد الناصر لا يريد التوسع فى العملية إلى أبعد من ذلك فقال لى: «العيال دول مجانين واكتفوا بمراقبتهم...»

وكان من رأى المخابرات العامة أن يتم السيطرة على أنشطة الإخوان السرية عن طريق المراقبة والتوعية السياسية.. ولكن الأحداث عجلت بالصدام، إذ أبلغ العقيد شمس بدران مدير مكتب المشير عامر الرئيس عبد الناصر بأن هناك مؤامرة من الإخوان لاغتياله هو وبعض رجال الحكم.. ولم تكن تبينت بعد أبعاد المؤامرة وتفاصيلها.. وفى مثل هذه القضايا لا يجرى التحقيق فيها إلا بعد أن تكون أجهزة الأمن قد وضعت يدها على كل تفاصيلها وفوجئت ذات يوم بعبد الناصر يكلف شمس بدران بالتحقيق فى المؤامرة.. ووضعت المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية والشرطة العسكرية تحت تصرف شمس بدران.. وفى صباح يوم أبلغنى منير حسبو أحد مساعدىّ فى المخابرات العامة بأن المباحث الجنائية العسكرية والمباحث العامة، قامتا باعتقال أعداد كبيرة من جماعة الإخوان المسلمين وأودعتهم مبنى الشرطة العسكرية للتحقيق معهم، وأن أفراد الإخوان يعاملون معاملة سيئة للحصول على اعترافهم.

قلت له:

«سأبلغ الرئيس»

وفعلاً قمت بابلاغ عبد الناصر فوراً

قال: عبد الناصر لى:

«يعنى عاوزنى أعمل إيه.. استنى لما يدبحونا... هما بيجمعوا السلاح ليه! والعيال اعترفوا بنية اغتيالنا.. العملية لها رواسب قديمة.. مش عارف المثل اللى بيقول اتغدى بيه قبل ما يتعشا بك»

ومر أسبوع على اعتقال الإخوان المسلمين، وإذا برنين الهاتف يجعلنى أرفع سماعته لأجد شمس بدران على الخط.. قال شمس بدران:

الرئيس بيقول تمسكوا قضية الاخوان!

قلت لشمس بدران:

لا ياشمس.. انتم بدأتم بالعملية وعليكم تكملوا الشوط.. لقد كان لنا رأى آخر. ثم إن مسائل الأمن الداخلى ليست من اختصاصنا.

ولم يمر أكثر من عشر دقائق، حتى كان عبد الناصر يطلبنى على الهاتف

ثار عبد الناصر فى الهاتف وقال:

هو احنا كل ما نقول لك على حاجة تقول لا! ده مش شغل .. أنا أمرت إن القضية دى تمسكها المخابرات العامة.

قلت لعبد الناصر:

ياريس أنت كان لك رأى آخر. ومن الأفضل أن يقوم بالتحقيق فيها من لديه خيوطها والمخابرات ليس عندها أى معلومات تستند عليها.

أجاب عبد الناصر فى غضب:

«مش عاوز مناقشة فى الأمور دى»

ولداريتى بطبيعة عبد الناصر، لم أشأ أن أدخل معه على الهاتف فى نقاش لن يفيد.. وكنت قد قررت شيئاً .. وأمسكت بالقلم وكتبت إليه استقالة قصيرة غير مسببة.. وأرسلتها إليه.. وجمعت أوراقى وتركت المكتب دون أن أخبر أحدا.. فقد أردت أن أكتم الأمر حتى يبت فى الاستقالة، وحتى يسير العمل داخل الجهاز سيره الطبيعى..

وعكفت فى منزلى أسبوعاً كاملاً.. ولم يبت عبد الناصر فى الاستقالة..

وإذا بعبد الناصر يطلبنى على الهاتف فى منزلى، ويطلب منى أن أمر عليه فوراً.

وقابلنى عبد الناصر بترحاب.. وتجاهل مسألة الاستقالة، ومسألة اعتكافى فى المنزل، ودخل فى الموضوع تواً

قال عبد الناصر:

أنا موافقك على أن تبعد المخابرات عن قضية الإخوان، وقد كلفت شمس بدران بالاستمرار فيها.

واعتبرت الموضوع منتهيا.. واستمر شمس بدران يشرف على تحقيق قضية الإخوان

بمعاونة المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية.. والواقع أنه تم اعتقال أعداد كبيرة من الإخوان دون مبرر، وكان من الممكن حصر القضية فى المتآمرين، لو تم معالجة الأمر بحكمة وترو.. وقد يظن البعض أننى أحاول التقرب من جماعة الإخوان المسلمين كما قالها بعض المغرضون، وهذا وهم باطل، فتكوينى الفكرى يتناقض كلية مع أسلوبهم فى العمل السياسى، إذ أدحض أى فكرة لاستغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية، وأرفض أعمال الاغتيال والفوضى.

لقد نكبت الأديان منذ أن عرف هذا الاسلوب فالحركات السرية التى قامت فى العصور الوسطى مستغلة الدين أدت إلى الفوضى والانتكاس وقضت كثيرا على سماحة الأديان بل حاولت أن تهدم أركان الدين ودعائمه بتفسيراتها المغرضة.

والتاريخ ملىء بمثل هذه الحركات الممسوخة التى لاتزال تعانى منها الأمم حتى اليوم، وما الطوائف المتعددة المتاجرة فى الدين الاسلامى والدين المسيحى إلا نتاج هذه الحركات.. ولا يمكن أن ننسى على سبيل المثال ما قامت به الحركات السرية فى الإسلام مثل جماعتى الحشاشين والقرامطة من محاولة تقويض أركان الاسلام وبث الإرهاب فى الأمة الإسلامية أو ما قامت به محاكم التفتيش فى العصور الوسطى من مذابح وتدليس وصل إلى حد أن رجال الدين المسيحى كانوا يبيعون صكوك الغفران لمن يريد أن يفوز بالجنة.

على أن ثمة حادثا يخص قضية الاخوان لابد أن أذكره للتاريخ فقد صدرت الأحكام بإعدام بعض المتآمرين فى قضية الإخوان، وكان عبد الناصر يقضى فصل الصيف فى المعمورة.. وكنت لدى عبد الناصر أعرض عليه بعض الأمور الخاصة بقضية الجنوب العربى، فقمت بمحاولة كى يخفف عبد الناصر أحكام الإعدام إلى السجن.. ولكنه رفض وقال:

«خلاص أنا صدقت على الأحكام أمس وأرسلتها للتنفيذ.. كفاية مراتى قعدت تقول لى حرام.. ولم أنم طوال الليل..»

كذلك لا يفوتنى أن أذكر ما ادعته السيدة زينب الغزالى إحدى زعيمات الإخوان المسلمين من أن عبد الناصر والمشير عامر كانا يحضران عملية تعذيب الإخوان المسلمين فى السجن الحربى، كما زعمت بأنها قابلت شخصا فى السجن الحربى قيل لها إنه صلاح نصر.

ولا أدرى كيف تقوم الحاجة زينب الغزالى باتهام الناس زوراً وبهتاناً ليس إلا لإشباع شهوة الانتقام، وتحقيق مخطط لهدم ثورة ٢٣ يوليو.. فعبد الناصر وعامر لا يمكن أن يكونا من التفاهة ليتركا مسئولياتهما الضخمة، ليقضيا أوقات لمشاهدة التعذيب، كما أننى لم أدخل السجن الحربى بعد ثورة يوليو إلا معتقلا فى ٨ أكتوبر ١٩٦٧ - وهو عيد ميلادى - متهما بأننى كنت الرأس المدبر فى قضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة..

ومن ناحية أخرى، يعد عبد الناصر مسئولا عن الأخطاء التى حدثت أثناء قيام شمس بدران بالتحقيق فى قضية الإخوان إذ كان يعلم بكل ما يحدث.

إن الصدام بين عبد الناصر والإخوان يستحق دراسة مطولة محايدة بعيدة عن الأهواء، وبعيدة عن الكتب الصفراء، والصحف والمجلات التى تحاول بلبلة أفكار الناس لخدمة أهداف سياسية.

عبد الناصر يحدد إقامة كمال الدين حسين ليلة زفاف ابنته

كان مساء الخميس الرابع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٥، وكان الجو خريفا عليلاً.. حديقة بيت عبد الناصر الرحيبة التى تشغل عدة أفدنة خلف منزله تغص بالمدعوين الذين حضروا للاحتفال بزفاف ابنته هدى إلى زميلها فى الرئاسة حاتم صادق.. كانت هناك مائدة رئيسية جلس عليها عبد الناصر ونوابه وعائلته وأسرة العريس، بينما تناثرت موائد صغيرة هنا وهناك أمام المائدة الرئيسية جلس حولها المدعوون ومعظمهم من الرسميين والضباط الأحرار.. كانت ليلة شاعرية جميلة، شدت فيها أم كلثوم، واشترك فى إحياء الحفل عدد من الفنانين والفنانات، بينما أبدع أحد مخرجى التليفزيون فى تجميل المكان وإضفاء نوع من الإخراج المسرحى على الحفل.. وبينما كان يطلق الحمام الأبيض من مكان الحفل ، فيطير فى السماء وقد تهللت بنور الاحتفال، رمزا للحب والسلام والأمن، كان عبد الناصر يأمر باعتقال زميله كمال الدين حسين وتحديد إقامته فى بيت غير بيته.

كنت مدعوا فى هـذا الحفل.. الجميع لا يشغلهـم شىء سوى الاستمتاع بليلـة جميلة قام فجأة المشير عامر الـنائب الأول لعبد الناصر من على المائدة الرئيـسية وسار بين الموائد المتناثرة متجها إلى منزل عبد الناصر.

وأثناء مرور المشير عامـر بجوار المائدة التى كنت أجلس عليهـا، أشار لى كى أتبعه.. وأحسست أن هناك شيئا ما، فلحقت به وسألته عن الأمر:

قال عامر:

ستعرف الآن..

ولما دخلنـا منزل عبد الناصـر عرض على خطابا موجـهاً من كمال الدين حـسين إلى عبدالناصر.. وقرأته..

قال لى عبد الحكيم

ستحدد إقامة كمال

قلت له:

أهذه مناسبة لتعتقلوا فيها زميلا لكم

قال المشير عامر:

أيعـجبك أن يخـاطب كمـال الدين حسـين جمـال بهذا الأسـلوب.. إن جمال ثـائر وبخاصة أنه علم أن بعض الصحفيين علموا بأمر الخطاب.. وإننى أخشى أن يتخذ جمال إجراء أشد من تحديـد الاقامة، ولذا فالأفضل أن تحدد إقامـته حتى تهدأ العاصـفة، ونبعد كمال فى تلك الظروف عن الإخوان.

قلت لعامر:

هذا الإجراء سيسىء لك ولجمال وللثورة

واتصل عبد الحكـيم عامر تليفونيا بالـفريق هلال عبد الله هلال مساعـد القائد العام وكلفه بمهـمة تحديد إقامة كمال الدين حـسين، ونقله هو وأسرته إلى اسـتراحة الآثار فى منطقة الأهرام والواقع أن هذا الحادث ترك أثراً سيئاً فى نفوس كثير من الضباط الأحرار.. وفيما يلـى نص الخطاب الذى أرسله كمال الديـن حسين إلى عبد الناصـر فأثاره ودفعه إلى اعتقال عضو سابق فى مجلس الثورة بينما كان يحتفل بزفاف ابنته.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية

من كمال الدين حسين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لا خير فىَّ إذا لم أقلها لك.. اتق الله

«ومن يتق الله يجعل له مخرجا».. قرآن كريم

«ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا»

«ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا» .. قرآن كريم

اتق الله

قالها الله سبحاته وتعالى لنبيه الكريم

(ياأيها النبى اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين)

اتق الله

ولا تكن ممن قال فيهم الله سبحانه وتعالى:

(وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالأثم فحسبه جهنم..)

اتق الله

أراد الله بها الرسول والمؤمنين، وأمر بها الرسول أصحابه المؤمنين وقالها الخلفاء والأئمة لبعضهم ولولاتهم وللمسلمين.. وقالها المسلمون للخلفاء والأئمة والولاه ولبعضهم بعضا

اتق الله

قالتها تلك الأمة التى أعزها الله بقوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) صدق الله العظيم

وسلام على من اتبع الهدى

إمضاء كمال الدين حسين

١٢/ ١٠/ ١٩٦٥

ولكن ما الذى دفع كمال الدين حسين لتوجيه هذا الخطاب شديد اللهجة إلى جمال؟ وهل حدة الخطاب كانت الدافع لاعتقال عبد الناصر لكمال الدين حسين، أم هناك أسباب أخرى؟

كان بعض الاخوان قد اتصلوا بكمال الدين حسين بعد اعتقالهم فى صيف ١٩٦٥، وتحدثوا معه عن تعذيب للإخوان قامت به الشرطة العسكرية فى السجن الحربى، والمباحث العامة فى ليمان أبو زعبل، و ذكروا له أن هناك حوادث قتل .. وثار كمال وسطر هذا الخطاب وأرسله إلى عبد الناصر كما قام بتسطير خطاب آخر مشابه له إلى عبد الحكيم عامر.. وبالطبع لم يتقبل جمال عبد الناصر هذا الخطاب .. ولكنه برر الاعتقال وتحديد الاقامة، كحماية لكمال الدين حسين، حتى لا يتورط مع الإخوان، وبخاصة أنه معروف عنه تدينه.. ولكن فى غالب الظن أن الخطاب هو السبب الرئيسى فى تحديد إقامة كمال الدين حسين.. فإن عبد الناصر لا يتسامح قط مع من يرفع رأسه.. بل يميل إلى الانتقام منه ومن أسرته.. وقد كان..

لقد حددت إقامة والد كمال الدين حسين فى منزله بمدينة بنها قليوبية.. وفصل ابنه من القوات المسلحة وواجه بعض أقاربه العنت وظل كمال الدين حسين محددا إقامته حتى توفيت حرمه إلى رحمة الله فى التاسع من يناير سنة ١٩٦٦، فقام عبد الحكيم عامر بالضغط على عبد الناصر حتى أصدر أوامره بالغاء تحديد الإقامة، وعاد إلى منزله، ولذلك قصة أخرى سأتحدث عنها فيما يلى:

محاولة استمالة كمال الدين حسين

ومرت الأيام تحمل فى أعطافها علاقات متوترة بين عبدالناصر من جانب وبغدادى وكمال الدين حسين من جانب آخر.. وأراد عبد الناصر استمالة كمال الدين حسين ظنا منه بأنه سوف يفصم عرى الروابط بين بغدادى وكمال فكلف المشير عامر بالقيام بهذه المهمة.

استدعانى المشير عامر وقال لى:

كلفنى جمال أن أذهب إلى كمال الدين حسين لإقناعه بالعودة للمشاركة فى الحكم فكمال عنصر نقى ينبغى الاستفادة منه.. وطلب منى جمال أن تصحبنى أنت وعباس رضوان فى هذه المهمة.. كان ذلك بعد عام ١٩٦٥.. وقد توجهنا نحن الثلاثة إلى منزل كمال فى الدقى، وكانت مهمتنا تهدئة ما فى النفوس، إذا لم نفلح فى إقناعه بالعودة إلى

الحكم .. وفى أول مقابلة أصر كمال الدين حسين على أن يكون الحكم بالشريعة الإسلامية وهذا الشرط الأول للموافقة على عودته..

قال كمال الدين حسين:

«إننى على استعداد أن أتناسى كل ما حدث، وأن أعمل فى أى موقع، ولكن هناك خلافا مبدئيا ينبغى أن يحل قبل الدخول فى التفاصيل».

كان كمال الدين حسين ثائرا وحاولنا تهدئته..

قال عباس رضوان:

المهم أن تصفو النفوس وتستمر رابطة الإخوة والزمالة

أجاب كمال الدين حسين فى انفعال:

جمال عبد الناصر يعتبر الروابط هى روابط عمل، ولا أقول ذلك من عندى، بل هو الذى صرح بذلك لنا بنفسه

و لم ننجح فى الوصول إلى حل فى هذه الجلسة. وكانت هذه المقابلة فاتحة لمقابلات أخرى، توجهت إليها وحدى فى بعض منها، وصاحبنى عباس رضوان فى بعضها الآخر.. وفى إحدى المقابلات التى حضرها عباس رضوان، وبينما نحاول تهدئة الموقف، ذكر كمال الدين حسين أنه لابد من إلغاء قانون الطوارىء رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى كان يعطى لرئيس الجمهورية الحق فى اعتقال أى مواطن بموجب قرار، كما طالب بأن يعمل على توسيع قاعدة الديمقراطية وإعادة النظر فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى الذى أصبح على حد قوله - دولة داخل دولة- وتحدث كمال بعد ذلك عن الإخوان المسلمين والاعتقالات الضخمة التى تمت لهم، وطالب أن يفرج عنهم، وأصر على ألا يعود إذا لم تنفذ هذه المطالب.

كانت هذه المواضيع هى محور النقاش فى المقابلات الأخرى... ولم تكلل مهمتنا بالنجاح لأنه لم يحدث تلاق عليها بين عبد الناصر وكمال.. سألت كمال الدين حسين:

ما تصورك لشكل الاتحاد الاشتراكى، وتوسيع قاعدة الديمقراطية؟

قال كمال الدين حسين:

ليس فى ذهنى الآن شىء محدد.. ولكن فى رأيى لابد من قيام معارضة بشكل ما

تقوم على أساس من الدراسة.. فالنظام القائم ليس به أى رقابة، فالاتحاد الاشتراكى سلطة، ومجلس الأمة سلطة أخرى، وهما بشكلهما الحالى أداه فى يد رئيس الجمهورية .. ثم لماذا لا تطبق شريعة الإسلام، الذى أعطى لنا الشورى فى الحكم؟

قلت لكمال:

أتظن أن حكم الشورى يصلح لهذا العصر.. ثم إن نظام حكومة الشورى هذا يتعارض مع ما ذكرت عن الرقابة السياسية وعن الاتحاد الاشتراكى.

ولم يستطع كمال الدين حسين أن يحدد منهاجا مفصلا عن مطالبه وذكر أن ما يطلبه ينبغى أن يوضع محل بحث ودراسة..

وفى إحدى المقابلات التى حضرها معى عباس رضوان قال كمال:

«انتم عاجبكم الحال اللى ماشى فى البلد. مبتسمعوش الناس بتقول إيه.. طيب انتم بتبلغوا جمال بذلك ولا لأ!

والواقع أن الشائعات كانت منتشرة فى البلاد انتشار النار فى الهشيم وكانت مبنية على دراسات جادة وعلى بعض الحقائق وكانت قوية يصدقها أغلب الناس.. وذكرنا لكمال أن عبد الناصر يصله كل ما يجرى فى البلد.. وفى مقابلة لى مع عبد الناصر قال لى:

كمال الدين حسين بيقول لى فى التليفون إذا ما كنتش مصدق على اللى بيجرى فى البلد اسأل مدير مخابراتك ووزير داخليتك فهما اللذان قالا لى ذلك.

كان عبد الناصر غاضبا.. واستطرد يقول:

هو انت وعباس اللى بتنشروا الشائعات!

وشرحت لعبد الناصر ما دار بيننا وبين كمال الدين حسين

وهنا قال عبد الناصر:

أصل كمال عاوز يوقع بينى وبينكم

ولم يوافق جمال عبد الناصر على مطالب كمال الدين حسين، إذا كان من رأى الأول أن النظام المصرى نظام اشتراكى له قواعده وأسسه العلمية، كما أن له نظريته ولا يمكن

أن يتمشى ذلك مع مطالبه كما أن نظام الشورى الذى يطالب به لايمكن تطبيقه فى مصر لظروفها الخاصة وللتطورات التى طرأت على العصر.

أما بالنسبة للقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فكان من رأيه أنه لو تم إلغاء هذا القانون، فكيف يجابه أعداء الثورة الذين تكالبوا عليها فى الداخل والخارج، وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى فكان من رأيه أنه المنبر الذى يجمع تحالف قوى الشعب ويمكن أن تتفاعل هذه القوى داخله حتى لو كان هناك أخطاء، وفى ظنه أنه لو فرض وقامت معارضة فإن ذلك سوف يؤدى إلى صراعات دامية بين التيارات المختلفة التى قد تستغلها القوى المعادية للثورة.

أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فقد ذكر عبد الناصر أنه ليس لديه اعتراض على تطويرها لتتمشى مع الظروف الراهنة.. وبالنسبة للإخوان، كان عبد الناصر مقتنعا بأنهم ارتكبوا جريمة محاولة القيام باغتيالات لقلب نظام الحكم، وأنهم حاقدون على الثورة ولن يسكتوا حتى تتم تصفيتها وأن الاعتقال كان للتحفظ حتى تنتهى التحقيقات.

وتوقفت عملية الوساطة، ولم تأت بنتائج مثمرة واستمر النفور يسود العلاقة بين جمال وبين بغدادى وكمال الدين حسين، وظل الشك والريبة يحددان سلوك كل منهم وتصرفاته.. وساعد على توتر العلاقات ما كان ينقله النهازون وأهل الدس إلى كل منهم، فازدادت الهوة واتسعت رقعة الخصومة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

4

عام الفوضى والاضطراب

دار الخيّال

عبد الناصر ووعود الإنجليز

كانت بداية عام ١٩٦٦ ذروة المد فى الخلافات بين واشنطن ولندن من جانب والقاهرة من جانب آخر.. وصل الأمر إلى هجوم كل من انجلترا وأمريكا على عبد الناصر بصورة سافرة، لأن عبد الناصر قد مد نفوذه إلى الجزيرة العربية.. وبالرغم من أن انجلترا أعلنت فى فبراير أنها ستجلو عن عدن بعد حصولها على الاستقلال، فإن عبد الناصر لم يكن يثق فى وعود الإنجليز.. ففى مناقشة سياسية لى مع عبد الناصر عن مستقبل الجنوب اليمنى، أشار بأن أى إخفاق فى تحرير الجنوب اليمنى، سوف يؤدى إلى انحسار المد التحررى فى أخطر منطقة تؤدى إلى البحر الأحمر وقناة السويس، وجنوبا إلى المحيط الهندى وآسيا وأفريقيا.. كما أنه سيؤثر على ثورة اليمن شمالا، وبخاصة بعد الرواسب والنزاعات التى استطاع الإنجليز أن يغرسوها بين السلاطين وشعوب هذه المنطقة... ففى الوقت الذى كان الإنجليز يعلنون عن نيتهم فى الجلاء عن عدن، كان عبد الناصر يرى تدعيم الكفاح المسلح ضد وجودهم.. ودارت معارك وشنت غارات بين الوطنيين اليمنيين فى الجنوب وبين قوات الاحتلال وجرت مفاوضات سرية لوقف هذا القتال توسط فيه حاكم الكويت الذى كان قد اقترح على عبد الناصر بأن يتقابل عبد الناصر والملك فيصل للوصول إلى اتفاق على وقف القتال وتسوية مشكلة اليمن.

وكان لقرار عبد الناصر بدعم حركة التحرير فى الجنوب أثر بالغ على مستقبل الجنوب اليمنى، حيث أوكل عبد الناصر لى شخصياً مهمة التنظيم والتدريب والنشاط

السياسى، وتوحيد الجماعات الوطنية المختلفة من حزب الشعب والمستقلين والجبهة القومية لتحرير الجنوب. ولى عودة فى الحديث عن تحرير الجنوب اليمنى.

ولقد شاركت بعض الدول العربية فى المخطط المعادى لعبد الناصر، فدخلت مع مصر فى حرب نفسية مسعورة واتهمت عبد الناصر بأن أقواله أكثر من أفعاله، وأنه يحتمى وراء قوات الطوارىء الدولية.. ورد عبد الناصر على ذلك بإعلانه أن الوجود المصرى فى الجنوب العربى قد يستمر عشرون عاما إذا تطلب الأمر ذلك، أو بمعنى آخر أن القوات المسلحة المصرية سوف تظل فى اليمن حتى تجبر البريطانيين على الخروج من المنطقة.

كان العالم العربى منقسما إلى دول محافظة ودول تقدمية.. واحتدم الخلاف بين العرب، وأخذ عبد الناصر مدفوعا بالمحافظة على الأهداف السياسية بدعم قواته فى اليمن، حتى وصل حجم قواتنا المسلحة فى اليمن إلى نصف حجم القوات المسلحة المصرية كلها.. ومن ناحية أخرى قرر عبد الناصر زيادة الدعم للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى بالسلاح والتدريب والمال.

كان محور تفكير عبد الناصر يكمن فى أن أى اقتراحات تتعلق بسحب قواته من اليمن ليست إلا محاولات لتخديره، ولذلك قرر ألا يقبل أى إجراءات تتضمن سحب قواته المسلحة من اليمن إلا بعد أن يترك آخر جندى بريطانى أرض عدن.

تقارب مع دمشق وتنافر مع الدول العربية المحافظة

على أنه بحلول شهر فبراير سنة ١٩٦٦، تغير الموقف فى سوريا لصالح عبد الناصر، إذ نجح اللواء صلاح جديد فى القيام بانقلاب فى سوريا، حيث خلع أمين الحافظ العدو اللدود لعبد الناصر واعتقل، وقامت سلطات الانقلاب بتعيين نور الدين الأتاسى نائب رئيس الوزراء فى حكومة الحافظ رئيساً للجمهورية. والواقع أن هذا التغيير فى قيادة البعث السورى جاء نتيجة الصراع على السلطة داخل السلم الكهنوتى لحزب البعث، وأدى إلى تعديل طفيف فى السياسة الخارجية، التى باركتها موسكو وأسرعت تعرض معونتها، وتحسنت العلاقات سريعا بين دمشق وموسكو، ففى شهر أبريل قام يوسف

زعين رئيس الوزراء الجديد بزيارة الاتحاد السوفييتى وخلال زيارته عرض الزعماء السوفيت عليه اقتراح بناء سد الفرات ومحطة قوى كهربائية.

كان النزاع بين عبد الناصر وسوريا قبل هذا التغيير صراعا شخصيا أساسه الكراهية المتبادلة بينه وبين أمين الحافظ فما أن تم عزل الحافظ، حتى أسرع عبد الناصر دون تردد فى التقارب مع خلفه.. ومع أن عبد الناصر لم يحاول أن يخفى شكوكه إزاء البعث مراراً بعد تجربته معهم منذ أيام الوحدة، فقد تقارب عبد الناصر مع النظام الجديد لمجرد المحافظة على ميزان القوى فى المنطقة العربية.

وفى ذلك الوقت جاءت الأنباء تحمل نبأ الإطاحة بالرئيس نكروما، وكان لهذا الحدث أثر كبير على ازدياد ريبة عبد الناصر فى أن القوى الإمبريالية منهمكة فى تدبير هجوم مضاد كبير على العالم الثالث، للإطاحة بزعماء الدول التقدمية، ومن ثم ينبغى على الدول التقدمية أن تتقارب، وتوحد جهودها، وتنهى خلافاتها.. وما أن مرَّ أسبوعان على الاطاحة بنكروما، حتى صدم عبد الناصر بنبأ قتل الرئيس عبد السلام عارف فى حادث طائرة هليوكبتر بالقرب من البصرة.. وبالرغم من أن عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس العراقى السابق هو الذى خلفه فى منصب رئاسة الجمهورية، فقد ترددت أقاويل كثيرة حول مصرع عبد السلام عارف، هذا فضلا عن أن عبد الرحمن عارف تعرض لمعارضة شديدة من داخل حزب البعث العراقى، الذى حاول أن يسيطر على عبد الرحمن عارف ويدفعه فى المسير فى الخط الحزبى.

كان الموقف فى العراق لا يبشر بالاستقرار، فضلا عن الصراعات الداخلية التى كانت تسود العراق، كان هناك قتال عنيف يدور بين الأكراد والقوات العراقية قبل مصرع عبد السلام عارف بأيام قليلة.

وقد تصادف أن قام «كوسيجين» رئيس مجلس الوزراء السوفييتى بزيارة القاهرة فى مايو سنة ١٩٦٦، فحث عبد الناصر على أن يتقارب مع سوريا.. وبدأ التقارب بين مصر وسوريا بجهود قام بها محمود رياض وزير الخارجية المصرى.

وما أن جاء شهر يونيو، حتى كان نور الدين الأتاسى رئيس الجمهورية السورية قد أعلن فى حديث دافىء أن مصر والجزائر من الدول التقدمية، وتبع ذلك وصول وفد من

الوزراء السوريين إلى القاهرة فى زيارة رسمية لإجراء محادثات سياسية مع المسئولين فى القاهرة.

وما أن دخل عبد الناصر فى علاقات جديدة مع سوريا، حتى قام بشن سلسلة من الهجمات العنيفة تندد بالحكام العرب الموالين للغرب، والذين أصبح التعاون معهم ـ من وجهة نظره ـ ضد إسرائيل غير مثمر ولا يفيد.

وصرح عبد الناصر بأنه خدع من الرجعية العربية فى مؤتمرات القمة العربية التى عقدت عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥، إذ ادعت هذه الدول أنها تساند التضامن، ولكن الشهور التى تلت هذه المؤتمرات أثبتت أن الرجعية لا فائدة منها فى الصراع ضد الاسرائيليين.

واستطرد عبد الناصر يقول:

«إن هذه الرجعية أثبتت أنها تكرهنا أكثر من كرهها لاسرائيل»

ولم يتوان عبدالناصر فى التهديد بأنه سيشن حربا وقائية، أو يطور من الأسلحة الذرية، لو امتلكت إسرائيل هذه الأسلحة من دول الغرب التى تساندها.

وكان الملك حسين ملك الأردن أحد الأهداف التى تعرضت لهجوم عبد الناصر.. وتكسر السلام بينهما الذى كان قد انبثق فى مؤتمر القمة العربى الأول، فقد اتهم عبد الناصر الملك حسين بأنه ألقى بنفسه فى أحضان الأمريكيين، فضلا عن أنه دخل فى نزاع مرير مع أحمد الشقيرى ممثل منظمة تحرير فلسطين.. والواقع أن الملك حسين كان يخشى على عرشه من منظمات تحرير فلسطين، ولذا عارض الملك حسين خطط الشقيرى الخاصة بتجنيد وحدات من المنظمة على أرض أردنية.

كانت وجهة نظر الملك حسين أن قطاع غزة يمكن أن يتسع لتدريب وحدات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن مصر لن تخسر من وراء ذلك شيئاً، فغزة بعيدة عن قلب مصر، ولن تستطيع وحدات المنظمة أن تتدخل فى الحياة المصرية اليومية، هذا فضلا عن أنها ستكون فى حماية قوات الأمم المتحدة من أى عمليات انتقامية قد تقوم بها إسرائيل. ولكن إذا قامت منظمة تحرير فلسطين بإنشاء معسكرات تدريب على الضفة الغربية للأردن، فإن ذلك ـ على حد قوله ـ يعد بمثابة دعوة لإسرائيل كى تقوم بعمل عدوانى على الأردن، وتهدد السلطات الأردنية فى عقر دارها.

ولقد نص القانون الأردنى على تحريم حمل الأسلحة النارية على سكان الضفة الغربية

حفاظاً على السلام فى المنطقة وأحس الملك حسين بمدى خطورة نشاط الشقيرى، وتصور أنه سيقوم بإنشاء جيش منافس لجيشه، يكون ولاؤه لسلطة خارجية ولا يمكن لسلطات عمان أن تسيطر عليه.. وهكذا يصبح هذا الجيش مصدر تهديد للأراضى الأردنية، فضلا عن إثارته لإسرائيل التى قد تقوم بعمليات انتقامية على الأردن.

دفاع مشترك مع سوريا

ومع ذلك فقد كان عبد الناصر ينظر إلى هذا الأمر نظرة مختلفة، فحينما قام الشقيرى بمهاجمة الملك حسين هجوما مريرا لرفضه السماح لمنظمة تحرير فلسطين بتجنيد الأردنيين الذين يقطنون فى الأردن، قدم له عبد الناصر الدعم والمساعدة.. وعقد مؤتمرا فى القاهرة فى الجامعة العربية حضره ممثلون عن العرب، ولكن المؤتمر تحول إلى نزاع بين ممثلى الملك حسين وبين الشقيرى المدعم من مصر وسوريا والجزائر... ومن هذا المنطلق أعلن ممثلوحسين أنهم سيطلبون وضع خطة واضحة لمستقبل منظمة تحرير فلسطين فى مؤتمر الجزائر المزمع عقده فى شهر لاحق.

ولكن عبد الناصر هدم مؤتمر الجزائر بإعلانه أنه يرفض الجلوس على المائدة ذاتها التى تضم مساندى الرجعية وأصدقاء الأمريكيين الإمبرياليين، الذين يحاولون تجويع مصر، وإخضاعها عن طريق وقف شحنات القمح.

وكان عبد الناصر يدرك تماما أطماح الشقيرى وأطماعه ويعلم أن مخططه تجاه حسين وإسرائيل قد يسبب له كثيرا من المتاعب.. والواقع أن حدود مصر كانت محمية بقوات الطوارىء الدولية، بينما حدود الدول العربية الأخرى المتاخمة لإسرائيل معرضة للأعمال التعرضية التى تقوم بها إسرائيل.

ومع أن عبد الناصر سمح لمنظمة تحرير فلسطين بإقامة معسكرات للتدريب فى قطاع غزة، فقد كان يدرك أنها لن تستطيع القيام بأعمال انتقامية ضد إسرائيل لمرابطة قوات الطوارىء الدولية بها، كما منعت حكومتا عمان وبيروت المنظمة من حرية العمل.. أما سوريا فكانت الدولة الوحيدة التى سمحت لمنظمة تحرير فلسطين ولمنظمة فتح بالتدريب على الأراضى السورية والعمل منها.

وعلى ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، قرر عبد الناصر التقارب مع سوريا للسيطرة على سياسة الحكام الجدد فى سوريا وأعمالهم، وهكذا مضى عبد الناصر فى عقد اتفاق دفاع مشترك مع دمشق حتى يستطيع أن يكبح جماح الجيش السورى من التورط فى عمليات توجه لإسرائيل، كذا السيطرة على عمليات الفدائيين التى تعمل من الأراضى السورية.

ولم يكن أمام عبد الناصر سبيل غير هذا السبيل، مع أنه كان لايزال يرتاب فى البعث السورى.. كان يرى أنه فى ارتباطه بسوريا سوف يستطيع أن يكبح جماحها من توريط العرب فى جولة ثالثة مع إسرائيل، حيث سيكون الرأى العام العالمى بجانب إسرائيل نتيجة أن سوريا هى التى بدأت العدوان.

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦، تعرضت سوريا لعمليات تعرضية انتقامية من إسرائيل التى ادعت أنها قامت بذلك رداً على قصف المدفعية السورية للأراضى الإسرائيلية ولتسلل الفدائيين الفلسطينيين الذين يعملون ضد إسرائيل بموافقة السلطات السورية.

وللحقيقة فإن قصف المدفعية السورى الذى ادعته إسرائيل كان موجها نحو التحصينات التى أقامها الاسرائيليون فى منطقة بحيرة «الحولة» التى كانت تعد بموجب شروط هدنة سنة ١٩٤٩ منطقة منزوعة السلاح.

ولقد حاولت الحكومات السورية المتعاقبة حل هذه المشكلة بواسطة لجنة الهدنة المختلطة منذ أن بدء فى إنشاء هذه التحصينات عام ١٩٥١، و لكن الإسرائيليين كانوا يرفضون بصلابة وعناد مناقشة هذه المسألة.. وحينما حاولت دمشق أخيراً أن تثير هذه المسألة مرة أخرى، كان الرد الوحيد من تل أبيب هو إرسالها إنذار إلى سوريا يحملها مسئولية أى هجمات مستقبلية يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون فى المنطقة.

فى وسط هذه الظروف عرضت على عبدالناصر تقرير مخابرات عن استراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، حيث عقد اجتماع سرى لممثلى حلف شمال الاطلنطى، وانتهى المؤتمرون إلى أن التعايش السلمى مع مصر أصبح مستحيلاً.

لقد قالوا إن عبد الناصر قد قضى على كل الآمال أمام الولايات المتحدة، بازدياد إرتمائه فى أحضان السوفييت.. ومن ثم، فإن واشنطن تعمل الآن على أساس سياسة جديدة للدفاع عن مصالحها فى الشرق الأوسط والتى تعتمد أساساً على دعامتين أساسيتين هما تركيا وإسرائيل.

وفى الوقت ذاته، كان نور الدين الأتاسى يحبذ فكرة عبد الناصر فى قيام تحالف عسكرى، ففى صيف عام ١٩٦٦ قام شواين لاى بزيارة سوريا وحاول أن يثير سوريا على مصر والسوفييت.

لقد قال للسوريين إن مصر أصبحت تحت سيطرة سادتهم السوفييت الذين يدفعون للعرب لمجرد تحقيق نفوذ سياسى فى المنطقة العربية.. وكانت الصين مستعدة أن تقدم لسوريا نظير ذلك كل المعونات التى تحتاجها دون أدنى قيود ودون أية التزامات.

ولكن الأتاسى لم يستجب لطلب شواين لاى، وقام بإبلاغ موسكو بمحادثات شواين لاى.. وأسرعت موسكو تحث دمشق على البحث عن سبيل لإقامة أى نوع من الدفاع المشترك مع مصر.. ولم يضيِّع الأتاسى أى وقت، وكان عبد الناصر سعيداً لأن المبادرة جاءت من دمشق، ولذا سرعان ما وافق على البدء فى إجراء محادثات بين البلدين.. ففى أكتوبر سنة ١٩٦٦ تم تبادل السفراء فى دمشق والقاهرة.. وفى الرابع من نوفمبر تم توقيع اتفاق دفاع مشترك بين الحكومتين، حيث تضمن الاتفاق نصا بأن العدوان على أية دولة منهما يعد عدوانا على الأخرى.

ولم يتضمن الاتفاق أية شروط لمرابطة أى قوات فى سوريا. لقد تذكر عبد الناصر شكوى السوريين بعد الانفصال من سلوك قواته المسلحة خلال فترة الوحدة، ولذا لم يحاول عبد الناصر أن يصر على مناقشة هذا الأمر.

عودة إلى الانقسام

ومع أن عبد الناصر كان يظن أنه استطاع بذلك السيطرة على أوضاع الجيش السورى بدرجة تضمن لمصر ألا تجر إلى حرب مع إسرائيل، فالواقع أن عبد الناصر تعرض فى مدى سبعة شهور تالية لسلسلة من الشراك نصبت له كهدف أساسى لعدوه إسرائيل..

فلم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، حتى وقعت سلسلة من الحوادث قلبت كل حسابات عبد الناصر.. ذلك أنه حينما انفجر لغم فى ١٣ من نوفمبر على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية قرب جيزون وقتل ثلاثة جنود

إسرائيليين قامت قوة مدرعة إسرائيلية، تساندها مساعدة جوية ومدفعية بالهجوم على قرية «سامو» الأردنية ، فدمرت مائة وخمسة وعشرين منزلاً وقتلت ثمانية عشر جنديا من وحدة أردنية كانت تدافع عن القرويين.

وتلا ذلك قيام مظاهرات عنيفة فى القدس ومدن الضفة الغربية الأخرى، وتعرض الملك حسين لهجوم عنيف لأنه تخلى عن السكان الفلسطينيين للعدو الإسرائيلى، نتيجة رفضه السماح لمنظمة تحرير فلسطين بالدفاع عن أرض الوطن، وبينما تحركت القوات الأردنية لتفريق المظاهرات، قام وصفى التل رئيس حكومة الملك حسين بالتنديد بالقيادة العربية الموحدة وبقوة الطيران المصرى التى لم تحرك ساكنا لنجدة الأردن ودفع الهجوم الاسرائيلى الوحشى.

وقامت الدعاية الأردنية بالهجوم على عبد الناصر والشقيرى، وبدأت الإذاعة والصحافة الأردنية حملة عنيفة على عبد الناصر متهمة إياه بأنه يختبىء خلف قوات الطوارىء الدولية، ويتجنب القتال مع العدو.. وأعلنت عمان أن إسرائيل تتسلم إمدادات عسكرية عن طريق خليج العقبة دون أن يحرك عبد الناصر ساكنا.. وهو يعلم أن هذه الأسلحة سوف تستخدمها إسرائيل لقتل العرب الذين أقسم لهم عبد الناصر بأنه سيحميهم واتهمت عمان القاهرة بأنها ـ بتشجيع من موسكو ـ مستعدة لأن تبيع الضفة الغربية إلى إسرائيل مقابل تسوية سلام منفصلة.

ولم يسكت عبد الناصر عن الرد على ادعاءات الملك حسين فقال:

إن قوات الطوارىء الدولية سوف تصدر إليها الأوامر بالانسحاب فى الوقت المناسب، ولكننى لن أجعل هذا التوقيت يقرره حسين الذى يعد ـ مثل جده ـ صنيعة الإمبريالية الغربية.

واشتركت دمشق مع القاهرة فى هذه الحملة الإعلامية، إذ قام الأتاسى بمناشدة الشعب الأردنى للإطاحة بنظام عمان، الذى أصبح على حد قوله حجر عثرة فى طريق تحرير فلسطين.

والتهبت أيضا قيادة كل من الشقيرى ومنظمة فتح، وثارت على الملك حسين لأنه منع الفلسطينيين من التعبئة لقتال فى سبيل استعادة أراضيهم السليبة.

وانحنى حسين للعاصفة ولكنه اتهم منظمة تحرير فلسطين بأنها تسعى لتدمير الأردن

وأنها تـرسل مخربين بـدلا من إرسالها جـنودا يقاتلـون بجانب الجيش الأردنـى، وطالب بعقد مؤتمر قمة لعرض مـا يدبره له أعداؤه الذين حددهم بإسرائيل والاشتـراكية العربية المتحالفة مع روسيا والصين الشعبية.

ولما رفض هذا الاقتراح فى فـبراير سنة ١٩٦٧، قام الملك حسين بسـحب سفيره فى القاهرة احتجاجاً على هجوم الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب، كما سحب اعترافه بنظام السلال فى اليمن.

انقلابات الجنرالات فى أفريقيا

ولانتـقل الآن إلى أفريـقيا، كـى أعرض ما كان يـسودها مـن فوضى واضطـرابات.. وحقا، لم تعـش أفريقيا المستقـلة حديثا هادئة، إذ تعـرضت لانقلابات وتغيرات سـياسية حادة، ففـى الفترة من نوفـمبر عام ١٩٥٨ ـ حينـما قامت القوات المسلحة بالتـدخل فى السودان حتى منتصف مارس سنة ١٩٦٦ـ قام سبعة عشر انقلابا عسكريا فى أربع عشرة دولة أفريقية كانت قد حصلت على استقلالها حديثا.

ولـم يكن غريبـا أن يطلق على عام ١٩٦٦ فى أفريقيـا «عام الجنرالات» الذى بدأت أحداثه فى الواقع خلال الجزء الأخير من عـام ١٩٦٥، وذلك حينما قام الجنرال جوزيف موبوتو فـى ٢٥ نوفمبر بخـلع الرئيس جوزيـف كازافوبو رئيس الـكونغو ليوبـولدفيل، الذى أطلق علـيه فيما بعد الكـونغو كنشاسا.. كمـا نجح كريستوف سوجلـو فى إجبار الرئيس «ماوروأبيش» رئيس داهومى على الإستقالة فى ٢٩ من نوفمبر.

وفى أوائل ينـاير سنة ١٩٦٦ قام العسـكريون فى جمهوريـة أفريقيا الوسطـى بخلع الرئيس دافيد داكـو، كما خلع العسكريون أيـضا الرئيس موريس «ياميوجـو» رئيس فولتا العليا بعد يومين من انقلاب جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع أن أسبـاب هذه الانقلابـات كانت تختـلف وفقا لـظروف كل دولة، فـقد زعم الجنرالات الذين قاموا بها بـأنهم يجاهدون فى سبيل أيديولوجيات متـشابهة وأنهم قاموا للقضاء عـلى القصور والبلادة والتأخر وعـلى التضخم الاقتصادى والاستـغلال التجارى الذي ساد البلاد.

كان رأى عبدالناصر إزاء هذه الانقلابات العسكرية، أنه فضلا عن قصور تجربة الجنرالات الأفريقيين فى الشئون السياسية، فإن اقتصاديات الدول الأفريقية كانت فقيرة إلى الدرجة التى تجعلها لاتتمشى مع توقعات الشعوب الأفريقية وآمالها.

وبالرغم من أنه كان هناك أمل كبير فى الواجهة التى تصدرت نيجيريا، فإن الإطاحة العنيفة بحكومة سير أبو بكر تافاوا، فى ١٥ من يناير عام ١٩٦٦، وماتلا ذلك من مصرعه، كان صدمة وصلت أصداؤها إلى جميع أنحاء القارة الأفريقية والعالم أجمع.

كان يسود نيجيريا عام ١٩٦٥ الفوضى والاضطراب ولكن هذا الخطر زال وأمكن التغلب عليه بالرغم من أن الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ والتى جاءت باكينتولا رئيساً لحكومة الأقليم الغربى، فقد واجهت هذه الحكومة معارضة واسعة ونشبت خلافات إقليمية وقبلية شديدة. وقام الجيش فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ وفرض سيطرته على الحكومة الاتحادية وقتل «أحمدو بللو» رئيس حكومة الأقليم الشمالى و«اكينتولا» رئيس حكومة الأقليم الغربى وما يقرب من خمسين ضابطاً.

وجاء «أروترى» لينادى بدولة موحدة ، واستبدال رجال الحكم فى الأقاليم المختلفة برجال عسكريين ، وفى ٢٤مايو أصدر قانوناً بإلغاء كل الأحزاب السياسية.. وأعلن «أروترى» أن سياسته الخارجية تؤيد سياسة الأمم المتحدة ودول الكومون ولث ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن هذا التغيير ترك أثرا سيئاً فى نفوس الشماليين، الذين رأوا بداية عهد لسيطرة قبائل الإيبو، وكان يقيم منهم فى الشمال عدة مئات الألوف، ويتمتعون بنفوذ تجارى كبير فى الحياة الاقتصادية فى الأقليم الشمالى، فقام المسلمون وقتلوا منهم عدة مئات فى عمليات ثأر قديم خلال شهر مايو ويونيو عام ١٩٦٦.

وفى ٢٩ من يوليو أطاح الجنرال يعقوب جوان أحد الضباط الشبان الذى ينتمى إلى قبائل الهوسا بحكومة أروترى وتولى رئاسة حكومة عسكرية مؤقتة.

وجاء يعقوب جوان بسياسة مخالفة تماماً لسلفه، فألغى نظام الحكومة المركزية وأعاد نظام الحكم الفيدرالى.. وعقد اجتماعا لزعماء نيجيريا فى خريف هذا العام ليقرروا مصير البلاد، ولم يوافق جوان على تقسيم نيجيريا إلى دول مستقلة وفقاً لرغبة الاقليم الشرقى، فنشبت منازعات على منطقة البترول الكائنة فى الإقليم الشرقى، وساند يعقوب جوان فكرة فصلها عن هذا الإقليم، ومن ناحية أخرى أعلن النيجيريون سكان

الإقليم الشرقى بأن جوان يعد مغتصبا لحكم نيجيريا.. وسادت البلاد عملية تعد من أبشع عمليات الإعدام الجماعى، ففى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر قتل مايقرب من ألفين من قبائل «الأيبو» فى الشمال، فأسرع حوالى عشرة آلاف منهم بالانتقام من «الهوسا» وأعدموا بدورهم عدة آلاف منهم.

وانتقلت عدوى الانقلابات العسكرية إلى مكان آخر من غرب أفريقيا، ففى ٢٤ من فبراير قام الجنرال انكرا، منتهزا تغيب الرئيس الغانى كوامى نكروما فى زيارة إلى الصين الشعبية، بالاستيلاء على الحكم بعد أن رأس مجلس التحرير الوطنى الغانى.

وأعلن انكرا الإطاحة بنكروما متهما إياه بأنه أوصل البلاد إلى حالة من الإفلاس نتيجة سوء إدارته وخططه غير المتزنة، كما اتهمه بالرشوة، وحكم البلاد حكماً جائراً إذ قام بإنشاء دولة بوليسية داخل الدولة.

وتم اعتقال مئات من مؤيدى نكروما، وإطلاق سراح مايقرب من ألف سجين سياسى .. ولم تكتف حكومة الانقلاب بهذه الاتهامات التى وجهت إلى نكروما، بل وجه إليه أيضا النقد بأنه اتبع سياسة خارجية عنيفة باهظة التكاليف.. وقام أنكرا بإعلان ما أطلق عليه «الحياد المتوازن» فى الحرب الباردة، فطرد مئات من الرسميين والخبراء السوفييت والصينيين.

واتجه نكروما من الصين إلى غينيا حيث وجه فى الإذاعة الغينية نداء إلى الشعب الغانى أعلن فيه أنه الرئيس الشرعى لغانا، وأقسم أنه سيعود، ولكن لم يقدر له العودة إلى أن توفى.

وحدث فى بورندى انقلاب عسكرى آخر فى شهر نوفمبر إذ قام الجيش بخلع ملك بورندى الصغير الذى يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، وأعلن الكابتن ميشيل ميكيمو مرد رئيس الحكومة نفسه رئيسا للجمهورية، وقام بتشكيل لجنة ثورية وطنية مؤقتة لحكم البلاد.

هكذا كان حال أفريقيا فى غضون عام ١٩٦٦.. اضطراب وفوضى وانقلابات عسكرية متتالية، وتآمر خارجى على بلاد القارة، أضعفت وحدتها.

وكانت لهذه الظروف آثار واضحة على قوة العالم الثالث وعلى كتلة عدم الانحياز التى ظهر ضعفها بصورة واضحة فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى فى

أكتوبر سنة ١٩٦٦ولم يحضره من هذه الكتلة سوى مصر والهند ويوغوسلافيا، والذى سنتحدث عنه فيما بعد .

زيارة ليفى أشكول لأفريقيا

ولم تتلكأ إسرائيل فى استغلال ظروف الانقسام أو الاضطراب السائدة فى أفريقيا لصالحها، فقامت بنشاط واسع وتحركات مثمرة ففى شهر يونيو من عام ١٩٦٦ قام ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل بزيارة عدد من دول أفريقيا ، فقام أولا بزيارة السنغال وساحل العاج وليبيريا، ثم تلا ذلك قيامه بزيارة الكونغو كينشاسا ومدغشقر وأوغنده، ثم أنهى رحلته فى كينيا، وعاد إلى إسرائيل فى ١٦ من يونيو حيث قام بالإدلاء بالتصريحات التالية.

١ـ أهمية إسرائيل والمركز الممتاز الذى تحتله فى أفريقيا، فكثير من الدول الأفريقية تعد إسرائيل شريكة لها فى مواجهة المشاكل الداخلية، كذا فى المجال الدولى.

٢ـ أنه تبادل وجهات النظر مع الزعماء الأفريقيين بشكل إيجابى ، كما لقى ترحيبا كبيراً وصداقة عميقة.

٣ـ حصول إسرائيل على تأييد الدول الأفريقية السبع التى زارها لمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية.

٤ـ الإشادة بما حققته الدول الأفريقية من إنجازات رائعة فى سنوات قلائل.

٥ـ اتساع إمكانات تعميق العلاقات الطيبة بين إسرائيل ودول القارة.

والواقع أن الخطوط العامة لزيارة أشكول لجميع هذه الدول لم تختلف سواء من حيث النقاط التى ركز عليها أشكول فى محادثاته مع رؤساء هذه الدول والتى ظهرت فى البيانات المشتركة التى صدرت بعد انتهاء كل زيارة، أومن حيث الظروف التى أحاطت بهذه الزيارة والتى نجح أشكول فى استغلالها والاستفادة منها.

كان أبرز هذه الظروف استمرار تصريحات بورقيبة الخاصة بعدم جدوى استخدام سبل الحرب تجاه إسرائيل، واستمرار تزايد الثقل الإسرائيلى فى دول القارة الأفريقية،

وامتداد المد الرجعى فى أفريقيا الذى انعكس فى تفكك الوحدة الأفريقية، وتعدد الانقلابات التى دعمت من النفوذ الغربى فى أفريقيا كما بينت سلفاً، ولقد أثبتت الدبلوماسية الإسرائيلية مهارتها فى قدرتها على استغلال الظروف التى تمر بها كل دولة أفريقية على حدة ، بما يكفل تدعيم نفوذ إسرائيل فى هذه الدولة.. ففى أوغنده على سبيل المثال ، بالرغم من الاضطرابات التى كانت تسودها فى فترة زيارة أشكول، فقد أعلنت إسرائيل عزمها على المساهمة فى تمويل الخطة الخمسية فى أوغنده وعلى الاستمرار فى مد أوغنده بالخبرة الفنية فى الجيش والطيران وقوات الأمن التى كان يعتمد عليها أوبوتى فى صراعه مع المعارضة.

وعلى الرغم من أن الاضطرابات التى سادت أوغنده هددت بإلغاء زيارة أشكول، فقد أشاد أوبوتى بزيارة أشكول التى تنم على حد قوله عن رغبة أكيدة من إسرائيل لتفهم التغيرات التى تحدث فى القارة الأفريقية.

ومن ناحية أخرى أكدّ أشكول استعداد إسرائيل لتقديم معونتها للدول الأفريقية دون أية أطماع، وركزّ على أهمية جهود الدول الأفريقية فى الدعوة للسلام فى الشرق الأوسط. ولقد حاول أشكول خلال زيارته لأفريقيا أن يؤكد أن محور سياسة إسرائيل يتفق مع سياسة الدول الأفريقية بصفة عامة، ومع مصالحها بصفة خاصة.. ولذلك فقد ركز أشكول على ضرورة حل قضية روديسيا على الأسس نفسها التى تواجه الدول الأفريقية، وعلى ضرورة تصفية الاستعمار ودعم الحركات التحررية، كما ناشد الدول الكبرى ألا تتدخل فى شئون القارة.

والجدير بالذكر أن أشكول حرص أن يدرج فى كل بياناته المشتركة مع الزعماء الأفريقيين، نصا بضرورة حل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية.. وهكذا نجحت زيارة أشكول هذه فى تحقيق بعض النتائج الفورية لإسرائيل، إذ أسفرت هذه الزيارات عن تأييد الدول السبع التى زارها أشكول لمبدأ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وضرورة تطبيقه على النزاع العربى الإسرائيلى، كما انعكس اقتناع تلك الدول بوجهة النظر الإسرائيلية فى تصريحات المسئولين الأفريقيين خلال زيارة أشكول وبعدها.

ففى مدغشقر صدر البيان المشترك للزيارة يؤكد تعهد حكومة مدغشقر بتأييد إسرائيل فى جميع المنظمات والمؤتمرات الدولية لحل نزاعها مع العرب سلميا.. كما

تضمن البيان بندا بالمطالبة بنزع السلاح فى الشرق الأوسط بصورة كاملة أو جزئية تحت إشراف دولى وفى الكنغو أشاد جوزيف موبوتو رئيس الجمهورية،و«مولامبا» رئيس الوزراء بصداقة أشكول لأفريقيا واستعدادها لدعم علاقاتها مع الكنغو كينشاسا، كما أشارا إلى اضطهاد الزنوج واليهود فى الماضى وأعرب «مولامبا» رئيس الوزراء عن تقدير الحكومة الكنغولية للعبء الذى تتحمله إسرائيل للدفاع عن حدودها والمحافظة على استقلالها.

على أن ما يلفت النظر ما جاء فى البيان المشترك الصادر فى نهاية زيارة أشكول للكنغو، فقد تضمن مايلى:

١ـ الدعوة إلى التفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية ونبذ استخدام القوة والتخريب فى العلاقات بين الدول .

٢ـ الدعوة إلى تقييد التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وعقد اتفاقية لفرض رقابة متبادلة للحد من التوتر السائد وتحقيق السلام.

فإذا ما انتقلنا إلى السنغال، نجد أن سنجور رئيس الجمهورية أكد فى تصريح له أثناء زيارة أشكول امكانية حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى الذى يرجع ـ على حد قوله ـ إلى أسباب سياسية وليست دينية أو عنصرية.

ومع أن هذا التصريح لم يدمغ النزاع الإسرائيلى بالعنصرية، فإن ذلك كان له مغزى معين وهو عدم إثارة العرب، نظراً لأن سنجور كان قد قام بجولة فى الدولة العربية قبل زيارة أشكول، وكان يعتزم زيارة القاهرة بعد ذلك.

وفى ليبيريا أكد توجان بأن ليبيريا تؤمن بضرورة بقاء إسرائيل، كما قام رئيس جمهورية مدغشقر بتأييد تصريحات الحبيب بورقيبة الخاصة بتصفيته القضية الفلسطينية بالطرق السلمية .

وهكذا عكست زيارة أشكول لدول أفريقيا ـ وتوقيتها فى تبنى هذه الدول لوجهة النظر الإسرائيلية فى حل النزاع العربى الإسرائيلى ـ خطورة استمرار نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا ودول العالم الثالث ، نتيجة تأثير هذا النشاط على المواقف الرسمية لهذه الدول من القضية الفلسطينية فى المحافل العالمية وفى المؤتمرات الدولية.

تحول فى السياسة الأردنية

وما أن عاد أشكول إلى إسرائيل، حتى قام الملك حسين فى الخامس عشر من يونيو بإلقاء خطاب مهم، وضح فيه معالم السياسة الأردنية فى هذه المرحلة، كما أكدّ فى خطابه على رفضه التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يخف انحيازه التام للمعسكر الغربى هذا فضلا عن قيامه بشن هجوم مباشر على مصر وعلى الاتحاد السوفيتى وقد ارتبط هذا الخطاب بظروف كان لها أثر على الأحداث الدولية بعامة، وعلى الموقف فى المنطقة العربية ودول العالم الثالث بخاصة،إذ جاء هذا الخطاب فى أعقاب انتهاء زيارة أشكول لدول أفريقيا التى ساندت موقف إسرائيل كما وضحت سلفا وكان الصراع بين الدول العربية الثورية والدول العربية المحافظة قد وصل إلى الذروة فضلا عن ارتباطه بموعد زيارة الملك فيصل إلى الولايات المتحدة وعزم الملك حسين على زيارة إنجلترا فى شهر لاحق، والواقع أن الأردن فى ذاك الوقت كان قد قرر الاتجاه إلى العمل الايجابى مع القوى العربية المحافظة ضد القوى الثورية، واستغل الأردن فترة الهدنة التى فرضتها مؤتمرات القمة العربية للاستعداد والتأهب لهذه المرحلة، ومن الملاحظ أنه سبق إلقاء خطاب الملك حسين حركة اعتقالات واسعة فى الأردن، شملت بعض العناصر التقدمية لتسهيل تحركات العناصر الأخرى التى تخدم هذا المخطط.

وفى الوقت ذاته قام الأردن بدعم التنظيمات اليمينية والمحافظة وإفساح المجالات أمامها للعمل، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة القوميين السوريين، كى تقف أمام الجماعات التقدمية فى الأردن. ولنتساءل :

ماأهداف الخطاب التى كانت ترمى إليها الأردن؟

كان الهدف الرئيسى للخطاب ضرب منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطينى، والتعبير عن استياء الأردن من مؤتمر غزة، وبالطبع كان هذا يتمشى مع المخطط الأمريكى إزاء منظمة التحرير الفلسطينية أما الأهداف الأخرى فيمكن أن نوجزها فى هدفين اثنين:

أولاً: الرد على التقارب الذى بدأ داخل القوى العربية الثورية وبخاصة بعد قيام الوفد السورى برئاسة إبراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة مصر.

ثانيا: محاولة الملك حسين النيل من مصر وسياستها بصورة غير مباشرة، وبخاصة بعد

المقابلة الساخنة التى تمت بين الملك حسين وسفير مصر فى الأردن ، حيث ذكر الأخير بصراحة للملك خطورة الدور الذى يلعبه الأردن فى المنطقة العربية، وندد بهجوم وسائل الإعلام على مصر.

وهكذا كان الصدام متوقعاً بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لدى أول بادرة والواقع أن الخلاف الذى كان قائماً بين الملك حسين والشقيرى ليس إلا حلقة من حلقات الصراع بينهما، حاول كل منهما من خلالها تحقيق كسب ذاتى يدعم به موقفه، مماكان له بلاجدال أثر فى النهاية على القضية الفلسطينية بعامة.

واجب العزاء يغضب السلطان

اتصل بى صديقى طلعت خيرى تليفونياً فى مساء التاسع من يناير سنة ١٩٦٦،وأبلغنى بنبأ وفاة حرم كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة ، وزميل الكفاح وكنت أتاهب للذهاب إلى مكتبى ، فالغيت مواعيدى واتجهت إلى منزل كمال فى الدقى لأؤدى واجب العزاء ، وأشارك كمال أحزانه، فقد كان لايفوته واجب لى، وكان صادقاً فى مشاعره ووجدت فى منزل كمال بعض المعزين أغلبهم من أقاربه ومن أصدقائه المقربين إليه وفى اليوم التالى شيعت الجنازة فحرصت على أن أشترك فيها.. وقد آلمنى غياب كثير من زملاء كمال الدين حسين عن المشاركة فى هذا الواجب، وزادنى ألماً عدم حضور عبدالناصر، الذى كان يحرص دائماً على الاشتراك فى جنازات أهل أعضاء مجلس الثورة.

كان عبد الناصر قد وضع سنة فى واجب العزاء بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. فهو يحضر تشييع الجنازة بالنسبة لأهل مجلس الثورة، أو يحضر المأتم ليلا، وبالنسبة لبعض الضباط الأحرار القلة كان يواسيهم فى منازلهم بعد انفضاض المأتم، أما بالنسبة لباقى الناس فكان يكتفى بإرسال مندوب عنه.

ولذلك كثيراً ما تندر الضباط الأحرار على مجلس الثورة نتيجة الامتيازات التى كان يتمتعون بها سواء امتيازات مادية أو معنوية، وكان الضباط الأحرار يطلقون على أعضاء مجلس الثورة «طبقة النبلاء».

وبعد أيام من وفاة حرم كمال الدين حسين كنت لدى عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى أعرض عليه بعض أمور العمل فبادرنى بقوله:

«انت يعنى فاضى أوى عمال رايح جاى تعزى كمال حسين.. مش كان كفاية مرواحك لبيته؟

كان عبدالناصر يتحدث بلهجة تهكمية، وأدركت توا أن هناك من دَسَّ لى لديه، وأبلغه عن الذين قاموا بواجب العزاء.

قلت لعبد الناصر:

«إن أجمل شىء فى ثورة ٢٣ يوليو، تلك الصداقة التى ربطتنا معا على مبادىء معينة، استمرت بعد قيام الثورة».

قال: عبدالناصر:

«ليس هناك علاقة صداقة . .هناك علاقة عمل وبس».

قلت لعبد الناصر:

«أليس هذا كمال حسين الذى قلت عنه يوماً ما إنه أخلص إنسان لك فى مصر؟»

وغاظ عبد الناصر هذا القول فقال فى غضب:

«بلاش فلسفة بيزنطية.. العمل مفيهش عواطف».

وهنا أحسست أن عبدالناصر لايريد النقاش فى هذا الأمر فقلت له إذا كان ضايقك أن أقوم بواجب العزاء لكمال الدين حسين، فإننى على استعداد أن أترك منصبى».

قال عبدالناصر :

«إحنا مش عاوزين حساسية فى المناقشة .. أنا قلت لك رأيى فى الموضوع والمسألة منتهية».

وعدت أقول لعبد الناصر

«أيرضيك ألايعزى زملاء كمال الدين حسين صديقهم وزميلهم؟»

قال:

«هذا أمر متروك لهم»

وانتهى النقاش، فأحسست بمدى سطوة السلطان على منع الأصدقاء، من تأدية أهم الواجبات، وكيف يخشى الناس غضب السلطان، لو قاموا بمجاملة إنسان لايرضى عنه ولى الأمر.

ومع هذا فقد كان عبدالناصر يراعى شعور بعض الضباط الأحرار ويتحمل غضبهم.

أذكر أن والدة شمس بدران توفيت إلى رحمة الله، ولم يشترك عبدالناصر فى تشييع الجنازة، أو يحضر المأتم، واكتفى بإرسال مندوب عنه.

غضب شمس بدران ، وحينما نشر شكر المعزين فى صحيفة الأهرام تعمدألايشكر عبدالناصر.

وأحسّ عبدالناصر بغضب شمس بدران، فذهب إلى منزله وقدم له واجب العزاء.

قصة الملك المنفى

كان صيف عام ١٩٦٦ بالنسبة لى صيفا ساخنا كئيبا.. ساخنا بالعمل المكثف المتواصل، كئيبا نتيجة جو أغسطس المشبع برطوبة عالية، والتى أعانى منها بدرجة ملحوظة ومع أننى سافرت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس أملا فى راحة أجدد فيها نشاطى، وبحثا عن استجمام يبدد إرهاق الجهد الذى بذلته طوال العام، فإن الظروف لم تسمح لى براحة يوم واحد فى الإسكندرية.

كانت أمامى عدة مشكلات سياسية ألقى عبد الناصر عبء مسئولية حلها علىّ، فكانت هناك مشكلة الجنوب العربى اليمنى التى كانت تشغل جزءاً كبيرا من تفكير عبد الناصر ، والتى كان يعتبرها مركز انتشار التحرر فى الجزيرة العربية، وكان يرى فى إخفاقها ضربا للحركات التحررية فى الجزيرة العربية كلها.. ومع ذلك فقد كانت الخلافات داخل جبهة التحرير للجنوب العربى قد وصلت إلى ذروتها فى عام ١٩٦٦، وأصبحت الجماعات السياسية المكونة لهذه الجبهة ـ حزب الشعب، الجبهة القومية، المستقلون، الجبهة العسكرية ـ تتبادل الاتهامات بخيانة قضية تحرير الجنوب ، واشتد الصراع والنزاع على السَلطة فى مرحلة الكفاح للحصول على الاستقلال، وكان هذا من أخطر المسائل التى تواجه جبهة التحرير.

ولماكنت مسئولاً عن هذه العملية مسئولية شخصية أمام عبد الناصر، فقد بذلت طوال شتاء ١٩٦٦ جهداً شاقاً لأسوى هذه النزاعات، ولكن كان من العسير أن تتلاقى جماعات متباينة الفكر والمشارب والمنهج.. ولم أكل عنَ الاستمرار فى السعى للتوفيق بين هذه الجماعات، فانتهزت فرصة الصيف ودعوت ممثلى جبهة التحرير لمؤتمر عقد فى الأسكندرية فى شهر أغسطس، حيث تمت مناقشة أوجه الخلاف بين الأطراف المختلفة..

كان عبدالناصر يمضى فترة الصيف فى المعمورة ، وكان مشغولا فى تشكيل وزارة جديدة قرر إسناد رئاستها إلى المهندس صدقى سليمان، وكان قد وصل إلى قراره هذا فى ربيع عام ١٩٦٦، بعد أن قرر تنحية زكريا محيى الدين من رئاسة الوزارة.

والواقع أن الدافع الأساسى وراء تغيير زكريا محيى الدين كان يكمن فى رغبة عبدالناصر فى السيطرة التامة على الوزارة دون أن يرأسها هو، ومن ثم جاء تفكيره فى البحث عن شخص يعمل كواجهة سياسية، ويكون مسئولاً شكلا أمام مجلس الأمة.. كان عبد الناصر يريد رئيس وزراء منظم التفكير، ذا كفاءة عالية فى التنفيذ ، ويكن له الولاء الكامل .. وهكذا وقع اختياره على صدقى سليمان..

أما الذين يرجعون التغيير الوزارى أساسا إلى ارتفاع الأسعار فى عهد وزارة زكريا محيى الدين ، أو إلى نشأة بعض الخلافات على السياسة الاقتصادية للبلاد، فإنهم يقعون فى خطأ كبير.. ذلك أن عبدالناصر حتى تركى الخدمة فى أغسطس سنة ١٩٦٧، كان صاحب الكلمة الأخيرة فى وضع القرار.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر يحس بقلق كبير إزاء ما كان يدور من صراعات فى الجزيرة العربية ، وكانت القاهرة تولى الجنوب العربى ودول الخليج أهمية كبرى.. ذلك أن عبدالناصر كان مقتنعاً بأن ضرب الثورة العربية فى هاتين المنطقتين لايعنى سوى شىء واحد .. انتصار الإمبريالية وتسلط الرجعية وانحسار المد الثورى وهكذا ألقى عبدالناصر على المخابرات العامة المصرية مسئولية معاونة الحركات التحررية فى الجزيرة العربية، وتقديم جميع التسهيلات المطلوبة لها

وكانت مصر الثورة قد تعرضت فى عام ١٩٦٦ بالذات لمؤامرات إمبريالية من الخارج، ولحرب نفسية مسعورة، تطلبت بذل مجهود جبار لدرء هذه المحاولات.

وسط هذه الظروف الحرجة ، وبين تيارات الصراعات الرهيبة التى نشبت بين الدول

العربية التقدمية وبين الدول العربية المحافظة، وقع حادث يبدو بسيطا فى ظاهره، ولكنه أحدث دوياً هائلاً فى المنطقة العربية، وبخاصة داخل المملكة السعودية.. هذا الحادث هو إذاعة أنباء عن رغبة الملك سعود ـ الذى كان يقيم فى أثينا فى الإقامة فى مصر، وترحيب القاهرة بتحقيق رغبته.

ولقد سبق هذا الإعلان بعض الاتصالات.. ففى النصف الأول من شهر أغسطس سنة ١٩٦٦، وصل إلى مصر قادما من اليونان رشاد الحسينى سكرتير الملك سعود الخاص، وهو مصرى الأصل، ويحمل الجنسية اللبنانية.

وكان رشاد الحسينى موفدا من الملك سعود الذى كلفه بالاتصال بالمسئولين فى مصر وجس النبض عن مدى استجابتهم لرغبته.

ولما كان رشاد الحسينى يرتبط بالفريق صدقى محمود قائد الطيران حينئذ بوشائج أسرية قديمة، فقد توجه الأول إلى الثانى وعرض عليه المهمة المكلف بها، وطلب منه نقلها إلى المسئولين واتصل الفريق أول صدقى محمود بالمشير عامر بصفته رئيسه المباشر، وأبلغه رسالة رشاد الحسينى سكرتير الملك سعود، وبالتالى قام المشير عامر بالاتصال بالرئيس عبدالناصر، وتم الاتفاق على أن أقابل رشاد الحسينى وأناقشه فى مهمته..

كان عبدالناصر وعامر يقضيان شهر أغسطس فى مصيف المعمورة بالأسكندرية، وكنت قد تركت القاهرة إلى الأسكندرية فى الفاتح من شهر أغسطس ناشدا . الاستجمام والراحة من عناء عمل شاق طوال العام، ولكن الأحداث حرمتنى من فرصة الراحة، فقضيت الصيف بأكمله فى عمل متواصل شاق.

استقبلت رشاد الحسينى فى كابينة لى بشاطىء المنتزه.. كان شاباً فى مقتبل العمر، وسيما لبقا، فى حديثه سمة التجار..ولذا لم يحاول أن يستخدم أسلوب المناورة السياسية، ولم يحاول أن يدور أو يحاور، بل دخل فى الموضوع مباشرة وعرض مهمته فى بساطة ويسر.

قال: رشاد الحسينى:

«إننى ملكف من جلالة الملك سعود أن أحمل للمسئولين فى مصر رغبته فى الإقامة بمصر، وأن هدفه هو العمل على استعادة عرشه فى المملكة السعودية الذى خلعه عنه أخوه الملك فيصل واستطرد رشاد الحسينى يقول:

«إن الملك سعود كان قد أبدى رغبته رسميا للعراق فى الإقامة به وقد رحبت الحكومة

العراقية بـه ترحيباً حاراً، ولكن الملك سـعود يفضل الإقامة فى مصر، ولـذا بادر بإرسالى لاستشف مدى استجابة القاهرة لرغبته، حتى يبت فى الأمر.

كان يبدو على وجه رشاد الحسينى اهتمامه الزائد بأن تكلل مهمته بالنجاح، ولم ينكر أن له مصلحة خاصة وراء نجاح مهمته.

سألت رشاد الحسينى.

«وما مصلحتك فى الالحاح على استجابة مصر لطلب الملك سعود؟»

أجاب رشاد الحـسينى بصراحـة مطلقة، وبأسـلوب التاجر المـاهر ـ فقد كان الحسـينى يعمل فى التجارة بجانب عمله كسكرتير الملك سعود ـ بقوله :

«إننى سـأستفيـد لو وافقت مـصر على طـلب الملك سـعود. لن ألف أو أدور، فـإننى سأستفيد ماديا لو كللت مهمتى بنجاح، فـضلا عن أن مصر بالنسبة لى مركزا تجاريا مهما لأعمالى التجارية فى المنطقة.

وعرضت الأمر على عبد الـناصر بعد دراسة مستفيضة كان عبدالـناصر يخشى هجوم بعض الدول العربـية التقدمية عليه لقبـوله إقامة سعود فى مصر.. كان يتـوقع أن تهاجمه هذه الدول بأنه يتعاون مع الرجعية ويتهادن معها.. ولكنه من ناحية أخرى، وجد فى قدوم الملك سعود إلـى مصر فرصة طيبة لمناوئـة عدوه الملك فيصل، الذى كانـت العلاقات قد وصلت بينه وبين عـبدالناصر إلى طريق مسدود، بالرغم من المحـاولات اليائسة التى تمت لتهدئة النفوس.

وأخيراً وافق عبدالناصر على تلبية رغـبة سعود، ولكنه شرط ذلك بضرورة قيام الملك سعود بإرسال خطاب له، يذكر فيه رغبته بـالإقامة فى دولة إسلامية، وأنه اختار مصر من بين الدول العربـية لتكون مقراً لإقامته.. واتفـق على أن يقوم عبد الناصر مـن جانبه بالرد على رسالة سعـود برسالة يرحب فيها بإقامـته فى مصر، على أن تنشر الرسـالتان معا فى الصحـف قبل حضـور سعود من الـيونان. وترك عـبد الناصـر لى الترتـيبات التـفصيلـية للعملية، وكان قد حضر إلى القاهرة قبل حضـور سعود بعض أبنائه للتشاور فى تفاصيل إقامته، كما أوفدت كمال لطفى أحد نوابى فى المخابـرات العامة حينئذ إلى اليونان لمقابلة الملك سعود فى أثينا، ومناقشته فى بعض التفاصيل التى كانت تهم الملك سعود ويحرص

عليهـا، وهى كلها مسائل تـتعلق بهيبتـه واستقباله ، مثل تحـديد الشخصية المصـرية التى سوف تستقبله فـى مطار القاهرة عند قدومه، وترتيبات مسيـرة ركبه الخاص فى القاهرة ، وكانت هذه نقطة مهمة بالنسبة للملك، إذ كان بـطبيعته يميل إلى الأبهة والمظاهر الملكية الفخمة ويعتبرها جزءاً أساسيا من حياته اليومية.

وكان عبدالناصـر قد كلف محمد حسنيـن هيكل رئيس تحرير الأهرام بكـتابة مسودة للخطابـين المتفق عليهما، فـقام هيكل بعنونة الـرسالة الموجهة من عبدالنـاصر إلى سعود بعبارة « الأخ سعود بن عبدالعزيز». وحث عبـدالناصر على ألا يسبق الأسم عبارة «جلالة الملك».

ولكن عبدالناصر رفض هذا الرأى وأصّر كنوع من المجاملة ولظروف الملك فى المنفى أن يخاطبه كملك.

وفيما يلى نص الرسالتين المتبادلتين :

رسالة الملك سعود

أثينا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦

فخامة الأخ جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة حفظه الله

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن يكون سيادة الأخ فى أتم الصحة والعافية وبعد:

يعلم الأخ الرئيس أنه منـذ خروجنا من وطننا العزيز كنا نود الاستيـطان فى بلد مسلم عربى ليتسنى لنا أداء فرائضنا المقدسة وتربية أبنائنا تربية إسلامية عربية صحيحة.. وبما أن الظروف لم تسمح لنا بذلك لأسباب يعلمها الجميع ، لذلك استخرنا الله عز وجل ونوينا الإقامة بوطننا الثانى بين إخواننا فى الإسلام والعروبة فى الجمهورية العربية المتحدة لنؤدى فريضة الإسلام مـعهم التى هى فرض علينـا.. ولى فى سيادة الأخ الأمل الكبير فـى تلبية هذه الرغبة راجيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقـنا لما فيه خدمة الإسلام والمسلمين ويوفقكم للقضية العربية المقدسة والسلام

سعود السعود

رسالة الرئيس جمال عبد الناصر

الأخ جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود

تلقيت بكل اهتمام رسالتكم إلى بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٦٦، والتى أبديتم فيها رغبتكم فى الإقامة فى الجمهورية العربية المتحدة، ليتسنى لكم أداء الفرائض المقدسة وتربية أبنائكم تربية إسلامية صحيحة ، وإننى لأثق أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يفتح لكم بيته مرحباً فى أى وقت تشاءون.

وإذا كان لى أن أضيف شيئاً ، فإنى أشير إلى نقطتين:

الأولى : أن الوطن العربى المصرى ملك لكل عربى، وهو ـ أرضا وعملا وقوة وفكرا ـ تحت تصرف أمته ، وحيث تريده زمانا ومكانا.

الثانية : أن مصر فى كل العصور ـ وذلك دورها وقدرها التاريخى ـ كانت دائما بيتا وموطناً لكل عربى يتجه إليها ويقصدها.

وإذ أتمنى لكم سفراً سعيداً إلى وطنكم الثانى فى الجمهورية العربية المتحدة، فإنى أبعث إليكم بتحية العروبة والإسلام، راجياً لكم موفور الصحة والسعادة.

القاهرة فى ٢٧ شعبان ١٣٨٦ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦

جمال عبدالناصر

وحضر الملك سعود إلى القاهرة فى أوائل يناير سنة ١٩٦٧ يصحبه بعض أبنائه واستقبله فى مطار القاهرة سعد زايد محافظ القاهرة، وقد ترك هذا الأمر أثرا سيئاً فى سريرة الملك، فقد كان يأمل أن يستقبله أحد نواب رئيس الجمهورية، وفى أول لقاء لى معه قبل مقابلة عبد الناصر، أبدى سعود استياءه من عدم الاكتراث به، على أساس أنه لم يحتفى به ولم يتم استقباله استقبالاً يليق بمقامه.

وتم أول لقاء بين عبدالناصر وسعود فى بيت الأول بمنشية البكرى بعد وصول الملك بأيام قليلة.. كانت ليلة من ليالى شهر رمضان المبارك ولم يشهد هذه الجلسة التى دارت بينهما سواى.

والواقع أن هذه الجلسة لم تكن أكثر من مقابلة عادية رحب فيها عبدالناصر بضيفه وأبدى فيها الملك سعود مرارة من معاملة الملك فيصل له، وشرح الملك سعود فى أسى

ظاهر كيف غدر الملك فيصل به فى مؤامرة عائلية، استطاع عن طريقها أن يطيح بسعود ويستولى على العرش مكانه.

قال سعود:

«إن فيصل حقود.. وكان أبونا الملك عبد العزيز آل سعود يحذرنا منه، كما كان لايخشى على تفكك الأسرة إلامنه».. وهنا ذكر سعود عبارة شبه بها الملك فيصل بحيوان معروف بحقارته ودنسه .

وأدمعت عينا سعود وهو يقص على عبد الناصر كيف قام فيصل بتأليب أعضاء الأسرة السعودية عليه.. وكيف استطاع فيصل شل الحرس الوطنى السعودى والقضاء عليه، وكان هذا الحرس مواليا لسعود، ويقوده ابنه الأمير خالد بن سعود.

كان حديث الملك سعود يدعو إلى الشفقة والرثاء، ويبدو أن الحديث قد ترك أثرا عاطفيا فى نفس عبدالناصر، الذى لاحظت على وجهه ملامح التأثر البالغ، وكادت عيناه تسفح دمعات حبسها بجهد واضح.. والواقع أن الموقف كان دراميا، ولذا لم يحاول أى منهما أن يفتح حساب الماضى، بل على العكس أخذ الملك سعود يتحدث بأسلوب ودى ويذكر الرئيس عبد الناصر بموقف الأول من حلف بغداد، وبتحالفه مع عبدالناصر ضد محور بغداد ـ عمان حينئذ .

وأخيرا قال الملك سعود للرئيس عبدالناصر:

«يا فخامة الرئيس .. لو استعدت عرشى فإننى أقسم أن سياسة المملكة السعودية ستسير بجانب سياسة مصر، وتناوىء أعداء مصر »

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر متحفظاً .. لم يحاول أن يحرج سعود ، فلم يتحدث معه عن خلافات الماضى، ولا عن المؤامرة التى حدثت فى عهد الملك سعود خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، والتى أطلق عليها مؤامرة الملك سعود، والتى تحدثت عنها بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذه الأوراق.

انتهت المقابلة بين الملك سعود والرئيس عبدالناصر، دون الخوض فى الحديث عن أى مشروعات سياسية مستقبلية للملك سعود فى مصر وبعد فترة وجيزة ، قام عبد الناصر فى أحد الأيام برد زيارة سعود له، ثم توالت المقابلات بين الاثنين فى منزل عبدالناصر بمنشية البكرى.. لقد قصرت هذه اللقاءات عليهما، ولم يحضرها سواى.. وفى إحدى المقابلات فتح سعود السبيل للحديث فى موضوع استرداد عرشه، فألمح إلى عبدالناصر أن

فيصل دعاه للعودة من اليونان والإقامة فى السعودية، على أن ينصب خليفة للمسلمين، يمارس السلطة الدينية والروحية ولايتدخل فى الشئون السياسية.

واستطرد سعود قائلا:

«لقد رفضت هذه الدعوة من فيصل، إذ علم بأننى أحاول استرداد عرشى، ولهذا هو يريد أن يضعنى فى السجن بقية حياتى.

وافق عبدالناصر على وجهة نظر سعود الخاصة برفضه العودة إلى السعودية، وذلك بأن هز رأسه كعادته إلى أسفل عدة مرات بما يفيد أنه موافق على الحديث.

وعاد الملك سعود يقول:

«إننى لن أستريح، ولن يهدأ لى بال حتى أسترد عرشى»

وقام سعود بشرح القوى التى سيعتمد عليها فى المعركة، فذكر لعبد الناصر أن هناك قبائل« شمر» على الحدود العراقية الجنوبية تدين له بالولاء وقال إن زعماءها اتصلوا به فى اليونان وأبدوا استعدادهم للعمل معه فى استرداد عرشه، كما قال سعود بأن هناك بعض القبائل الأخرى داخل السعودية موالية له ومستعدة للعمل بجانبه.

كانت الخطة بإيجاز تعتمد أساساً على قيام قبائل شمر بالاشتباك مع السلطات السعودية على الحدود وإشغالها، بينما يقوم الملك سعود على رأس قوات مسلحة تعد له من السعوديين الذى يدربون فى اليمن، ويزحف من الحدود اليمينة ـ السعودية نحو الأراضى السعودية ليغزو بلاده ويسترد عرشه.

وكان على مصر أن تؤمن له القاعده فى اليمن والجنوب العربى ودول الخليج، فضلا عن القيام بتسليح قواته وتدريبها وتنظيمها استعداداً للمعركة .. كما كان عليها إعداد خطة إعلام ودعاية متوسطة المدى تساير الإعداد للمعركة وتعبئة الرأى العام.

وما أن فرغ سعود من حديثه حتى التفت إليه عبد الناصر وقال:

«جلالتك لازم يعرف أن مثل هذه المسائل تحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير.. كما تتطلب الصبر والأناة.. إن مثل هذه الأعمال قد تحتاج إلى عدة سنين»

هنا سأل الملك سعود الرئيس عبدالناصر

«كيف سنبدأ العمل، ومن المسئول الذى ترشحه كحلقة اتصال بيننا؟ ومن سيقوم بالإشراف على العملية؟»

أجاب عبدالناصر بقوله:

«الأخ صلاح نصر أثق فيه ثقة كاملة، وهو الذى سيكون حلقة الاتصال بيننا، ويمكن التحدث معه فى أى أمر ، وستكون لديه كل الصلاحيات لتنفيذ طلبات جلالتك»

وهنا بدا على وجه الملك بعض التوجس والخوف إذ سأل عبدالناصر:«أريد أن أقول لفخامتكم شيئاً ما .. إننى أخشى لو تصالحتم مع فيصل فى المستقبل أن يؤثر هذا على مساندة مصر لى، وعلى ما اتفقنا عليه». أجاب عبد الناصر فى ثقة وهدوء.

«أنا راجل صعيدى .. وفى مصر الصعيدى لسانه مربوط بكلمة تصدر منه..إنهم يقتلون فى الصعيد من يخلف وعده. أما من ناحية فيصل فلا أمل فيه فهو حقود ولايمكن التعامل معه..اطمئن من هذه الناحية»

وعاد الملك سعود يقول:

«إننى كرست كل ثروتى وطاقاتى لاسترداد عرشى، ولن يهدأ لى بال حتى أثأر من خيانة فيصل وغدره بى.

وشكلت فى القاهرة لجنة عليا لتنظيم عملية استرداد عرش سعود أطلق عليها اسم (خالد بن الوليد) وعهد لى بالإشراف عليها،.. وبدأ العمل فعلا ولكن الزمن كان أسرع من التدبير، إذ قامت حرب يونيو ١٩٦٧، فعصفت بكل الموازين، وذهب عبدالناصر إلى مؤتمر الخرطوم حيث قابل خصمه الملك فيصل، وكان ثمن الاتفاق التخلى عن مساندة سعود كما سيجىء فيما بعد..

وكان الملك سعود قد أراد أن يظهر نشاطه فاقترح أن يزور اليمن زيارة سياسية فأُعدت له رحلة رافقه فيها المشير عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وقام سعود بجولة فى اليمن التقى فيها بالمسئولين وبزعماء القبائل اليمنية، وأعلن من أرض اليمن أنه قرر أن يسترد عرشه المسلوب بأى ثمن .. وكانت هذه بمثابة قنبلة أثارت الملك فيصل، وزادت من حدة التوتر بين القاهرة والرياض.. وقام الملك سعود بتوزيع الذهب على القبائل اليمنية وعاد إلى القاهرة لكى يعد لمعركة طويلة لم يشأ

القدر أن تكتمل إذ قامت حرب يونيو ١٩٦٧، وانقلبت الموازين، وأحس الرجل أن مشروعه أخفق وغادر مصر إلى أوروبا، حيث بقى بها حتى توفى بها عام ١٩٦٩.

لجنة تصفية الاقطاع

فى منتصف عام ١٩٦٦ أصدر عبد الناصر قراراً جمهوريا بتشكيل لجنة عليا لتصفية الأقطاع برئاسة المشير عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية ضمت كلا من على صبرى وكمال رفعت وعبد المحسن أبو النور وعباس رضوان وأنا.. كما ضمت اللجنة بعض الوزراء منهم شعراوى جمعة وزير الداخلية، وحمدى عبيد وزير الحكم المحلى وشمس بدران وزير الحربية فضلا عن بعض المحافظين وأفراد من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى. ولقد كثر الجدل حول هذه اللجنة بعد عام ١٩٦٧، وكيلت إليها الاتهامات جزافاً وإلى من عمل بها فمن قائل أن انشغال القائد العام للقوات المسلحة وكبار قادة الجيش وأجهزة الأمن بالدولة، كان عاملاً من عوامل هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧، لانشغال هؤلاء عن مراقبة العدو خارج أرض الوطن، ومن قائل إن هذه اللجنة تمثل ذروة الإجراءات الاستثنائية والظلم الذى لحق بالناس ، وتركت جروحاً عميقة فى أنحاء الريف، ومن قائل إن هذه اللجنة قامت للانتقام والثأر ممن يخالفون الثورة.

هذه كلها اتهامات معممة، لايخفى الهدف من ورائها، وهو التشهير بأفراد معينين رفضوا أن يستمروا مع نظام رأوا أنه سوف يتحول عن أهداف الثورة ومبادئها.. ولذلك لابد لنا أن نضع أمام أعيننا عدة تساؤلات قد توضح السبيل لاستكشاف ماخفى من أمور كثيرة:

هل كان هناك إقطاع فى مصر عام ١٩٦٧؟ وما معنى الإقطاع الذى كان مقصوداً؟ وما الدوافع وراء تشكيل هذه اللجنة؟ وما طبيعة الحوار الذى كان يدور فى جلساتها؟ وهل حققت هذه اللجنة الهدف من إنشائها وتشكيلها؟ وهل تشكلت اللجنة كرد فعل مباشر لمصرع صلاح حسين عضو لجنة الدعوة والفكر فى كمشيش بمحافظة المنوفية أم يعود تشكيلها إلى تصحيح العلاقات الاجتماعية داخل الريف والقضاء على النفوذ الإجرامى بها؟

هل كان عمل اللجنة عملا ثورياً نبيلا.. الهدف منه إفادة الفلاحين، أم كانت اللجنة سيفاً مسلطا على رقاب الناس كما يزعم البعض؟

هذه وغيرها من تساؤلات لابد أن نجيب عنها، قبل أن نستطيع أن نصدر حكماً على اللجنة وأعمالها .

والواقع كماهو مثبت فى محاضر اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، أنه لم يكن هناك إقطاع بالمفهوم التقليدى أى إقطاع الأرض، وخاصة بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية، ولكن كان هناك تحايل وتهرب من قوانين الإصلاح الزراعى، ومحاولة من الإقطاع لإعادة سيطرته على الريف، وفرض سيادته على الفلاحين، فضلا عن قيام إقطاع من نوع جديد هو إقطاع النفوذ والإجرام،وهو أشد خطرا من إقطاع الأرض.

يقول عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة فى ١٥من يونيو سنة ١٩٦٦ أى بعد أربعة عشر عاما من قيام الثورة:

«العلاقات الإجتماعية القديمة اللى كانت موجودة فى الريف كلنا بنعرفها علاقات اجتماعية مبنية على الاستغلال وعلى التحكم.. علاقات اجتماعية مبنية على الطبيعة .. علاقات اجتماعية فيها السادة وفيها العبيد علاقات اجتماعية مش بتتمثل فى ملكية الأرض، ولكن تتمثل أيضاً فى النفوذ اللى بينبنى وبتكون نتيجة ملكية الأرض واللى مايرحش نتيجة توزيع الأرض، النفوذ اللى موجود عندنا فى الريف كلنا عارفين النفوذ ده ممكن يكون إزاى عيلة واحدة ممكن يكون عندها عدد من الأفدنة وبعدين بيكون العمدة من العيلة والمشايخ من العيلة شيخ الخفراء من العيلة وتتحكم هذه العيلة فى المنطقة ولايستطيع أى واحد أن يرفع صوته».

ويستطرد عبدالناصر فى شرح العلاقات الاجتماعية القائمة فى الريف نتيجة الاستبداد والاستغلال القائم على النفوذ وحب التحكم والسيطرة بقوله:

«.. النهاردة هذه العلاقات الاجتماعية.. هل نستطيع.. إن إحنا نقضى عليها فى يوم وليلة؟ هل نستطيع إن إحنا نقضى عليها فى سنة أو عشر؟ هل نستطيع إحنا كسلطة تنفيذية أو كثورة تمثل تحالف قوى الشعب العاملة أن نقضى عليهابالكلام بس وبالقوانين.. أنا بقول إن بالقوانين والكلام لن نستطيع أن نقضى على هذه العلاقات الاجتماعية القديمة، لأن العملية مهياش أبداً عملية ملكية، واللى كان بيشتغل عند عيلة سلطان وزعنا أرض سلطان.. لكن اللى بيشتغل عنده معندوش أرض زى اللى كانت

عند سلطان.. عنده أرض قليلة جداً ، ولكن لماخلص نفوذ عيلة سلطان قال إنه هو أحق بالنفوذ من عيلة سلطان، وكلنا سمعنا عن الجرائم اللى عملتها عيلة التلاوى فى محافظة المنيا، وعيلة التلاوى كان أصلهم إيه؟ هل همه كانوا أصلا إقطاعين؟ لا كانوا بيشتغلوا عند عيلة سلطان وكانوا بيخدموا عيلة سلطان.

ويستطرد عبد الناصر يقول:

«لما انزاحت عيلة سلطان مفكروش أبدا إنهم يكونوا مع الشعب من أجل حقوقه ومن أجل بناء علاقات اجتماعية جديدة، ولكن فكروا إنهم يورثوا نفوذ عيلة سلطان رغم أن عيلة سلطان كان عندها آلاف الأفدنة.. وعيلة التلاوى ماعندهاش إلا ملكية قليلة واستطاعوا أن يقيموا طغيان وإجرام وظلم أكثر من الطغيان والإجرام والظلم اللى ممكن كانت تقيمه عيلة الطاغية».

ولكن ما الهدف من تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع؟ هل جاءت لتنظر فى حالات تهريب الأرض والقضاء على نفوذ الإجرام فحسب ؟ أم جاءت لتحقق أهدافاً ثورية نبيلة؟

يجيب عن ذلك عبدالناصر فى الخطاب سالف الذكر بقولّه:

«النهارده لجنة تصفية الإقطاع مش بس حاتصفى الإقطاع مش بس حاتشوف الأرض المهربة مش بس حاتشوف التحايل على الإصلاح الزراعى، ولكن حاتشوف العلاقات الاجتماعية فى كل قرية وفى كل مكان ،وحاتشوف لجنة تصفية الإقطاع وحدات الاتحاد الاشتراكى وتشوف إزاى لجان الاتحاد الاشتراكى متكونة، وتشوف هل هناك سيطرة عائلية أو إقطاعية أونفوذ..

ثم حاتبحث أيضا الجمعية التعاونية على أساس أن الجمعية التعاونية اللى سيطروا عليها إقطاعيين أو ناس من أهل نظرية السيطرة والتحكم حتطهر أيضاً الجمعيات التعاونية ثم حاتبحث اللجنة أيضا مواضيع الحكم فى داخل كل قرية من العمدة ومن مشايخ البلد ومن مشايخ الخفر، وبصرف النظر عن الملكية وبصرف النظر عن الأرض حاتبحث اللجنة العلاقات الاجتماعية الموجودة فى البلد، ولو وجدت أن هذه العلاقات الاجتماعية ضد مصالح الشعب، ضد مصالح الفلاحين، ضد مصالح الناس.. لو وجدت أن هناك أسرة أومجموعة من الناس يستغلوا بأى وسيلة من الوسائل كل هذه النواحى

علشان يسيطروا ويفضل لهم نفوذ ويكونوا من نفسهم طبقة أو أسياد والباقى فى القرية يسمعوا كلامهم.

لابد ستتخذ ضدهم إجراءات إن إحنا نمشيهم من القرية ولايعودوا إلى هذه القرية بأى حال من الأحوال».

إذن فقد كان الهدف من تشكيل لجنة تصفية الإقطاع هدفا ثورياً نبيلاً ، يرمى إلى تحرير الريف المصرى من سيطرة الإقطاع ومن النفوذ الإجرامى.. وإلى تطهير الحياة السياسية من أولئك الذى يفرضون نفوذهم فى الريف لتحقيق مصالح خاصة.

يقول عبدالناصر فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى ميدان الجمهورية يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦.

«لن نستطيع أن نتكلم عن الحرية والريف مش حر.. لابد من أن نصفى الإقطاع تصفية كاملة، وده عمل لجنة تصفية الإقطاع وزى ماقلت بنصفى الإقطاع فى القرية ونصفيه فى الاتحاد الاشتراكى .. الاقطاع والاستغلال والإجرام بنصفيه فى الجمعيات التعاونية ونصفيه فى كل مكان،واللجنة دى لجنة مستمرة لن ينتهى عملها.. ستبقى باستمرار بعد كده.. علينا أيضاً فى المرحلة الجاية إن إحنا نقاوم الإجرام فى القرى وفى كل مكان».

ولا أدرى على أى أساس هاجم الموتورون والمنافقون أعمال هذه اللجنة.. فمن قائل إنها شكلت للبطش والتنكيل بالناس، ومن قائل إن هناك فى الغالب حالات ظلم واستغلال نفوذ وقسوة، نتيجة بطش بعض الأجهزة التى كانت تعمل فى اللجنة..

حقاً لقد وقعت بعض الأخطاء فى التنفيذ شأن ذلك مايحدث فى أى موقع من مواقع العمل ولكن حينما تكشف للجنة هذه الأخطاء، قام المشير عامر بتصحيحها.. وأذكر أننى علمت أن الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية قد قامت بأعمال عنف أثناء قيامها بمهمتها، فأبلغت المشير عامر، الذى أسرع فطالب بوقف مثل هذه الأعمال، ولأنقل من محاضر جلسات اللجنة نص ماقاله المشير عامر فى جلسة السادس من يوليو سنة ١٩٦٦.

«قبل أن نبدأ العمل اليوم لدى ملاحظة أود أن أبديها بشأن الأجهزة التى تعمل فى موضوع الاقطاع فى الريف..فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات أن هذه الأجهزة

تتصرف تصرفات عنيفة مع الناس، وهذا غيرمقبول مطلقا ورؤساء الأجهزة مسئولون شخصيا عن هذا، وعليهم المرور على أجهزتهم للنظر وتحرى الحقيقة، فإذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم أن يحدوا منها لأننا لانريد تصرفات عنيفة مطلقاً كالضغط على الناس وضربهم وما إلى ذلك.. إن الأمور كلها ستتضح ونحن لانريد العنف ولسنا فى حاجة إليه ولاينبغى أن تظهر الأجهزة الحكومية بمظهر العنف.. وأريد خلال الأسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الأجهزة بأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بمثل هذا العمل مرة أخرى أو تكرار حدوثه، وإذا لم تكن هذه الأمور قد حدثت وكانت هناك مبالغة فيجرى التأكيد بعدم حدوثها وأخص بالذكر فى هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية .

ولا أريد أن أثقل على القارىء كثيرا فمحاضر جلسات لجنة تصفية الإقطاع خير برهان على ماكان يجرى داخل هذه اللجنة من زاوية مراعاة الظروف الإنسانية.

وعلى سبيل المثال كانت جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٦ قد دارت بها مناقشة حول العقود العرفية.. وحينما بدا للجنة أن هذه العقود تثبت من خلال أهالى القرى، قام المشير عامر بالتحذير من هذا الأسلوب بقوله:

«مثل هذه الحالات يجب أن تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل فى دوامة من أقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض ونكون فى هذه الحالة مجرد آلة، فإذا كانت هناك حالات بهذا الشكل يمكن حصرها ولانتخذ فيها إجراء معيناً الآن، ولا نلجأ إلى وسائل الضغط لإثبات ما يقال لأن الناس تحت الضغط قد يقولون معلومات غير حقيقية، كما أن الضغط قد يخلق عداء بعض الناس لنا، ولاينبغى أن نلجأ لما يخلق لنا أعداء بدون داع إلا إذا كان الأمر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة».

وأذكر أثناء مناقشة موضوع السندات والأسهم والمجوهرات أن سأل السيد حسن عبدالفتاح عضو اللجنة عما إذا كان يدخل فى فرض الحراسة السندات والأسهم والمجوهرات، وكان المشير حازما فى الرد عليه بقوله «لا تدخل»

وكنت أعلم أن الحراسة فرضت على أشياء من هذا القبيل، فبينت ذلك فى الجلسة، فقال المشير عامر:

«إذا كنا أخطأنا فى شىء فيمكن أن نخطر به لتصحيح الأوضاع»

وفى جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قال المشير عامر:

«سمعت أن بعض المنظمات السياسية سواء فى الاتحاد الاشتراكى أولجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الأرض للزراع، وهذا أمر لابد من منعه. بمعرفة السادة المحافظين والمسئولين فى الاتحاد الاشتراكى، لأن مثل هذا الموضوع يجب ألا يعالج محليا بل ينبغى أن يعالج على أعلى مستوى فى الاتحاد الاشتراكى ، وعلى المنظمات التى لديها رأى فى هذا الشأن أن ترفعه إلى الاتحاد الاشتراكى للتصرف وأخذ تصديق عليه قبل البدء فيه إذ لايمكن ترك الأمور تسير بهذا الشكل والا أفلت الزمام».

وإننى لأتعجب الآن من أولئك الذين هاجموا أعمال لجنة تصفية الإقطاع سواء بعد مصرع المشير عامر، أو بعد نشوب الفتنة الكبرى التى تلت الهزيمة العسكرية ، أو فى موجة الموتورين حيث أصبح كل عمل ثورى إجراء إستبداديا للتنكيل بالناس.

أين كان هؤلاء الذين يهاجمون اليوم ماكان بالأمس.. إما أنهم كانوا منافقين يسيرون فى الزفة، وإما كانوا إمعات فى الحكم لاحول لهم ولاقوة، وإما كانوا موتورين نتيجة ما أصابهم على يد الثورة حينما قامت بتصفية أعداء الثورة.. هل كان مطلوباً أن تستسلم الثورة أو تتوقف عند هذا الحد؟ إذا كان الأمر هكذا فما كان هناك داع لقيام ثورة قامت لتغير العلاقات الاجتماعية فى مصر، علاقات كانت تربط السادة بالعبيد.

كان لابد للثورة أن تستمر، وتشق طريقها، وتقضى على أعدائها لتحقق العدل الاجتماعى الذى تنشده.. إن أولئك الذى هاجموا أعمال لجنة تصفية الإقطاع تناسوا أعمال الرعب والاستبداد والسيطرة والتعذيب التى مارسها إقطاعيو الأرض والإجرام فى الريف، هل يستطيع أحد أن يتناسى قصة المحامى الذى تمرد على الإقطاعيين فى إحدى المحافظات، فماكان من الطغاة إلا أن خطفوه فى وضح النهار ونقلوه إلى المقابر حتى دفن حيا، وحينما أنقذ الرجل، كان قد جن تماماً؟

هل يستطيع امرؤ أن يتناسى عشرات الأرواح التى سفكت دماؤها لأن أصحابها وقفوا أمام جشع الإقطاعيين وظلمهم ، وقيدت الحوادث ضد مجهول نتيجة سيطرة الطغاة.

هل نسى أولئك الذى لبسوا مسوح الكهان ما قامت به أسرة طنطاوى فى سنورس بمحافظة الفيوم من أعمال إجرامية وفرض الإرهاب على السكان بالقتل، وإتلاف المزروعات وسم المواشى واغتصاب حقوق الفلاحين فى الفيوم؟ وهل نسى هؤلاء تاريخ هذه الأسرة السياسى المخزى وولاء هذه الأسرة للإنجليز؟ هل تناسى هؤلا قيام المرحوم محمد أمين طنطاوى بإعلان ولائه وخضوعه للورد جورج لويد أثناء زيارته له فى مايو سنة ١٩٢٠؟

إننى أذكر هؤلاء بأسرة الشافعى فى محافظة المنيا التى اشتهرت بالقسوة والإرهاب والاستغلال، وإنتهاك أعراض زوجات الفلاحين وبناتهم.. وفرض السيادة على أهل القرية، فكانوا يجبرون الفلاحين على الوقوف وتقبيل أياديهم وتنفيذ عقوبات الضرب بالسياط على من لايطيع أوامرهم.

حالة أخرى من حالات النفوذ الإجرامى كانت تمثلها أسرة غراب فى بلدة أوسيم.. هذه الأسرة التى كان أفرادها منذ نشأتها عوناً على طغيان المماليك والجراكسة، وكانوا سوط عذاب فى يد الحكام .. لقد وصل إجرامهم أن قتلوا فى عهد الخديوى إسماعيل سبعة أفراد دفعة واحدة من أسرة (أبو شوش) ونقلوا جثثهم فى وضح النهار على ظهور الجمال وألقوا بها أمام أعين الجماهير المحتشدة فى سوق القرية.

وقامت هذه الأسرة بهتك أعراض فتيات القرية، وعلى سبيل المثال قاموا بهتك عرض المرحومة وهيبة عبد الحميد مصطفى وقتلوها ذبحا بالمدية عام ١٩٥٥، كذا المرحومة لبيبة مصطفى وكان مصيرها المصير ذاته للأولى ، فذبحت عام ١٩٦٢.

هذه أمثلة قليلة من حوادث إجرامية عديدة لاحصر لها حدثت فى الريف المصرى ..أعرضها على الذين يتباكون على الحرية المسلوبة، ويندوون بالاجراءات الاستثنائية، ويتمسحون فى الاشتراكية، فيقولون أما كان أجدر أن تعرض قضايا تصفية الإقطاع على القضاء؟ لقد تناسوا أن هناك ثورة جاءت بأهداف محددة منها القضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل.

قد يكون قد حدثت بعض الأخطاء من بعض أفراد من الأجهزة التنفيذية والإدارية، ولكن ليس معنى ذلك أن تصبغ أعمال اللجنة بالظلم والقسوة والعنف وقد يكون قد بدا فى الحوار داخل اللجنة استعراض بعض العضلات من قلة، أرادوا أن يبدوا كأنهم رواد الاشتراكية ، ولذا تخبطت الأفواه فى مناقشات بيزنطية فى بعض الأحيان، فضلا عن محاولات البعض أن يظهر كأنه سر عبد الناصر الأول، فمثلا كان يقوم سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات بين حين وآخر من مكانه ثم يتجه إلى المنصة حيث يجلس المشير عامر تم يهمس فى أذنه ببضع كلمات، ليوحى للجالسين أنه يعطى المشير تعليمات الرئيس.

ولكن المشير عامر كان ينظر إلى الأمور نظرة الإنسان العادل، ففى مقدمة افتتاح اللجنة شرح المشير أهداف اللجنة، وأكدّ على أن الأمانة فى الحصول على المعلومات والتنزه عن المآرب هى أساس نجاح أعمال اللجنة.

وأذكر هنا مثالا لايزال راسخا فى ذهنى، يبين مدى سماحة المشير عامر، ونظرته الواسعة العادلة إلى الأمور ،وكيف يصبح الماضى السياسى النظيف شفيعا ضد أى إجراء.

كانت اللجنة تبحث أسرة المرحوم حمد الباسل فى الفيوم.. وكانت الأسرة تضم ١٥٤ فردا وتمتلك ٢٧٠٠ فدان يملكها ٤٨ فرداً، خضع خمسة عشر منهم لقوانين الإصلاح الزراعى وفرضت الحراسة على أحدهم وهو عبدالحميد محمد مقادى الباسل ضمن الثمانية وثمانين فرد الذين فرضت عليهم الحراسة فى مايو سنة ١٩٦٦.. وكانت التقارير المقدمة للجنة تصفية الإقطاع تتهم أسرة الباسل بالاستغلال من خلال المظاهر التالية:

- تشغيل العمال الزراعيين بأجور زهيدة.

- قيام بعض أفراد الأسرة بتهريب الأرض حتى لاتطبق عليها قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت عامى ٥٢ , ١٩٦١.

- ممارسة الزراعة بالمشاركة مع الفلاحين دون تحديد عقود إيجارية .

- محاسبة الفلاحين حسابا غير عادل.

هذا عن جانب تهريب الأرض والاستغلال.. ولكن ماذا عن تاريخ الأسرة الوطنى؟ يسجل التاريخ أن أصول هذه الأسرة كان لهم دور وطنى عظيم فى الحركة الوطنية المصرية القديمة، إذ وقف رحيم الباسل ومحمود الباسل فى وجه الخديوى سعيد باشا لارتمائه فى أحضان الإنجليز فأعدم الأول ونفى الثانى إلى قلين بكفر الشيخ للعمل فى السخرة بتفاتيش العائلة المالكة.

وفى مرحلة أخرى ينضم حمد الباسل لحزب الوفد حتى يصبح وكيلا له وينفى مع الزعيم سعد زغلول إلى جزيرة مالطة ويحكم عليه بالإعدام ثم يعدل الحكم ليصبح سبع سنوات سجن وتغريمه خمسة آلاف جنيه.

لقد نظرت حالة أسرة الباسل فى جلسة السابع من نوفمبر سنة ١٩٦٦، وفيما يلى نص الحوار الذى دار فى الجلسة:

المشير عامر - ما مساحة الأرض موضوع المخالفة؟

عبد المحسن أبو النور: إن صادق الباسل مخالف فى ١٣ فدانا بالنسبة للقانون الأول وستة أفدنة بالنسبة للقانون الثانى أى أنه لم يقدم إقراراً أصلا، وكان عنده ١٣ فدانا زيادة فى المائتى فدان وأغفل ذكر مساحة حوالى ستة أفدنة بإقراره بقصد تهريبها سنة ١٩٦١.

المشير عامر ـ إذن المخالفة تتمثل فى ١٩ فداناً من مجموع المساحة التى تمتلكها الأسرة وتقدر بـ ٢٧٠٠ فدان.

مصطفى سعودى ـ أمين الاتحاد الاشتراكى بالفيوم ـ لكى يكون ضميرى مستريحاً أود أن أقرر أن هذه العائلة كان لها كيانها وكانت لها وطنيتها، فالمرحوم حمد الباسل نفى مع سعد زغلول فى سبيل مصلحة البلاد، كما أعدم رحيم الباسل أحد أفراد الأسرة، وأرجو أن يكون تاريخ هذه العائلة الوطنى شفيعا لهؤلاء الورثة، والواقع أن الاستغلال كله يأتى من صغار أفراد العائلة.

عبد المحسن أبو النور: لقد اتخذت اللجنة ماضى وتاريخ هذه العائلة فى الاعتبار، ولذلك كان المفروض فرض الحراسة على صادق ومحمود مقادى الباسل وعائلاتهم باعتبارهم مخالفين للقانون، ولكننا لم نقترح فرض الحراسة إلا على الأرض الزراعية فقط، ولقد خضع ١٥ فرداً منهم لقوانين الإصلاح الزراعى، ورأينا أن نؤجر أراضيهم لصغار الزراع تقديراً لماضيهم الوطنى.

على صبرى : لايقيم أحد من أفراد الأسرة بالبلدة، وهم يؤجرون أراضيهم بطريقة المزارعة وفيها استغلال للفلاحين إذ بمقتضاها يحصل الفلاح المستأجر على سدس المحصول فقط.

المشير عامر : قبل أن ندخل فى التفاصيل نود أن نحدد ما إذا كان تاريخ عائلة الباسل وكفاحها يعتبر شفيعاً لأفرادها أم لا؟ لأن النظرة سوف تختلف على ضوء ما نقرره ، فعائلة الباسل كافحت الانجليز والسراى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على هذه المقاومة..

ويعارض عبد المحسن أبو النور وسامى شرف فكرة الشفاعة بالعمل الوطنى، فيحسم المشير عامر الموقف بقوله:

ينبغى أن نأخذ كلام الاتحاد الاشتراكى فى الاعتبار ، فإن هذه العائلة موالية ولها تاريخ وطنى بصرف النظر عن أنهم ماتوا.. إن ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما فى موسكو والثانى فى الريف السوفييتى مع أنها لا تقوم بأى عمل فى الوقت الذى لايعطى للوزير سوى بيت واحد.. أقصد أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى.

إن التاريـخ الوطنى له قيـمة، ولكن من واجبـنا أن نعمل علـى استئصال النـفوذ وهذا موضوع لايجب إهماله..

ويستطرد المشير قائلاً:

«إننى لا أرغب أن يكون هناك تكتل قدره ٢٧٠٠ فدان فى يد أسرة واحدة فى الفيوم، فهذا وضع ليس مرغوبا فيه بالنسبة للمستقبل، ولذلك نستبعد هذا الضرر ونؤجر الأرض الزراعية، وبذلك نرفع السيطرة عن الفلاحين.

مثل آخر من أمثلة مـراعاة العامل الإنسانى..ففى الجلسة التـى عقدت يوم ٦ من يوليو سنة، ١٩٦٦، كانت اللجنة تنظر فى مرتبـات الخاضعين للحراسة.. وكان هناك اتجاه من بعض أعضـاء اللجنة بالتـشدد فى صرف مرتبات للـخاضعين تكفـيهم للحياة الـشريفة الكريمة، ولكن أصواتا كثيرة فى اللجنة وعلى رأسها المشيرعامر كانت تنادى بالنظر إلى الناحية الإنسانية، وأنقل من محضر الجلسة سالفة الذكر مايلى نصا وحرفاً:

اللواء محمـد صادق: أقترح أن تكون النفـقة للمتزوج سبعـين جنيها شهريـا وخمسة جنيهات عن كل طفل.

عبـد المحسن أبو الـنور: ليس مـن الضرورى أن يكـون أبناء الشـخص أطفالا، فـمن الجائز أن يكون عنده مائة فدان وله أولاد يعيشون معه ويقومون بزراعة الأرض وليس لهم إيراد آخر، وقد يكـون لهم إيراد آخر وقد يكونـوا متزوجين ولهم أولاد أيضـاً. إذن فالمائة جنيه ستصرف لهم جميعا.

سامى شـرف : قانون الموظفـين كان يقضى بـأن يصرف للمـوظف جنيه واحـدا إعانه للزوج، فإذا كنا نصرف للإقطاعى الذى فرضنا عـليه الحراسة عشرة جنيهات للزوجة فى حين أن الموظف الذى لم تتخذ ضده أية إجراءات لايصرف له سوى جنيه واحد، فإن هذا تصرف أكثر من عادل.

المشير عامر : إن هذا الموضوع يتصل بالناحية الاجتماعية.

سامى شرف : إن إعانة الزوجة قد ألغيت فى قانون الموظفين الجديد.

صلاح نصر: نحـن ننظر إلى هذا الموضوع نـظرة اجتماعية. فمـن أين يأكل هؤلاء ؟ أيتحولون إلى مجرمين؟

المشير عامر : بالنسبة لشخص كعبد الله نـصار فإنه متزوج من اثنتين ولديه تسعة أولاد

فهل من المعقول أن تعيش هذه الأسرة بخمسين جنيها. من أين يأكل هؤلاء ؟وكلهم هكذا فى الريف متزوجون بأكثر من واحدة وعندهم عدد كبير من الأولاد.

مصطفى محمدى : فليتذوقوا طعم هذا النوع من الحياة.

المشير عامر: مثل هذا الشخص كان يعيش على دخل شهرى لايقل عن ألف جنيه نأصبح يعيش على مائة جنيه فى الشهر .. ألا يكفى هذا؟

مصطفى محمدى : عند تنفيذ الحراسة ثم الاستيلاء منه على أكثر من ثلاثمائة فدان..

المشير عامر: هذا بالطبع بالإضافة إلى الحيازة التى كان يزرعها لحسابه، فإذا صرف ١٢٠٠ جنيه فى السنة بدلا من ٩٠٠٠ جنيه كان ينفقها فى السنة فإن هذا يكون مناسباً.

صلاح نصر: يجب تأمين معيشة هؤلاء الناس .

المشير عامر: إننا ننظر إلى الحالة الاجتماعية لأننا لانريد أن يتشرد الأولاد ونخلق منهم أعداء للنظام ، فإما أن تتيح لهم حياة معقولة، أو نقضى عليهم ولا وسط بين الأمرين ، فما دمنا لن نقضى عليهم فلا بد أن نعمل على أن يعيشوا عيشة معقولة.

بقى تساؤل ينبغى الاجابة عنه.. هل تشكلت لجنة تصفية الاقطاع كرد فعل لمقتل المرحوم صلاح حسين فى كمشيش أم أنها كانت سوف تتشكل بغض النظر عن هذا الأمر؟

الواقع أن هذه اللجنة كانت ستشكل بعد أن تبين للثورة مدى السيطرة للنفوذ الإقطاعى والإجرامى فى الريف، ولكن حادث كمشيش كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير ويبدو ذلك واضحاً من مذكرة أمين أمانة شئون الأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى للسلطة السياسية وفيما يلى نص المذكرة.

عام:

١ـ من واقع الندوات العامة والمقابلات الشعبية واتجاهات الرأى العام وانعكاساتها بعد أحداث كمشيش ثبت لأمانة شئون الأعضاء أن الرأى العام يتوقع إجراءات ثورية من جانب القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى تتضمن تصفية شاملة وكاملة لكل بقايا وآثار الإقطاع فى الريف المصرى.

٢ـ وتعطى كل الجماهير الشعبية ثقتها الكاملة فى القيادة السياسية ، والإجراءات التى سوف تعلنها.

٣ـ كذلك من واقع انعكاسات حادث كمشيش على الرأى العام فى الريف بأن التوقعات التى ينتظرها الرأى العام ويناقشها تجملها أمانة شئون الأعضاء فيمايلى:

أولا: لكيلا لايتعثر العمل الثورى فى متابعة مختلف التحقيقات والنصوص وكشف طرق التحايل عليها ، يرى استصدار تشريع بحرمان العائلات التى طبق على أفرادها قوانين الإصلاح الزراعى من الملكية الزراعية حرمانا تاماً مالم يكن تملكهم كمعدمين عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى مع تشجيع تهجيرهم إلى مناطق أخرى.

ثانيا : لقد كان لوعى الإقطاع بمصالحه الطبقية وخبرته القديمة فى المحافظة على امتيازاته أن تمكن بكل وسائله من تسخير بعض المنحرفين فى الأجهزة المنفذة للإجراءات الثورية لخدمة مصالح الإقطاع وحرمان الجماهير من مكاسبها. لذلك فإنه من المهم:

(أ) حظر إقامة العائلات الإقطاعية فى إقطاعياتهم القديمة مع تخصيص نفقات مناسبة لهم . .لقد ثبت أن عائلة الفقى كانوا يساومون الشهيد صلاح حسين على مغادرة كمشيش نهائيا والاستقرار مع عائلته فى القاهرة فى مقابل مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وكان الوسيط هو أحد الموظفين الذين يتعاملون فى إجراءات الإصلاح الزراعى.

(ب) اعتبار حوادث التعاون مع الإقطاع فى جرائم تهريب الأرض أو التحايل على تطبيق إجراءات الحراسة من جرائم أمن الدولة.. إن القضاء على الإقطاع وكل مظاهره هو هدف سياسى أساسى من أهداف الثورة

ثالثا: كل الملاك الجدد الذين تملكوا بعقود صورية أجزاء من أراضى الإقطاعيين لحساب الإقطاعيين أنفسهم.. هؤلاء عليهم أن يبلغوا فوراً عن هذه الملكيات للجهات المختصة وإذا ثبت امتناعهم أو تهربهم أو تلاعبهم أو تقاعسهم عن موعد يحدد لهم فإنهم يقدمون أمام محكمة أمن الدولة.. إن أمثال هؤلاء هم ذيول الرجعية فى الريف وخدمهم وآخر مظاهر سطوتهم، والقضاء عليهم أمر محتم.

رابعاً : تقرير مكافآت مجزية لكل من يكتشف ويبلغ الجهات المختصة عن حالات تهريب الأرض تتناسب مع حجم الأرض المبلغ عنها أو تمليكهم نسبة منها.

خامساً: إلزام أفراد العائلات الاقطاعية الذين استفادوا هم أو أفراد أسرهم بطريق التحايل على أجزاء من أرض الاصلاح الزراعى كمنتفعين بأن يردوا للدولة هذه الأجزاء من الأراضى لكى تعود إلى أصحابها الحقيقيين من الفلاح المصريين والفقراء والأجراء .. وكل من يتهرب يقدم لمحاكم أمن الدولة.

سادساً: استصدار نص يؤكد إيداع صورة رسمية من وثائق الملكية الزراعية فى لجان الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية لإحكام رقابة التنظيم الشعبى.. وإتاحة الفرصة لمراجعة التصرفات غير القانونية.

سابعاً: عدم السماح بدخول أفراد العائلات الإقطاعية فى لجان العشرين ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية أو النقابات الزراعية بصرف النظر عن حجم ملكياتهم الزراعية.

كذلك فإنه من المهم إعادة النظر فى استبعاد كل الأفراد الفنيين من عائلات الإقطاعيين من أى عمل يتعلق بقوانين الإصلاح الزراعى.

محمد عبدالفتاح أبو الفضل

أمين أمانة شئون الأعضاء

وهكذا لم تكن اللجنة أداة للإرهاب والتنكيل والاعتداء على القانون.. لقد كان عبد الناصر يؤمن تماما وهو يشكل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بضرورة القيام بالإجراءات الثورية لتطهير الريف، ولقد قامت اللجنة بواجبها خير قيام بعكس ما ردده المنافقون أو أهل الردة.

ومع الأخطاء التى ارتكبتها بعض اللجان الفرعية، فلا يمكن لإنسان محايد أن يقول ما قاله أصحاب الهوى.. لقد حدثت أخطاء فى جمع المعلومات ويرجع ذلك إلى أن بعض الأجهزة التى كلفت بجمع المعلومات كانت عاجزة نتيجة قصور خبرتها.. وحدث بعض التعنت والقسوة من أجهزة الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية، ولكن ليس معنى ذلك أن توصم اللجنة بما وصمها به أعداء الثورة، وبالرغم من الجهود التى بذلتها اللجنة، وبالرغم مما حققته من رفع الظلم عن كثير من الناس ـ كما هو مثبت فى محاضرها ـ فإن السلطة بعد مصرع المشير عامر نقضت كل قرارات اللجنة الثورية التى كان يباركها عبد الناصر قبل النكسة، وأوكل إلى لجنة جديدة كان أعضاؤها فى اللجنة القديمة مهمة إعادة النظر فى قرارات اللجنة القديمة.

لقد وجدت السلطة بعد فتنة ١٩٦٧ أنها فى مأزق وأرادت أن ترضى الإقطاع فنصح أهل الثورة بأن يمسحوا أخطاء اللجنة القديمة فى المرحوم المشير عامر، والواقع أنها كانت تمثيلية من تمثيليات الحكم لإيهام الرأى العام الداخلى أن لجنة تصفية الإقطاع التى كان يرأسها المشير عامر هى أم البلاء فى إصدار القرارات الظالمة على حد قولهم.. ولا أريد أن أوسع في هذا الموضوع، فحسبى أننى أعطيت صورة لما كان يحدث داخل اللجنة.. على أن ثمة نقطة مهمة لابد أن أذكرها .. لقد كان عبد الناصر يهدف إلى شىء ماكر من إسناد رئاسة هذه اللجنة إلى المشير عامر.. لقد أراد أن ينال المشير عامر نصيبا من كراهية الناس، مثلما كرهوا من قبل جمال سالم فى محكمة الثورة، وكما كرهوا كل من صوره لهم بأنه عدو الشعب.

إن أسلوب عبد الناصر هو اتباع سياسة استنفاد الأغراض كما وضحت سلفا وقد استمر على هذا الأسلوب إلى أن توفى إلى رحمة الله.

زيارة عبد الناصر لتنزانيا

وجاء خريف عام ١٩٦٦ والعالم كله يجرفه الاضطراب .. ولم يسع الرئيس عبد الناصر إلا أن يبقى فى وطنه يراقب الأحداث، بينما أخذ الملك فيصل يتنقل بين المغرب وتونس وغينيا ومالى لدعم فكرة مؤتمر القمة الإسلامى المناوىء لسياسة عبد الناصر.

وكانت تنزانيا اختياراً جديداً لنشاط عبد الناصر.. لقد جاءت محاولة تدعيم عبدالناصر لعلاقاته مع تنزانيا فى أعقاب سلسلة كاملة من النكسات منيت بها حركات النضال فى أفريقيا خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة، كما وضحنا سلفا عند الحديث عن ثورات الجنرالات.. وكانت مشكلة زيارة تنزانيا تكمن فى الأحداث التى وقعت فى زنجبار، حيث كان العرب فى زنجبار ضحايا الثورة التى قامت بها فى يناير سنة ١٩٦٤.. فهل أثرت هذه المسألة على أهداف الزيارة؟

الواقع أن كلا الجانبين المصرى والتنزانى حاولا أن يبتعدا عن هذه المسألة الشائكة ولم يتحدثا فيها بشكل مباشر، وكان محور المحادثات والخطب متركزا على النضال والتحرر

والوحدة والرخاء... ففى خطاب ألقاه عبد الناصر فى مأدبة العشاء التى أقيمت تكريما له يوم ٢٣ من سبتمبر عالج المسألة برفق بقوله:

«... وفوق ذلك، فإن الحضارات الإسلامية والعربية أقامت بيننا صلات فطرية وروحية لها تأثيراتها برغم كل المحاولات التى بذلها الاستعمار الأجنبى الاقتصادى والعسكرى لبذر الشكوك وايقاظ الفتنة ...»

واستطرد عبد الناصر يقول:

«... إنكم هنا مركز متقدم صلب وثابت لنضال الحرية الأفريقية، قريب من معاقل السيطرة الاستعمارية والعنصرية، كما أنكم هنا بالوحدة التنزانية لتنجانيقا وزنجبار تمارسون تجربة مثيرة بالنسبة لمستقبل أفريقيا التى استباحها الاستعمار الأجنبى على مدى قرون ميدانا لنيران الفتنة القبلية والعنصرية والدينية بغية التمكين لسيطرته السياسية والإقتصادية.

ورد نيريرى بقوله:

«إن مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر تقف رمزاً لعزيمة شعب تخلص من الإقطاع والاستعمار، وصمم على الدفاع عن نفسه من الإمبريالية، كما صمم أن يطور بلاده فى حرية، ووفقا لاحتياجات الشعب».

وقبل سفر عبد الناصر إلى تنزانيا أذاع سفير تنزانيا فى القاهرة بيانا جاء به: «إن لقاء عبد الناصر ونيريرى فى هذه الفترة من تاريخ القارة الأفريقية وقبل اجتماع مؤتمر القمة فى أديس أبابا، يكتسب ميزة خاصة بالنسبة للقضايا الأفريقية وقضايا التحرر الوطنى بالذات».

واستطرد البيان يقول:

«... ومن المنتظر أن تتناول المحادثات بين الرئيسين مشكلة روديسيا والقضايا الأفريقية التى ينتظر أن تثار فى الاجتماع القادم لرؤساء أفريقيا».

ومن ناحية أخرى أصدرت السفارة المصرية فى دار السلام نشرة صحفية بتاريخ ٢٣ من سبتمبر جاء بها:

إن الموقف الآن فى إفريقيا يحتاج إلى تحليل علمى، واجتماع يضم كل القوى الثورية

فى إفريقيا لإجراء حوار محدد ومفصل يمتد إلى جذور المشاكل، ويرسم لها طريقا للعمل.. إن الثورة التى خلصت أفريقيا من الاستعمار تمر الآن بأزمة أيديولوجية.

كما جاء بالنشرة أيضا:

«إن المباحثات بين الزعيمين المصرى والتنزانى يجب أن تمهد الطريق لوضع ميثاق العمل الأفريقى فى هذه المرحلة.. وإن اجتماعات القمة التى تعقدها منظمة الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تكون بديلا للعمل الثورى»

كان أحد أهداف زيارة عبد الناصر لتنزانيا، تدعيم الصلة بين الاتحاد الاشتراكى وحزب «التانو» أى حزب الاتحاد الوطنى التنزانى، ولذا حرص عبدالناصر على زيارة مقر الحزب الكائن فى شارع لومومبا بمدينة دار السلام.. وكان برنامج الزيارة لمقر الحزب يركز على خط أساسى هو: تأكيد الكفاح والنضاال ضد الإمبريالية وضد الفقر والجهل والمرض أعداء الرخاء.

وقد رحب أعضاء الحزب بعبد الناصر، وقدموا له هدايا رمزية تعبر عن بعض المعانى والمبادىء.. إذ قدموا له طبلة رمزاً للاتصال بين الأفريقيين، ورمحا ودرعا وقوسا وسهاما وبلطة رمزا للشجاعة، والزى التقليدى لتنزانيا ومقعدا خشبيا رمزاً للتأمل، وتمثالى مكتب على شكل فيلين توأمين رمزا للثروة الحيوانية فى تنزانيا.

وكانت الكلمة التى ألقاها أحد قادة حزب التانو تعبر أيضا عن الخط الذى رسم لزيارة عبد الناصر إذ قال:

«إننا نحن الأفريقيين لا ننسى أبدا كفاحكم ونضالكم ضد مختلف أنواع الإمبريالية دون خوف أو تردد.. إن الإمبريالية تركت فى هذه البلاد آثارها البغيضة، ذلك الثالوث البغيض الفقر والجهل والمرض، ولكننا نعتقد بإخلاص أننا سنتغلب بفضل زعيمنا المحبوب المعلم نيريري على جميع هذه الصعوبات».

ولقد بدأت المحادثات الرسمية بين الوفدين المصرى والتنزانى فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٣ من سبتمبر، وامتدت حتى الثانية عشر ،وخمس وأربعين دقيقة وذلك فى قاعة مجلس الوزراء بمقر الحكومة التنزانية... وحضر هذه المحادثات عن الجانب المصرى الرئيس عبد الناصر وزكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية، وأنور السادات رئيس مجلس الأمة، وصلاح نصر رئيس المخابرات العامة ومحمود رياض وزير

الخارجية ومحمد فائق وزير الإرشاد وعبد المجيد فريد السكرتير العام لرئاسة الجمهورية، ومصطفى العيسوى سفير مصر فى تنزانيا.. كما حضرها عن الجانب التنزانى الرئيس جوليوس نيريرى، ورشيد كوادا النائب الثانى لرئيس الجمهورية، ونسيادسواى وزير الكهرباء والتعدين، والسيندى وزير المواصلات، وأبليفوا وزير التعليم، وماسوماميا وزير الأراضى وبهوك مونانكا وزير الدولة وناماتا مدير مكتب رئيس الجمهورية وكيمبو مدير التخطيط الاقتصادى وتسبكوسلا مدير وزارة المالية، وكانيكيز مدير المراسم بوزارة الخارجية.

وقام كل من عبد الناصر ونيريرى بعرض أهم المشكلات التى واجهتها دولته فى مشروعات التنمية، وشرح الوسائل والطرق للتغلب عليها.. وقد تعرضا أيضا بالشرح والتحليل لمكاسب التنمية والتطور الزراعى وتسويق المحاصيل والخطط المستقبلة بالنسبة للتقدم فى المجال الزراعى.. كذا استعرضا أساليب الحكومتين لتوفير احتياجات الشعب الضرورية ومواجهة الضغوط الاستعمارية التى تهدف إلى عرقلة جهود البلدين نحو التنمية.

وقام عبد الناصر بشرح التجربة المصرية وانجازات الثورة فى المجال الصناعى وأسس الثورة المصرية.. كما استعرض أيضا الموقف فى الشرق الأوسط وخطط الاستعمار فى تكتيل القوى الرجعية لتحقيق الأهداف الاستعمارية والاستمرار فى استغلال شعوب المنطقة.

وفى صباح ٢٤ سبتمبر زار عبد الناصر جزيرة زنجبار أو جزيرة التوابل والتى انشئت دولة تنزانيا باتحادها مع تنجانيقا.. وكانت جزيرة تبلغ مساحتها ثلاثمائة ميل مربع، وبجوارها جزيرة أصغر تسمى بيمبا تبلغ مساحتها أربعة وستين ميلا وتسمى بالجزيرة الخضراء لخصوبتها.

ومع أن الثورة التى قامت فى زنجبار دفع فيها العرب ضريبة الدم، فقد حرص الطرفان مرة أخرى على تجنب الخوض فى هذه المسألة وألقى عبيد كرومى رئيس حزب شيرازى ونائب رئيس جمهورية تنزانيا خطابا تكريما لعبد الناصر عند زيارته لزنجبار جاء به:

«وإنك لتشاهد بنفسك أنه لم يعد هناك تميز عنصرى، فالجميع فى تنزانيا قد أصبحوا متساوين بغض النظر عن أى دين أو عقيدة، ولكن محنتنا الكبيرة كانت تكمن فى أولئك الذى كانوا يمتصون دماء شعبناً»

ولم يتطرق عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه رداً على خطاب عبيد كرومى إلى أية مسائل قبلية تتعلق بالجزيرة، وإنما ركز على الاستقلال السياسى والحرية الاجتماعية بصفة عامة.

وأشار عبد الناصر فى خطابه إلى أن مصر استطاعت بوحدتها السياسية أن تقضى على الاستغلال الاقتصادى وتتخلص من الإقطاع، وتحقق الحرية السياسية والاقتصادية.

والواقع أن زيارة عبد الناصر لتنزانيا لم تكن إلا محاولة أخرى لإظهار تضامنه مع أفريقيا السوداء، فلم يكن للزيارة قيمة سياسية كبيرة.. ذلك أن القاهرة كانت قد أصبحت بعد تكوين منظمة الدول الأفريقية المنبع الرئيسى للثورة الذى يجذب الوطنيين الأفريقيين إليها طلبا للنصح والمساعدة.. ولكن حركة النضال الأفريقى أصيبت بنكبات متتالية وفقد عبد الناصر أصدقاء أفريقيين مثل نكروما وبن بيللا وأحمدو بللو، كما انشغل عبد الناصر بالأزمة الاقتصادية التى سادت مصر وبالنزاعات التى قامت فى الجامعة العربية، كذا بالصراعات القائمة فى اليمن.

ومن ثم كان الهدف من زيارة تنزانيا هو تعزيز مكانة عبد الناصر بين الدول الأفريقية وبخاصة إنه كان يظن أنه الوحيد القادر على الوساطة بين الدول المتنازعة فى أفريقيا.. ولقد أمضى عبد الناصر يوم ٢٥ من سبتمبر فى زيارة الحياة البرية فى منطقة الغابات حول بحيرة مانيارا، وهى من أجمل المناطق الطبيعية فى تنزانيا.. وخرج بضعة آلاف من المواطنين من بين الأحراش والغابات يرقصون ويهللون يهتفون بأصوات عالية ناصر.. نيريرى.. ويطلق التنزانيون على هذه المنطقة اسم جنة الحياة البرية.. حيث الوحوش والحيوانات تعيش على طبيعتها دون أسوار أو قضبان.. أسود ونمور تجول الغابة.. وقطعان الفيلة والزراف والغزال والحمار الوحشى والجاموس البرى والقردة الضخمة تعيش متجاورة .. قطعان متنافرة متباينة متخاصمة كل منها تعتدى على الآخرى... ولكنها شريعة الغاب عش لتأكل وتؤكل.

وأثناء تناول الغذاء فى فندق مانيارا كان رشيد كاوادا يتحدث إلى زكريا محيى الدين ويقول له إنه كثيرا ما يخرج للصيد..

قال: إنى أهوى صيد حمير الوحش..

سأله زكريا: وما فائدتها؟

أجاب كوادا: جلدها ثمين جدا، ولحمها من أفضل أنواع اللحوم.

وابتسم زكريا محيى الدين، وتعجب من أكل لحم الحمار الوحشى.! وفى حفل عشاء بعد ذلك كان زكريا محيى الدين يأكل لحم حمار الوحش دون أن يدرى.. لقد كان أحد الأطباق المفضلة التى قدمت فى حفل العشاء.

ولقد ركز عبد الناصر على أهمية تدعيم العلاقات بين مصر وتنزانيا، مؤكدا أن الطبيعة قد أرست هذه الدعامة.. ففى خطاب لعبد الناصر ألقاه فى الحفل الذى أقامه تكريما لنيريرى مساء ٢٨ من سبتمبر .. قال عبد الناصر:

أيها الصديق العزيز ..

فى موانزا بالأمس ـ وكنا معا ـ شاهدت تلك الكتل المهيبة من الصخور الداكنة على شواطىء بحيرة فكيتوريا.. ولقد ذكرتنى على الفور بأسوان وسدها العالى المرتكز على مثل هذه الصخور الصلبة العتيدة.. ولقد أحسست أن هذه الصخور عند موانزا شمال تنزانيا على شاطىء بحيرة فكتوريا وصخور أسوان فى جنوب مصر عند مدخل النيل إليها بعد رحلته الطويلة، تكاد ترمز إلى دعامتى جسر أقامته وصنعته الطبيعة، وعلينا بالصداقة المتينة بين شعبينا وبالتعاون الحر المتكافىء والفهم المتبادل وبالمثل العليا المشتركة لنضالنا الوطنى والأفريقى والعالمى، أن نبنيه وأن نفتحه رحبا وعريضا لكل الصلات النضالية والفكرية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية»

وكان رد نيريرى يؤكد أن وحدة الأفريقيين هى من صميم واجب الأفريقيين أنفسهم، ولكن طريق هذه الوحدة مفروش بالأشواك والحصى.. وألقى نيريرى اللوم على الأفريقيين أنفسهم حينما تحدث عن الانقسامات القائمة فى القارة.

قال نيريرى:

«... ومن ثم فإن اللوم فى الوضع الراهن الذى تمر به أفريقيا علينا نحن الأفريقيين .. ولذلك ففى نهاية الأمر لن يستطيع أن يخون أفريقيا إلا أفريقيا نفسها.. وعلى أفريقيا أن تدرك هذه الحقيقة الواضحة، وإن هذا الإدراك هو بداية الثورة الحقيقية.

إن الأفريقيين هم أنفسهم الذين يقفون أمام الوحدة الأفريقية والعمل الموحد من جانب جميع الدول الافريقية.. بيد أن البعض هنا ينتابه الخوف الشديد من فقدان الثقة بأنفسهم

ويريدون إما الاستسلام المشترك وإما القيام بعمل من جانب واحد، كما أنه ر بما كان الآخرون منا واثقين إلى حد كبير بأنفسهم»..

وعاد نيريرى فأكد أن الوحدة الأفريقية لن تتحقق إلا بواسطة الأفريقيين إذ قال: «إن الأفريقيين هم الذين يمكنهم تحقيق الوحدة، كما وضح ذلك فى مؤتمر التنمية والتجارة لعام ١٩٦٤، ومؤتمر الكومونولث الأخير.

«ولكن طريق الوحدة ليس بالطريق السهل، وإن انحرافنا عنه قد كلف أفريقيا بالفعل ثمنا غاليا».. وندد نيريرى بحكم الأقلية فى أفريقيا وأشار إلى أن قوة أفريقيا تكمن فى قوة الوحدة والعمل وليس فى قوتها العسكرية وذلك بقوله:

«إن قيام حكم الأقلية فى تلك المستعمرة البريطانية واستمرار حكم جنوب أفريقيا هو إهانة لأفريقيا كلها بل إنه أكثر من ذلك، فإن هذا الوضع يذكرنا يوميا بأن المهم فى عالمنا الحاضر هو القوة، ولست أعنى القوة العسكرية بل قوة الوحدة وقوة العمل الموحد.. وإننا نتطلع إلى لقائنا القادم فى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية وإلى استمرار التعاون الوثيق بين بلدينا فى المستقبل»

وفى يوم ٢٨ من سبتمبر زار عبد الناصر وأعضاء الوفد الجمعية الوطنية التنزانية حيث ألقى بها خطابا تحدث فيه عن أفريقيا.. وقد حدد عبد الناصر وجهة نظر مصر إزاء المسائل الأفريقية، فقال إن ثمة أربع قواعد تحكم نظرة مصر إلى المشاكل الأفريقية وهى:

- إن الاستعمار يتنافى مع كل القيم الإنسانية وهو إهانة لوجودنا

- إن التفرقة العنصرية وهى شكل من أشكال الاستعمار، سُبة للقارة ولحضارة الإنسان فى القرن العشرين.

- إن الوحدة الأفريقية لا يمكن أن تتحقق قبل تصفية الإستعمار

- إن وجود الصور الاستعمارية فى القارة تهديد مباشر وصريح لكياننا وأمننا..

وقام عبد الناصر بشرح القوى المضادة فى أفريقيا بقوله:

«إن فى أفريقيا حلفا يضم قوى الاستعمار التقليدى والجديد والنظم العنصرية والكارهين لوحدة أفريقيا وحريتها.. وقد قسم هذا الحلف أدواره على أفراده، بريطانيا والنظام البغيض القائم فى روديسيا وحكومة جنوب أفريقيا والبرتغال ثم الاستعمار

الجديد الذى يحاول أن يتسلل بالمؤامرات والإرهاب إلى مواقع جديدة فى القارة وكذلك العمل المستمر وبكل الوسائل على تفتيت منظمة الوحدة الأفريقية».

والواقع أن محادثات عبد الناصر ونيريرى قد تناولت مجالا عريضا من المشكلات الأفريقية والعالمية، من حرب فيتنام إلى إستقلال المستعمرات البرتغالية.

لقد دخلت أفريقيا مرحة تطور جديد من الضرورى أن تنسق فيها كافة القوى الديمقراطية الثورية التقدمية جهودها ضد الإمبريالية وعملائها.. وقد قامت محاولة لتكوين جبهة متحدة فى مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ الذى أقام منظمة الوحدة الأفريقية ولكن بالرغم من أن هذه المنظمة لعبت دورها فى النضال ضد الإمبريالية، فقد افتقدت الوحدة دائما.

ولهذا أولى الرئيسان عبد الناصر ونيريرى اهتماما كبيرا للبحث عن وسائل تدعيم منظمة الوحدة الأفريقية وزيادة فعاليتها من أجل مصالح أفريقيا الحقيقية.. والواقع أن زيارة عبد الناصر لتنزانيا لم تكن أكثر من زيارة ودية رداً على زيارة نيريرى لمصر التى تمت فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ ولكن قيمتها كانت تكمن فى التمهيد لانعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذى كان سيعقد فى أديس أبابا فى شهر نو فمبر من العام ذاته، حيث يضم ست عشرة دولة أفريقية، لمناقشة الوحدة الأفريقية.

على أن ثمة نقطة مهمة يجدر ألا نغفلها وهى أن تنزانيا كانت على علاقة وثيقة بإسرائيل فقد كان هناك عدد كبير من الخبراء الإسرائيليين يعملون فى تنزانيا، كما قام الإسرائيليون بإنشاء فندقين كبيرين فى العاصمة، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ومع أن عبد الناصر أشار إلى مؤامرة الاستعمار فى فلسطين ووصفها بأنها لا تقل بشاعة عما حدث فى روديسيا فقد تغير فكر عبد الناصر إزاء سياسته نحو العلاقات الأفريقية ـ الإسرائيلية.. كان عبد الناصر قد قرر منذ تحركه وزياراته لدول أفريقيا أن يفصل مسألة إسرائيل عن السياسة المصرية ـ الأفريقية وأن يصبح لكل من إسرائيل وأفريقيا سياسة منفصلة فى مجال العلاقات المصرية الدولية.

ولقد طلب نيريرى من عبد الناصر أثناء وجودنا فى تنزانيا، معاونة المخابرات المصرية لإنشاء جهاز مخابرات تنزانى وتدعيمه، وقد وافق عبد الناصر على طلب نيريرى، وساهمت المخابرات المصرية فى تقديم المعونة التدريبية والفنية لجهاز المخابرات التنزانى.

عبدالناصر يحرض ضد الغرب

كانت ديون مصر قد زادت ولم تتمكن مصر من سداد بعض أقساط الديون المستحقة لبعض دول الغرب، مما دفع هذه الدول أن تحاول الاشتراك فى الحرب الاقتصادية علينا، وحرماننا من بعض المصادر.. وكانت ديون مصر مع الغرب قد وصلت إلى ٢٠٪ من حجم ديونها الكلية مع الشرق والغرب، حيث جاء الجزء الأكبر من الديون للكتلة الشرقية نتيجة صفقات السلاح وتمويل السد العالى، وثمنا لبعض المواد الغذائية.

وشابت العلاقات المصرية الألمانية نفورا شديدا، نتيجة كشف صفقة الأسلحة الألمانية السرية لإسرائيل عام ١٩٦٥، وهى الصفقة الى قدمتها دون مقابل ألمانيا الغربية لإسرائيل نتيجة تخطيط من أمريكا.

فى هذا الجو الذى قررت فيه دول الغرب وقف تقديم القروض والمعونات لمصر كجزء من الحرب على عبد الناصر، عقد فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ مؤتمر لدول عدم الانحياز فى نيودلهى لم تحضره سوى ثلاث دول هى مصر ويوغوسلافيا والهند.

كنت عضوا فى الوفد المصرى لهذا المؤتمر الذى عرض فيه عبد الناصر على تيتو وأنديراغاندى بصفتهما رئيسا وفدى بلديهما إعلان الامتناع عن تسديد ديونهما للغرب، وطلب تضامنهما فى إصدار قرار جماعى بأن تمتنع دول عدم الانحياز عن تسديد ديونها للكتلة الغربية ولكن تيتو وأنديرا رفضا اقتراح عبد الناصر.

ومن الواضح أن رفض تيتو لهذا الاقتراح كان نتيجة علاقته الاقتصادية القوية مع الغرب وعلاقاته الحساسة بالمعسكر الشرقى مما لا يسمح له باتخاذ موقف عنيف مع الغرب.

كان تيتو يرتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع فرنسا وايطاليا وكندا والولايات المتحدة، إذ أبدت الدول الثلاث الأولى استعدادها لتأجيل ديون يوغوسلافيا ثلاث سنوات، كما كانت يوغوسلافيا قد حصلت على صفقة قمح من الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ قدرت قيمتها بستة وأربعين مليونا من الدولارات، كما حصلت على قرض آخر قدره ٤٠ مليون دولار لشراء معدات نقل وزراعة.. ومن ثم لم يكن تيتو على استعداد لتخريب علاقاته مع الغرب بالامتناع عن تسديد ديونه.

أما بالنسبة للهند فقد أبدت أنديرا رفضها صراحة لأن ذلك سيسبب للهند انهياراً اقتصادياً نتيجة معاملاتها التجارية الواسعة مع الكتلة الغربية، فضلا عن أن علاقاتها بالمعسكر الشرقى لم تكن قوية بالدرجة التى تمكنها من اتخاذ مثل هذا الموقف.

ولقد قال تيتو:

إن دول عدم الانحياز لو اتخذت هذا الموقف، فإنها ستفقد ثقة العالم أجمع من الناحية الاقتصادية ولن تحاول أية دولة غربية مساعدتها فى تمويل خططها للتنمية والواقع أن هذا المؤتمر أثبت ضعف معسكر عدم الانحياز كقوة ثالثة يمكن أن تلعب دورا فعالا على مسرح السياسة الدولية.. ومن ناحية أخرى جاء هذا المؤتمر فى شهر أكتوبر، بعد أن قامت يوغوسلافيا بإجراءحركة تطهير داخل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى، وإعادة تنظيم أجهزة الأمن بها، ونتج عن ذلك طرد بعض الشخصيات اليوغوسلافية من الحزب ومن مناصبهم الحكومية.

ففى أول يوليو من عام ١٩٦٦، أى قبل انعقاد مؤتمر عدم الانحياز فى نيودلهى بما يقرب من ثلاثة شهور، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوغوسلافى اجتماعا كاملا فى جزيرة بريونى، ووجهت الاتهام إلى كل من الكسندر رانكوفيتش نائب الرئيس تيتو وسكرتير التنظيم السياسى للحزب وسفيتسلاس ستفانوفيتش رئيس لجنة الأمن السياسى، بأنهما يعرقلان خط الحزب التقدمى إزاء الاصلاحات السياسية والاجتماعية، فضلا عن أنهما يشجعان الشرطة السرية فى التدخل فى أمور الحزب.

وقد نتج عن ذلك تنحيتهما عن وظائفهما فى الحزب وفى الحكومة.. وفى ١٤ من يوليو قامت الجمعية الاتحادية بانتخاب كوتشابا بوفيتش ليخلف الكسندر رانكوفيتش كنائب للرئيس اليوغوسلافى ، وعين اتونوفيتش رئيسا للجنة الأمن السياسى.

وفى خضم هذا الإجراء تمت تصفية عدة مئات من مؤيدى رانكوفيتش فى لجنة الشئون الخارجية كذا الأعضاء الرئيسيين فى حكومة الصرب.

وتمت تصفية لجنة الحزب للشئون الخارجية التى كان لرانكوفيتش تأثير واضح عليها، كما أعيد كثير من الدبلوماسيين اليوغوسلاف الذين كانوا قد طردوا من قبل لمعارضتهم سياسة رانكوفيتش.. وبعد إنشاء لجنة تقصى فيدرالية فى شهر يوليو، تم تقليص حجم أجهزة الأمن اليوغوسلافية إلى ما يقرب من النصف.

كان إقصاء رانكوفيتش قد أحدث ضجة فى المحافل الدولية، وكانت يوغوسلافيا حريصة على تبرير هذا الإجراء.. ولم يفت تيتو فرصة مقابلته لعبد الناصر فى نيودلهى حتى تحدث معه فى مسألة رانكوفيتش.

وفى رأيى أن قضية رانكوفيتش هذه لا تتعدى الصراع على السلطة المعروفة داخل السلم الكهنوتى للحزب الشيوعى، ومع ذلك فقد صورت المسألة فى الصحف اليوغوسلافية فى ذاك الوقت بأنها انحراف عن خط الحزب، وعرقلة التقدم السياسى والاجتماعى فى يوغوسلافيا.

قال تيتو لعبد الناصر فى اجتماع خاص عقد فى القصر الجمهورى بنيودلهى:

«لقد أصبحت المسألة لا تطاق.. الشرطة السياسية تضع أنفها فى كل صغيرة وكبيرة، وتعمل بأوامر من رانكوفيتش.. لقد وصل الأمر أنى اكتشفت ميكروفونات استماع مخبئة فى غرفة نومى».

ولم يمض عام واحد حتى كان الإجراء ذاته ينفذ فى مصر، ولكن بأسلوب آخر.. وليس هذا بالأمر الغريب، إذ سوف يستمر طالما كان هناك جماعة واحدة أو حزب واحد يسيطر على الحكم دون رقابة من معارضة حقيقية أو طالما قام الحاكم بتطويع القانون لتحقيق أهداف خاصة.

الولايات المتحدة والتآمر على المد الثورى

الواقع أن عبد الناصر لم يكن راغباً فى إثارة الولايات المتحدة، بل على العكس كان يحاول تحسين العلاقات بينه وبين واشنطن وفقا لسياسة عدم التناطح مع الدول الكبرى.. وقد أبدت مصر مظهرا من مظاهر التقارب حينما سمحت لمدمرتين أمريكيتين فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بزيارة بورسعيد وهما: استربلج، وجونسون انجرام، وقد رحب بأفراد المدمرتين.. على أن هذه الزيارة الودية لم تكن الأولى من نوعها بالنسبة لدول العالم، ففى صيف هذا العام استقبلت بورسعيد بعض قطع البحرية السوفييتية وإحدى السفن الحربية الفرنسية وبعض المدمرات التركية.

وليس أدل على حسن نوايا عبد الناصر تجاه أمريكا من قيامه فى شهر أغسطس ١٩٦٦ بإيفاد أنور السادات رئيس مجلس الأمة إلى واشنطن فى أول زيارة رسمية من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣.. ولم تأت هذه الزيارة بنتائج مثمرة سواء فى الميدان الدبلوماسى أو الاقتصادى واستمر الغرب فى فرض الحصار الاقتصادى على مصر.. وداومت الولايات المتحدة على سياستها بالنسبة لمصر، بل وصل الأمر إلى ذروة التآمر بمحاولة عزل المد الثورى من ناحية، وتدعيم إسرائيل بالسلاح والمعونات الاقتصادية من ناحية أخرى، وبث الشقاق بين الدول العربية من ناحية ثالثة.

لقد كان لابد للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة أن ينفذ مخططه الذى يحقق مصالحه وأهدافه فى المنطقة، وهى تتعارض كلية مع المصالح القومية العربية وآمال العرب.. وكان الغرب ينظر إلى عبد الناصر على أنه الشيطان الذى يهدد هذه المصالح فى المنطقة العربية.

كان هناك أمل أن يكون عام ١٩٦٦ عام استقرار عن العام الذى سبقه، والذى اتسم بالتوتر ، ولكن ضياع هذا الأمل سار فى خط متواز مع التطورات التى وقعت على مسرح الغرب، سواء بالنسبة للانقسام الذى حدث فى حلف الأطلنطى، أو عمليات الاستقطاب التى حدثت فى دول غرب أوروبا، هذا فضلا عن التطورات فى أفريقيا من نزاعات وانقسامات وقيام حركات عنصرية، أثرت على موقف الدول الغربية فى مجال العلاقات الدولية.

فمثلا دخلت تركيا وإيران وهما عضوان فى منظمة حلف شمال الأطلنطى فى علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى.. كما أن باكستان وهى عضو فى حلف السنتو أو حلف جنوب شرق آسيا، تبادلت الزيارات الدبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين.. ومن ناحية أخرى حاولت الهند التقرب من الولايات المتحدة فقامت السيدة أنديرا غاندى على رأس وفد هندى بزيارة رسمية لواشنطن فى أواخر شهر مارس حيث التقت بالرئيس جونسون على حدة، ثم انضم الاثنان إلى وفدى البلدين اللذين تشكلا لإجراء محادثات رسمية تمت يومى ٢٨ ، ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦..

ولقد تشكل الوفدين كما يلى:

الوفد الهندى

١ـ السيدة أنديرا غاندى رئيس وزراء الهند

٢ـ شرى ب.ك نهرو السفير

٣ـ شرى ل. ك جها سكرتير رئيسة الوزراء

٤ـ شرى ث. س جها.. وكيل وزارة الخارجية

٥ـ شرى ب. ن هاكسار نائب المندوب السامى فى لندن

٦ـ دكتور ب. ك. رانرجى وزير برلمانى

٧ـ مستر ب. ج. فيرجهيس

٨ـ شرى أ. س. تشيب

الوفد الأمريكى

١ـ الرئيس ليندون جونسون

٢ـ مستر ديك راسك وزير الخارجية

٣ـ مستر شستربولز السفير الأمريكى فى الهند

٤ـ مستر سيليام "ج" هاندلى نائب مساعد وزير الخارجية

٥ـ مس كارول ليس.. مديرة شئون جنوب آسيا

٦ـ مستر روبرت كومر مستشار خاص لرئيس الجمهورية

٧ـ مستر جيمس سيمنجتون رئيس البروتوكول

وكان من أهم ما تمت مناقشته فى هذا الاجتماع، ويخص منطقة الشرق الأوسط، أمن الدول غير النووية، وقضية الحلف الإسلامى.

وكانت المخابرات العامة قد استطاعت أن تحصل على صورة من نص هذا الاجتماع بوسائل المخابرات المعروفة، وعرضتها على عبد الناصر الذى كان سيقابل أنديرا غاندى فى القاهرة وهى فى طريق عودتها إلى الهند.. ولذا كان عبد الناصر فى الصورة الكاملة لما دار بين جونسون وأنديرا قبل أن يلتقى عبد الناصر بالأخيرة.

وانقل فيما يلى من نص المحادثات الرسمية بين الوفدين الهندى والأمريكى وقد

استوضح مستر راسك وزير الخارجية الأمريكى السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند عن وجهة نظرها فيما يتعلق بنزع السلاح.

وأجابت رئيسة وزراء الهند بأن الهند مهتمة اهتماما عظيما بمنع انتشار الأسلحة النووية، كما أن الهند لا ترغب فى الشروع فى إنتاج الأسلحة النووية..

وتساءل شرى ل. ك جها سكرتير رئيسة الوزراء عما إذا كان أحد جوانب الموقف الذى يتخذه الاتحاد السوفييتى لم ينشأ نتيجة للحقيقة التى تقول بأن ألمانيا الغربية تريد أن يكون لها دور فى الإشراف على الأسلحة النووية.

وأجاب مستر راسك بأن هذا الخوف لا أساس له من الحقيقة، وقال أن ثمة عاملا قويا فى السياسة النووية الأمريكية وهو منع تحول سلطة استخدام الأسلحة النووية إلى حليفاتها الأخريات، وأن الاتحاد السوفييتى يدرك هذه الحقيقة إدراكا تاما، وأنه إذا كان الأمر خلافاً لذلك، لأمكن للحكومة الأمريكية منذ وقت بعيد أن تساعد فرنسا على الحصول على قدرة مستقلة لاستخدام الأسلحة النووية.. ومن الناحية الأخرى فإن الخوف من الروح العسكرية الألمانية تعد حقيقة تاريخية، وأن الحكومة الأمريكية تدرك أنه حتى بالقوة التقليدية يمكن اشعال حرب نووية..

ولقد ذكر مستر راسك أن الحكومة الأمريكية مهتمة أيضا بوقف سباق التسلح الأضيق نطاقا فى المناطق الأخرى من العالم، إذ أن ذلك من شأنه أن يحول دون قيام صعوبات جديدة تعرقل التقدم فى سبيل نزع السلاح الشامل، وعلق بقوله:

«حينما كانت الجمعية العامة تبحث قراراً بشأن نزع السلاح، فإن عدداً كبيرا من الأعضاء يصل ما بين ٦٠و٧٠ عضوا من أنحاء العالم طلب معرفة عسكرية من الولايات المتحدة»

وتساءل السفير ب. ك. نهرو عما إذا كان هناك تفكير جديد فيما يتعلق بأمن الدول غير النووية، إذ أن ذلك فى اعتقاده يعد مسألة من مسائل الضمير بالنسبة للدول النووية الحامية، وكذا الدول المكفول لها الحماية.

وقد أجاب مستر راسك، بأن بريطانيا والولايات المتحدة، قد أبديتا استعدادهما لتقديم ضمان ضد الصين والاتحاد السوفييتى، ولكن ذلك فى حد ذاته لا يفى بمتطلبات

سياسة الهند، لنمو القدرة النووية للصين، وعدم رغبة السوفييت فى الانضمام لسياسة أمن الدول غير النووية.

واستطرد راسك يقول:

«إذا كان هناك احتمال للاتفاق حول توازن المسئوليات الدولية، فإن الحكومة الأمريكية لن تمانع فى توقيع اتفاقية نزع السلاح.. لقد تمّ إحراز بعض التقدم فى ميدان كفالة الضمانات، وأنهم يأملون بأنه إذا أمكن الوصول إلى ترتيب مرض، فإن ذلك من شأنه أن يحول ـ على سبيل المثال ـ بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وبين التسلح بالأسلحة النووية».

ولقد تساءل الوفد الهندى عن مشكلة سباق التسلح بين الدول الصغيرة، فقال أنه وردت للهند تقارير فى الآونة الأخيرة تفيد بأن السعودية حصلت على أسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة، وأن رئيس وزراء السعودية قد أدلى مؤخرا ببيان صرح فيه بأن بلاده سوف تكون على استعداد لتقديم المساعدة بكل ما لديها من وسائل لأية دولة إسلامية، وقد سبب هذا انزعاجا للهند، ذلك لأن الباكستان تتلقى أسلحة من إيران وتركيا.

وذكر السيد بانيرجى الوزير الهندى بأنه قدم لوزارة الخارجية الأمريكية صوراً من طلبات مماثلة صادرة من السفارتين الباكستانية والإيرانية لتوريد أسلحة عن طريق الشركات الأمريكية، والمغزى الذى ينطوى عليه ذلك أن إيران تطلب أسلحة لصالح الباكستان أثناء فترة الحظر، وأكد الوزير الهندى الحاجة إلى أن تضع الدول التى تبيع الأسلحة بعض النظم بالنسبة لبيع الأسلحة للدول الصغيرة.

ولقد استفسرت رئيسة وزراء الهند عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية إزاء الكتلة الإسلامية، وقد أجاب مستر راسك بأن الفكرة لا تحمل فى طياتها شيئا جديدا، غير أن العربية السعودية وغيرها من الدول التى تريد إقامة تحالف دفاعى ضد عبد الناصر قد حركتها فى الآونة الاخيرة.

واستطرد يقول:

«أظن أن عبد الناصر يفسر تلك الحركة على هذا النحو أيضا»

ولقد استبعد مستر راسك احتمال قيام أى تأييد واسع النطاق من جانب الدول المسيحية للكتلة الإسلامية، إذ أن الدول المسيحية نفسها منقسمة فى شأن هذه القضية.

كانت السعودية قد أثارت من جديد فكرة الكتلة الإسلامية لمواجهة عبد الناصر، وكانت قد بدأت فى الاتصال ببعض الدول الإسلامية لضمها للحلف الإسلامى، ولكن كثيرا من الدول الإسلامية كانت حذرة فى الاقتراب من هذا النهج لتشككها فى اتجاهاته القومية من ناحية، وخشية من اتهامها بعمالتها للإمبريالية، حيث كان يرتبط اسم الحلف بسياسة الدول الاستعمارية.

ولقد قام عبد الناصر بعد ذلك بمحاولة إبعاد الباكستان عن خط السعودية فأرسل وفدا رسميا برئاسة المشير عامر فى شهر ديسمبر من عام ١٩٦٦ لزيارة الباكستان بدعوة من الرئيس أيوب خان، وتم فى هذه الزيارة مناقشة المشاكل والقضايا التى تهم البلدين، وبخاصة إحياء فكرة المؤتمر الإسلامى كما سنوضح ذلك بالتفصيل فيما بعد.

فتور العلاقات المصرية السوفييتية

هذا بالنسبة للغرب.. أما بالنسبة للشرق فقد كانت هناك كتلة كبرى أخرى يتزعمها الاتحاد السوفييتى، اتسمت علاقاته مع القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٦ بالفتور الشديد..

كانت موسكو قد طلبت فى ربيع هذا العام منحها بعض التسهيلات للأسطول السوفييتى فى بوررسعيد بإعطائه حق اللجوء والتموين بالبترول والماء، كما طلبت التعاون فى مجال الاستطلاع الجوى بعيد المدى وذلك بأن تعطى مصر للسوفييت ميناء جويا وتسهيلاته اللازمة على أن يقوم السوفييت بتقديم الطائرات والمعدات والطيارين اللازمين لهذه العملية، مقابل أن تقدم لمصر صورة من نتائج الاستطلاع الجوى.. ولقد تمت فعلا مقابلة بين قائد البحرية السوفييتية وبين الفريق صدقى محمود قائد الطيران المصرى بتكليف من المشير عامر لبحث هذا الأمر الذى انتهى برفضه من المشير عامر، على أساس أن ذلك يعد تدخلا فى شئون مصر.

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ عينت عضوا فى وفد سافر إلى موسكو برئاسة المشير عامر ضم كلا من لبيب شقير وزير التخطيط وشمس بدران وزير الحربية وصدقى محمود قائد الطيران وسليمان عزت قائد البحرية وعدداً من قادة الجيش.

كان مهمة الوفد ذات شقين:

الشق الأول: حث السوفييت على سرعة تنفيذ عقود الأسلحة التى كانت مبرمة معهم ولم تنفذ بعد، وكان من بينها أجهزة رادار ودفاع جوى وطائرات مقاتلة هذا فضلا عن مدنا بأسلحة متقدمة.. وقد تحدث السوفييت حديثا عاما ووافق الرئيس بودجورنى على المبدأ وأوكلت المهمة إلى جريتشكو وزير الدفاع السوفييتى الذى تحدث مع وفد عسكرى برئاسة شمس بدران وعضوية كل من صدقى محمود قائد الطيران المصرى وسليمان عزت قائد البحرية.. وقد وعد السوفييت بتنفيذ جميع العقود المبرمة قبل الربع الأول من عام ١٩٦٧.. ومن الغريب أن هذه الأسلحة لم تبدأ فى الوصول إلا بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧.. على أن العجيب فى الأمر ما وضح فى الردود التى جاءت من الجانب السوفييتى فيما يختص بالأسلحة المتقدمة.

لقد طلب الوفد المصرى تزويد مصر بعدد من طائرات ميكويان المقاتلة القاذفة حتى يتمكن الطيران المصرى من مواجهة الطيران الإسرائيلى المزود بأعداد ضخمة من طائرات الميراج الفرنسية، فاعتذر السوفييت بأن هذا النوع من الطائرات لم يخرج من الاتحاد السوفييتى، ومن ثم لا يمكن تزويد الطيران المصرى بأسلحة لم تزود بها دول المعسكر الاشتراكى.. وكان الوفد المصرى قد طلب أسلحة ألكترونية متقدمة للتغلب على القصور الذى كان قائما فى الدفاع الجوى المصرى، فاعتذرت موسكو أيضا على أساس أن التدريب على هذه المعدات يتطلب وقتا طويلا ويحتاج إلى كفاءات لم تتوافر بعد للمصريين.

كما طلب الوفد المصرى معدات لفرقة مدرعة، فاعتذر السوفييت بأنه لا يتوافر لديهم دبابات جديدة وعرضوا تقديم دبابات مستعملة.

الشق الثانى: طلب أربعمائة ألف طن قمح كنا فى حاجة ماسة لها، وبخاصة بعد أن فرضت واشنطن الحصار الاقتصادى علينا.. وقد اعتذر السوفييت عن توريد الكمية المطلوبة بحجة أننا تأخرنا فى الطلب وتعللوا بأن هناك دولا شيوعية طلبت قمحا من موسكو فاعتذرت.. وبعد مساومات تدخل فيها السفير المصرى الدكتور مراد غالب، وافق الروس على الإمداد بجزء ضئيل من الكمية المطلوبة واعدين بتدبير الباقى فى فرصة قريبة.. على أن السوفييت لم يتركوا هذه الفرصة كى يكرروا طلبهم بشأن طلب تسهيلات لأسطولهم فى الاتحاد السوفييتى والتعاون فى مجال الاستطلاع بعيد المدى.. وقد وافق شمس بدران على منح تسهيلات للأسطول السوفيتى بتوجيه من المشير عامر.

أما بالنسبة للطلب الثانى فقد أرجىء لإعادة دراسته بعد عرضه على القاهرة.. والجدير بالذكر أن هذين الهدفين حققتهما موسكو بعد هزيمة يونيو، واتسع نشاط السوفييت فى هذين المجالين بشكل ملحوظ، فقام عبد الناصر بمنحهم قواعد بحرية وقاعدة جوية.. ولقد حدث أثناء إقامة الوفد المصرى فى موسكو أزمة لو تطورت لنسفت رحلة المشير عامر، ولعصفت بالعلاقات المصرية السوفييتية.. ففى إحدى مآدب الغذاء التى أقامها جريتشكو وزير الدفاع تكريما للمشير عامر وفى أثناء ترحيب جريتشكو بالوفد، أخذ يعدد مناقب الاتحاد السوفييتي والمساعدات التى قدمها لمصر فتحدث جريتشكو عن الانذار السوفييتى عام ١٩٥٦، وذكر بأن هذا الانذار أدى إلى انسحاب القوات المعتدية.. واستطرد يقول إن الاتحاد السوفييتى قد قام ببناء السد العالى ليعود على مصر بالخير وإنه يعاون مصر فى مجالات التنمية، ويقف إلى جانبها فى المحافل الدولية والمعارك السياسية.

ولم تعجب المشير عامر الذى كان يجلس أمامى اللهجة التى تحدث بها جريتشكو، ولاحظت وجه المشير وقد بدا عليه الغضب وعدم الارتياح.

وأحسست أنه سوف يرد رداً عنيفاً حينما يقوم ليلقى كلمة يرد فيها على مضيفه، فأومأت إليه بإشارة فهمها كى يفوت الفرصة حتى تمر الرحلة بسلام، و لكنه حينما وقف ليتكلم رد رداً غير مباشر إذ قال:

«بالطبع لا يمكن أن ننسى مواقف السوفييت، ولكن بسالة شعب مصر سنة ١٩٥٦ كان لها أثر حاسم فى رد العدوان، فضلا عن أن العالم كله وقف إلى جانب مصر»

وأشار المشير عامر إلى السد العالى فقال:

«لقد ساعدنا السوفييت فى إقامة السد العالى ولكنه بنى بسواعد مصرية وبمهندسين مصريين»

ويبدو أن موسكو كانت فى نيتها أن تهمز الوفد المصرى وتلمزه فى كل مناسبة ففى حفل العشاء الختامى الذى أقامه الزعماء السوفييت للوفد المصرى فى قصر الكرملين حاول برجنيف أن يلمز المصريين، فشبه تزويد القوات المصرية بالأسلحة السوفيتية المتقدمة التى تطلبها بطفل يطلب سلاحا خطيرا يجهل استخدامه. وهنا غضب المشير عامر مرة أخرى وكاد ينهض ويترك الحفل لكن مراد غالب السفير المصرى وصديق السوفييت بذل جهداً كبيراً لإنقاذ الموقف.

وأثناء إقامتى فى موسكو أجريت عدة لقاءات مع «سماشسنى» مدير المخابرات السوفيتية أو مدير مكتب أمن الدولة كما يسمونه - وذلك بناء على توجيه من عبد الناصر وكوسجين ـ لإعادة علاقات التعاون بين المخابرات السوفييتية والمخابرات المصرية والتى قطعت بعد قيام ثورة الشواف سنة ١٩٥٩ وتوتر العلاقات بين موسكو والقاهرة ولكن هذا التعاون لم يثمر عن نتائج طيبة نظرا لسلوك المخابرات السوفييتية وطبيعتها التى تريد أن تأخذ أكثر مما تعطى بكثير.

على أنه لا يفوتنى أن أذكر حدثا خطيرا كاد يودى بحياة كل الوفد المصرى الرسمى أثناء هبوط الطائرة المصرية فى مطار ليننجراد فقبل وصولنا إلى مطار موسكو بما يقرب من نصف ساعة، استقبل قائد الطائرة المصرية التى كانت تقلنا إشارة من مطار موسكو ويعلن فيها أنه مغلق نتيجة سوء الأحوال الجوية، وطلب من قائد الطائرة الاتجاه إلى مطار لينينجراد.

وعند اقترابنا من مطار لينينجراد تم الاتصال بين قائد الطائرة المصرية وغرفة المراقبة الجوية فى المطار.. وبسوء نية طلبت غرفة المراقبة من قائد الطائرة الهبوط بطائرته قبل ممر الهبوط. وإذا الطائرة ترتفع فجأة بصورة جعلت الفريق أول صدقى محمود يتجه مسرعا إلى غرفة طاقم الطائرة.. لقد كادت الطائرة تصطدم بأحد المصانع الضخمة، ولولا قدرة قائد الطائرة وكفاءته الفائقة لأصبحت الطائرة ومن فيها هشيما تذروه الرياح..

وأثار هذا الأمر المشير عامر، واتهم غرفة المراقبة السوفييتية بسوء النية، ولكن القادة السوفييت قادرون على تبرير كل خطأ.. لقد عللوا ما حدث نتيجة سوء الأحوال الجوية، ونتيجة عدم كفاءة قائد الطائرة المصرية.. ولكن هذا التبرير كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة.. لقد كانت الطائرة المصرية تحمل صيدا ثمينا للسوفييت أرادوا التخلص منه.. ولقد كان لهم ما أرادوا.. فقد تخلصوا منهم بعد عام بطريقة أخرى بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فقتل رئيس الوفد.. وزج بالآخرين فى السجون.

مؤتمر القمة الثالث لمنظمة الوحدة الأفريقية

فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ اتجه عبد الناصر إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد فى المدة من ٥ إلى ٩ نوفمبر، ورافقت

عبدالناصر فى الرحلة كعضو فى الوفد الرسمى.. ولقد بدأ المؤتمر يوم ٥ نوفمبر فى جو يسوده التوتر الحاد نتيجة الاخفاق فى تسوية الأزمة التى نشبت بين غانا وغينيا لاحتجاز الوفد الغينى لدى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى أكرا.. ولكن مؤتمر القمة استطاع أن يجتاز أخطر أزمة كانت تهدد أعماله، وتهدد بالتالى مصير منظمة الوحدة الأفريقية، إذ تمكن الرئيس عبد الناصر والامبراطور هيلاسلاسى والرئيس وليام تايمان رئيس ليبيريا بتكليف من رؤساء الدول من حل أزمة الوفد الغينى المعتقل فى أكرا.

واستطاع الزعماء الثلاثة إقناع الجنرال أنكرا بالإفراج عن الوفد الغينى على أساس أن يضمن الرؤساء الثلاثة أن يعود الغانيون المقيمون فى غينيا الذين يريدون العودة إلى غانا.

ومع ذلك رفض الرئيس سيكوتورى الاشتراك فى مؤتمر القمة، وقرر المؤتمر تخفيض عدد اللجان الدائمة للمنظمة من ٧ لجان إلى ٣ لجان.

ولقد افتتح المؤتمر برئاسة وليام تايمان رئيس جمهورية ليبريا، كما تم انتخاب الامبراطور هيلاسلاسى رئيسا للدورة.. وبناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر تم انتخاب رؤساء الوفود الآتية رؤساء للجلسات:

- بوكاسا رئيس جمهورية وسط أفريقيا
- اهيدجر رئيس جمهورية الكاميرون
- م. د. جوارا رئيس وزراء جامبا
- كينث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا
- عبد الرازق الحاج حسين رئيس وزراء الصومال
- لاميزانا رئيس جمهورية فولتا العليا

وقد أخذ علما بتقرير الأمين العام الإدارى بشأن نتائج اجتماعات الخبراء المختلفة التى نظمتها معا كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية عن شتى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ يضع فى الاعتبار الصعوبات التى أشير إليها فى عدد من تقارير الأمين العام الإدارى والخاصة بإعداد الدراسات التى طلبتها اللجان المتخصصة يقرر المؤتمر:

- ❑ عقد لجنة ثالثة خلال دورات مجلس الوزراء فى نفس الوقت الذى تعقد فيه اللجنتين

أ، ب على أن تكلف اللجنة المذكورة بدراسة النواحى المختلفة للتعاون الأفريقى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفصيلا من أجل التوصية بالقيام بأى عمل مشترك من شأنه التعجيل بتحقيق التقدم فى هذه المجالات.

- يكلف لهذا الغرض الأمين العام الإدارى كى يواصل فى إطار التعاون المنطقى مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشتى المنظمات التى تعمل فى أفريقيا الدراسات المختلفة التى تبرز مشاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الأفريقى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.
- يؤيد بلا تحفظ التجارب التى تجرى حاليا فى ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعى المتعدد القوميات فى بعض المناطق الجغرافية فى إطار الاتفاقيات النهرية وخلافه.
- يقرر الموافقة على توصية الاجتماعات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى قطاعات التجارة والتنمية والنقل والمواصلات، كما وردت فى تقرير الأمين العام الادارى.
- يقرر تنسيق مواقف القادة الأفريقيين كى يتحقق نجاح المؤتمر العالمى الثانى للتجارة والتنمية سواء على مستوى تضامن الدول النامية أو فى نطاق المفاوضات بين هؤلاء والدول الصناعية.
- يطلب فورا من جميع الدول الأعضاء أن تقدم للأمانة كافة المعلومات والبحوث التى يستلزمها إعداد الدراسات الشاملة التى تطلبها اللجان المتخصصة.

ولقد أتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن روديسيا وبحث مشكلة النزاع بين رواندا وبورندى، وكانت الأولى تتهم الثانية بأنها تستعد عسكريا لمهاجمتها ولقد قرر المؤتمر تعيين جوستين بومبوكو وزير خارجية الكونغو كينشاسا وسيطا فى النزاع، كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة الوساطة والتحكيم على أن تتولى النظر فى المنازعات الداخلية بين الدول الأفريقية.

وتقرر عقد اجتماع المؤتمر التالى فى أديس أبابا فى الأسبوع الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٧ قبل انعقاد دورة الأمم المتحدة، ورفض المقترحات الخاصة بعقد المؤتمر كل عامين.

وقد أسفر المؤتمر عن قرارين حيويين فى مجال التعاون الاقتصادى والاجتماعى وقد طلب القرار الأول من جميع الدول الأعضاء أن تقدم للأمانة كافة المعلومات والبحوث

التى يستلزمها إعداد الدراسات الشاملة التى تطلبها اللجان المتخصصة.. وأوصى القرار الثانى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بقبول دعوة الجزائر لتنسيق الجهود بشأن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية.

وفيما يلى نص القرارين:

أولا: قرار عن التعاون الاقتصادى والاجتماعى:

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة فى أديس أبابا (أثيوبيا من ٥ إلى ٩ نو فمبر سنة ١٩٦٦) إذ يشير إلى أهمية مشكلة التعاون الاقتصادى والاجتماعى التى أوردها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة فى الفقرات (١) (ب)، (٢) (ب جـ د هـ).

وإذ فوض مجلس الوزراء بأن يبحث بمزيد من التفصيل عما كان عليه الأمر فى الماضى حالة المشاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا.. وإذ هو مدرك تماما للحصيلة الايجابية التى أتت بها التجارب المختلفة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى الأفريقى المتعدد القوميات بالنسبة للتكامل الاقتصادى الذى نص عليه الميثاق.

ثانيا: قرار بشأن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية:

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا (أثيوبيا) من ٥ إلى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦.

نظرا لأهمية مشاكل التنمية الاقتصادية.. وإذ يضع فى الاعتبار أن أحد الشروط اللازمة لتنمية بلدان العالم الثالث تكمن فى إيجاد الحلول المناسبة لتدهور شروط التبادل التجارى وحيث إن المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية المقبل سوف يتناول بالضرورة هذه المشكلة الأساسية.

وبالنظر إلى أن بلدان العالم الثالث سوف يكون عليها أن تقيم فيما بينها جبهة مشتركة إذا ما رغبت فى تحقيق نتائج مرضية.

وبالنظر أيضا إلى دعوة حكومة الجزائر إلى بلدان العالم الثالث للاجتماع فى الجزائر لتنسيق وجهات نظرهم.

يوصى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بقبول دعوة حكومة الجزائر، وبأن تمثل فى هذا الاجتماع المهم.

أما فى المجال السياسى فقد أصدر المؤتمر القرارات التالية:

١ـ استنكار المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية ونظام المستوطنين المتمردين فى روديسيا بوصفها مؤامرة تهدف إلى الاعتراف بالاستقلال الذى اغتصبه المتمردون بطريقة غير شرعية.

٢ـ يدعو المؤتمر الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الدول الأخرى الاستمرار فى عدم الاعتراف بالنظام القائم، ورفض الاعتراف بأى نظام قد تأتى به المحادثات الجارية بين الحكومة البريطانية والمتمردين الروديسيين إلا إذا كانت هذه الحكومة قائمة على أساس حكم الأغلبية.

٣ـ يستنكر فشل بريطانيا فى القضاء على نظام المتمردين فى روديسيا ويطالب حكومة المملكة المتحدة بأن تعمل على إسقاط هذا النظام.

٤ـ يوصى منظمة الوحدة الأفريقية وجميع الحكومات الصديقة بتقديم المعونة المادية لشعب زيمبابوى الذى يناضل داخل زيمبابوى.

٥ـ يستنكر موقف جميع الدول التى تؤيد نظام المتمردين فى روديسيا وبخاصة البرتغال وجنوب أفريقيا.

٦ـ يدعو جميع الدول الأعضاء بالإتفاق فيما بينها إلى اتخاذ الإجراءات ضد أولئك الأشخاص والشركات والمؤسسات القائمة فيها التى تقوم سعيا وراء المصالح الاستعمارية بالتعامل مع النظام غير الشرعى فى روديسيا.

٧ـ يدعو جميع الدول الأعضاء ببذل كل الجهود لمساعدة شعب جنوب غرب أفريقيا لتخليص نفسه من الاحتلال الأجنبى ـ سيطرة جنوب أفريقيا على جنوب غرب أفريقيا ـ كى يمارس حقه المشروع فى الحرية والاستقلال.

٨ـ يدعو الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة بموجب ميثاق المنظمة لتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦، بشأن جنوب غرب أفريقيا فورا لوضع حد لهذا الاحتلال الغاشم غير الشرعى لجنوب أفريقيا.

٩ـ يعلن تأييده الكامل للجهود الرامية لتحرير كافة الأقاليم الأفريقية الخاضعة للسيطرة الأسبانية، ويناشد أسبانيا بأن تتخذ المبادرة جديا فى عملية منح الحرية والاستقلال لجميع هذه الاقاليم.

محادثات مع أيوب خان

فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٦٦، قام المشير عامر على رأس وفد مصرى بزيارة الباكستان، بدعوة من الرئيس أيوب خان.. وكانت الحكومة الباكستانية قد وجهت لى دعوة خاصة فى غضون هذا العام، فعينت عضوا فى هذا الوفد الذى كان يهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين وبخاصة أن السعودية كانت قد بدأت فى إحياء فكرة المؤتمر الإسلامى الذى كانت تنظر إليه القاهرة على أنه مخطط استعمارى موجه إلى الأمة العربية لتحقيق أغراض الاستعمار ومطامعه تحت ستار تجمع إسلامى، بعد الاخفاق فى إقامة أحلاف تقليدية تنفر منها الشعوب.. وفى ليلة السفر، مررت بصحبة المشير عامر على الرئيس الراحل عبد الناصر لتوديعه وللحديث معه فى الخط العريض لمهمة الوفد.

وأشار عبد الناصر على عبد الحكيم عامر أن يرسل له برقية من الباكستان يقترح فيها على عبد الناصر سحب قوات الطوارىء الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ.. كان هدف عبد الناصر من ذلك الرد على الحملة الشرسة التى كانت تشنها أجهزة الدعاية المعادية لمصر.. وكان عبد الناصر يأمل أن تقوم أجهزة الغرب بالتقاط البرقية وحل شفرتها ومن ثم تسبب قلقا لدى الغرب الذى كان يهمه استقرار المنطقة والمحافظة على كيان إسرائيل، وعلى مصالحه البترولية فى المنطقة.

كانت هناك نقطة خلاف بين مصر والباكستان، أثرت على العلاقات الودية بين البلدين.. ذلك أن الباكستان كانت تمد السعودية بالأسلحة التى كانت تستخدم ضد قواتنا فى اليمن، كما كانت تمدها بالخبراء، فضلا عن محاولة ضم السعودية للباكستان إلى مؤتمر القمة الإسلامى الذى كان يواجه خط القومية العربية الذى كان سائدا فى ذاك الوقت.

وفى الساعة السابعة من مساء الخميس ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ عقد اجتماع فى

القصر الجمهورى الباكستانى بروالبندى حضره عن الجانب الباكستانى الرئيس أيوب خان رئيس الجمهورية، وشريف الدين برزاده وزير الخارجية، أحمد يوسف وكيل وزارة الخارجية، وسجاد حيدر سفير الباكستان فى القاهرة، أكبر طيجى مدير عام بوزارة الخارجية والمكلف بالشئون العربية والأفريقية، والنجم الثاقب المستشار بوزارة الخارجية عن الشئون العربية، وعن الجانب المصرى المشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى، وصلاح نصر رئيس المخابرات العامة، وشمس بدران وزير الحربية ومحمود حسنى العروسى سفير الجمهورية العر بية لدى الباكستان.

ولقد بدأ الرئيس أيوب خان حديثه بتوضيح سياسة الباكستان الخارجية، فقال: «إن وضع الباكستان الجغرافى قد حتم عليها اتباع سياسة معينة، فهى مقسمة إلى شطرين: باكستان الشرقية وباكستان الغربية، يفصلهما أرض هندية كما يحيط بها ثلاث دول كبرى هى الاتحاد السوفييتى والصين والهند، وأن هذا الوضع الفريد تطلب من الباكستان اتباع سياسة سلام مع جيرانها».. وتحدث أيوب خان عن علاقة الباكستان بالهند، وكانت تبدو عليه المرارة وهو يتحدث. قال أيوب خان:

«إن الهند تشكل على الباكستان خطرا بالغا، وأن العلاقات بين البلدين تغيرت كثيرا منذ عام ١٩٦٢، إذ بدأت الهند فى التسليح بحجة مواجهة الصين، ولكنها فى الواقع لم تستخدم هذه الأسلحة إلا ضد الباكستان».. وأشار أيوب خان إلى أن للهند فلسفة خاصة، فهى تكره أن تقوم إلى جانبها دولة مسلمة قوية وذكر أن هذا الوضع كان مستحيلا قبل قيام الباكستان نتيجة اختلاف الدين، وأنها كانت فى ذاك الوقت تعامل مائة مليون مسلم معاملة الأقلية.

وتحدث أيوب خان عن مشكلة كشمير بقوله:

«إن موقف الهند المتزمت قد عقد المشكلة، وبالرغم من أن اتفاق وقف اطلاق النار الذى تم فى سبتمبر عام ١٩٦٥ قد أنهى عمليات عسكرية على مستوى كبير بين الهند والباكستان، فقد حاولت بعض القيادات العسكرية المحلية من كلا الجانبين تحسين مواقعها الحربية»..

وأشاد أيوب خان بجهود الرئيس كوسيجن فى محاولته الوصول إلى تسبوية، وبخاصة بعد اجتماع أيوب خان رئيس الجمهورية الباكستانية مع لال باهادورشاسترى رئيس الحكومة الهندية.. وقال أيوب خان إنه لا يأمل أن يقوم سلام مع الهند لتمسكها بموقفها المتشدد.. وقال إن الهند مصابة بما يسمى «الحاجز العقلى» ومنشأ هذه العقدة جاء نتيجة

علاقة الباكستان مع الصين، ومن ثم تتخذ الهند من اعتداء الصين عليها ذريعة للحصول على كميات ضخمة من الأسلحة، تهدد بها الباكستان.

على أن هناك نقطة أثارها الرئيس الباكستانى فى المحادثات، تؤثر على العلاقات الهندية العربية، إذ قال إن المخابرات الباكستانية حصلت على معلومات تفيد بأن جزءا كبيرا من أخبار العالم العربى يتسرب إلى إسرائيل عن طريق الهند، كما قال إن البحرية الإسرائيلية تضم هنوداً إسرائيليين، فضلا عن أن الهند حصلت على أسلحة ومعدات من اسرائيل.. وأكد أيوب خان أن للباكستان سياستين: فهى كدولة مسلمة ترتبط مع دول العالم الإسلامى بروابط وثيقة تستند إلى إيمان الباكستان بفلسفة الإسلام القائمة على المساواة والإخاء والعدل الاجتماعى، ومن ثم فهى توثق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران وتركيا.. ومن ناحية أخرى تؤمن الباكستان بالتعاون مع العالم العربى فى نطاق سياستها الخارجية ولكن المشكلة هنا تكمن فى أن العالم العربى منقسم على نفسه وله مشاكله، وتريد الباكستان أن تكون على علاقة طيبة مع كل الدول العربية وليس لها أية مصلحة فى أن تجعل الموقف متوترا داخل العالم العربى.

واستطرد أيوب خان يشرح سياسة الباكستان إزاء ما قدمته من مساعدات لبعض الدول العر بية وقال:

«إن الباكستان حينما تقوم بتقديم مساعدة لدولة عربية فهى لا تريد أن يساء فهمها بأنها تساعد دولة عربية ضد أخرى، بل تريد وحدة العالم العربى، وهى تنظر إلى انقسام العرب بنظرة الأسف والمرارة».

وتعرض أيوب خان لعلاقاته مع المملكة السعودية، فقال إن الجمهورية العربية المتحدة تشكو من أن باكستان تمد السعودية بالأسلحة.. وقام أيوب خان بتوضيح الظروف التى أدت إلى ذلك بقوله:

«أن بعثة سعودية حضرت إلى الباكستان منذ فترة طويلة وطلبت مد السعودية بالأسلحة، ولكن الباكستان لم تستجب لهذا الطلب، فكررت السعودية طلبها مراراً، وشكت من موقف الباكستان منها».

ووضح أيوب خان أن الباكستان حينما سلمت هذه الأسلحة وهى أسلحة خفيفة اشترطت على السعودية عدم استخدامها فى اليمن.

كان موضوع الحديث حرجا حساسا، وبخاصة لتوتر العلاقات بين القاهرة والرياض فى ذاك الوقت، فحينما تحدث أيوب خان عن الخبراء العسكريين الباكستانيين الذين تم إيفادهم للرياض،ألمح إلى أن الباكستان تعرضت لضغط أمريكى شديد يكمن فى منع الباكستان من تقديم المعونة إلى السعودية.

وقام أيوب خان بشرح ظروف إرسال الخبراء، فقال إن السعودية كانت قد تسلمت وحدة رادار وبعض الطائرات من بريطانيا فطلبت السعودية من الباكستان بعض الخبراء، ولبت الباكستان هذا الطلب، ولم يتعد دور هؤلاء الخبراء وظيفة التدريب والمشورة ولم يتسلموا قيادات فى الجيش السعودى.

وهنا أشار أيوب خان إلى أن مصر لها سابقة فى ذلك، فقد سبق لها أن أرسلت للسعودية خبراء عسكريين حينما كانت العلاقات طيبة بين مصر والسعودية، ومن ثم لم ترتكب الباكستان ـ على حد قوله ـ جرما فى معاونة السعودية.. وحاول أيوب خان أن يوضح حسن نوايا الباكستان فقال إنه كتب لعبد الناصر يعرض الوساطة لتحسين العلاقات بين مصر والسعودية، وأبدى استعداد الباكستان لسحب خبرائها.

وأضاف أيوب خان قائلا:

«إن السعودية حينما علمت بزيارة المشير عامر استفسرت من الباكستان عما ستقرره فى هذه الزيارة، فأجابت الباكستان بأنها لا تسمح لأحد بأن يسأل عن أصدقائها».

وعرج أيوب خان بالحديث عن اجتماع القمة الاسلامى الذى كان مزمعا عقده فى ذاك الوقت، فقال إنه سمع بهذا الاقتراح من البيان المشترك الذى صدر أخيرا من الملك فيصل وشاه إيران... وعاد فقال إنه استفسر من الملك فيصل أثناء زيارته لباكستان فى أبريل من عام ١٩٦٦ عن هذا الاقتراح فبين له الملك فيصل أنه كان قد تلقى اقتراحاً بهذا من رئيس جمهورية الصومال أثناء انعقاد مؤتمر العالم الاسلامى فى مكة وعلق أيوب خان لفيصل بأن الفكرة طيبة فى حد ذاتها، ولكنه يرى أنه لو لم يحضر عدد مناسب من الدول الإسلامية هذا المؤتمر، فإنه ينصح بعدم توجيه الدعوة لعقد الاجتماع.

وكان من رأى أيوب خان أنه إذا عقد هذا الاجتماع، فعليه أن يناقش المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للعالم الإسلامى، ويبتعد عن الموضوعات السياسية أو العسكرية، وأن يعمل المؤتمر كلجنة مشتركة للدول الإسلامية مهمتها مراجعة أعمال هذه الدول والعمل على تبادل الخبرات، ومنع الدول الكبرى من الاستفادة من خلافات الدول

الإسلامية، واستخدام كل منها ضد الأخرى.. وركز أيوب خان على ضرورة أن تكون للدول الإسلامية شخصيتها الدولية، والاعتماد على جميع علماء الدين فى الأمة الإسلامية لدراسة المشاكل التى تهم العالم الإسلامى.

وبالرغم من أن زيارة المشير عامر إلى الباكستان لقيت ترحيباً حاراً من الحكومة الباكستانية والشعب الباكستانى، وبالرغم من أن المحادثات كانت تدور فى جو من الود، فإن اختلاف سياسات كل من الجمهورية العربية المتحدة والباكستان نتيجة اختلاف موقعهما الجغرافى ومصالحهما أضفى على المناقشات جوا من الحرج والتحفظ.

وبعد أن انتهى الرئيس أيوب خان من شرح وجهة نظر باكستان، قام المشير عامر بالرد عليه، وقال إن مصر تقدر تماما الموقف الصعب الذى تواجهه الباكستان كى تصبح دولة مستقلة بالرغم من الضغوط الشديدة التى تعرضت لها.

وتعرض المشير عامر إلى مشاكل العالم العربى، فأكدّ أن الخلاف الوحيد من وجهة نظر القاهرة أن هناك بعض الدول العربية تتلقى النصائح من الدول الإمبريالية التى ترتبط مع إسرائيل بمصالح مشتركة.. واستطرد المشير عامر يشرح موقف الدول العربية من ناحية الاستعداد العسكرى لمواجهة إسرائيل، فوضح أن الجيش السورى تتنازعه الخلافات العقائدية مما أوجد داخله أحزاباً مختلفة شغلته عن الاستعداد للمعارك العسكرية، كما أن الأردن لا تستطيع من ناحية الامكانات المادية أن تكون جيشا قويا على استعداد لمواجهة حرب شاملة مع إسرائيل، أما السعودية فلا تملك فى الواقع جيشا بالمعنى المعروف نتيجة القصور فى الخبرة والتدريب والتعليم، وهكذا أصبحت الجمهورية العربية المتحدة هى التى تملك قوة مستعدة للحرب.

وتعرض المشير عامر إلى مؤتمرات القمة العربية فقال إنه كان قد تم الاتفاق على أن تتعاون الدول العربية فى مواجهة إسرائيل، ولكن بدلاً من ذلك بدأت بعض الدول العربية تتخذ مواقف معادية من مصر نتيجة خوفها من النظام القائم بها، هذا النظام الذى يقوم على تطبيق الاشتراكية التقدمية، وهناك بعض الدول العربية تخشى من هذا النظام لأنه قد يؤثر على مصالحها.. وذكر المشير عامر أن هناك بعض الدول العربية تدعى أن القاهرة تريد إحداث الفرقة، ولكن الواقع أنه ليس لمصر أية مصالح فى ذلك، وأنها لم تلجأ لذلك من قبل، فالخبراء المصريون الذين عملوا فى السعودية لم يتدخلوا فى سياساتها أو فى شئونها الداخلية.

وتعرض المشير عامر إلى الموقف فى الأردن إثر العدوان الإسرائيلى عليه عام ١٩٦٦، فقال إن الملك حسين رفض السماح لقوات عربية بالدخول فى الأردن، وقام حسين بالتشكيك فى موقف مصر بإدعائه أنها لم ترسل له سربا من الطائرات، وهذا مردود عليه، لأن هذا السرب لن يستطيع حل المشكلة، أو يمكنه أن يؤدى عملا ذا شأن..

وعلق المشير عامر على اجتماع القمة الإسلامى بقوله:

«إننا نقدر ما ذكره الرئيس أيوب خان فيما يتعلق بالتعاون بين دول العالم الإسلامى، ولكننا نرى أن اتخاذ دين الإسلام كأساس للسياسة لا يتفق والتطورات السياسية العالمية، فضلا عن أن منشأ هذا الفكر جاء نتيجة المباحثات التى تمت بين أيزنهاور والملك سعود»

وهنا تساءل الرئيس أيوب خان:

«هل يتفق التجمع الإسلامى والسياسة الأمريكية المعاصرة؟»

وأجاب أيوب خان على سؤاله بقوله:

«إننى أرى أن هذا التجمع ليس فى صالح الولايات المتحدة، فهو يعوق من استخدام الولايات المتحدة أى دولة إسلامية ضد الأخرى»

واقترح أيوب خان أن يتم التلاقى للاتفاق على التعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية، كما اقترح عقد اجتماعات على مستويات فنية مختلفة.

وتحدث المشير عامر عن علاقة القاهرة مع الدول الكبرى، فقال إن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ودية، كذلك مع فرنسا، وذكر أنه لمس إخلاصا من الرئيس ديجول فى موضوع إسرائيل.

أما العلاقات مع الولايات المتحدة، فقال إنها غير طيبة نتيجة استخدامها أسلوب الضغط الاقتصادى، وقطعها المساعدات عن مصر بشكل فجائى..

وبالنسبة لبريطانيا فقد قطعت القاهرة علاقاتها الدبلوماسية معها تطبيقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية لموقف بريطانيا من قضية روديسيا وذكر المشير عامر أنه أثناء زيارته لموسكو فى الشهر السابق قابل هناك جورج براون وزير خارجية بريطانيا بناء على طلب الأخير، وقد أعرب براون عن أمله فى أن تعود العلاقات العادية بين البلدين، وكان رد المشير عامر على ذلك بأن مصر تضع فى الاعتبار موقف الدول الأفريقية ومصالحها.

وأثار المشير عامر مسألة توتر العلاقات بين القاهرة والرياض، فقال إن القاهرة تواجه

مشكلات لم يكن لها يد فى خلقها، وهى تحس بالقلق لما يحدث فى السعودية نتيجة تعاونها مع بريطانيا فى إنشاء قواعد الصواريخ على حدود اليمن وأضاف يقول إن البريطانيين قد يضغطون على السعودية للإقدام على شىء ما.

وردّ الرئيس أيوب خان على ذلك بقوله: «إنه يعتقد أن ما لدى السعودية من معدات لا يمكنها من عمل أى شىء، فالسعوديون يصرفون أموالا طائلة لجلب طائرات ومعدات لم يتمكنوا من استخدامها نتيجة النقص فى الخبرات، وأن المستفيد من هذا هو بريطانيا التى تحلب من السعودية ـ البقرة الحلوب ـ أموالاً طائلة.

وعلق المشير عامر على ذلك بقوله: «إن السعوديين يتوهمون بوجود صينى فى اليمن وهذا غير صحيح ويقوم على الحدس والتخمين.. وعلى أساس هذه التخمينات يقيمون فى بلادهم قواعد بريطانية».. وشرح المشير عامر موقف الجمهورية العربية المتحدة من الهند، ولخصه فى النقاط التالية:

أولا: أن الجمهورية العربية المتحدة لا تريد استمرار الخلافات بين الهند والباكستان، فاستمرار هذه الخلافات سوف يساعد الدول الكبرى على استخدامها مما يضر بمصلحة البلدين.

ثانياً: أن القاهرة تأمل فى أن تظل الهند غير معترفة بإسرائيل، ومع أن بعض الصحف والأحزاب الهندية تطالب بالاعتراف بإسرائيل، فإن الحكومة الهندية ذاتها تقع تحت ضغوط خارجية وداخلية للاعتراف بإسرائيل، ونحن نريد الحيلولة دون ذلك.

ثالثا: أن من شأن مجافاة الهند، قد يؤدى إلى توثيق علاقاتها مع الدول الكبرى، ومن الصالح بقاؤها بعيدة عن التأثر بسياسات هذه الدول، كيلا تقوم هذه الدول باستخدامها ضد الباكستان أو غيرها من الدول.

وفى أثناء إقامتنا فى دكا عرض علىّ المشير عامر نص البرقية التى طلب عبدالناصر إرسالها، ولكننى نصحته بعدم إرسالها، فالحجة ساذجة لا يمكن أن تنطلى على أمريكا، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين يلتقطونها فى القاهرة الذين لا يجدون هناك داعيا عاجلا لإرسال مثل هذه الإشارة وبخاصة أنهم لا يعرفون الاتفاق الذى تم بين عامر وعبدالناصر.. ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتى مبرراً رأيه بأنه قد وعد عبدالناصر بإرسالها، فاستدعى الرائد مسعد الجنيدى ضابط الإشارة الذى كان يرافق الوفد وأصدر

له تعليمات بإرسالها وتم إرسالها بواسطة شبكة اللاسلكى المقامة فى السفارة المصرية بباكستان والتابعة لوزارة الخارجية المصرية.

وكانت هذه الإشارة موضع جدل ونقاش وخلاف بعد الهزيمة، فكيلت الاتهامات لعبد الحكيم بعد موته، وأذيعت دعاية هوجاء، ودفنت الحقيقة ولكن إلى حين.. لقد أراد المزيفون أن يصوروا أن عبد الحكيم عامر هو صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية منذ عام ١٩٦٦، مع أنها كانت فكرة ملحة تسيطر على عقل عبدالناصر وعلى تفكيره السياسى.

استعداد اسرائيل

وسط الانقسام الذى ساد العالم العربى، وبين الاضطراب الذى عم منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٦، كانت إسرائيل تبذل أقصى طاقاتها للاستعداد الحربى. وبعكس خصومهم العرب، انهمك الاسرائيليون منذ انتهاء حرب السويس سنة ١٩٥٦، ولمدى عشر سنوات يدبرون الخطط لاستعادة ما أجبروا بالتنازل عنه عام ١٩٥٦.

لقد غرس فى الفكر الإسرائيلى طوال هذه السنوات العشر، فكرة ضرورة تدمير عبدالناصر، أو على الأقل الحط من هيبته وإذلاله لحرمانه من الزعامة العربية.. وقد ظهر هذا الاتجاه فيما وجهه بن جوريون بعد حرب سنة ١٩٥٦ إلى شعبه، قال بن جوريون:

«بينما أدّت هزيمة مصر فى سيناء إلى التقليل من شأن «الدكتاتور المصرى» فإننى أخشى دائما أن تظهر شخصية مثل التى ظهرت بين العرب فى القرن السابع، لترفع معنوياتهم، وتغير من طباعهم وتدفعهم إلى قتال قومى» وأضاف بن جوريون قائلا:

«إن الخطر لا يزال كامنا.. إن عبدالناصر هو هذه الشخصية »

ومع أن بن جوريون ذهب وسلم رئاسة الوزارة إلى ليفى أشكول، فإن كلماته السالفة لم تفقد معناها فى صفوف الجيش الإسرائيلى، ووسط السياسيين الاسرائيليين الذين يحبذون الحرب.. وكان بن جوريون قد انشق عن أشكول ومجموعة حزب الماباى القديمة، لأنه كان يرى أن اشكول يقف موقفا سلبياً من العرب، وقام بن جوريون بالاشتراك مع موشى ديان الذى مجده الإسرائيليون كبطل حملة ١٩٥٦ بتشكيل حزب رافى المتطرف فى سياسته مع العرب.

كان أشكول يميل إلى المفاوضة أكثر من القمع لاكتساب تعاون العرب الذين يعيشون داخل إسرائيل، إذ سمح للأقلية العربية التى تعيش فى إسرائيل بالانضمام إلى اتحادات العمال الإسرائيلية، وأبدى استعداده لتحريرهم من القوانين الداخلية التى كانت تقيد تحركاتهم ونشاطهم خلال الثمانى عشرة سنة السالفة. كما قام بطرد موشى ديان من وزارة الدفاع، وشمعون بيريز المخطط الرئيسى لحرب ١٩٥٦.. واستطاع أشكول أن يكتسب شعبية داخل اسرائيل، وظهرت قوته فى انتخابات عام ١٩٥٦ حينما أخفق حزب رافى بزعامة بن جوريون فى الحصول على أكثر من عشرة مقاعد مقابل مائة وعشرين مقعدا فى الكنيست.

ولكن إسرائيل واجهت فى العام التالى مشاكل اقتصادية خطيرة.. لقد وصلت نسبة الهجرة إلى إسرائيل إلى أدنى المستويات منذ عام ١٩٤٨، وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠٪ من قوة العمال، والأخطر من هذا كله أن أعداداً ضخمة من المثقفين والعلماء الإسرائيليين عادوا إلى أمريكا وأوروبا الغربية للبحث عن مجال أفضل لاستغلال مواهبهم.

واستغل ما أطلق عليه «الصقور» الموقف الصعب لحكومة أشكول، وبدأوا شن حملة على الحكومة الإسرائيلية للعودة إلى سياسة أكثر إيجابية إزاء جيران إسرائيل من العرب.. واستغل بن جوريون وأعوانه تصريحات الشقيرى العنيفة، والعمليات التى قام بها الفلسطينيون والسوريون فى منطقة الحولة المنزوعة السلاح، فقاموا بالضغط على حكومة أشكول واتهموها بأنها تتهاون فى الأمن القومى للدولة.. وطالب الجيش الإسرائيلى بقيادة إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلى، بأن يطلق يده ليقوم بالانتقام من أعمال العرب العدوانية.. واضطر أشكول إلى التخلى عن أساليبه السلبية، وقامت العمليات الحربية ضد سوريا فى سبتمبر سنة ١٩٦٦، كما دمرت قرية سامو فى الأردن بعد شهرين لاحقين.. وبعد حادثة سامو، أعلن أشكول أنها ستكون آخر العمليات من هذا النوع، وبأن العمليات الانتقامية لن تكون جزءاً من سياسته.

ولكن الجيش والسياسيين الذين يساندون سياسة الجيش لم يقتنعوا بهذه السياسة.. فمن وجهة نظرهم أن سوريا والأردن تمت معاقبتهما، بينما عبدالناصر لم يمس، ومحمى من القوات الدولية على حد قولهم، ولا يمكن جذبه إلى المعركة.. وصمم هذا الفريق على جر عبدالناصر من مخبئه وتدمير صورة زعامته للعرب، وكان تعهد مصر لحماية سوريا بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مفتاح هذه المشكلة.. ومن ثم حدث بعد الغارة على

قرية سامو أن زعم الاسرائيليون أن قصدهم لم يكن معاقبة الأردن، ولكن هدفهم كان تدمير قرية أصبحت قاعدة يعمل منها المخربون السوريون خلف خطوطهم.

ولم يقع عبدالناصر فى الفخ فى هذه المرة، فحينما تعرضت الحدود الأردنية والسورية مع إسرائيل لعدة إغارات صغيرة من إسرائيل فى أوائل عام ١٩٦٧، لم يتعد رد فعل القاهرة عن احتجاجات وتنديد لإسرائيل على ما قامت به من أعمال عدوانية.

لقد كانت العلاقات بين أغلب الدول العربية قائمة على أساس فقدان الثقة، وصل فى بعض الأحيان إلى درجة من التآمر. وحينما حل العام الحزين ـ عام ١٩٦٧ سيىء الطالع ـ كان شاغل عبدالناصر الأكبر هو اهتمامه بالموقف الاقتصادى للبلاد.. كانت مصر تواجه مصاعب اقتصادية تراكمت على مر السنين، وبدأ خطرها يلوح فى الأفق.. ولم يكن عبدالناصر غافلا عن إدراكه لهذه المخاطر، بل كان يعى أبعادها ففى خطاب له ألقاه فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بمناسبة ذكرى عيد النصر، قام بتخصيص الجزء الأكبر من خطابه للمشكلة الاقتصادية ولم يخف عبدالناصر سوء الموقف الاقتصادى على شعبه، فذكر فى وضوح مدى خطورة سرعة معدل تزايد السكان فى مصر التى فاقت معدل الإنتاج وبيّن للشعب أثر ذلك على عدم توفر المواد الغذائية الضرورية..وقامت حكومة القاهرة بفرض إجراءات تموينية، وقّصرت بيع اللحوم على أربعة أيام فى الأسبوع، وحدت من استهلاك الفرد للأرز.. ولكن المشكلة كانت أخطر من ذلك بكثير، فرقعة الأرض المزروعة لم تزد فى مائة وستين عاما منذ أيام محمد على سوى مساحة صغيرة لا تتمشى مع تزايد السكان الرهيب.

كانت مساحة الأرض المزروعة فى عهد محمد على تبلغ ستة ملايين من الأفدنة، بينما كان تعداد السكان حينئذ لم يتجاوز خمسة ملايين نسمة.. وفى عام ١٩٦٧ بلغ تعداد سكان مصر ثلاثين مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة سوى ٣٥٠,٠٠٠ فدان قامت حكومة الثورة باستصلاحها.

والواقع أن مصر وقعت فى الخطأ ذاته الذى وقع فيه السوفييت بعد قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث طغى التصنيع في روسيا على حساب الزراعة ولم يسيرا فى خط متعادل.

كان عبدالناصر يحس بخطورة هذا التزايد المخيف فى السكان، وكان يعبر عن ذلك فى خطبه بقوله:

«كل عام يجىء لنا مليون طفل جديد يحتاجون إلى غذاء وملبس ومأوى وتعليم»

وكان القمح وهو الغذاء الرئيسى لغالبية السكان.. يسبب أم المشكلات.. فمصر كانت تحتاج عام ١٩٦٧ إلى أربعة ملايين طن من القمح تنتج منها ما يقرب من اثنين ونصف مليون طن، وكان عليها أن تستورد النقص من الخارج.. وكان الاتحاد السوفييتى يغطى مليون طن من هذا النقص، فكان على مصر أن تبحث فى السوق العالمى لاستكمال العجز، وذلك منذ أن قامت الولايات المتحدة فى شهر يونيو من عام ١٩٦٦ بوقف برنامج السلام للتغذية.. وكان على مصر أيضاً أن تبحث عن عملة أجنبية لشراء كمية القمح الباقية، ولم يكن هذا بالأمر السهل.. وفضلا عن هذا كان على مصر أن تواجه النفقات المستمرة الباهظة فى حرب اليمن، وتكاليف إنشاء السد العالى، ونفقات القوات المسلحة بما فى ذلك المبالغ الطائلة التى أنفقت لتعزيز قوة السلاح الجوى والبحرية المصرية..كل هذا أدى إلى مخاطر اقتصادية لم تشاهدها مصر منذ قيام الثورة.

كان عبد الناصر فى حاجة ملحة إلى العملات الصعبة، وكان الحصول عليها يكلف الخزانة المصرية أموالاً باهظة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على القروض عما كانت عليه من قبل، إذ وصل سعر الفائدة فى بعض الدول الغربية حينئذ إلى ١٢٪ من قيمة القرض.

ومع ذلك فقد أخذنا نبحث عن قروض من الدول الغربية، وكان عبد الناصر سعيداً حينما استطعت عام ١٩٦٧ أن أمهد للحكومة المصرية لعقد قرض قدره عشرة ملايين من الدولارات مع الحكومة الإيطالية.

وفى شهر أغسطس رفعت الحكومة المصرية سعر الأرز إلى الضعف بهدف الحد من استهلاكه، وزيادة الكمية المصدرة، كذلك ارتفعت أسعار عدة سلع من المواد الغذائية الضرورية، مما أدت إلى سخط سكان المدن على الحكومة.

وقام عبد الناصر فى ١٠ من سبتمبر بتغيير الوزارة، وأسند رئاستها إلى صدقى سليمان الذى واجه موقفا اقتصاديا سيئا.

كان على مصر أن تدفع أقساط ديونها قصيرة الأجل وفوائدها، وحدث عجز كبير فى الميزان التجارى حيث زاد الاستيراد على التصدير بشكل خطير.

واضطرت القاهرة إلى أن تبيع ثلث احتياطيها من الذهب لتواجه هذا الموقف الاقتصادى الصعب.

هكذا انتهى عام الاضطراب ليُستَقبلَ العامُ الحزينُ.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

5

العام الحزين

دار الخيّال

بداية غير طيبة

نصب الغرب لعبد الناصر فخا وقع فيه، ولم يكن الاتحاد السوفييتى بعيداً عن المشاركة بنصيب فى إقامة هذا الفخ.. كان عام ١٩٦٦ ـ كما بينا ـ ملتهبا بالأحداث، مليئا بالمشاكل، منذرا بالشرر.. الغرب كله متكتل ضد عبد الناصر.. العلاقة بين مصر والاتحاد السوفييتى فاترة بعد تلكوء مصر فى تلبية طلبه بإقامة منطقة للاستطلاع الجوى.. الخلافات مشتعلة بين العالم العربى.. هكذا أطل عام ١٩٦٧.. العام الحزين، الذى حوى من المحن والمآسى، مالم تره مصر فى الربع قرن الأخير.

كان عام ١٩٦٧ أنسب الأوقات لاستدراجنا نحو الفخ، فعلاقتنا مع الغرب سيئة للغاية، وعلاقاتنا مع السوفييت فاترة. وكانت علاقتنا مع بريطانيا مقطوعة، وكان هناك عديد من المشاكل تبعد أى أمل للتقارب، فمشكلة الجنوب اليمنى المحتل ومصالح بريطانيا فى الخليج العربى تتناقض كلية مع سياستنا، كما أن الولايات المتحدة بالرغم من قيام علاقات دبلوماسية بيننا وبينها، فإن سياستها الخارجية كانت تسعى منذ سنوات إلى حصارنا سياسيا واقتصاديا، فمصالحها فى المنطقة تتعارض مع سياسة مصر فى مساندة الحركات التحررية، أما ألمانيا الغربية فعلاقتنا معها كانت مقطوعة منذ صفقة الأسلحة السرية التى عقدتها مع إسرائيل.

وفضلا عن ذلك، فإن حركة المد الثورى والقومية العربية أزعجت الغرب بصفة عامة.. وكانت الدول العربية المحافظة وبخاصة السعودية والأردن تسير فى ركاب الغرب وتعتمد اعتماداً كليا على مساندته.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت علاقتنا مع السوفييت تتسم بالفتور والنفور، كما بينت من قبل.. فإذا ما أضفنا إلى هذه الظروف علاقتنا مع العرب، والحرب الباردة التى كانت تسود المنطقة العربية، لنجد أن المناخ كان ملائما لتدبير مؤامرة ٥ من يونيو.. فعلاقتنا مع السعودية كانت على أسوأ ما يكون، ووصل الأمر إلى درجه.. السباب المتبادل.

إخفاق القيادة السياسية فى وضع القرار

ولقد أطل عام ١٩٦٧، وهو يحمل معه الظروف والأحداث التى ساعدت على الإعداد لمؤامرة كبرى، بدأت خيوطها فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٧، وأخذت تتطور فى المنطقة ناصبة الفخ لعبد الناصر كى يتورط فى حرب كبرى شاملة مع إسرائيل.

كان الفدائيون الفلسطينيون يشددون هجماتهم وغاراتهم من سوريا على إسرائيل.

وكانت الحكومة السورية تعاونهم وتشجعهم.. ولم تقف إسرائيل مكتوفة اليدين، فقامت بعدد من الغارات الانتقامية على مواقع الفدائيين.. ولم يستطع عبد الناصر أن يفعل شيئا أكثر من التنديد بإسرائيل، وانتهز خصومه العرب الفرصة ليهاجموه هجوما عنيفا، فهو ـ على حد قولهم ـ يحارب إخوانه العرب فى اليمن، بينما يقف مكتوف الأيدى، محتميا وراء قوات الطوارئ الدولية، لا يناصر إخوانه العرب إزاء العدوان الإسرائيلى.

أما فى إسرائيل فكانت حكومة أشكول تواجه متاعب وأزمات، تثيرها الأجنحة المتطرفة التى كانت تطالب الحكومة الإسرائيلية بالقيام بعمل انتقامى يوجه لسوريا رداً على هجمات مجموعات فتح، مما دفع حكومة أشكول فى أبريل عام ١٩٦٧، إلى أن تدفع الطيران الإسرائيلى فى معركة مع الطيران السورى، أسفرت عن سقوط سبع طائرات سورية، ولم تتمكن القوات الجوية السورية من الصمود أمام طيران إسرائيل، فعادت الأولى إلى قواعدها تطاردها الطائرات الإسرائيلية حتى دمشق.

ويبدو أن أشكول أراد أن يرد على العسكريين الإسرائيليين الذين كانوا يهاجمونه بأنه يتبع أسلوب الدبلوماسية، ويترك أسلوب «بن جوريون» الذى يقوم على سياسة الردع.

وفى الوقت ذاته أراد أشكول أن يستعرض قوة إسرائيل أمام العرب، وأن يبين لهم أن إسرائيل يمكنها أن تعتمد على حليفتها أمريكا بتحرك قوات الأسطول السادس الأمريكى بالقرب من شواطئ البحر الأبيض المتوسط.. ولأول مرة كان رد الفعل عنيفا لدى عبدالناصر، وزاد من توتر الموقف قيام انقلاب عسكرى فى اليونان فى ٢١ من أبريل، حينما نجحت مجموعة من ضباط الجيش اليونانى فى القيام بانقلاب عسكرى، وإعلان حكومة دكتاتورية يمينية.

وبادرت عقب قيام انقلاب اليونان بإصدار توجيه إلى هيئة التقديرات والمعلومات فى المخابرات العامة، لعمل تقدير للموقف بعد هذه الأحداث وقد عرض هذا التقدير على عبد الناصر، وكان أهم ما تضمنه أن التغيير الذى وقع فى اليونان يعد بمثابة تطور جديد فى الهجوم الغربى على منطقة الشرق الأوسط.. فبعد نجاح هذا الانقلاب، سوف تنضم اليونان إلى تركيا لتكون بمثابة القاعدة الخلفية للمخطط الغربى فى منطقة الشرق الأوسط، بينما تقوم إسرائيل، بالعمل كجبهة أمامية لخدمة هذا المخطط، معتمدة على القاعدة الخلفية، وأن يكون هدف إسرائيل تحقيقا لسياسة الغرب عزل عبد الناصر عن طريق تحويل سوريا نحو الغرب، بالضغط عليها من إسرائيل.

ولقد صدق تنبوء المخابرات العامة، إذ حصلت المخابرات العامة المصرية بعد ذلك بفترة وجيزة على وثيقة عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، وكانت هذه السياسة تهدف أساسا إلى عزل عبد الناصر والقضاء على النظم التقدمية الباقية وبخاصة سوريا، لموقع الأخيرة الاستراتيجى كمدخل من الشمال إلى المشرق العربى وإلى الجزيرة العربية.. كذلك وقف نفوذ عبد الناصر فى اليمن الشمالى والجنوبى ومنطقة الخليج، وفى الوقت ذاته تدعيم إيران لتكون بمثابة قوة تهدد جارتها العراق، ولتكون أيضاً كدولة مانعة أمام أى زحف شيوعى.

ومع أن القيادة السياسية كانت فى الصورة، وكانت تدرك مخطط الغرب لعزل مصر عن باقى الدول العربية، فقد يعن لنا أن نتساءل: لماذا أخفقت هذه القيادة فى وضع القرار السياسى وابتلعت الطعم الذى ألقاه العدو.

الواقع أن أى قرار سياسى سليم يتخذ على أساس دراسة عميقة للمعلومات التى توفرها المخابرات وتنحصر فى بندين رئيسيين:

أولاً: تقارير المخابرات الجارية وهى عبارة عن التقارير التى تنتجها المخابرات من أول ما يطلق عليه «المخابرات الخام» وهى المعلومات غير المقيمة إلى تقرير المعلومات المُقيمة من مصادر عديدة موثوق بها.

ثانياً: تقديرات المخابرات وهى عبارة عن تقدير الموقف لمشكلة معينة، أومنطقة أو دولة إلخ.. وهذه أرقى أنواع إنتاج المخابرات.

على أننى أود أن أذكر ملاحظتين مهمتين بالنسبة لتقارير المخابرات الجارية وتقديرات المخابرات:

أولاهما: أن إخفاق المخابرات الجاريه يرجع أساسا إلى عدم اقتناع واضعى السياسة بالأخذ بها.. فقد كان ستالين على سبيل المثال يتخذ دائما موقفا سلبيا من التقارير التى كانت ترفع إلية وتُشير إلى هجوم ألمانى وشيك الوقوع عام ١٩٤١.. كما أن هتلر تجاهل تكهنات المخابرات الألمانية بإنزال القوات الإنجليزية ـ الأمريكية فى شمال أفريقيا.. وقد صدقت تنبؤات المخابرات فى الحالتين.

وتحليل المؤشرات هنا عملية مهمة، وهى عبارة عن دروس الحروب الماضية مع التأمل الباطنى فى الأعمال والإجراءات المنطقية التى تحدث فى المنطقة مثل:

(١) التعليمات الخاصة بإحراق الشفرات.

(٢) سحب الأموال الاحتياطية.

(٣) ترحيل الرعايا الأجانب.

(٤) استدعاء السفن التجارية أو تحرك قطع بحرية إلى مناطق معينة.

(٥) التجميع السريع للمواد الاستراتيجية واشتداد درجة الدعاية.

ثانيتهما: أن هناك فرقا بين تقديرات المخابرات وتقديرات واضعى السياسة، فتقديرات المخابرات عبارة عن دراسة العوامل التى تؤثر على المسألة محل الدراسة ثم استعراض مزايا وعيوب كل الحلول التى تكون مفتوحة أمامنا وأمام خصومنا، وقد يوضح فى النهاية الحل الأكثر احتمالا.. أى أن التقدير هنا قائم على أساس التكهن ولايصل إلى وضع خطة محددة أما تقديرات السياسيين، ففضلا عما ذكرت توا، يجب أن تنتهى بخطة معينة، وبناء عليه يتم وضع القرار السياسى.

ولنتساءل: إلى أى مدى كان صانعو السياسة فى مصر يأخذون بتقارير المخابرات الجارية؟ وهل كان هناك تخطيط سياسى واستراتيجى للدولة؟

وما أسباب إخفاق القرار السياسى الخاص بسحب القوات الدولية؟

وما أبعاد المؤامرة التى أدت إلى حرب يونيو سنة ١٩٦٧؟

كل هذه وغيرها تساؤلات سوف أجيب عنها فى أوراق هذا الباب،وفى الباب القادم.

عبدالناصر هدف إسرائيل

لقد كان يدور فى ذهن واضعى السياسة الأمريكية أن عبدالناصر لن يقف مكتوفى الأيدى لو تعرضت سوريا لغزو على مستوى كبير، وفى غالب ظنى أن الفخ الذى وضع لعبد الناصر يكمن فى هذا التفكير الأمريكى.. ذلك أنه حينما قامت إسرائيل بغارات انتقامية على سوريا والأردن، كانت ردود الفعل عنيفة فى الغرب إزاء الغارات الانتقامية على الأردن، بينما لم تلق الهجمات الإسرائيلية على سوريا سوى بعض تنديدات من الغرب مصحوبة بابتهالات إلى لجنة الهدنة المشتركة كي تمنع مثل هذه الحوادث فى المستقبل.

والواقع أن مخطط التآمر بدأ يسير حثيثا بتصريحات المسئولين الإسرائيليين، إذ هددوا بأنه لن يتحقق أمن إسرائيل مالم يطاح بالنظام القائم فى سوريا الذى يساند هجمات الفدائيين العرب داخل إسرائيل.. وكان لدى السوريين إحساس عميق بأن بلادهم قد تتعرض للغزو وبخاصة بعد تهديدات «رابين»؛ فأسرع نور الدين الأتاسى الرئيس السورى إلى مصر، يطلب معونة عبد الناصر، الذى نسى كل خلافاته مع حزب البعث السورى ورأى أن يعاون سوريا.

وكان إحساس عبد الناصر يكمن فى أن إسرائيل لو استطاعت أن تغزو سوريا وحدها، فإنها ستوجه الضربة التالية مباشرة إلى مصر فى سيناء.

وظهر على المسرح العربى شئ آخر.. اللوم الموجه إلى القيادة العربية الموحدة التى بدت مشلولة أمام هذه التهديدات المتكررة.

ولنتساءل..

ماذا كانت تريد إسرائيل حينئذ؟ هل كانت تريد مجرد غزو سوريا غزوا شاملا يحقق هدف الولايات المتحدة بضمها إلى فلكها؟ أم كان هدفها القيام بعمليات ردع محدودة لقوات فتح؟ أم أنها كانت تريد شن حرب وقائية كما تدعى؟

الإجابة سهلة بسيطة نوجزها فى كلمات.. لقد كان ذهن القيادة الإسرائيلية مشغولا بهدف أكبر من ذلك كله.. هو ضرب مصر.

كان يدور فى أذهان حكام إسرائيل سؤال واحد حول مدى تأثير ضرباتهم لسوريا على عبد الناصر وردود فعله إزاء هذه الضربة.. وكانت هذه أول لعبة سياسية هدفها نصب الشراك لعبد الناصر.. وحتى يقع عبدالناصر فى الفخ، كان مطلوبا أن يلقى إليه طعم ما.. وكان هذا الطعم فى شكل معلومات غير صحيحة تصله عن طريق غير مباشر لتوحى إليه بأن إسرائيل ستقوم بعملية غزو شاملة لسوريا للقضاء على النظام القائم فى دمشق.

وجاء هذا السبيل بواسطة تسريب معلومات زائفة عن حشود إسرائيلية على حدود سوريا إلى السفارة السوفييتية فى تل أبيب، كما عمدت إسرائيل إلى إرسال إشارات لاسلكية بالشفرة كى تلتقطها سفن الأسطول السوفييتى فى البحر المتوسط.

وقامت حكومة تل أبيب بدعوة أعضاء السفارة السوفييتية لزيارة الحدود الإسرائيلية - السورية للإيحاء إليهم بأن الجيش الإسرائيلى قد سحب تشكيلاته المدرعة من احتفال عرض يوم الاستقلال فى ١٥ من مايو، وذلك من أجل القيام بعملية كبرى.

كان هذا هو الطعم الذى ألقته إسرائيل فى الفخ الذى نصبته لعبد الناصر، وقد قام الروس بإرسال هذه المعلومات إلى عبد الناصر.

بعد ذلك يأتى السؤال الذى يطرح نفسه:

هل وقع الروس أيضاً فى هذا الفخ، وصدقوا ما جاء بتلك المعلومات؟ أم أن أجهزة مخابراتهم قامت بتحليل هذه المعلومات، وكشفت لعبة إسرائيل ولكنها أخفت الحقيقة تواطئا فى المؤامرة الدولية الكبرى؟

الواقع أن موقف السوفييت خلال حرب الستة أيام - كما سنبينه فيما بعد - يؤكد أنهم كانوا متواطئين فى هذه المؤامرة، أو على الأقل شاركوا فيها بنصيب من بعيد، وإنهم لم يقعوا فى الفخ، فليس من المنطق أن تخفق أجهزة مخابراتهم فى كشف المعلومات المضللة التى بثتها إسرائيل.

وحينما أرسل الروس هذه المعلومات إلى عبد الناصر لم يقف مترددا بل أسرع وابتلع الطعم، ففى ١٥ من مايو أعلن حالة الطوارئ العامة وحرك بعض القوات إلى سيناء..

وقام عبد الناصر بتكليف الفريق محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة المصرية بإرسال طلب إلى قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال «ريكى» يطلب منه سحب بعض قوات الطوارئ الدولية، كى تتمكن بعض القوات المصرية من احتلال مواقع معينة على حدود سيناء مع إسرائيل، حتى تتجنب قوات الطوارئ الدولية أى خطر نتيجة مواجهة القوات المصرية بالقوات الإسرائيلية.

كان عبد الناصر لايزال يرسخ فى ذهنه مناخ حرب السويس ـ بموقفها الدولى ـ وكان يعلن أن إسرائيل لن يكون فى استطاعتها أن تقوم بشن حرب على جبهتين مالم تعتمد على قوة الغرب فى تقديم غطاء جوى على الأقل كما حدث سنة ١٩٥٦.

وكان عبد الناصر يرى أيضاً أن الغرب لو فعل ذلك مع إسرائيل فإن الاتحاد السوفيتى لن يسكت، وسوف يكون رد فعله مؤثرا على الموقف.

ولذلك أراد عبد الناصر أن يظهر لإسرائيل أنه قادر على إحباط خططها، بإظهار مصر بأنها مصرة على القتال لو هاجمت سوريا، وكان يأمل فى حالة اشتراك الغرب والاتحاد السوفييتى فى الموقف العسكرى، أن تنشأ أزمة دولية يحرص كلا الطرفين على تجنبها.

كما كان عبد الناصر يرى أن تحريك القوات المصرية إلى سيناء سوف ينهى المسألة بأن تبتلع إسرائيل الطعم وتمر الأزمة بسلام.

والواقع أن هذا الإحساس كان عنيفا لدى عبد الناصر إلى حد أنه أعلنه فى مؤتمر حضره فى القيادة العامة بعد إصدار الأمر بإغلاق المضايق بقوله:

لو مرت الأيام الثلاثة التالية دون حرب فإن الأزمة سوف تمر بسلام.

على أنه ينبغى فى هذا المقام ألا أسهو عن ذكر رحلة فوزى إلى سوريا.. ففى منتصف مايو كلف الفريق محمد فوزى بالسفر إلى سوريا للوقوف على حقيقة الموقف، ولكن البعث أبلغه أن الموقف ليس خطيرا كما تتصوره القاهرة، وأن الهدف من إرسال المعلومات إلى القاهرة عن الحشود الإسرائيلية أمام سوريا لم يكن هدفه سوى وضع القاهرة فى الصورة لما يجرى فى المنطقة وهذا يشير بنوع ما إلى توريط البعث السورى لعبد الناصر فيما اتخذه من قرار سحب القوات الدولية وما تبعه من إغلاق المضايق، مما أدّى إلى تدهور الموقف فى المنطقة، ونشوب أزمة أدت إلى حرب يونيو سنة ١٩٦٧.

حقا كـان هناك بعدا خفـيا فى المؤامرة الـدولية ضد مصـر، فرسالة الفريـق فوزى إلى الجنرال «ريكى» اهتمت بأن تنص على الانسحـاب الجزئى من بعض المواقع المعينة وليس المناطق الحـساسة مثل قطاع غزة ومـنطقة شرم الشيخ.. وكـانت كل من القيادة السـياسية والعسكرية تدرك تمامـا خطورة إغلاق مضايق تيران، وأنه سيكون لهـا ردود فعل انتقامية من جانب إسرائيل.. وقد حذرت المخابرات العامة المصرية من خطورة هذا القرار فى ٢٧ مايو فى تقـرير كامل سنتحدث عنه فـى الباب التالى.. ولكن الغريـب فى الموضوع الذى يدعو إلى التساؤل والريـبة هو موقف «يوثانت» السكرتير العـامة للأمم المتحدة.. ذلك أن الجنرال «ريكى» حينما تلقى الرسالة بـسحب بعض قوات الطوارئ قال: «إننى لا أستطيع أن أجيب عن الرسالة دون الرجوع إلى السكرتيـر العام للأمم المتحدة وبعد ساعتين، كان يوثانت فى نيويورك يستدعى السفير المـصرى «محمد عوض القونى» مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحـدة ليبلـغه أن طلب سـحب بعض قوات الـطوارئ الدوليـة غير عمـلى، وأنه يتنـاقض مع قرارات الجمـعية العامـة التى أنشأت قـوات الطوارىء بحيـث لا تكون أداة لسياسة أى دولة فى المنطقة.

واستطرد يـوثانت بقوله: «إنه يعـتبر طلب الفريـق فوزى بمثابة طلب لانسـحاب كلى لقـوات الطوارئ الـدولية مـن غزة وسيـناء».. وردّ القونـى على ذلـك بأنه لـم يتلـق أية تعليمات من حكومته بهذا الشأن، وأنه سيرجع إليها.

وحينما وضع الأمر أمام عبد الناصر لم يكن أمامه سوى واحد من خيارين:

الأول:أن يتراجـع عن طلب سحـب القوات وخاصة بعـد أن رفض يوثانت الـسحب الجزئى وأصر على السحب الكامل، ومن ثم يفقـد هيبته ويتعرض لهجوم أشد من القوى المضادة.

الثانى:أن يخاطر بسحب قوات الطوارئ ويمـلأ الفراغ بقوات مصرية ومن ثم يتعرض لصدام مسـلح مع إسرائيل وبخاصـة بالنسبة لإغلاق الخـليج، وقد قرر عبد النـاصر بعد اجتماعه بالقيادة السياسية اختيار الحل الثانى.

وفى مساء ١٨ من مايو كلف محمود رياض وزير الخارجيه بإرسال طلب رسمى إلى يوثانت بسحب القوات الدولية من غزه وشبه جزيرة سيناء، فاستجاب يوثانت وتحركت القوات المصرية جنوب سيناء بعد هذا القرار.

رسائل متبادلة بين عبدالناصر وجونسون

ولكن ماموقف واشنطن الحقيقى إزاء الموقف الذى نتج عن إغلاق الخليج؟

الواقع أن موقف الولايات المتحدة كان متناقضا، فبينما كانت تُلوِّح باستخدام القوة كانت تطلب ضبط النفس من الأطراف المتنازعة وتنتظر وصول مبعوث عبد الناصر، وإن كانت واشنطن لم تستجب فوراً لهذا الاقتراح، وأوفد جونسون إلى القاهرة فى أواخر مايو «تشارل بوست» أحد كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية يحمل رسالة من جونسون يطلب فيها فك حصار الخليج وعودة القوات الدولية إلى مواقعها، كما تضمنت مهمته إجراء مفاوضات مع وزارة الخارجية تمهيدا لزيارة زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة..

وأجريت مفاوضات بين كل من محمود رياض وتشارل بوست حيث رفضت مصر اقتراح جونسون بفك الحصار على الخليج وعودة قوات الطوارئ.. ومن ثم اقترح المبعوث الأمريكى أن يجرى تعديلا فى عملية الحصار بدلا من إلغائه، منعا لحدوث صدام مسلح بين الطرفيين.

وقدم محمود رياض وزير الخارجية المصرى اقتراحا ينص على أن يجرى تعديل فى نطاق منع تصدير مواد استراتيجية معينة، وهنا ألمح المبعوث الأمريكى أن البترول يعد من المواد الرئيسية التى تستوردها إسرائيل عبر الخليج. وأشار رياض بأن ذلك يمكن أن يدخل ضمن المسائل التى سيناقشها زكريا محيى الدين أثناء زيارته لواشنطن.

وغادر بوست القاهرة يوم ٣ يونيو يحمل رسالة عبد الناصر ردا على جونسون، وينتظر زكريا محيى الدين الذى كان من المتوقع أن يصل إلى واشنطن يوم ٧ يونيو، ولكن الأمريكيين أبلغوا ذلك إلى إسرائيل فأسرعت بضربتها حتى لايفلت عبد الناصر من الفخ الذى نصب له.. والواقع أن تحديد موعد زكريا محيى الدين لم يكن السبب

الوحيد لإسراع إسرائيل بتوجيه ضربتها، بل طرأ حادث جديد غير من الموقف، هو دخول الملك حسين خصم عبد الناصر فى تحالف عسكرى معه.

على أنه كى تتضح الصورة أرى لامندوحة من أن أذكر رسالتين متبادلتين بين جونسون وعبد الناصر فى الفترة ما بين ٢٣ من مايو و٢ يونيو سنة ١٩٦٧، أى قبل العدوان بثلاثة أيام.. وفيما يلى نص الرسالتين:

نص رسالة جونسون لعبد الناصر

٢٣ من مايو ١٩٦٧

سرى

صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

عزيزى الرئيس ناصر.

لقد أمضيت معظم هذه الأيام الماضية أفكر فى الشرق الأوسط، وفى المشاكل التى تواجهونها فى المنطقة، وقد ذكر لى عدد من أصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير «باتل» أنكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأود أن تعلموا بصورة مباشرة أن هذا أبعد ما يكون عن نوايانا.

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، وأظننى أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه وتصميمه على أن يدخل العالم العصرى ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع وقت ممكن، وآمل أن نتمكن من إيجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معا بطريقة أوثق.

كذلك فإنى أفهم القوى السياسية التى تعمل فى منطقتكم، أفهم المطامح وأسباب التوتر، وكذلك الذكريات والآمال..

وبطبيعة الحال، فإن من واجبكم وواجبى فى الوقت نفسه ألا ننظر إلى الوراء، وإنما ننقذ الشرق الأوسط والمجتمع الإنسانى كله من حرب أظن أنه ليس هناك من يريدها.. ولست أعرف الخطوات التى سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، ولكننى أحثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمى كله هذا الهدف السامى وهو تجنب أعمال القتال..

إن المنازعات الكبرى فى عصرنا هذا، ينبغى ألا تحل باجتياز غير مشروع للحدود بالسلاح والرجال ـ لا فى آسيا ولا فى الشرق الأوسط أو أفريقيا أوأمريكا اللاتينية ـ

فذلك اللون من النشاط قد أدى إلى نشوب الحرب بالفعل فى آسيا، وهو يهدد السلام فى مناطق أخرى.. وكنت أتوقع أن أطلب إلى نائب الرئيس هربرت همفرى، أن يتوجه إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب، كذلك مع الزعماء الإسرائيليين، وإذا ما خرجنا من هذه الأيام بدون أعمال القتال فإنى سأظل آمل أن تتم على الفور هذه الزيارة التى يقوم بها الصديق الذى يحظى بأوفى قدر من ثقتى.

إن كل منا، ممن يحملون مسؤولية قيادة أمة، يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافى وأعمق المشاعر لدى شعوبنا ومهما كانت الخلافات فى نظرتنا واهتمامتنا بالنسبة لبلادكم وبلادى، فإننا كلينا نشترك فى الاهتمام باستقلال الجمهورية العربية المتحدة وتقدمها، وبالسلام فى الشرق الأوسط إنى أتوجه إليكم بهذا الخطاب فى هذه اللحظة الحرجة.. آملا أن تشاركونى هذا التقييم، وأن يكون فى إمكانكم التصرف وفقا له فى الساعات والأيام المقبلة.

المخلص

ليندون ب - جونسون

ولقد ألحقت بهذه الرسالة مذكرة شفهية توضحيحة هذا نصها:

مذكرة حكومة الولايت المتحدة الأمريكية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة سرى فى هذه الأيام الأخيرة ساد التوتر مرة أخرى على طول خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وإننا نتفق مع وجهة نظر السكرتير العام للأمم المتحدة أن الموقف فى هذه المنطقة موضع اهتمام المجتمع الدولى بأكمله، وأنها لرغبتنا الصادقة أن نعاون الجهود التى تضطلعون فيها بدور قيادى لتخفيف حدة التوتر، واستعادة أحوال الاستقرار والثقة.

وليس لدينا أى سبب للاعتقاد فى هذا الموقف الحالى، بأن أحداً من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية فى ارتكاب عدوان ما.. والواقع أن الخطر ـ وهو خطر جسيم فعلا ـ يكمن فى المقامرة الخاطئة وسوء التقدير، فهناك احتمال بأن يقع أولئك الذين يتولون السلطة فى المنطقة فى إساءة فهم أو إساءة تفسير نوايا الآخرين وأفعالهم.

وهناك ثلاثة وجوه للموقف تسبب لنا قلقاً خاصا:

أولا: أعمال الارهاب المستمرة التى توجه إلى إسرائيل بموافقة سوريا، والتى تقوم فى بعض الحالات على الأقل من الأراضى السورية، وهذا يتنافى مباشرة مع اتفاقات الهدنة

العامة، التى تناشد الدول الموقعة عليها أن تضمن ألا يرتكب عمل شبيه بأعمال الحرب، أو بأعمال العدوان من أرض إحدى هذه الدول ضد الطرف الآخر، أو ضد المدنيين فى أرض يسيطر عليها هذا الطرف الآخر. ونحن نعتقد أن اتفاقات الهدنة العامة لاتزال تشكل القاعدة المثلى لأن تسود الأحوال السلمية على امتداد الحدود، ونأمل أن تشاركنا الجمهورية العربية المتحدة هى والحكومات الأخرى فى مناشدة كل أطراف اتفاقات الهدنة، وأن تحترم مواد هذه الاتفاقات بحذافيرها.

وثانياً: فإننا قلقون من أن يؤدى الانسحاب السريع لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة إلى جعل مشكلة المحافظة على السلام على طول حدود الجمهورية العربية المتحدة مع إسرائيل أكثر صعوبة، وفى رأينا أن وجود قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة يشكل عاملا مساعدا مهما فى المحافظة على الأمن الأساسى على امتداد هذه الحدود، وتؤيد حكومة الولايات المتحدة مهمة السكرتير العامة يوثانت فى القاهرة، وكلها ثقة صادقة فى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ستبحث معه على نطاق شامل إمكانات استمرار المحافظة على السلام بشكل من الأشكال على الحدود بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

وثالثاً: تعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه من الضرورة بصفة خاصة أن يتوقف الاتجاه الحالى لتعبئة القوة وحشدها على الجانبيين، وأن يغلب هذا الاتجاه.. ولقد أخذنا بعين الاعتبار أن بيانات الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل تشير إلى أن تحركات قواتهما المسلحة ذات غرض دفاعى، ولعلنا نأمل فى أن يبدأ الطرفان هما وغيرهما من الدول الأخرى التى اتخذت احتياطات عسكرية فى إعادة قواتهم إلى قواعدها الطبيعية، إذ لو قاموا بذلك يصبح فى إمكانهم أن يؤدوا خدمة مهمة فى سبيل تخفيف حدة الموقف الحالى المتوتر.. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيدنا بالتزامنا المستمر لمبدأ حرية المرور إلى خليج العقبة لسفن كل الدول، فإن حق المرور الحر البرئ فى هذه المياه يعد جزءا من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولى.. ونحن موقنون بأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة، وفى الموقف الحالى فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع أن تتأكد عن يقين، وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعارض معارضة صادقة أى عدوان فى المنطقة من أى نوع سواء كان سافرا أو خفيا، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية، ولقد كانت هذه سياسة الحكومات تحت قيادة أربعة عهود أو حكومات مختلفة.

وختاما فإن حكومة الولايات المتحدة تعبر عن أملها الصادق فى أن تشترك الجمهورية العربية المتحدة معها هى ودول متعددة أخرى فى جهودهم داخل الأمم المتحدة وخارج نطاق هذه الهيئة للوصول إلى تخفيف حدة التوتر وإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

القاهرة فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧

وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على الرئيس جونسون بالرد التالى.

عزيزى الرئيس لندون. ب. جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

إننى أرحب بمبادرتكم فى الكتابة إلىّ حول الوضع الراهن فى الوطن العربى اعتقاداً منى بأنه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤيتنا فى هذه المرحلة فإن أية محاولة مشتركة من جانبنا لإيجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل فى تبديد جزء من السحابات المصطنعة التى يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام، وأن تصور حق الدفاع وكأنه عدوان، ولقد يكون من المفيد فى مجال الحكم على أحداث الساعة أن نراها فى ترابطها الزمنى والمنطقى المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم، وحتى نصل إلى تقييم سليم ومعقول وعادل لواقع الأمور التى نعيش فى وسطها، ومن أجل ذلك فأحاول أن أشير إلى عدة حقائق مبدئية.

أولاً: علينا أن نعود بذاكرتنا إلى الأيام الثقيلة القليلة السابقة على الاجراءات التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة مؤخراً، وأن نتذاكر الموقف العدوانى الخطير الذى خلقته السلطات الإسرائيلية إزاء الجمهورية العربية السورية والتهديدات العدوانية التى أعلنها عدد من المسئولين الإسرائيليين، وما اقترن به ذلك من حشد قوات ضخمة على الحدود السورية تدبيرا لعدوان أكيد على سوريا.. لقد كان طبيعيا عندئذ أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بمسئولياتها وأن تتخذ كافة، الإجراءات التى يتطلبها العمل دفاعا عن الوطن العربى ضد العدوان المدبر.

ثانياً: تطلبت الاجراءات الدفاعية التى اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة أن تتقدم قواتنا المسلحة إلى مواقعها الأمامية على الحدود حتى تكون قادرة على مواجهات تطورات الموقف، ولتكون بوجودها قادرة على التدخل ضد الغزو الإسرائيلى المدبر وحرصا منا على سلامة قوة الطوارئ الدولية فقد قررنا ضرورة انسحابها وأصبح هذا أمراً منتهياً.

ثالثاً: كان منطقيا بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية أن تتقدم القوات المسلحة العربية لاحتلال مواقعها واحتلت من بين هذه المواقع منطقة شرم الشيخ المطلة على مضيق ثيران، وكان منطقيا أيضاً أن نمارس حقوق سيادتنا الثابتة على المضيق وعلى مياهنا الأقليمية فى الخليج، ولهذا أيضاً أود أن أعود بك بضعه سنين إلى الوراء،.. إلى العدوان الثلاثى على الجمهورية العربية المتحدة وهو العدوان الذى ما زلنا نذكر بالتقدير الموقف العادل الذى اتخذته بلادكم إزاءه. لقد مارست الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان حقوقها القانونية الثابتة إزاء الملاحة الإسرائيلية فى المضيق وفى الخليج ـ وهى حقوق لاتحتمل الشك ـ وبعد رحيل قوات الطوارئ وحلول القوات المسلحة العربية محلها فى هذه المنطقة لم يكن من المتصور أن يسمح بمرور السفن الإسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة لها، وموقفنا فى ذلك فوق أنه ثابت شرعا فهو يستهدف فى الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثى، إعمالا لهذا المبدأ الأخلاقى الذى يقضى بعدم مكافأة المعتدى على عدوانه.

وفى كل ما اتخذناه من إجراءات دفاعا عن أراضينا وحقوقنا أوضحنا أمرين:

أولهما: أننا سندافع ضد أى عدوان يقع علينا بكافة ما نملك من قدرات وإمكانات.

وثانيهما: أننا سنظل نسمح بالمرور البرىء للسفن الأجنبية فى مياهنا الإقليمية.

هذه حقائق تتصل بالموقف المباشر الذى أعلنته الجمهورية العربية المتحدة والتى لانرى فيها أى مدعاة لكى يتخذها البعض مبرراً لفرض جو من الأزمة، أو لشن هذه الحملة النفسية الموجهة ضدنا.

وفى هذا الوقت الذى تأخذ فيه هذه الحملة أبعاداً وأشكالا متزايدة نرى تجاهلا كاملا ومؤسفا لعدد من الحقائق الأخرى التى أود أن أصفها بأنها حقائق أساسية، فهذه الحقائق هى التى تفرض فى الواقع حكمها على مجرى أحداث اليوم، وستظل تفرض حكمها فى المستقبل إلى أن يصل الجميع إلى تقدير كامل لها ولأبعادها وجذورها.. وسأشير هنا إلى حقيقتين:

أولاهما: حقوق شعب فلسطين وهى فى نظرنا أهم حقيقة ينبغى الاعتراف بها. لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية أن تطرد هذا الشعب من وطنه وتحوله إلى لاجئين على حدود هذا الوطن، وتقف قوى السيطرة والعدوان اليوم حائلا دون حقهم الثابت فى العودة إليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التى كان آخرها فى العام الماضى.

وثانيتهما: تتصل بموقف إسرائيل إزاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لايتمثل فى مجرد انتهاك مستمر لأحكام الاتفاقيات، بل وصل إلى حد إنكار وجودها أو الالتزام بها. بل وإلى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبى الأمم المتحدة منها وإهانة المنظمة الدولية والاعتداء على عملها.

هاتان هما حقيقتان أساسيتان لابد من تقدير لهما للحكم على مجرى أحداث اليوم وتطوراتها ولقد أشرتم فى رسالتكم إلى نقطتين:

أولاهما: ما أشرتم إليه من أننا ينبغى أن ننسى الماضى جانبا وأن نعمل على إنقاذ الشرق الأوسط بل والعالم كله بتجنب الأعمال العسكرية، فبالنسبة لهذة النقطة أود أن أشير إلى أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة لاتكتفى باتخاذ السلام العالمى هدفا، بل أننا فى سبيل هذا الهدف نأخذ دوراً إيجابيا لا أرى الاستطراد فى بيانه تجنبا للوقوع فى دائرة التمجيد الذاتى.. أما بالنسبة للقيام بتجنب الأعمال العسكرية فيكفى هنا أن أكرر ما سبق أن أعلنت من أن كافة ما قمنا به من إجراءات فرضتها قوى العدوان، ومع ذلك فإن قواتنا المسلحة لم تبدأ بأى عدوان، ولكننا بلاشك سندافع ضد أى عدوان يقع علينا أو على أى بلد عربى بكل ما نملك من قدرات وإمكانات.

وثانيتهما: هو ما أشرتم إليه من أن المشاكل لايمكن حلها عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح وأنا أتفق معك فى هذا الرأى.. ومع ذلك ينبغى أن ننظر فى كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة، فإذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة، فإنى أود هنا أن أشير إلى ضرورة بحث هذا الجانب فى نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين، وهنا أيضاً أتساءل عن مدى قدرة أية حكومة فى أن تسيطر على مشاعر أكثر من مليون فلسطينى فات ما يقرب من العشرين عاما دون أن تهم العائلة الدولية - ومسئوليتها هنا مسئولية لايمكن الفرار منها - بإعادتهم إلى وطنهم. وتكتفى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق إن ما يقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطينى من عبور خطوط الهدنة إن هو فى الواقع إلا مظهر من مظاهر الغضب الذى أصبح عن حق يتملك هذا الشعب إزاء الإنكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية ومن جانب القوى التى تقف مع إسرائيل وتعاونها ماديا وأدبيا.

وفى الواقع إننا مهما حاولنا أن نفصل بين جوانب المشكلة فلابد أن نعود فى النهاية

إلى جوهرها وأصلها الذى يتمثل فى حق شعب فلسطين من أن يعود إلى بلاده، ومسئولية العائلة الدولية فى أن تكفل له ممارسة هذا الحق.. وحقا فلقد يبدو هذا الخطاب مطولا بعض الشئ، ولكنى حاولت أن أوضح فى اختصار بعض الملامح الأساسية للموقف الذى نواجهه اليوم فى الوطن العربى.

وفى الختام فإنى أود أن أؤكد لكم أننا سنرحب بالاستماع إلى مستر هربرت همفرى نائب رئيس الولايات المتحدة فى أى وقت يرى فيه زيارة الجمهورية العربية المتحدة، كما سنعمل على إعطائه صورة الموقف كما نراه وسط الأحداث المصيرية التى تعيشها الأمة العربية فى هذه الأيام كما أنى على استعداد لارسال السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى الحال إلى واشنطن للالتقاء بكم وشرح وجهة نظرنا.

وتقبلوا تحياتى وتقديرى

إمضاء

القاهرة فى ٢٥ من مايو ١٩٦٧ جمال عبد الناصر

رحلة شمس بدران إلى موسكو

هذا من ناحية واشنطن، ولكن ما موقف السوفييت؟ وهل استشارهم عبد الناصر قبل إغلاق الخليج؟

من المؤكد أن عبد الناصر لم يستشر السوفييت، بل إن موسكو فوجئت بقرار عبدالناصر، وكانت لاتريد الاصطدام مع الولايات المتحدة.. ومع أنها أبدت محاولات لتهدئة الموقف حينما قامت تتشاور مع جورج براون وزير خارجية بريطانيا أثناء وجوده فى موسكو حينئذ، فإنها اقترحت عليه أن يعقد مؤتمر ثنائى بين موسكو وواشنطن للاتفاق على أن تقوم الدولتان بعمل مشترك.

وفى يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٧، قرر عبد الناصر إيفاد شمس بدران وزير الحربية إلى موسكو حاملا رسالة خاصة من عبد الناصر إلى الزعماء السوفييت.

وفى يوم ٢٨ طار شمس بدران إلى موسكو يصحبه أحمد حسن الفقى نائب وزير

الخارجية، ولم يكن الأخير يعرف مضمون هـذه الرسالة، ولم يذكر له شمس بدران أثناء اصطحابه بالطائرة أى شئ عن هذه الرسالة.

كان سامى شـرف سكرتير الرئيس عـبد الناصر للمـعلومات قد اتصل بأحـمد حسن الفقى هاتفيا فى اليوم السابق للسفر، وكلفه بالاستعداد للسفر فى اليوم التالى إلى موسكو بصـحبة شمـس بدران.. ووصل الـوفد المصرى إلـى موسكـو، وأقام فى إحدى فـيلات الضيافة.. وفـى اليوم التالى اجتمـع الوفدان السوفييتى والمصرى.. كان الوفد السوفـييتى يتكون من إلكسى كوسيجن رئيس الوزراء، وأندريه جروموكو وزير الخارجية، جريتشكو وزير الدفاع، سيمنوف نائب وزير الخارجية، بينما تشكل الوفد المصرى من شمس بدران وزير الحـربية، أحمـد حسن الفـقى نائب وزيـر الخارجيـة، ومراد غالب سـفير مصـر فى موسكو.

ويفاجأ الـوفد السوفييـتى برسالة عبـد الناصر تقال عـلى لسان شمس بـدران.. يقول عبدالناصر لأصدقائه السوفييت:

«لاتقلقوا واطمئنـوا علينا.. فهناك تحركات عسكرية مصريـة فى الجنوب وفى الطريق الأوسط وعلى الطريق الساحلى»

ولاتفوت كوسيجن العجوز المحنك هذه الفرصة فيقول فى هدوء:

«هذه مسألـة خطيرة سوف تنتهـك السلام وتؤدى إلى الحرب.. ونحن هـنا فى الاتحاد السوفييتى نسـعى نحو السلام وعلى مصر أن تتريث فيما تـتخذه من إجراءات ولها قدوة فيما نسلكه إزاء الدردنيل.. فنحن قبل أن نمر فى البسفور نحصل على إذن تركيا، وذلك تلافيا لأى احتكاك يهدد السلام»

لم يـكن فى مـحضـر المحادثات المـصرية ـ السـوفيـيتيـة أى شئ عـن وعد موسـكو بالانضمام إلى جانب مصر فى حالة نشـوب الحرب، وقد تيقن لى ذلك من اطلاعى على محضر جـلسة المحادثات، بل بـالعكس كان المحضر يـحوى تحذيرا لمصر مـن التورط فى إجراءات قد تثير الحرب.

وأمضى الوفد المصرى أربعة أيام فى موسكو ناقش فيها شمـس بدران مع «جريتشكو» وزير الحربية السوفييتى مسألة التسليح.. ولكن حدثت حادثة ذات مغزى واضح، ذلك أن سيمنوف نائب وزير الخارجية السوفييتى وصديق شخصى لأحمد حسن الفقى نائب وزير

الخارجية المصرى دعا الأخير لتناول العشاء فى منزله، ولكن هذه الدعوة تأجلت ثلاثة أيام.. وفى اليوم الرابع تمت الدعوة فى منزل سيمنوف واستمر العشاء من المساء حتى الساعة السادسة صباحا من اليوم التالى.. كان هناك ثلاثة أفراد يجلسون حول مائدة صغيرة.. سيمنوف وزوجته وأحمد حسن الفقى.

قال سيمنوف أثناء العشاء:

«أنت تعرف أن ثورتنا عانت الكثير وجاهدت لتنمو، ونحن لانريد أن نحرم شعبنا من ثمار هذا الكفاح.. إن أمريكا بلد قوى.. وهذا أمر حقيقى، ولكننا لانحب أن نذكره فى المحادثات الرسمية، ولسنا على استعداد لأن ندخل معها فى نزاعات تهدد السلام وتحرم شعبنا من ثمار الثورة.

واستطرد سيمنوف يقول:

«وبالطبع أنت تعلم أننى عضو فى مجلس السوفييت الأعلى ومن ثم فإنى مكلف من هذا المجلس كى أبلغك أن تنصح الرئيس عبد الناصر بعدم إغلاق الخليج لما يتضمنه من مخاطر»

وأرسل أحمد حسن الفقى تقاريره فورا من موسكو إلى كل من عبد الناصر عن طريق سامى شرف، وإلى محمود رياض وزير الخارجية.

وعاد الوفد المصرى إلى القاهرة، وتحرك فورا من المطار إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الناصر يعقد مؤتمرا بها، وأبلغه أحمد حسن الفقى شفاهة أن السوفييت يوصونه بعدم اغلاق الخليج.

ولنتساءل إذن:

من أين جاءت الأخبار التى قالت إن السوفييت سيقفون معنا فى الحرب؟

لقد قال شمس بدران لعبد الناصر إن جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى انتحى به جانبا وأبلغه وهو يودعه فى مطار موسكو أنهم سيقفون بجانب مصر فى حالة نشوب حرب شاملة مع إسرائيل.

وفى اجتماع لمجلس الوزراء المصرى عقد بعد وصول شمس بدران من موسكو، وقبيل بدء الحرب، ذكر شمس بدران أن السوفييت سيقفون بجانب مصر.

وحينما تساءل أنور سلامة وزير العمل عن موقف الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط أجاب شمس بدران بقوله:

«هناك القوة التى يمكنها أن تحول هذا الاسطول إلى مجرد علب من السردين»

وبعد شهر من الحرب سأل محمود رياض وزير الخارجية المصرى أحمد حسن الفقى نائب وزير الخارجية عما إذا كان الروس قد قالوا لشمس بدران أنهم سيقفون بجانبنا، رد عليه أحمد حسن الفقى بقوله:

«ارجع إلى التقرير الذى أرسلته لك من موسكو، ففيه تحذير من التورط فى الحرب، ولاينوه من قريب أو بعيد عن أى وعود للسوفييت»

كان شمس بدران وزيرا للحربية ولم تكن مهمة وزير الحربية وفقا للمسئوليات التى أوكلها إليه المشير عامر تحريك القوات، بل كانت مهمته تنحصر فى الاشراف على ديوان وزارة الحربية، وإدارة كاتم أسرار المتعلقة بشئون الضباط، والاشراف على المخابرات الحربية وإدارة الشئون العامة وغيرها.. كانت مهمة قيادة القوات المسلحة والعمليات الحربية من مسئولية عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بمعاونة رئيس أركانه وقادة القوات الثلاثة : الجيش والبحرية والطيران.

وسافر شمس بدران إلى موسكو يوم ٢٨ من مايو، والتقى بالزعماء السوفييت والجنرال جريتشكو وزير الدفاع السوفييتى ودارت مفاوضات بين الجانبين.. وكانت لهذه الزيارة نتيجتان:

الأولى: أن شمس بدران أبلغ عبد الناصر أن السوفييت سوف يقاتلون إلى جانب مصر لو تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل.

وهذه فى الواقع ترجمة غير صحيحة لما قيل له من الزعماء السوفييت الذين قالوا إنه لو تورطت أمريكا فى الحرب فإن موسكو لن تقف مكتوفة الأيدى. ويبدو أن شمس بدران كان مقتنعا تماماً بأن السوفييت سيقدمون لنا العون إلى درجة الاشتراك فى القتال، لو اشتركت أمريكا فى القتال بجانب إسرائيل وذلك من خلال حديثه مع جريتشكو.

الثانية: أن مهمة شمس بدران فى موسكو لم تكن لها تأثير على سياسة عبد الناصر إزاء الموقف.. إذا كان عبد الناصر لايزال يعيش فى مناخ سنة ١٩٥٦ كما سبق أن أوضحنا، وهو أنه لايمكن لإسرائيل أن تحارب وحدها، وأنه فى استطاعته أن يسيطر على الموقف دون أن يُجَرَّ إلى الحرب.

وكان يبدو أمام عبد الناصر ما حدث عام ١٩٦٠ أثناء الوحدة حينما ظهرت فى الأفق ملامح عدوان إسرائيل على سوريا، فأرسل قواته المصرية إلى أرض المعركة، ولم

ينفجر الموقف، ولم يتعد عمليات عسكرية محدودة.. كان عبد الناصر يظن أن إغلاق الخليج سوف يكسبه الجولة السياسية التى تمكنه من خلق موقف دولى لمناقشة كل المسائل التى يمكن طرحها فى إطار النزاع العربى ـ الإسرائيلى.

وللتدليل على ذلك أذكر القصة التالية:

«كنت فى زيارة لعبد الناصر عقب زيارة السفير السوفييتى له يوم ٢ يونيو لأعرض عليه تقريرا من المخابرات المصرية فيه تأكيد بموعد الهجوم.. وأبديت لعبد الناصر تشككى فيما حمله شمس بدران على لسان السوفييت، ولكن عبد الناصر ذكر لى أن السفير السوفييتى عاد إليه وأكد له أن السوفييت لن يتركوا مصر تقاتل وحدها لوتدخلت الولايات المتحدة أو أية دولة كبرى.

ولكن هل فعل السوفييت ذلك؟ وهل كانوا جادين فى وعودهم؟ وما موقفهم أثناء الحرب وبعدها؟ وما موقف الولايات المتحدة أثناء الحرب وبعدها؟ وكيف نشبت الحرب؟ وما المعارك التى دارت؟

هذه تساؤلات تطرح نفسها، ولابد أن نجيب عنها.. وفى الأوراق القادمة قد نجد فيها إجابات عن هذه التساؤلات.

خطط متغيرة

بعد حرب سنة ١٩٥٦، شُكِّلت لجنة عسكرية على مستوى عال لدراسة النتائج العسكرية للحرب، والخروج بالدروس المستفادة منها.. وبدأت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعمل وتخطط حتى تكون القوات المسلحة قوة متأهبة لا تؤخذ على حين غرة ولاتفاجأ.

وفى عام ١٩٦٦، أُعدت خطة أخرى وبدىء فى دراستها والتدريب عليها.. كانت الخطة الأخيرة لاتختلف عن الخطط السابقة اختلافا جوهريا، وانحصر الاختلاف فى أن تكلف الفرقة السادسة بأعمال تعرضية هجومية محدودة كى تمكن القيادة الشرقية من القيام بضربة مفاجئة للعدو بغرض عزل منطقة النقب الجنوبى وإيلات.

وكان لهذه الفرقة واجب فى الخطة السابقة، ولذا حلت مكانها الفرقة الثالثة، فالخطة الجديدة إذن أضافت إلى الخطط السابقة فرقة للقيام بقطع النقب الجنوبى.. أما باقى التشكيلات والواحدات فلم يتغير واجبها، كما لم يتغير واجب الوحدات التى كانت مرابطة فى مواقعها الدفاعية الأصلية والتى كانت تحتلها منذ أكثر من عام.. ولكن كل هذه الخطط عُدِّلت وظهرت خطة جديدة فى مايو سنة ١٩٦٧، وقبل بدء المعركة بحوالى عشرة أيام.. ومن البديهى أن توزيع مثل هذه الخطة فى هذا الوقت لايهيىء فرصة لاستيعابها، مع أنه يمكننا أن نقول أن جميع الخطط السابقة تتشابه فى الإطار العام، وتختلف فى حجم القوات.

ففى يوم ٢٤ من مايو أصدر الفريق صلاح محسن قائد المنطقة الشرقية أوامره فى مركز رئاسته بأن تكون القوات مستعدة لتنفيذ أية تعليمات تصدر إليها من يوم ٢٥ إلى يوم ٢٨، وهى المهلة التى تركت للقوات المسلحة كى تأخذ أوضاعها التحضيرية، وأن تعبر الوحدات المصرية الحدود المصرية ـ الإسرائيلية فى الساعة السادسة صباحا يوم ٢٩ من مايو.. وكان على هذه الوحدات أن تستمر خلال يوم ٣٠ مايو فى تصفية المستعمرات الإسرائيلية.

كان مجمل هذه الخطة يتلخص فيما يلى:

أولاً: تقوم قيادة المنطقة الشرقية بتوجيه ضربة مفاجئة للعدو بغرض عزل منطقة النقب الجنوبى وإيلات فى اتجاه الكونتلا ـ رأس النقب ـ مضيق إيلات بواسطة الفرقة السادسة الميكانيكية.

ثانياً: يتم تثبيت العدو فى منطقة العوجة بدوريات تجاه أهدافه الجنوبية بواسطة الفرقة الثانية.

ثالثا: تقوم القوات الخاصة بقطع خطوط المواصلات للعدو الذى يحاول مهاجمة غزة، كما تقوم قوات الصاعقة بتأمين مضيق إيلات وجبل كريكر، ثم تدمير الأهداف الحيوية بالمنطقة.

رابعا: تخصص القوات الجوية المجهود الجوى لهذه العملية بواسطة تسع طلعات سرب قاذف مقاتل، وطلعة سرب قاذف خفيف وطلعة سرب قاذف ثقيل، أما الاحتياطى فيتضمن طلعة سرب مقاتل وطلعة سرب ثقيل، هذا فضلا عن عمل مظلة جوية أثناء المعركة.

وقد تم التصديق على هذه الخطة من القيادة العامة، ولكن هذه الخطة تغيرت يوم ٣١ من مايو بخطة أخرى أوقفت العمليات التعرضية تماما، وكان على التشكيلات أن تتخذ أوضاعا دفاعية فقط.. وتطلب هذا التشكيل الدفاعى الجديد زيادة حجم القوات عما فى الخطط السابقة، ونتج عن ذلك دفع بعض القوات فى بعض المناطق، وترك مناطق أخرى بلا قوات، كما نقص احتياطى المنطقة الشرقية، وقد أدى هذا إلى تعبئة لواءات من الاحتياط لتكملة مناطق دفاعية أساسية.

كان هناك عامل سياسى وراء تعديل هذه الخطة، ذلك أن عبدالناصر وجد أن قطاع غزة لوسقط، فإن ذلك سيكون له تأثير دعائى سيىء للغاية لدى الأوساط الدولية والعربية، ولذا أصدر توجيهاته بتعزيز، رفح بالفرقة السابعة ولواء مدرع، علما بأن لواءات الفرقة السابقة كانت تعد أفضل تشكيلات الوحدات البرية إعداداً وتدريباً.

كانت توجيهات عبد الناصر تتلخص فى الآتى:

أولاً: أنه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة يتوقع ألا تزيد نوايا العدو عن قطع قطاع غزة - القطاع الفلسطينى - كى تساوم عليه بعد قيامها بالدعاية لدى الهيئات الدولية.

ثانياً: ينبغى الاهتمام بقطاع غزة والدفاع عن رفح بالذات.

ثالثاً: اتخاذ موقف الدفاع ووقف العمليات التعرضية.

وعُدلِّت الخطة نتيجة لهذه التوجيهات لتصبح كالآتى:

١ - تقوم الفرقة السادسة ولواء مدرع بالدفاع عن منطقة الكونتيلا - نخل.

٢ - تقوم الفرقة الثانية بالدفاع عن منطقة القسيمة - أم قطف - العريش.

٣ - يوكل إلى الفرقة الثالثة مهمة الدفاع عن النطاق الثانى.

٤ - تدافع الفرقة السابعة مضافا إليها لواء مدرع عن رفح.

٥ - تقوم القوات الفلسطينية للدفاع عن القطاع الفلسطينى مع تدعميها بأسلحة وأطقم.

٦ - تقوم القوات الخاصة بعمل ستارة أمام الجيش الأول بين الكونتلا والقسيمة.

٧ - تعمل الفرقة الرابعة المدرعة كاحتياطى للقيادة العليا بمنطقة بيرتمادة.

عوامل أثرت على قرار الضربة الأولى

ولننتقل الآن للحديث عن مسألة ثار عليها جدل عنيف، وهى مسألة من يقوم بالضربة الأولى.

إذا نظرنا إلى الأمور نظرة موضوعية بعيدة عن استدراج مصر إلى الفخ - وهو أمر حقيقى لاجدال فيه - نجد أنه لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تبدأ بتوجيه ضربتها الأولى إلى الدول العربية.. فإسرائيل بموقعها فى قلب الأمة العربية يجعلها لاتحتمل حربا دفاعية، والدعاية العربية كانت تصر على تدمير إسرائيل وعلى إلقائها فى البحر، كما أن إغلاق المضايق يعد بمثابة خنق لها، وهى لاتستطيع أن تشن حربا شاملة على ثلاث دول عربية معبأة بقوات برية ضخمة وتملك مواقع استراتيجية منيعة.. لذا كان على إسرائيل أن توجه الضربة الأولى، وأن تستميت للحصول على السيطرة الجوية فى منطقة العمليات.

ولكن:

هل الضربة الأولى قرار عسكرى أم سياسى؟ ومن المسئول عن إصدار القرار؟ وهل أدخل فى حسابه الخسائر التى قد تتعرض لها القوات المسلحة نتيجة تلقيها الضربة الأولى؟

من المعرف استراتيجيا أن أية قوة جوية فى العالم معرضة لهجوم جوى مدمر، وبخاصة إذا كانت الأطراف المتقاتلة. قريبة من بعضها البعض بمثل وضع إسرائيل والدول العربية المحيطة بها.. كما أن من يقوم بالضربة الأولى الناجحة فى مثل هذا الموقف لابد أن يسبب لخصمه نسبة فادحة من الخسائر قد تعجز كفاءته وقدراته على توجيه قوة الردع فى الضربة الثانية، اللهم إلا إذا تدخلت فى المعركة عوامل خارجية طبيعية أو مادية.

كان قرار تلقى الضربة الأولى قراراً سياسياً بحتا اتخذته القيادة السياسية فى حدود صلاحياتها ومسئولياتها.. والواقع أن عبد الناصر لم يكن جاداً فى دخول الحرب رغم الدعاية الصاخبة عكس ذلك، ولذا وجد نفسه وقد تورط فى موقف صعب، وكان أمله أن تمر الأزمة بسلام، فضلاً عن أنه كان يرسخ فى ذهنة أن الاتحاد السوفيتى سوف يتدخل لصالح مصر فوراً فى حالة تدخل الولايات المتحدة، وأنه سيعوضه فوراً عن أية خسائر فى الأسلحة.

ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يخشى من تدخل الغرب بجانب إسرائيل، لو أقدم على الضربة الأولى.. وفضلا عن ذلك كله فقد أخفق عبد الناصر فى تقديره لمدى استجابة إسرائيل لقراراته الخاصة بإعلان إغلاق خليج العقبة، بالرغم من تحذير المخابرات المتكرر له كما أوضحت سلفا.. ذلك أن عبد الناصر كان غير جاد فى دخول الحرب.. وعلى الرغم من أن الصورة كانت واضحة أمامه منذ نشوب الأزمة بسحب قوات الطوارئ الدولية وحشد القوات فى سيناء، فقد كان لايزال يعيش فى مناخ عام ١٩٥٦، ولايزال يرسخ فى ذهنه عدة صور لسلوك إسرائيل فى العشر سنوات السابقة لحرب يونيو ١٩٦٧.

ففى المؤتمر الذى عقده عبد الناصر مع ضباط القوات الجوية فى قاعدة أبو صوير فى الثالث والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٧، والذى حضره كل من المشير عبد الحكيم عامر والفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية، أبدى عبد الناصر تخوفه من الولايات المتحدة بقوله:

«إننا لو بدأنا الحرب فإن هذا سيكون مبرراً للولايات المتحدة كى تقف بجانب إسرائيل، ونحن لسنا مستعدين لمحاربة الولايات المتحدة»

وشرح عبد الناصر وجهة نظره لمسلك إسرائيل، فقال إن إسرائيل لن تجرؤ على الدخول فى حرب شاملة دون أن تعتمد على قوى كبرى أخرى كما حدث فى حرب السويس سنة ١٩٥٦، وأنه ليس أمامها الآن مبررا كى توجه لنا ضربتها الأولى.

واستعاد عبد الناصر الذاكرة وقال للضباط:

«إن مصر حركت قواتها سنة ١٩٦٠ إلى سيناء بعد الاشتباكات السورية ـ الإسرائيلية ولم تدخل إسرائيل حربا شاملة، وقام الفدائيون الفلسطينيون بتصعيد هجماتهم على إسرائيل ولم تحارب إسرائيل.. ولقد حشدنا قواتنا الآن فى سيناء، ولم تجرؤ إسرائيل على الحرب.

لقد نسى عبد الناصر أن الموقف قد تغير فى إسرائيل، وأن إسرائيل كانت تستعد لهذه الحرب منذ عشر سنوات كما بينت من قبل.. ودارت مناقشات بين عبد الناصر وبعض ضباط الطيران الذين كانوا يحبذون مبدأ قيام مصر بالمبادرة بالضربة الأولى، فقالوا إن

انتظار مصر لمبادرة إسرائيل سوف يجعل قوة الطيران المصرى تحت رحمة قوة الطيران الإسرائيلى الذى تتيح له الظروف القائمة توجيه ضربة مفاجئة مدمرة..

وطالت المناقشة وحسمها عبد الناصر بقوله:

«لوبدت بوادر الحرب فإن القوات الجوية المصرية ستتاح لها فرصة توجيه الضربة الأولى إلى السلاح الجوى الإسرائيلى».

ولقد تم تسجيل مناقشات هذا المؤتمر على شريط تسجيل من عدة نسخ، ولكن عبد الناصر أمر سامى شرف بعد الهزيمة بإعدامها..

ودارت الأيام وتطورت الأحداث، وتيقن نشوب الحرب، وبخاصة بعد قرار عبدالناصر بإغلاق الخليج، وتشكيل الوزارة القومية فى إسرائيل. وفى يوم ٢ من يونيو، وكان أمام عبد الناصر والقيادة السياسية صورة واضحة عن قيام إسرائيل بهجوم مفاجئ فى مدى اثنتين وسبعين ساعة، عقد عبد الناصر مؤتمرا فى القيادة العامة، حضره كل من المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة، والفريق أول محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية، والفريق محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة، والفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات واللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية، وأعضاء مكتب المشير عامر.. وفى هذا المؤتمر دارت مناقشات حول الموقف العام، وعن الضربة الأولى، وتضمن النقاش عنصرين أساسيين:

العنصر الأول: هل ستقوم إسرائيل بالضربة الأولى؟ وإذا قامت بذلك فما التدابير التى ينبغى اتخاذها لتفادى آثار هذه الضربة؟ وهل من الأفضل أن تقوم مصر ببدء العمليات؟ أم تنتظر بدء إسرائيل بالعمليات؟

العنصر الثانى: فى حالة قيام إسرائيل بالضربة الأولى هل ستكون وحدها؟ أم ستساندها الولايات المتحدة بشكل ما؟ وما موقف الاتحاد السوفييتى فى هذه الحالة.؟

وأثارت المناقشة مدى الأضرار الفادحة التى تصيب قواتنا لو تركت المبادرة لإسرائيل.. وعارض صدقى محمود قائد الطيران ترك مبادرة الضربة الأولى لإسرائيل، وبيَّن أنها ستشل قواته، وبخاصة أن الطائرات المصرية أصبحت مكدسة بعد إعلان التعبئة لقلة المطارات، بما يتطلب اتخاذ احتياطات تكفل على الأقل إعادة توزيع الطائرات حتى لايصاب سلاح الطيران بالشلل.

وكان رأى عبد الناصر أنه لو جرى تعديل لأوضاع الطائرات، فإن إسرائيل ستتبين أن مصر ليست جادة فى التعبئة، وقد تستغل الفرصة للمبادرة فى الهجوم.

كان عبد الناصر يظن أن إسرائيل لن تجرؤ وحدها على البدء بالضربة الأولى دون مساندة قوى كبرى، فإذا ما شاركت إحدى هذه القوى فى الحرب فإن الاتحاد السوفييتى سوف يتدخل لجانب مصر.

وعلى ضوء هذه المبررات، قرر عبد الناصر الترتيب وانتظار الضربة الأولى مع إبقاء حالة الاستعداد فى أقصى درجاتها، وكان عبد الناصر يظن أن الضربة الأولى التى ستقوم بها إسرائيل سوف تحرك الرأى العام الدولى، ولكن دعاية إسرائيل المضادة والمكثفة جعلت إسرائيل تكسب الرأى العام بأن العرب هم المعتدون.

على أنه وقع قبل الضربة الأولى حدثان مؤثران يتعلقان بالإنذار المبكر عن هذه الضربة.. كانت الفرصة سانحة للاستفادة منهما، ولكن ذلك لم يحدث، ولو وصل الإنذار فى وقت مبكر لأمكن تفادى كثيرا من الكارثة التى حلت بالطيران.

كانت شبكة الرادار الأردنية ترصد الطائرات الإسرائيلية بعد قيامها من قواعدها.. وفى صباح يوم ٥ يونيو أبلغت هذه الشبكة اللواء المصرى عبد المنعم رياض فى مركز قيادته بالأردن عن تحليق أعداد كبيرة من الطائرات الإسرائيلية فى اتجاه سيناء والبحر المتوسط، وأمر عبد المنعم رياض بإرسال إشارة لاسلكية عن طريق جهاز لاسلكى مصرى كان قد أنشىء فى قرية عجلون الأردنية للاتصال بكل من القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة وبغرفة عمليات الدفاع الجوى.. وقد تم إرسال هذه الاشارة حوالى الساعة الثامنة صباحا.

وأهمل عامل اللاسلكى المصرى الإشارة، ولم تصل للقيادة ولا لغرفة العمليات إلا ظهر هذا اليوم.. هذا فضلا عن أن شفرة الاتصال بين القيادة العامة وقيادة عبد المنعم رياض تم تغييرها ليلة ٥ يونيو، ولم تخطر غرفة عمليات الدفاع الجوى بذلك.

أما الحادث الثانى فيتعلق باشارة لاسلكية قامت بارسالها مخابرات الميدان إلى قيادة الجبهة المصرية تنذرها فى الساعة السادسة صباحا ـ أى قبل هجوم الطيران الإسرائيلى بثلاث ساعات ـ أن المدرعات الإسرائيلية قد اقتحمت عند أم بسيس فى الأراض المصرية، واخترقت خط الهدنة فعلا، وتوغلت ما يقرب من اثنى عشر كيلو مترا فى

الأراضى المصرية.. ولكن نتيجة لسوء إدارة المواصلات فضلا عن التشويش الذى قامت به أجهزة العدو على أجهزتنا، جعل هذا الإنذار عديم الجدوى.

اليوم الحزين

كان يوم ٥ يونيو يوما حزينا، ففى صباحه وفى الساعة الثامنة والخامسة والأربعين تماما وجهت إسرائيل ضربتها القاضية إلى الطيران المصرى.. واشتعل مرجل الحرب، وأمطرت السماء سيلا من حمم.

والواقع أن إسرائيل لم تحدد هذا الموعد بناء على عامل فنى أودراسات استراتيجية، فالدافع وراء الاختيار كان أعمق من ذلك بكثير.. لقد ثبت أنه كان لدى إسرائيل علم تام بموعد سفر المشير عامر إلى الجبهة صباح ذلك اليوم.

كان الإسرائيليون يهدفون من ذلك ضرب الطائرات التى تقل القائد العام للقوات المسلحة مع طاقم أركان حربه، وليس غريبا أن يعرفوا ذلك، فالضباط فى القيادات العسكرية كانوا يتخاطبون تليفونيا فى اليوم السابق دون قصد أو عن جهل، وكان من السهل على إسرائيل أن تعرف الموعد بواسطة أجهزة الالتقاط والاستماع.

وكان انعدام سرية الاتصالات بين القيادات المختلفة له أثر على سير الحرب بعد ذلك، فقد استطاع العدو أن يلتقط الإشارات التى كانت تصدر من التشكيلات، ويقوم بتحوير خطته بما يتمشى مع الموقف.

والحقيقة أنه ليس هناك شفرة غير قابلة للحل، إنما تكمن قيمة الشفرة فى الجهد والوقت اللازمين لفك رموزها.. ورغم أن المخابرات العامة اكتشفت قبل حرب يونيو بعامين أن إسرائيل قد نجحت فى كسر شفرة القيادات المختلفة، وأنذرت القوات المسلحة بذلك فإن القوات المسلحة لم تنجح فى حل هذه المشكلة.

وفى موجات متلاحقة وعلى امتداد ثلاث ساعات كان الطيران الإسرائيلى قد ترك قواتنا الجوية مدمرة، ورغم ذلك لايستطيع أحد أن ينكر ما قامت به القوات الجوية من جهود. فقد جمعت أشلاءها، واستطاعت بخمسين طائرة وبحماس شديد من الطيارين

المصريين، أن تقوم بهجمات على أهداف العدو فى سيناء.. ولكن العدو كان يتمتع بالسيادة الجوية، لذلك ضاعت فعالية الجهود المضنية التى قام بها الطيارون المصريون.

هذا بالنسبة للقوات الجوية، ولكن ماذا حدث للقوات البرية؟ لم يختلف الموقف بالنسبة للقوات البرية كثيرا.

بدأ هجوم القوات البرية الإسرائيلية فى اليوم نفسه كما توقعت المخابرات العامة، ورغم وصول إشارة من المخابرات الميدانية إلى قيادة الجبهة تنذرها بأن العدو فتح تشكيلاته من «بيرين» حتى «أم بسيس» فى الأراضى المصرية، فلم تتخذ قيادة الجبهة من الاجراءات ما يكفل سلامة قواتها، واستطاعت القوات البرية الإسرائيلية أن توجه ضرباتها تجاه الغرب، فتقدمت على ثلاثة محاور، وواجهتها القوات المصرية بعزم واصرار رغم انعدام الغطاء الجوى لها، أو توفر موانع طبيعية فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تملك السيادة الجوية.

تقدمت إحدى الفرق الإسرائيلية بقيادة الجنرال «تال» على المحور الثانى ثم انشطرت إلى قسمين: إذ قام لواء من هذه الفرقة بتطويق الفرقة السابعة المصرية ثم هاجمها، بينما قام لواء آخر بسد مخارج قطاع غزة ثم تحرك شرقا لتدمير جيش التحرير الفلسطينى.

ولم يأت المساء حتى كانت قوات الجنرال تال قد تقدمت على الطريق الساحلى حتى وصلت إلى مشارف مطار العريش ثم استولت على المطار، وبذلك استطاعت هذه القوات أن تحصل على قاعدة إمداد جوية قيِّمة، وأخذت طائرات الإمداد الإسرائيلية تهبط على ممرات مطار العريش.

أما فى الجنوب فقد تحركت فرقة إسرائيلية أخرى بقيادة الجنرال «شارون» ووجهت ضربتها فى اتجاه بير أبوعويقله.

وفى مساء الليلة الأولى دارت أقسى المعارك بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية التى قاتلت بعزم وإصرار، بالرغم من انعدام الغطاء الجوى أو توافر موانع طبيعية، فى الوقت الذى كانت إسرائيل تمتلك فيه السيادة الجوية.. وانتهت المعركة فى هذا اليوم بشل القوات المصرية وتدمير معظم عتادها.. وفى اليوم التالى استطاعت إحدى الفرق الإسرائيلية تطويق مؤخرة القوات المصرية، وتقدمت القوات الإسرائيلية على أربعة محاور.

وقعت الكارثة، ولم يكن أمام القيادة العسكرية إلا أن تأمر بالانسحاب إلى خط

دفاعى متوسط، ولكن الضربات المتلاحقة التى وجهت إلى قواتنا البرية زادت الموقف سوءاً.. فى خضم هذه الفوضى،أصدرت القيادة السياسية أوامرها إلى القيادة العسكرية بالانسحاب التام.

فى هذا اليوم حدثت مشادة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر حول الانسحاب. كان من رأى عامر الاستمرار فى القتال، وطلب معونة جوية من السوفييت.. ولكن عبد الناصر رفض هذا الاقتراح، بل أنكر حدوث ذلك فيما بعد.. وتحول انسحاب القوات المصرية ومطاردة إسرائيل لها، واختلاط الحابل بالنابل إلى شبه سباق غير منظم نحو قناة السويس.. واستطاعت القوات الإسرائيلية أن تسبق القوات المصرية وتحتل ممر «متلا» الذى كانت مئات السيارات والعربات المصرية المدمرة قد سدته.

وهكذا حينما انتهت المعركة، كانت مصر قد فقدت أغلب معداتها العسكرية أو تركتها فى يد العدو، الذى استمر فى تحركه بلا مقاومة حتى أصبح على خط يمتد موازيا لقناة السويس، من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً.

سير العمليات فى الأردن وسوريا

هكذا لحقت الهزيمة العسكرية بمصر ولكن ما الأحداث التى جرت على الجبهة الأردنية والجبهة السورية؟ وما موقف كل من الأردن وسوريا؟.

كان على إسرائيل أن تقاتل على جبهتين.. وبينما بدأت إسرائيل عدوانها على مصر فى صباح يوم ٥ من يونيو، أرسل ليفى أشكول رئيس حكومة إسرائيل رسالتين فى صباح هذا اليوم إلى الملك حسين يحثه على الكف عن القيام بأعمال عدوانية ضد إسرائيل.

ولكن القوات الأردنية قامت بإطلاق نيران متفرقة على المواقع الإسرائيلية، بينما دار قتال برى حول القدس، اشتركت فيه بعض وحدات قوات الصاعقة المصرية.. وتتابعت الأحداث بسرعة فائقة، إذ قام السلاح الجوى الإسرائيلى بالرد على نيران المدفعية الأردنية بشن هجوم خاطف على القوات الجوية الأردنية، ومعظم القوات الجوية السورية والعراقية. أما بالنسبة للمعارك البرية، فقد أبدت القوات الأردنية مقاومة باسلة وبخاصة حول

القدس.. ومع ذلك تطور الموقف لصالح إسرائيل، وانتهى القتال قبل دخول القوات البرية العراقية إلى أرض المعركة كى تؤثر فى الموقف.

وفي يوم ٧ من يونيو، كانت القوات الإسرائيلية تقف على نهر الأردن، وقد سيطرت على كل الضفة الغربية لنهر الأردن التى تضم ما يقرب من مليون عربى، فلو أضفنا إلى ذلك ما يقرب من مليون فلسطينى آخرين حُصروا فى قطاع غزة، يتبين لنا المصاعب الجمة التى واجهت إسرائيل من مشكلة اللاجئين العرب أثناء ذروة انتصاراتها.. وهكذا استطاعت إسرائيل فى مدى أربعة أيام أن تمنى كل من مصر والأردن بهزيمة عسكرية ساحقة، ولم يعد أمامها سوى سوريا بمواقعها الدفاعية، التى كانت لاتزال تسيطر على الأرض الإسرائيلية من مرتفعات الجولان.. كما أنها كانت لاتزال تسيطر على نهر «بانياس» وهو مصدر مياه رئيسى للأردن.

وتم الضغط على الزناد فاشتعل البارود وذلك حينما قامت سوريا بضرب المواقع الإسرائيلية بنيران مدفعيتها، وكان رد إسرائيل سريعا حاسما، إذا قامت قواتها البرية بشق طريقها شمالا، ثم قامت قواتها الجوية بدك الدفاعات السورية المحكمة.. وفى يوم الجمعة التاسع من يونيو، بدأت المدرعات والمشاة الإسرائيلية هجومها على الاستحكامات السورية.. وفيما يقل عن أربعة وعشرين ساعة، كان الإسرائيليون قد احتلوا الاستحكامات السورية على مرتفعات الجولان، بعد أن انسحبت القوات السورية نحو دمشق.. وبذلك استطاعت إسرائيل أن تحقق نصرا عسكريا حاسما على القوات العربية فى كل من مصر وسوريا والأردن.

الأمم المتحدة منذ نشوب القتال

ما دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها منذ بدء العمليات الحربية فى الخامس من يونيو؟ وما الأحداث التى دارت فى كواليسه حتى تم تعيين السفير جونار يارنج ممثلا لمجلس الأمن لتسوية المشكلة التى نتجت عن الحرب؟

والواقع أن مجلس الأمن كان فى حالة انعقاد دائم طوال فترة الأعمال العدوانية، فبينما

كانت القوات الإسرائيلية تزهو بانتصاراتها المتتالية، كان مجلس الأمن يتصارع فى سبيل معالجة المشكلة.

فى بادئ الأمر لم تستطع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى الوصول إلى اتفاق محدد على صيغة معينة لوقف إطلاق النار، فبينما قام الاتحاد السوفييتى بتقديم اقتراح بضرورة أن يتضمن قرار المجلس بندا بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو، كانت الولايات المتحدة ترى أن المجلس فى حاجة إلى وقت أطول للدراسة.. وفى السادس من يونيو اتخذ مجلس الأمن قراراً بالإجماع بتوجيه نداء للأطراف المعنية لوقف إطلاق النار.. وقبل أن يتمكن المجلس من تحقيق ذلك، كان قد اتخذ قرارين آخرين.. ففى السابع من يونيو تبنى السوفييت اقتراحا بوقف إطلاق النار، على أن تتم موافقة الأطراف المعنية المتحاربة على هذا الاقتراح فى مدى ثلاث ساعات. أما القرار الآخر فقد أعلن يوم ٩ من يونيو، وذلك حينما طالب المجلس بإنهاء العمليات الحربية، وقد وضح للمجلس أن الاطراف المعنية كلها قبلت هذا الاقتراح.

ولكن بدا للمجلس مشكلة جديدة، إذ استمر إطلاق النار من الجانبيين على الحدود السورية - الإسرائيلية، وذلك لمدة ساعتين بعد الموعد الذى حدده مجلس الأمن، ولذا استأنف المجلس اجتماعه يوم ١١ من يونيو كى يستمع لاتهامات سوريا التى وجهتها لإسرائيل، كذا ردّ إسرائيل على هذه الاتهامات.

وفى يوم ١٢ من يونيو، تبنت الولايات المتحدة مبادرة بإدانة أى انتهاك لوقف اطلاق النار، وأقر المجلس هذه المبادرة، وطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة الاستمرار فى مراقبة الموقف، وتقديم المشورة للمجلس.. واستطاع السكرتير العام للأمم المتحدة فى الثالث عشر من يونيو أن يعلن إنهاء كل العمليات الحربية فى المنطقة.. وفى اليوم التالى اتخذ المجلس قراراً آخر يناشد فيه إسرائيل أن تحافظ على حياة سكان المناطق التى نشبت على أرضها العمليات الحربية، وأن تضمن أمنهم ورفاهيتهم، فضلا عن مساعدة أولئك الذين هجروا أوطانهم للعودة إليها.

ووجد الكرملين الفرصة السانحة للتقرب إلى العرب واكتساب مشاعرهم، فطالب بعقد جلسة طارئة للأمم المتحدة كى يضغط على إسرائيل للانسحاب فورا خلف خطوط هدنة سنة ١٩٥٦.. وفعلا انعقدت جلسة طارئة للأمم المتحدة فى ١٧ من يونيو..وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة لعرقلة أعمال هذه الجلسة بإدعائها بأن المسألة

تتطلب وقتا أطول للدراسة، فقد استمرت الأمم المتحدة فى انعقادها، وتم التصويت على إصدار قرارين فى يومى ٤و١٤ يوليو فازا بأغلبية تسعة وتسعين صوتا إلى عشرين صوتا، ومائة وواحد وعشرين صوتا إلى صوت واحد على التوالى. وقد أعلن فى القرارين عدم شرعية إجراءات إسرائيل وتدابيرها فى المناداة بالقدس كمدينة موحدة تحت الإدارة الإسرائيلية، كما ناشدت الأمم المتحدة إسرائيل أن تكف عن اتخاذ أى خطوات لتنفيذ هذا المخطط.

وفى ٢١ من يوليو انفضت الجمعية العامة مؤقتا، وأرسلت تقريرها إلى مجلس الأمن للاستمرار فى مهمته.. فى الوقت ذاته، كان مجلس الأمن قد قرر فى التاسع من يوليو بالاجماع على تقديم العون لاقتراح السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بإرسال هيئة رقابة تابعة للأمم المتحدة إلى منطقة قناة السويس تحت إشراف الجنرال «اودبول» للإشراف على خطوط الهدنة.

واستمر البحث للوصول إلى أساس لتسوية الأوضاع فى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الفترة من ١٩ سبتمبر إلى الخامس من ديسمبر، كما اجتمع مجلس الأمن فى ٢٤ من أكتوبر لبحث شكاوى كل من مصر وإسرائيل فى اتهام كل منها للأخرى بانتهاك قرار وقف إطلاق النار فى منطقة قناة السويس.

واقترح مندوب الاتحاد السوفييتى بمجلس الأمن أن يقوم المجلس بإصدار قرار بإدانة إسرائيل، والضغط عليها لتقديم تعويضات لمصر، كذا توجيه إنذار لإسرائيل يحذرها من إغفال قرارات المجلس السابقة. ولكن مندوب الولايات المتحدة طالب المجلس بأن يصدر قراراً يدين أى انتهاك لقرار وقف إطلاق النار، وأصر المندوب الأمريكى على ضرورة احترام القرار السابق الخاص بوقف إطلاق النار، كما طالب بتوجيه نداء إلى كل الحكومات المعنية كى تتعاون مع هيئة الأمم.

وبعد اجتماعين تم عقدهما فى ٢٥، ٢٦ من أكتوبر، وافق مجلس الأمن على اقتراح تبنته اليابان، وأصدر قراراً يدين فيه أى انتهاك لوقف إطلاق النار، ويطالب الحكومات المعنية بالتعاون مع هيئة الرقابة الدولية.

وفى السابع من نوفمبر بذلت مصر جهودها كى تحث مجلس الأمن على مطالبة إسرائيل بسحب قواتها المسلحة من الأراضى المحتلة، ولكن هذه الجهود عرقلها القرار

الذى تبناه اللورد كاردون مندوب بريطانيا، والذى وافق عليه المجلس بالإجماع وهو تحديد إطار لتسوية سلمية شاملة.

ـ ولقد نص القرار على أن الاستيلاء على أراضى الغير عن طريق الحرب يعد عملا غير مشروع. كما نص القرار على بعض مبادئ ضرورية لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وضرورة إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى المحتلة، وإنهاء كل ظروف الحرب، على أن يتضمن ذلك احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى، كذا احترام حقوق كل دولة كى تعيش فى بلادها داخل حدود آمنة معترف بها، بعيدا عن أية تهديدات أو استخدام أعمال العنف، كما أكد القرار الحاجة إلى الاستقرار فى المنطقة، وحرية الملاحة فى الممرات المائية، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وتعهد كل دولة بعدم إنتهاك أراضى أى دولة أخرى أو استقلالها السياسى وأخيراً طالب القرار السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل له فى المنطقة.

وفى يوم ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أعلن يوثانت أن جونار يارنج السفير السويدى لدى الاتحاد السوفيتى، سوف يتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط كممثل لمجلس الأمن للعمل على البحث عن تسوية سلمية.. ولكن ما كاد يوثانت يعلن ذلك، حتى واجهته عدة مشكلات، فسوريا كانت قد رفضت قرارات مجلس الأمن حتى قبل إصدارها، كما أعادت كل من مصر وسوريا والأردن مطالبتها بانسحاب القوات الإسرائيلية الكامل فوراً من كل الأراضى المحتلة.

وعلق الرئيس عبد الناصر على القرار بأنه «غير كاف» وغير واضح، واستطرد يعلق بأن إخلاء إسرائيل للأراضى المحتلة لن يكون خلال التفاوض، وأعلن أن مصر سوف تستمر فى منع السفن الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس.

وكان رد إسرائيل على ذلك أن أعلنت بأن قواتها سوف تبقى رابضة عند خطوط وقف إطلاق النار، حتى يقتنع العرب بضرورة توقيع معاهدة سلم معها.. ومن ثم عجزت كل القوى عن الوصول إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، وكانت نتيجة الحرب تغيير كل موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط.. ذلك أن عبد الناصر فقد هيبته كزعيم للقومية العربية، وظهرت على المسرح العربى قوى جديدة تحاول تحديه فى زعامته، وبرزت الجزائر على المسرح العربى بشكل فعال، وبخاصة أنها كانت الدولة العربية التقدمية الوحيدة التى لم تخسر شيئاً من قواتها فى المعركة.

هكذا انتهت حرب يونيو وقد خسرت كل من مصر وسوريا والأردن معظم عتادها الحربى، لقد تمزق وجدان الأمة العربية واهتز كيانها، ولم تجد أمامها سوى السوفييت لتطلب منهم العون المادى والمعنوى، للضغط على إسرائيل كى تنسحب من الأراضى المحتلة.

مشاكل السياسة الكبرى

ربما كان من الأسباب الرئيسية لهزيمة ٥ يونيو، هو أن التركيب الآلى لحكومتنا لم يكن بدرجة الكفاءة الكافية لمواجهة التحدى الكبير. فبالرغم من قيام المؤسسات والأجهزة والوزارات المعنية، وبالرغم من كفاءة الكثيرين فى الميادين المختلفة، فقد ضاع كل هذا فى معمعة الفوضى والارتجال، وسوء اتخاذ القرارات غير المدروسة.

ويرجع إخفاق الأسلوب التنظيمى الخاص بتطوير تصور قومى إيجابى ـ وفى رأيى أن ذلك كان له أثر ملموس فيما حدث فى يونيو ـ إلى الأسباب الآتية:

أولاً: المركزية الشديدة فى وضع القرارات حتى المصيرية، وتجاهل التقديرات والدراسات فى كثير من الأحيان فى مستويات القمة.

ثانياً: نتيجة لذلك أصبح الرسميون فى أعلى المستويات غارقين فى أعماق الأعمال التى تقوم بها وزاراتهم ومصالحهم وإداراتهم، ولما كان عامل المسئولية الشخصية غير متوارد، فقد أخفقوا فى وضع أسبقية شخصية لهذه الأعمال.

ثالثاً: إن الوزارات والمجالس التى كانت تضع خطط السياسة للإدارات الأدنى كانت تمثيلية الطابع، ومطابقة لمظهرها الضيق. كانت الإدارات والمؤسسات تقدم اقتراحاتها فى شكل تلخيصات بوجهات النظر المختلفة. وبالطبع فإن الاستراتيجية القومية الحقيقية أكثر بكثير من عملية بدائية كهذه. ومن ثم كان القرار النهائى قراراً فرديا بحتا فى أعلى القمة.

رابعا: أن المجالس المتخصصة والهيئات الفنية المضطلعة بجزء كبير من خطة الأمن القومى كانت مجرد تشكيل على قطع من الورق، كمجلس الدفاع الوطنى ـ الذى يعد بمثابة العقل المدبر للأمن القومى ـ لم يجتمع فى حياته منذ إنشائه، كما أن هيئة المخابرات

التى تضم أجهزة المخابرات والأمن فى الدولة لم يقدر لها أن تجتمع مرة واحدة، فنشأ ما يمكن أن نطلق عليه «التنافس المدمر».. ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة ضرب الأجهزة ببعضها البعض من أعلى مستوى فى الدولة، مع أن كل جهاز من هذه الأجهزة كان له واجب محدد فى خطة الأمن القومى.

خامسا: تعدد أجهزة الأمن والمعلومات، إذ تجاوز عددها العشرة مع عدم تحديد اختصاصات محددة لها، وكانت رئاسة الجمهورية تديرها على أساس القاعدة المعروفة «لاتضع بيضك فى سلة واحدة».

ومن ثم اعتمدت كل منها على نشاط الأخرى فعمت الفوضى وساد الإخفاق الشامل على أنه يجدر بنا أن نذكر أن ثمة مشاكل وتعقيدات تنشأ أمام واضع القرار. ذلك أن تشعبات المسائل التى تريدها الدولة لاتكون واضحة بدقة منذ البداية.. وفى كثير من الأحيان نجد أنها لاتكون واضحة تماما فى أذهان صانعى السياسة.. ومهما كان فهناك ظروف كثيرة تكون فيها الأهداف السياسية غامضة، حيث لايمكن حصرها بسهولة، أو إدراك متطلباتها أو مؤثراتها الخارجية والداخلية التى قد تؤثر فى تحقيقها، وفى ظروف أخرى يصعب تمييز الالتباسات التى تحيط بها.

ويتضح هذا الأمر فى قرار إغلاق خليج العقبة فى مايو عام ١٩٦٧، إذ أن هذا القرار يعطى صورة واضحة لعدم القدرة على الرؤية الصحيحة. فقرار إغلاق الخليج لم يكن وليد الساعة وفقا للأحداث التى كانت جارية والتى جرتنا للحرب فحسب، بل كان أيضا من الأغراض التى كانت تحث ذهن الرئيس الراحل عبدالناصر منذ أواخر عام ١٩٦٦، وسط جيشان الإنفعال والتأثيرات النفسية، التى أساسها هدفان رئيسيان هما:

أولا: الرد على دعاية بعض الدول العربية المضادة بأنه كان يحتمى وراء القوات الدولية، وإن أقواله أكثر من أفعاله.

ثانيا: مشاكسة الغرب وبخاصة الولايات المتحدة على موقفها المتحيز لإسرائيل.

ولقد بينت سلفا أن عبدالناصر كان يستبعد فكرة الحرب من تقديره حتى إصدار قرار إغلاق الخليج، بالرغم من تحذير المخابرات العامة له.. ومع ذلك أصدر عبدالناصر قراره بإغلاق الخليج، وتطورت الأحداث حتى وقع فى الفخ كما شرحنا ذلك من قبل بالتفصيل.

كانت حملة سيناء فى الواقع مظاهرة عسكرية لتحقيق هدف سياسى ولم يستطع

راسمو السياسة المصرية فى القمة أن يدركوا أننا كنا نجرُّ إلى خوض معركة فى وقت ومكان غير مناسبين.

وكان عبد الناصر يرى حينما وضع القرار أن الظروف الدولية والعربية لا تسمح بمغامرة أخرى فى السويس، كما أن إسرائيل لن تجرؤ وحدها على البدء بالقتال وأن إغلاق الخليج سوف يحقق له نصرا سياسيا حاسما.

أسباب الهزيمة العسكرية

ولقد قيل الكثير عن أسباب الهزيمة العسكرية، فمنها ما هو حقيقى ومنها ما هو جائر. لقد هزمت دول كثيرة عبر التاريخ، ولكنها لم تفقد كيانها أو روحها أو تراثها.. واستعادت هذه الدول مكانتها وحقوقها، بعد أن عرفت مواطن ضعفها وأسباب هزائمها، ولم تقف مسلوبة الإرادة، لا تفعل أكثر من النواح والعويل على مالحقها، بل استكملت نفسها، وقضت على عوامل ضعفها، ثم هبت لاسترداد حقوقها.

ولذلك كان الهدف الرئيسى من دراسة تاريخ المعارك هو أن تكون عبرة للأجيال المقبلة، حتى تتبين الأخطاء التى وقعت فى إدارة هذه المعارك، كى تتجنبها فى حروبها المقبلة.. ومن ثم لابد أن نتساءل:

ما الأسباب الجوهرية التى أدت إلى الهزيمة العسكرية التى لحقت بقواتنا المسلحة؟ وهل كان ثمة مفر من تلك الخسائر الفادحة ؟

لا جرم أن النصر العسكرى الذى حققه الإسرائيليون فى معارك حرب يونيو، كان مرجعه الأساسى عدة أخطاء وقعت فيها القوات المسلحة المصرية، يمكن أن نوجز أهمها فيما يلى:

أولا: أن القوات المصرية لم تكن على استعداد للدخول فى حرب شاملة مع إسرائيل، وبخاصة بعد معارك الاستنزاف التى كانت تحد منها فى اليمن. هذا فضلا عن أن القوات المصرية التى تمت تعبئتها كان ينقصها الإعداد والتدريب، وقد تحركت هذه القوات بسرعة إلى سيناء كى تتخذ مواقع دفاعية لم تجهز بعناية بالقوات المناسبة

لقد تمت تعبئة هذه القوات بطريقة عشوائية لخدمة هدف سياسى، هو القيام بمظاهرة

عسكرية، فتم استدعاء قوات الاحتياط التى لم تستطع أن تتعود على مسرح العمليات فى هذا الوقت القصير، قوات غير مستعدة وغير مدربة تحشد فى أرض العمليات التى كانت غريبة عليها، بينما كان العدو يعرف كل شىء عن أرض العمليات.. كما أن قواتنا البرية لم تكن فى مستوى القوات الإسرائيلية من ناحية التدريب على القتال الليلى، فلم يكن فى استطاعة قواتنا أن تفى بمتطلبات الحرب الحقيقية، بينما نجح الإسرائيليون فى استيعاب أسس هذه الحرب وقاموا بتطبيقها تطبيقا سليما.

ثانيا: تخبط القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها فى إصدار الأوامر المناسبة فى الوقت المناسب، وذلك بعد بداية المعارك نتيجة انعدام الرؤية أمامها، بعد أن قطع اتصال القيادات مع تشكيلاتها أو مع قياداتها العليا، ولذلك كانت الأوامر الصادرة متناقضة، مما أدى إلى الفوضى والإضطراب اللذين حدثا فى القوات المسلحة.

ثالثا: تدخل القيادة العليا للقوات المسلحة فى تفاصيل المعارك، فقد كان مقر القيادة العامة فى القاهرة أشبه بسوق عكاظ، إذ جمع بين من يديرون المعركة وبين من جاء لمجرد تسقط الأخبار، ودس أنوفهم فيما لا يعنيهم.

كان مكتب القائد العام الذى كان يدير المعركة يغص بعدد كبير من الشخصيات المشتركين فى الحكم أو الذين تركوا الحكم منذ سنوات وأعضاء مجلس الثورة القدامى ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والتف الجميع حول عبد الناصر الذى كان يشارك فى إدارة المعركة، وأصبحت المعركة تدار وسط هذا الضجيج وفى ظل هذه الفوضى، فى الوقت الذى كان من المفروض أن تهيأ الفرصة الهادئة لإدارة المعركة.

لقد حدث الشىء ذاته سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى حتى أضطر عبد الناصر فى ذاك الوقت أن يطرد من لا عمل له من مكتب القائد العام للقوات المسلحة

رابعاً: أما السبب الرابع فهو أن القوات المسلحة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت تعتمد على قيادات أمن، أى قيادات يوثق فيها للحفاظ على أمن الثورة والنظام السياسى.. وحينما بدأ الحشد كان لابد من تغيير القيادات إلى قيادات عمليات..وكان القادة الجدد غرباء على الوحدات التى كانوا يقودونها. ومن ثم انعدم الجانب البشرى الذى يربط العلاقة بين القائد وجنوده.

ومن المسلم به أن ذلك كان له أثر فعال على قيادة هؤلاء القادة الجدد لتشكيلاتهم ووحداتهم العسكرية، وعلى إدارة المعركة.

على أن هذه ليست كل أسباب الهزيمة للقوات البرية، فهناك عديد من العوامل الاقتصادية التى حدّت من ميزانية القوات المسلحة، ناهيك عن عوامل سياسية غيرت من الخطة كما بينت من قبل... كما أننى لم أتعرض للعوامل التكتيكية أو النفسية أو الفنية، فهذه تجنبت أن أخوض فى تفاصيلها، بل تركتها للعسكريين كى يجتهدوا فى مجال البحث والتقصى، وأظن أنهم أقدر منى فى تغطية هذه المسائل.

تواطؤ السوفييت والأمريكيين

كان هناك خلاف فى الرأى بين القيادة السياسية المصرية إزاء موقف السوفييت من أحداث يونيو... لقد كان فى تقديرى أنهم متواطئون مع الأمريكيين، ولكن سوف يشترك كل منهما فى المعركة بصور مختلفة... الأمريكيون بمساعداتهم الخفية غير السافرة لاسرائيل، والسوفييت بموقفهم السلبى من الأحداث.

ولكن عبد الناصر كان يرى فى بادىء الأمر أن السوفييت سوف يتدخلون فى المعركة لو تدخلت الولايات المتحدة بأى صورة كانت.. وقد اتضح صحة رأيى بعد المعركة، ولكن الرئيس عبد الناصر أصرّ على أن الروس قد غرر بهم أو على حد تعبيره «اتخموا».

وأثبتت الأحداث غير ذلك، ووافقنى عبدالناصر أخيرا بعد موقف السوفييت من رفضهم التسليح حتى بالأسلحة الصغيرة.. وظهر ذلك فى الفترة التى كنت مريضاً فيها بعد نهاية الحرب.. كان هدفهم تعريتنا تماما حتى لا يكون أمامنا سوى طريق واحد هو الارتماء فى أحضانهم والسيطرة علينا وهذا ما حدث.

ولأذكر ما حدث يومى ٦و٧ يونيو... كان موقف السلاح لدينا حرجا، وكنا متعاقدين مع السوفييت قبل العدوان بفترة طويلة على أسلحة وطائرات كان من المفروض أن نتسلمها قبل العدوان بشهور.. كلفنى المشير بأن أتصل بالسوفييت وأذكرهم بهذا التعاقد، وأقدم لهم بيانا بالأسلحة المطلوبة على وجه السرعة، فاستدعيت ضابط

المخابرات السوفييتى فى السفارة السوفيتية بالقاهرة ويدعى «جروشا» وبالطبع فهذا اسم حركى وتحدثت معه يوم ٦/٦/٦٧ عن هذه الأسلحة.

وتعجبت حينما أخبرنى جروشا بأن هناك عددا من الطائرات تفوق ما تعاقدنا عليه جاهزة فى الإتحاد السوفييتى لتطير فوراً إلينا، ثم عاد فقال:

ولكن يوغوسلافيا ترفض طيران هذه الطائرات فوق أراضيها.

واتضح أن هذه لم يكن سوى مجرد كذب وخداع، إذ قام عبد الناصر بالاتصال فورا بتيتو الذى ذكر لعبد الناصر أنه أعطى التصديق بالطيران منذ أيام.. ومع ذلك لم تقم الطائرات من موسكو ولم تشحن الأسلحة إلينا..

وحينما سألت «جروشا» عن الدافع لرفض يوغوسلافيا أجاب:

«ربما لا يريد تيتو أن يغضب الولايات المتحدة».

وفى يوم السابع من يونيو حضر لى جروشا مرة أخرى وأخذ يسألنى أسئلة كلها خبث والتواء..

بدأ الحديث بقوله إن موسكو قررت إرسال كل ما نحتاجه من أسلحة وطائرات.. ثم أخذ يسأل عدة أسئلة:

ما المدة التى تظن أن قواتكم المسلحة تستطيع أن تصمد فيها دون مساعدة من الطيران؟ هل ستصدر تعليمات بالإنسحاب؟ وهل هناك خطة لتأمين هذ ا الانسحاب؟

قلت لضابط المخابرات:

هذا من مسئوليات القيادة العامة للقوات المسلحة، ولايجوز لك أن تدخل أنفك فيها.. ولا أدرى ما يهمك من هذه الأمور؟ وسكت ضابط المخابرات السوفييتى وحاول أن يخرج من المأزق فقال:

«إن موسكو سوف تعطيكم كل ما تحتاجونه من أسلحة وطائرات وستعوضكم عن كل خسائركم»

وفعلا أوفى السوفييت بوعدهم ولكن بعد فوات الوقت، أى بعد أن أوقف القتال، وبعد أن تمت تعريتنا.. وتم للسوفييت بعد مناورات وضغوط من تحقيق هدفهم، وهو القضاء على الأجهزة الوطنية المصرية، والسيطرة على القوات المسلحة وأجهزة الدولة..

وقد اقتنع عبد الناصر بعد المعركة بوجهة نظرى، وقال لى:

«الروس موقفهم سيىء للغاية.. لقد وصل الأمر أنهم يرفضون تسليحنا حتى بالأسلحة الصغيرة».

وكان يحضر فى الأسبوع الأول من العمليات بصفة مستمرة كل من ضابط الاتصال للمخابرات الروسية، كذا ضابط المخابرات الأمريكى، وأود هنا أن أشير إلى بعض الأحاديث التى تنم على دلالات معينة إزاء موقف واشنطن وموسكو.

حضر لى وليم بروميل وهو اسم ضابط المخابرات الأمريكى، بعد إعلان تنحى عبدالناصر وقبل إعلان عودته، وكان يرتسم على وجهه علامات السرور وكأن تنحى عبد الناصر هو ما كان يريده الأمريكيون..كنت أحس بالألم، وأستشيط غيظاً

سألنى بروميل عما أنوى أن أفعله.

قلت له:

بالطبع سأقدم استقالتى، فلن أعمل مع غير عبدالناصر.. ولكنه علق على قولى بقوله:

«إن ما فعله عبد الناصر يعد من الأعمال الوطنية.. ويجب عليك أن تستمر فى عملك وبخاصة أن الذى سيخلفه زكريا محيى الدين وهو من النظام ذاته»

ولم يكن لدى الاستعداد لمواصلة الحديث معه..

كان هذا فى الصباح.. وفى المساء حضر لى «جروشا» ضابط المخابرات السوفييتى، وكأنه متفق مع زميله الأمريكى فى كل شىء.. كان كل منهما سعيدا بتنحى الرئيس عبدالناصر والمشير عامر..

وبعد عودة عبدالناصر، كان الاثنان يتحدثان فى اتجاه واحد، وبخبرتى أعلم أن ضباط المخابرات السوفييت لا يستطيعون الخوض فى تفاصيل الأشياء دون تعليمات من موسكو..

أما الأمريكيون فهم يشبهون أغنياء الحرب فى معاملاتهم، وعلى سبيل المثال أذكر قصة ضابط مخابرات أمريكى يدعى «لاترش» كان قد حضر إلى القاهرة منذ عام سابق ليعمل كضابط اتصال، وحضر لمقابلتى، فرحبت به.. كان شاباً صغير السن، ولكن الغرور جعله يحس أنه شىء فريد.. وأخذ يعدد لى خبرته ويقول إنه ربما يعد أكثر ضباط المخابرات الأمريكية فهما لمنطقة الشرق الأوسط..قلت له:

إننى سعيد لأنك تفهم المنطقة، فالمعروف لدينا أن ضباط المخابرات الأمريكيين لا يفهمون الشعوب العربية، ويعتمدون على مظاهر الأشياء لا جوهرها، وهذا يسبب كثيرا من المشاكل التى تنتج عن سوء فهم.

ويبدو أن طابع التاجر الأمريكى تغلبت على «لا ترش» فقد حضر لى يوماً منفعلا ومعه ورقة على شكل صفحة من صفحات «دفتر التاجر» دفتر يومية.

وقال:

«إن الولايات المتحدة أو المخابرات الأمريكية بمعنى أدق قد أعطت لكم منذ قيام الثورة كذا وكذا وكذا... ألخ.. وأن مصر أو المخابرات المصرية لم تقدم لنا شيئا.. ولذا فقد أمرتنى رئاستى أن أبلغكم ذلك»

لم أتحمل وقاحة ضابط المخابرات الأمريكى فقلت له:

«ضع هذه الورقة فى جيبك. فهذا ليس أسلوب تعاون، وبلغ رئاستك أن التعاون بيننا يعد منتهياً »

وانهيت المقابلة، ولكنه حاول أن يتراجع، واعتذر. وانتهى الموقف عند هذا الحد..

أعود ثانية إلى صلب الموضوع... كانت واشنطن وموسكو مرتاحتى البال لما حدث.. وكان ضابطا المخابرات الأمريكى والسوفييتى يركزان على عدة نقاط وعلى أسئلة مشتركة:

«ما موقف الرئيس جمال عبد الناصر؟ هل له معارضون كثيرون.. هل زكريا محيى الدين رجل قوى ؟ ما موقف على صبرى وما مدى قوته ؟ من المسيطر على الاتحاد الاشتراكى ؟ ما مدى قوة الاتحاد الإشتراكى وتأثيره فى مجريات الأمور ؟.

أسئلة يستطيع أى إنسان على قدر بسيط من الوعى السياسى أن يفهم المقصود من ورائها ؟

وحينما أبلغت عبد الناصر بذلك، قلت له إن الأحداث المتتالية أكدت ما سبق أن ذكرته أثناء العمليات من تواطؤ الروس والأمريكيين ولكن عبد الناصر كان يخالفنى الرأى فى ذاك الوقت بالنسبة للسوفييت كما بينت سلفا.

كان تقديرى للموقف فى ذاك الوقت بالنسبة للسوفييت والأمريكيين أنه بالرغم من اختلاف مصالحهما، فإنهما متفقان فى الهدف، فكل من السوفييت والأمريكيين يهمهما

إخماد الحركة القومية العربية والقضاء على محركها عبد الناصر.. وكلنا يذكر ما قاله خروشوف للوفد البرلمانى الذى كان يرأسه أنور السادات فى زيارة موسكو.

قال خرشوف:

«سوف نرى من سيثبت وجوده... الشيوعية أم القومية العربية ومن المعروف أن من المبادىء الشيوعية الأساسية فى تعاونها مع الأنظمة غير الشيوعية ـ وفقا لتعاليمها وأقوال زعمائها ـ أنه يمكن للشيوعية أن تهادن هذه الأنظمة وتتعاون معها إلى أن يحين الوقت الذى ينبغى فيه أن تقضى على هذه الأنظمة قبل أن تقضى هى عليها، أو بالمعنى العامى المعروف «أتغدى بيه قبل ما يتعشى بك»».

كما أن الغرب والرأسمالية الاحتكارية يهمها أيضا القضاء على أى حركات قومية أو تحررية للمحافظة على مصالحها الاحتكارية.

وإذا نظرنا إلى الصراع الذى كان يسود العالم فى فترة العام الحزين سواء بين المذهبين الرأسمالى والشيوعى فى فيتنام، أو داخل المعسكر الشيوعى بين موسكو وبكين، هذا فضلا عن الحرب الباردة بين العرب، كذلك التناقض والنفور داخل الدول العربية المتحررة... كل هذه الأمور كانت تمهد لكل من الشرق والغرب كى يتواطأ على المصالح العربية.. ولقد أيقنت منذ أول الأمر أن واشنطن كان هدفها القضاء على النظام الثورى فى مصر أو على أقل تقدير هدمه من الداخل.. فبهزيمة ساحقة وضغط اقتصادى متواصل، ومناورات سياسية يمكن واشنطن من تحقيق هدفها بالقضاء على النظام، أو توصيله لموقف الانفجار.. أما السوفييت، فكان هدفهم تعريتنا وجعلنا نحس أننا لا نستطيع السير بدونهم، فيمكنهم من إملاء شروطهم، وهذا ما حدث فعلا...كذلك فإن موقف موسكو وواشنطن من بقاء إسرائيل واحد، وإن اختلفت الأساليب التكتيكية لكل منهما.. والواقع أن ما تنبأت به بالنسبة لسياسة السوفييت تحققت، فقد أحكمت قبضتها على الأمور فى مصر، فضلا عن القواعد البحرية والجوية التى حصلوا عليها، بعد أن رفضنا ذلك بعناد حتى حرب يونيو.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

6

المخابرات العامة وحرب يونيو

دار الخيّال



المخابرات السياسية والمخابرات العسكرية

على أنه لا يمكننى أن أتحدث عن العام الحزين، دون أن أذكر كلمة عن المخابرات العامة، فمذبحة المخابرات العامة مرتبطة بهذا العام التعيس.. لقد خلط الكثيرون بين المخابرات السياسية وبين المخابرات العسكرية، إما عن قصور فى المعرفة وإما عن سوء قصد لاستغلال هذا الخلط فى تحقيق أهداف سياسية، وتدمير جهاز أدى لبلاده أسمى الأعمال وأجلها، وأعنى جهاز المخابرات العامة.. ومن ثم أرى لا مندوحة من أن أوضح فى إيجاز غير مخل الفرق بين المخابرات السياسية ـ أى العامة ـ وبين المخابرات العسكرية، فهناك خط واضح يفصل بين مهام وحدود كل منها.

ففى عام ١٩٦٦ بينما كنت أحاضر طلبة أكاديمية ناصر للعلوم الاستراتيجية، حددت طبيعة المخابرات السياسية فى ثلاثة معان، وشبهت طبيعتها بنشاط ثلاث مؤسسات: أكاديمية كبرى، ودار صحف واسعة الانتشار، ومؤسسة أعمال ضخمة.. فالمخابرات السياسية فى المعنى الأول تشبه فى نشاطها وتنظيمها كلية جامعية أو أكاديمية كبرى، حيث يكون البحث والتفكير العميق هو أساس الحياة بها، وهذا يتطلب قوة احتمال لا غنى عنها لكل من يتعامل مع كمية ضخمة من المعرفة التى تحتوى على سيل ضخم من المعلومات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها.. إن الفارق الوحيد هنا هو عامل الزمن، فالمعرفة المطلوبة من المخابرات ينبغى أن تصل فى الوقت المناسب، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، بينما معرفة الباحث العلمى قد تستغرق سنوات دون أن تفقد قيمتها..

وفى المعنى الثانى تشبه المخابرات دار صحف كبرى، فالصحيفة فى نشاطها تراقب وتلخص وتحلل، ولها مراسلوها خارج أرض الوطن، والمخابرات تقوم بالشىء ذاته، ورجالها المنتشرون فى الخارج هم بمثابة مراسلى الصحف فى الخارج، كما أن لكل من المخابرات والصحف مواردها المتجددة من المعلومات والأنباء التى تجمعها بواسطة وسائل اتصالها السريعة المؤكدة.. كما أن لكل منها مسئولياتها الأدبية فيما يتعلق بتحقيق الكمال والدقة، مع مكافأة من يجد، و فرض عقوبة مناسبة للإهمال والخطأ الجسيم، هذا فضلا عن مشكلة الدراسة وما يتبعها من مشكلات إعادة إنتاج المعلومات وحذف ما لا ضرورة منه.

وأخيراً فى المعنى الثالث ينبغى أن تشترك منظمة المخابرات فى مواصفات مؤسسة أعمال جيدة، وذلك أن المخابرات مؤسسة تعمل فى إنتاج«معرفة» من مواد خام هى المعلومات التى تقوم بجمعها وتحليلها.. والمخابرات هنا مثل مؤسسة الأعمال تحاول أن توزع إنتاجها للمستهلك، وهو الذى ترسل له تقاريرها وتقديراتها، وفقا للذوق الذى يروقه، فقد ترسل هذه المعلومات فى صورة مذكرة من عدة أسطر أو صفحات قليلة، أو فى كراسة، وقد تصل إلى حجم كتاب، كما يحدث فى بعض التقديرات السياسية الدولية.

ولكن ما هدف المعرفة التى تسعى إليها المخابرات؟ وهل يقصر تحقيق المعرفة على وظيفة الحصول على المعلومات ؟ أم أن للمخابرات وظيفة الحماية؟

الواقع أن المعرفة فى لغة المخابرات تحقق هدفين:

١ - أنها تُستعمل لغرض وقائى أو دفاعى من حيث أنها تنذر سلفا بما قد تدبره الدول الأخرى للإضرار بمصالحنا القومية.

٢- أنها تمهد الطريق لسياستنا الخارجية واستراتيجيتنا العظمى عن طريق البحث والاستقصاء.

وهكذا يمكن أن نلخص وظيفة المخابرات العامة فى الآتى:

أولاً: مهمة جمع المعلومات عن الدول الأجنبية بالطرق العلنية والسرية، ثم تلخيصها وتحليلها وتقديرها.. وتستخدم فى ذلك مجموعات ضخمة من الأخصائيين تصل أعدادها إلى عدة آلاف.

ثانيا: وظيفة الحماية عن طريق الجاسوسية المضادة، وهى التى تسعى للكشف عن منظمات المخابرات الأجنبية ونشاطها عن طريق مكافحة التجسس، فهى إذن تمثل الحماية الفعالة الخاصة بالدولة ضد الجاسوسية، ومن ثم فالمخابرات لابد أن تعمل فى الخفاء، كما عليها أن تحتفظ بنتائج عملها هذا فى نطاق الكتمان..غير أن النشاط الذى تمارسه المخابرات السرية فى مكافحة الجاسوسية لا يعرف حدوداً دولية، ذلك أن المخابرات عن طريق الجاسوسية المضادة تقوم باقتفاء أثر مخططات مخابرات الخصم، والوقوف على نواياه فى عقر داره، كذا تقوم المخابرات بمتابعة اتصالات العدو فى الدول الأجنبية المحايدة أو تعمل على اكتشاف العملاء الأجانب ومراقبتهم فى داخل نطاق رقعة هذه الدول المحايدة، دون أن تقف تشريعات العقوبات فى هذه الدول حائلا دون هذا النشاط.

إن هذا النوع من النشاط يتمثل فى منظمة مخابرات تقف فى مواجهةمنظمة مخابرات بصفة مباشرة مع ما يقتضيه ذلك من استخدام جميع أنواع الخبرات والخداع والدهاء.. إن اقتناص جواسيس المخابرات الأجنبية ليس إلا المرحلة الأخيرة من معركة المخابرات مع أجهزة مخابرات الخصم.

ثالثا: مهام أمن.. ونقصد هنا بالمجهودات التى تبذل لإخفاء السياسة القومية والمعلومات الاستراتيجية والعسكرية والقرارات الدبلوماسية وغير هذا من المعلومات ذات الطابع السرى الذى يؤثر على أمن الدولة وسلامتها، ومنع تسرب هذه المعلومات لغير المتخصصين عن طريق تحديد الأشخاص المسموح لهم بالاطلاع على هذه الأوراق، وعلى نوع المعلومات المحظور تداولها لغير هؤلاء.. وأساس مخابرات الأمن هنا هو الإخفاء بصورة عامة، ويتشعب اختصاصها فى مختلف نواحى الدولة، فهى التى تستصدر القوانين والتشريعات التى تحافظ على سرية الوثائق والمعلومات وهى التى تضع خطة أمن الأفراد والمنشآت والموارد الطبيعية ذات القيمة الاستراتيجية.

رابعاً: العمل السياسى السرى وهذه وظيفة غيرمحددة تتضمن العديد من الأعمال، مثل استمالة الحكام فى الدول الأجنبية لتحقيق سياستنا القومية، وتحسين العلاقات مع هذه الدول عن الطريق غير الدبلوماسى، وحل الأزمات الاقتصادية التى قد تنشأ عن طريق الاتصالات السرية، ومساعدة الحركات التحررية فى الدول المنبثقة حديثا، إلى غير ذلك من أعمال تحقق سياستنا واستراتيجيتنا القومية.

هذه مهمة المخابرات السياسية فى إيجاز، وهى تتبع فى مصر رئيس الجمهورية وتختلف وظيفتها عن المخابرات العسكرية التى تتبع القائد العام للقوات المسلحة.. ومن المعروف لدى ثقاة المخابرات فى جميع أنحاء العالم أن المخابرات العسكرية مسئولة عن جمع المعلومات العسكرية، ويتضمن ذلك تفصيلات عن النظريات العسكرية وعن البناء الحربى للعدو على جميع المستويات، كما أن عليها تجميع معلومات عن النظم الأساسية لقواته المسلحة وخططه الحربية، وخططه فى توزيع قواته وتعبئتها ونظمها الأستراتيجية والتكتيكية.. كما يدخل فى ذلك جداول تنظيم القوات المسلحة أو ما يطلق عليها تنظيم القوات للمعركة التى بدورها تشمل المعلومات عن أماكن الوحدات البرية والبحرية والجوية والبيانات الفرعية كأسماء الضباط ورتبهم والشارات المميزة للوحدات.

كما تشمل المعلومات العسكرية التى تجمعها المخابرات الحربية أيضا تفصيلات عن تطورات التسليح والأسلحة المختلفة، كذا توزيع القوات المسلحة فى قطاعاتها والملابس العسكرية ومهمات الجنود وتاريخ حياة الضباط، كذا تشمل معلومات عن الروح المعنوية وطرق التدريب والنظريات الاستراتيجية والتكتيكية.

هذه بإيجاز مهام المخابرات العسكرية، أما المخابرات السياسية أى العامة فمهمتها التكهن والتنبؤ عن طريق نشاطها الذى عرضته سلفا بما تدبره الدول الأخرى ضدنا، كذا التنبؤ بالعواقب التى قد تحدث نتيجة قرار سياسى اتخذه من يملك سلطة وضع القرار السياسى، ثم عليها أن تدق ناقوس الخطر فى الوقت المناسب.. والمشكلة هنا ليست بالهينة، إذ ينبغى على المخابرات السياسية أن تحلل ماينبغى على الدولة أن تعرفه حتى يمكن أن تتكهن بالعواقب، فضلا عن تحليل ما يجب عليها أن تعرفه عن موقف الدول الأخرى فى المستقبل..

على أن المعلومات المتاحة هنا ليست وصفية أو كمية مثل المعلومات العسكرية والاقتصادية ولكنها معلومات تأملية تقديرية تكثر فيها الاحتمالات والمترادفات والتبادلات.. ففى المعلومات العسكرية يقال إن العدو يملك كذا فرقة مشاة وكذا فرقة مدرعة ومائة طائرة طراز كذا، وتسليحها كذا.. الخ، وفى المعلومات الاقتصادية يمكن تحديد كمية الموارد والمصادر، ومعدل الإنتاج والاستهلاك للعدو.. الخ، أما فى المعلومات السياسية فهى بالدرجة الأولى تكهنات عن نوايا وأعمال لا تزال داخل سريرة العدو..

ولذا كانت تقديرات المخابرات العامة وتقاريرها السياسية تخدم أحد الأغراض الآتية:

١ - إمداد القادة السياسيين والمسئولين بالمعلـومات السياسية فى الشكل الذى يمكنهم من تقدير سياساتهم..

٢- إمدادهم بالمـعلومات التى يحـتاجون إليها لإعادة الـنظرفى السيـاسة التى ينتهـجونها حيال بلد معين، إذا كانت السياسة القائمة تتطلب تعديلا أوتغييرا

٣- إمداد رجال السياسـة بالمعلومات عن التصرفـات التى ينتظر أن تتخذهـا حكومة بلد معين، كذا النتائج المنتظرة المترتبة على إقدامهم على إجراء معين.

المخابرات العامة وسحب قوات الطوارىء الدولية

ولنتساءل: كيف عاشت المخابرات العامة أحداث حرب يونيو سنة ١٩٦٧؟

وهل أدت مهمتها أم أنها أخفقت كما ردده البعض؟

إن الإجابة عن ذلك سنجده فى الأوراق التالية وهى تـعتمد على الوثائق والمستندات، كانت المخابرات العامة تعيش أحداث منطقة الشرق الأوسط يوما بيوم منذ أن نشبت أزمة الشرق الأوسط فى مـنتصف مايو سنة ١٩٦٧، وكـانت المخابرات تحذر القيادة الـسياسية وتنبـهها، رغم أن المخابرات لا تـشارك فى وضع القرار الـسياسى، وتقـصر مهمتهـا على وضع صاحب القـرار فى الصورة السليمة التـى تمكنه من وضع القرار... ففـى يوم الثالث عشر من مـايو سنة ١٩٦٧ صرح ليفى أشـكول رئيس وزراء إسرائيل أن إسـرائيل سوف تستمر فى الرد على أيـة محاولات للقيام بعمليات تخريب فيهـا وأنها سوف تعمل على إحباط أية محـاولات لتحويل روافد نهر الأردن، كـما أنها ستدافع عن حـرية الملاحة فى البحر الأحمر.

وكانـت مصـر قد طـلبـت سحـب القوات الـدوليـة ـ كمـا ذكرت سـلفـا ـ وبدأت التحركـات العسكرية فى سـيناء تجذب اهتمـام صحف وإذاعة العالـم، وأعـرب يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة عن أسفه لسحب قوات الطوارىء الدولية.

وفى بريطانيا صرح جورج براون وزير خارجيتها بضروة عدم سحب هذه القوات قبل استشارة الدول المعنيـة.. والواقع أن المنطقة العربية شهدت خلال الـنصف الأخير من شهر

مايو تطورات سياسية مهمة كان لها تأثير على القوى المتصارعة فيها، وكان أبرز هذه التطورات وصول العلاقات المصرية الأمريكية إلى ذروة التوتر وكانت بريطانيا تنظر إلى الوضع فى الجنوب العربى نظرة خطر داهم، هذا فضلا عن تزايد الصراع بين كتلة الدول العربية التقدمية وكتلة الدول العربية المحافظة.

ومما زاد من قلق إسرائيل تزايد حوادث التسلل العربى إلى قلبها، رغم تعرض سوريا لهجوم الطيران الإسرائيلى من قبل ـ كما شرحنا سلفا ـ وكان من الواضح تزايد النشاط الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة القلق والاضطراب الذى كان يسود المنطقة، وقد فسرت الدبلوماسية الأمريكية هذه الظروف على أنها تمثل الفرصة الملائمة لمواجهة السياسة التحررية العربية، وضرب النفوذ التحررى فى أضعف نقاطه ـ سوريا ـ كما يحقق لها ذلك عزل مصر، وفتح جبهة ثانية أمامها، تخفف من ثقل نفوذها فى شبه الجزيرة العربية، كما كانت الولايات المتحدة تأمل فى إحداث ردود فعل فى العراق تمكن من زيادة احتمالات تغيير الحكم القائم بها، وتدعيم النفوذ المحافظ فى الأردن والسعودية.. والواقع أن هذا الخط كان يتفق مع المخطط الأمريكى الذى كان موضوعا لضرب مراكز النفوذ التحررى فى دول العالم الثالث، كما كان يتمشى مع النهج الفكرى للقيادة السياسية التى كانت تحكم الولايات المتحدة حينئذ، فضلاً عن أن موعد الانتخابات الأمريكية كان قد قرب مما يتطلب تدعيم العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية كى تنال أصوات اليهود الأمريكيين، ويحقق مكاسب بارزة فى المنطقة كمحاولة لمعادلة ردود فعل حرب فيتنام لدى الشعب الأمريكى.

وإذا نظرنا إلى موقف إسرائيل فى ذاك الوقت نظرة موضوعية، نجد أن الأوضاع التى كانت سائدة فى المنطقة العربية كانت تعد ظروفا ملائمة من وجهة نظر إسرائيل لتحقيق أول أهداف سياستها الخارجية وهو تأمين وجود الدولة الإسرائيلية وتدعيمها.. وكانت حكومة أشكول بالرغم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها، أكثر الحكومات الإسرائيلية استقراراً، إذ نجح أشكول بسياسته الخارجية فى الوصول بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى تلك الفترة إلى أعلى مراحل ازدهارها ونموها.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجحت إسرائيل فى تنفيذ المخطط الأمريكى الخاص بالتنسيق بين مواقف إسرائيل والأردن والسعودية سواء إزاء سوريا أو الجنوب العربى.. وقد أسفر تطور

موقف الولايات المتحدة وإسرائيل إلى حشد الأخيرة قواتها المسلحة على الحدود السورية وهو ما وجد تبريره فى أحد تفسيرين:

١- إعداد إسرائيل وحدها لعمليات عسكرية توجه لسوريا على نطاق واسع بهدف تحقيق نصر عاجل للردع.

٢- تنفيذ مخطط عربى بهدف القضاء على الوضع القائم فى سوريا.. فقد كانت سوريا أكثر الدول العربية تأثرا بالأزمة الناشئة فى المنطقة،نتيجة سوء الموقف الداخلى وتفكك الوحدة الوطنية بها، ونتيجة ردود الفعل التى أحدثها التعرض الإسرائيلى على الحدود السورية، مما كان له تأثير عكسى فى ثقة الشعب السورى فى قيادته فى ذاك الوقت، فاضطر رجال الحكم السورى إلى استمرار إثارة المشكلات على حدودها كمحاولة لكسب الوقت فى الحفاظ على السلطة.. وقد وضح هذا من مبالغة الحكومة السورية فى تقدير حجم الحشود الإسرائيلية على حدودها.. وفى الوقت ذاته لم تتخذ الإجراءات الدفاعية التى تتناسب والخطر الداهم الذى ادعته، فضلا عن دهشتها من جدية رد فعل مصر إزاء الأحداث.

فى وسط هذه الأحداث، وبعد أن طلبت القيادة السياسية المصرية سحب القوات الدولية دون أن تستشير المخابرات،قامت المخابرات العامة بعمل تقرير معلومات فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٧ـ وهو وقت قصير للغاية ـ ووزع على القيادة السياسية والقيادة العسكرية ووزارة الخارجية.

قالت المخابرات العامة إن طلب الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارىء الدولية قد أدى إلى ردود فعل بعيدة المدى لدى الغرب وإسرائيل، نتيجة للدور الذى تقوم به فى المنطقة، وما قد يترتب على سحبها من عودة الأوضاع على الحدود الإسرائيلية العربية إلى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦.

وذكرت المخابرات أن الاحتمالات المستقبلة لدى القوى المختلفة تتخلص فى الآتى:

أولا: بالنسبة لإسرائيل

١) احجام إسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية ضد سوريا تنفيذا لتهديداتها السابقة فى الوقت الحالى وإرجاء ذلك إلى ما بعد عودة الهدوء على الحدود المشتركة.

٢) استخدام القوات المسلحة فى حالة تهديد حرية الملاحة فى خليج العقبة.

٣) التنسيق العسكرى مع الولايات المتحدة ودول الغرب فى تأمين حرية المرور فى الخليج

٤) جهود مشتركة فى الأمم المتحدة من أجل تأييد حق إسرائيل فى المرور وإثارة الرأى العام العالمى ضد موقف الجمهورية العربية المتحدة مع التركيز على دول العالم الثالث.

٥) العمل على الحد من تضامن الدول العربية مع الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الموقف.

ثانيا: الولايات المتحدة:

١) العمل على تهدئة الموقف الحالى منعا لتصاعد أية اشتباكات قد تحدث.

٢) السعى من أجل عودة قوات الطوارىء الدولية إلى مراكزها أو حمل إسرائيل على قبول فكرة عودة قوات الطوارىء فى داخل أراضيها.

٣) بذل مزيد من الجهود لدى الاتحاد السوفييتى للحيلولة دون تدهور الموقف فى المنطقة.

٤) زيادة تدعيم الدول المحافظة العربية، ودفع السعودية إلى مزيد من النشاط العسكرى فى اليمن.

٥) بذل المزيد من الدعم العسكرى للقوات المسلحة الإسرائيلية.

٦) المشاركة فى تأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة بما يتفق والموقف الأمريكى من هذه المشكلة

٧) الضغط العسكرى على القاهرة بتنشيط القواعد الغربية فى المنطقة وزيادة استعداد الأسطول السادس.

٨) السعى لدى دول الغرب والمؤسسات الدولية لزيادة الضغط الاقتصادى على القاهرة، ولقد خلصت المخابرات العامة بعد ذكر هذه الاحتمالات إلى توقع توتر الوضع على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية إثر انسحاب قوات الطوارىء الدولية وبخاصة إذا أغلقت الجمهورية العربية المتحدة الملاحة فى خليج العقبة أمام إسرائيل وما يمكن أن يترتب عليه من مواجهة عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى نتيجة أهمية الملاحة بالنسبة لإسرائيل من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية.

وهكذا أنذرت المخابرات العامة القيادة السياسية من خطر إغلاق الخليج فى وقت مبكر جداً، وذلك بعد أن تنبأت بالاحتمالات والتوقعات التى قد تتخذها القوى المعنية فى أزمة الشرق الأوسط، بعد طلب مصر سحب القوات الدولية،الذى أمرت به القيادة السياسية بها دون دراسة أو روية.

عرقلة مهمة يوثانت وتقدير المخابرات للموقف

والواقع أن التساؤلات كثرت حول مهمة يوثانت، ووصل الأمر حد اتهامه بأنه مسئول عن الحرب فى الوقت الذى كان عليه مهمة إقرار السلام، بصفته سكرتيرا عاماً للأمم المتحدة.. وقد زعم يوثانت أن مصر هى المسئولة عن تصعيد الموقف إذ وضعته أمام الأمر الواقع قبل أن يصدر أوامره إلى قوات الطوارىء الدولية مساء ١٨ من مايو، إذ قامت مصر على حد قوله..بإخراج هذه القوات من نقطها على خط الحدود وعند مدخل خليج العقبة.

ولكن هذا لم يكن صحيحا، إذ أن كل ما قامت به مصر حينئذ هو قيام القوات المصرية باحتلال جبل «الضبحة» وهو موقع يبعد عن خليج العقبة بأكثر من مائتى ميل، وقد قامت القوات المصرية بإخلائه بعد ساعتين من احتلاله نتيجة اعتراض الجنرال ريكى على هذا الإجراء.. كما أن القوات المصرية لم تحتل شرم الشيخ إلا بعد مرور ثلاثة أيام من أوامر قائد القوات الدولية بسحب قواته من هذه المنطقة.

وقد ادعى يوثانت أيضا أن إعلان عبد الناصر بقراره إغلاق الخليج قد اتخذ أثناء رحلته إلى القاهرة، وذلك حينما قيل له إنه كان ينبغى عليه أن يجمع مجلس الأمن ليتخذ قراراً فى مسألة السلام فى المنطقة.. وبالطبع لم يكن يغيب عن يوثانت أن إغلاق الخليج سوف يؤدى حتما إلى صدام مسلح بين العرب وإسرائيل.

ومن ناحية أخرى كانت هناك ظروف أدت إلى عرقلة مهمة يوثانت، منها عدم توفر الانسجام داخل قوات الطوارىء الدولية، ذلك أن الهنود واليوغسلافيين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من قواتها وكانت لديهم الرغبة فى الانسحاب، كما أن معظم الدول

المشتركة فى القوات الدولية كانت ترى الانسحاب مبررة ذلك بأن مصر تعمل فى نطاق حقوقها الدولية، وليس لهذه الدول الحق فى معارضة طلب مصر سحب القوات الدولية.

على أن اللوم الأكبر يقع على قطبى المعسكرين، فلم تعمل كل من واشنطن وموسكو على تهيئة المناخ اللازم لمفاوضات دبلوماسية إذ كانت الولايات المتحدة تنظر إلى هذه القوات على أنها أداة احتلال تحقق لها أهدافها فى المنطقة.. أما موقف كندا فقد كان أكثر تطرفاً، وزاد من مرارة هذا الموقف قيام وزير خارجيتها بإصدار قرار بسحب القوات الكندية المشتركة فى قوات الطوارئ الدولية خلال أربع وعشرين ساعة.

على أن موسكو لم تحاول الضغط داخل هيئة الأمم المتحدة بخلق مناخ ملائم لتسوية الأزمة، ولذا فإن مشكلات جمة كانت تواجه يوثانت عندما غادر نيويورك يوم ٢٤ من مايو فى طريقه إلى منطقة الشرق الأوسط.. وقد بدأ يوثانت رحلته بزيارة تل أبيب التى اتهمت مصر بتهديدها لها واقترح يوثانت على إسرائيل أن تقبل دفع القوات الدولية إلى داخل حدودها بحيث لا تعرقل قدرتها على التحرك لمنع أى هجوم يوجه ضدها.. ولكن إسرائيل رفضت هذا الأقتراح واعتبرته انتهاكا لسيادتها.. وحينما وصل يوثانت إلى مصر اقترح إرسال وفد خاص من الأمم المتحدة إلى كل من مصر والأردن وإسرائيل لعمل تسوية سلمية.. ومع أن عبدالناصر وافق على ذلك، فقد رفضت إسرائيل هذا الاقتراح، ولم يكن أمام يوثانت إلا أن يطلب فسحة من الوقت كى يستطيع أن يهيىء الجو لإجراء مفاوضات، فطلب من إسرائيل ألا ترسل سفنا إلى خليج العقبة للتأكيد من أنه لم يغلق، وكان على الدول الأخرى ألا ترسل إليها أية مواد استراتيجية محملة فى سفن.. ومن ناحية أخرى، كان على مصر أن تحجم عن ممارسة حقها فى مصادرة أى سفن متجهة إلى ميناء إيلات خلال مضايق تيران.. ووافق عبد الناصر، ولكن إسرائيل كانت عنيدة ورفضت.. والواضح أن مهمة يوثانت كانت متأخرة، فحينما وصل إلى القاهرة كان عبد الناصر قد أغلق الخليج فعلاً.

وفى رأيى أن هذا الإجراء كان الفخ الذى أشرت إليه من قبل، فإغلاق الخليج قد أثار المعسكر الغربى كله، والدول المتعاملة مع إسرائيل.. وكان الرأى الساحق فى دول الغرب بجانب إسرائيل..ولو قامت إسرائيل بأى عمل عدوانى فإنها ستكسب الرأى العام فى هذه الدول على أساس أنها تمارس حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس.

إذن فالمؤامرة متعددة الأطراف، ويقف فى طرف منها كل من أمريكا والاتحاد

السوفييتى، ويشترك فيها بحسن نية، أو بسوء قصد بعض البلاد العربية، ويشارك فيها يوثانت على المستوى ذاته، والهدف هو جر عبدالناصر إلى الفخ.. لقد وقع عبد الناصر فعلا فى الفخ حينما أغلق الخليج، فقد كان محتما على إسرائيل ألا تسكت وأن تحارب، فضلا أنها كسبت الرأى العام الغربى إلى جانبها.

وما إن أعلن يوثانت يوم ٢١ من مايو عزمه لزيارة منطقة الشرق الأوسط حيث بادرت المخابرات العامة فى اليوم ذاته، فأصدرت تقرير معلومات آخر، وضحت فيه للقيادة السياسية أن قيام كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بحشد قواتهما الضاربة على جانبى خط الهدنة والحدود المشتركة، وانسحاب قوات الطوارىء الدولية قد أدى إلى توتر الموقف فى المنطقة العربية، مما دفع يوثانت إلى القيام بزيارته المرتقبة للقاهرة لدراسة احتمالات تطور الأوضاع فى المستقبل، وبخاصة بعد ردود الفعل العنيفة من جانب دول الغرب وإسرائيل.

وشرحت المخابرات فى هذا التقدير مدى حيوية خليج العقبة بالنسبة لإسرائيل، وأشارت إلى ما أسفر إليه العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل لسيناء، من إصرار إسرائيل على ممارستها حق الملاحة فى خليج العقبة ومضيق تيران.. وذكَّرت المخابرات القيادة السياسية بمماطلة إسرائيل عام ١٩٥٦ فى انسحابها من سيناء وقطاع غزة رغم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بهدف الحصول على ضمان دولى يؤكد حقها فى المرور مستقبلا.. ومع أن إسرائيل أخفقت فى ذلك، فقد قصر نجاحها على تعهد شخصى من جانب الولايات المتحدة، وقد استندت إلى وجود قوات الطوارىء الدولية للاستمرار فى ممارستها للمرور فى الخليج.. والواقع أن إسرائيل ظلت بعد ذلك تؤكد أن أى تعرض لحرية الملاحة فى الخليج لا يعنى سوى الحرب من جانبها، واستغلت الدول المحافظة العربية هذا الوضع للتشهير بموقف الجمهورية العربية المتحدة كما أوضحت سلفا.

وقد بينت المخابرات العامة فى هذا التقدير أهمية إيلات لإسرائيل من النواحى السياسية والاقتصادية، مما حدا بها إلى تطوير إيلات فى أعقاب العدوان الثلاثى، فقامت بإنشاء ميناء جديد وخط أنابيب بترول، كما قامت بالعديد من الإنشاءات السكنية والسياحية، فضلا عما أنشأته من خطوط ملاحية تربطها بآسيا وأفريقيا، وإقامة مشروعات إزالة ملوحة المياه المالحة.. وقد ترتب على ذلك تطور طاقة الميناء الاقتصادية من ٤١ ألف

طن عام ١٩٥٧ إلى ٢,٠٣٦,٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ بما فيها البترول الذى يبلغ ١,٧ مليون طن ـ وتمثل هذه الكمية حوالى ٢٩ ٪ من إجمالى حركة الموانىء الإسرائيلية..

معنى إغلاق الخليج من جانب مصر هو خنق إسرائيل اقتصادياً، مما يدفعها إلى استخدام القوة لإعادة فتحه.. وقد وضحت المخابرات فى تقديرها هذا موقف إسرائيل بصورة دقيقة، وقالت إنها لن تقف موقفا سلبيا إزاء إغلاق الملاحة فى خليج العقبة.. وفيما يلى نص موقف إسرائيل الذى جاء بالتقدير:

«من المؤكد أن إسرائيل لن تقف موقفا سلبيا إزاء غلق الملاحة فى خليج العقبة وذلك لما سوف يترتب عليه من ردود فعل عنيفة لدى الرأى العام الإسرائيلى، بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من القضاء على سياسة الردع التى تبنتها منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، فضلا عن تأكدها من أن ذلك سوف يؤدى فى المستقبل إلى فرض مزيد من التنازلات عليها من جانب الدول العربية، وهو ما يمكن أن ينتهى فى المدى البعيد إلى القضاء عليها.

وعلى ذلك فمن المتوقع أن تواجه إسرائيل هذا الموقف، بعد أن تستنزف الجهود الدولية كما يلى:

١) احتلال قطاع غزة نظراً لصعوبة الدفاع عنه، وما يمكن أن يسفر عنه هذا الاحتلال من ردود فعل لدى الرأى العام العربى والفلسطينى بخاصة، ويمكنها ذلك من استخدام القطاع لمساومة الجمهورية العربية المتحدة لإعادة فتح الملاحة بالنسبة لها.

٢) التنسيق مع دول الغرب ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ فى عمليات بحرية مشتركة لإعادة فتح الملاحة فى الخليج.

٣) محاولة توجيه ضربة خاطفة لقواتنا المسلحة فى سيناء بهدف إملاء شروطها سواء بالنسبة للملاحة أو النزاع العربى الإسرائيلى.

هذا فيما يختص بموقف إسرائيل، ولكن ما رأى المخابرات فى موقف الغرب ؟.. لقد قالت المخابرات أنها تتوقع أن تتحرك دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا للعمل على مواجهة موقف الجمهورية العربية، وذلك لالتزام هذه الدول بالحفاظ على أمن إسرائيل وكيانها، كذا الدور الرئيسى الذى قامت به الولايات المتحدة فى تمكين إسرائيل من الملاحة فى خليج العقبة إثر العدوان الثلاثى، هذا فضلا عن أن التحركات العسكرية الأخيرة للجمهورية العربية المتحدة وموقفها من قوات الطوارىء الدولية ومن الملاحة الإسرائيلية فى الخليج، موجه أساساً إلى النفوذ الغربى فى المنطقة،

ويدرك الغرب الآثار التى تترتب على نجاح مصر فى تحقيق أهدافها على حساب مصالحه فى المنطقة.

وبينت المخابرات الاحتمالات المتوقع أن يقوم بها الغرب كما يلى:

١) اللجوء إلى الأمم المتحدة على أساس أن الموقف حينئذ كان يهدد السلام العالمى، وذلك للحصول على قرارات تدين الجمهورية العربية المتحدة وتدعو إلى عودة قوات الطوارىء والسماح لإسرائيل بالمرور فى خليج العقبة.. وبينت المخابرات أنه من المتوقع أن يخفق الغرب فى الحصول على موافقة مجلس الأمن نتيجة الفيتو السوفيتى، أو الحصول على أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢) مشاركة إسرائيل بطريقة غير رسمية بالأسلحة والمعدات فى مواجهة القوات العربية فى سيناء، أو بطريقة مباشرة فى خليج العقبة.

٣) زيادة الضغط على الجمهورية العربية فى جبهات أخرى واحتمال اشتراك بريطانيا فى عمليات عسكرية واسعة النطاق فى اليمن.

وكان رأى المخابرات العامة المصرية أن دور الاتحاد السوفييتى إزاء مصر سيقصر على المساندة فى المجالات الدولية لموقف مصر.

ولقد خلصت المخابرات من هذا كله، بأن حذرت القيادة السياسية من خطورة إغلاق الخليج، فقالت إن مصر تدخل فى حالة إغلاقها الملاحة فى خليج العقبة معركة جديدة ضد النفوذ الغربى وإسرائيل والدول العربية المحافظة، مما قد يدفع إسرائيل لاتخاذ أحد الاحتمالات التى ذكرتها سلفا.

مناقشة فى الكنيست الإسرائيلى

وفى يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧ ألقى ليفى أشكول خطابا فى الكنيست انصب على موضوع الملاحة فى البحر الأحمر على ضوء قرار عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة.. وقد برز فى هذا الخطاب عدة نقاط أهمها دعوة الدول الكبرى لتأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة على أساس أنه حق تتمتع به الدول جميعها، وتمسك إسرائيل بحقها فى المرور الذى أعلنته فى شهر مارس من عام ١٩٥٧، وأعلن أن منع مصر للملاحة فى الخليج

يعد سابقة خطيرة ذات نتائج وخيمة فى مجال العلاقات الدولية، هذا فضلا عن أن إغلاق الملاحة فى خليج العقبة تعده إسرائيل خرقا للقانون الدولى ومساسا بحقوق شعوب أخرى، وبمثابة اعتداء على إسرائيل.

وقد انتهى خطاب أشكول بالموافقة عليه بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل أربعة أصوات، على أن يقوم رئيس الوزراء بالإدلاء بمزيد من التفاصيل فى لجنة الشئون الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

والواقع أن تعرض أشكول لموضوع الملاحة فى خليج العقبة يوم ٢٣ من مايو بعد محاولته التباعد عن الخوض فى هذا الأمر فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٢ من مايو، إنما جاء نتيجة إصرار المعارضة فى الكنيست على إثارة هذا الموضوع، وقد تمثل ذلك فى مطالبة مناحم بيجن الحكومة الإسرائيلية بالمحافظة على حرية الملاحة فى خليج العقبة، وطالب بأن يكون هذا الموضوع أحد الموضوعات الأساسية التى ينبغى أن تصدر فى بيان رئيس الحكومة، وهذا يوضح تشدد المعارضة الإسرائيلية إزاء ضرورة حرية الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر، وهذا ما أجبر أشكول على حرصه فى درج موضوع الملاحة فى بيانه يوم ٢٣ من مايو.

ومن ناحية أخرى، كان دافيد بن جوريون قد طلب يوم ٢٢ من مايو - بعد انتهاء أشكول من خطابه فى الجلسة الافتتاحية - مناقشة الوضع الحالى على الحدود فى جلسة مغلقة للجنة الشئون الخارجية والأمن، ولكن الكتل الحزبية وعلى رأسها التجمع العمالى لم تبد تقبلها لهذا الاقتراح وفتح باب المناقشة فى الكنيست، ولكن الموقف تغير عقب إعلان مصر إغلاق الملاحة فى خليج العقبة وصدور بيان أشكول الثانى يوم ٢٢ من مايو، فوافقت الأغلبية الساحقة فى الكنيست على ما كان قد اقترحه بن جوريون، وقررت مناقشة الموضوع بلجنة الشئون الخارجية والأمن.

ولقد وضح من بيان أشكول تشدده إزاء مشكلة إغلاق الملاحة فى وجه السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة وهو ما كان متوقعا منه، ويرجع ذلك إلى حرصه على مكانة الحكومة لدى الرأى العام فى الداخل، والتزاماتها بوعودها العديدة السابقة، ومحاولة لتفويت الفرصة على المعارضة الإسرائيلية وبخاصة حزب «رافى»، كذا للحفاظ على الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى، وعلى سياسة الردع الإسرائيلية التى تأثرت بقرار مصر.

وخلصت المخابرات المصرية إلى أن إسرائيل تعتزم بإصرار تأمين حرية الملاحة فى

الخليج، للتأثير على القوى الدولية الكبرى، وحثها على سرعة التحرك حفاظا على السلام فى المنطقة، وقالت المخابرات إن إلقاء أشكول مسئولية الحفاظ على الوضع الراهن على الأمم المتحدة ليست إلا محاولة من جانبه لكسب الرأى العام فى المنظمة الدولية كخطوة لتبرير أى عمل عسكرى تقوم به إسرائيل مستقبلا، وبخاصة عندما ربط موضوع الملاحة بسيادة إسرائيل وكيانها.. وأكدت المخابرات اتفاق جميع الأحزاب الإسرائيلية فى لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست على أسلوب مواجهة الحكومة الإسرائيلية للموقف الراهن.

ومن ثم كان أمام القيادة السياسية فى وقت مبكر صورة واضحة عن جدية إسرائيل وعزمها على تأمين حرية الملاحة فى خليج العقبة باستخدام القوة.

الموقف الدولى بعد إغلاق الخليج

لم تستمع القيادة السياسية لنصيحة المخابرات العامة وتحذيرها من أخطار إغلاق الخليج، فأصدر عبد الناصر قراره بإغلاق خليج العقبة قبل زيارة يوثانت.. وقد أحدث هذا القرار ردود فعل متفاوتة لدى الدول الكبرى وحتى لدى الدول العربية.. وكان الغرب ينظر إلى الحشود المصرية على أنها مظاهرة عسكرية تستهدف منها مصر مجرد تأييد سوريا ووضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ بعدما وجهت بعض الدول العربية إلى مصر نقداً لاذعاً إزاء عدم تحركها لمواجهة العدوان الإسرائيلى الأخير على سوريا.

وقد تفاوتت ردود الفعل التى أحدثها قرار إغلاق الخليج بين دول الغرب ذاتها، فبينما تصدرت الولايات المتحدة المعارضة الغربية للقرار، حاولت بريطانيا فى بادىء الأمر أن تتخذ موقفا أقل تشدداً، بينما أوضحت فرنسا اتجاهها إلى عدم التدخل فى المشكلة بصورة مباشرة.

كان موقف الولايات المتحدة إزاء إغلاق الخليج متناقضا، فبينما صرح الرئيس جونسون أن الحكومة الأمريكية تعد إغلاق خليج العقبة أمراً غير مشروع، نفى المسئولون الأمريكيون اتجاه الحكومة الأمريكية لاستخدام القوة فى تأمين الملاحة فيه.. واتهمت واشنطن القاهرة بأن الخطوة الأخيرة التى اتخذتها فى إغلاق الخليج تعد تعرضا من جانب

مصر لأمن إسرائيل وتحديا للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومواجهة سافرة من مصر لنفوذ واشنطن ومصالحها فى المنطقة.

ولقد قامت الولايات المتحدة بإجراء اتصالات دبلوماسية واسعة النطاق وبخاصة مع الأتحاد السوفيتى ومصر، محاولة إحياء التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠، كما أن تصريح جونسون سالف الذكر دفع كندا والدنمارك إلى طلب عقد مجلس الأمن.

ويمكن تفسير هذا الأسلوب بأنه كان بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لكسب الوقت، حتى تتمكن من الوصول إلى الحل المناسب، الذى يكفل لها إعادة فتح الملاحة فى الخليج مع المحافظة على مصالحها فى المنطقة، فضلا عن تهيئة الرأى العام العالمى إلى تقبل أى إجراء عنيف قد تقوم به إسرائيل بموافقتها.

أما بريطانيا فقد حاولت فى بادىء الأمر أن تتخذ موقفا ظاهره تجنبها الدخول كطرف مباشر فى الأزمة، وقد وضح ذلك من معارضتها فكرة إحياء التصريح الثلاثى، ومطالبتها بأن تتحمل الأمم المتحدة مسئولية الموقف.. لكن الضغط الأمريكى على بريطانيا دفع الأخيرة إلى كشف حقيقة موقفها، وهو ما وضح من تصريحات المسئولين فى بريطانيا التى تضمنت موافقتها على أى عمل تقوم به الولايات المتحدة لحفظ السلام، واستعدادها لاتخاذ إجراءات عسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة لمواجهة الموقف..وقد أكد هذا الاتجاه الأخير ما رصد من تحركات عسكرية فى القواعد البريطانية فى الشرق الأوسط ـ قبرص، البحرين، ليبيا ـ منذ بدء الأزمة.

فإذا انتقلنا إلى فرنسا نجد أنها حرصت منذ بدء تطور الأزمة على عدم اتخاذ موقف متحيز لصالح أى من الطرفين المتنازعين، حرصا على علاقاتها مع كل منهما، وإن كانت عبرت عن قلقها نتيجة إغلاق الملاحة فى خليج العقبة، وما قد يترتب عليه من ردود فعل تهدد السلام فى المنطقة.

والواقع أن تصريح فرنسا الذى أصدرته والخاص بموافقتها على مبدأ تشاور الدول الأربع الكبرى حول إنهاء الوضع القائم فى الشرق الأوسط لم يعد خروجا عن موقفها السابق بقدر ما كان يعبر عن حقيقة اتجاهات ديجول.

وعلى الرغم من أن فرنسا لم تأمل فى اتفاق الدول الأربع الكبرى على موقف موحد نتيجة التباين بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، فقد كانت فرنسا تهدف من هذا التصريح عدة أمور: منها تأكيد ثقل فرنسا على أساس أنها تتصرف على

قدم المساواة بين موسكو وواشنطن، وإبراز نفسها على مسرح الأزمات الدولية، والتدليل على استمرار ثقل الوجود الفرنسى فى المنطقة.

أما إيطاليا فقد وقفت موقف المراقب، وأبدت قلقها رسميا لمصر يوم ٢٣ من مايو عن طريق القائم بالأعمال للجمهورية العربية المتحدة فى روما، إذ استدعاه السنيور فانفانى وزير الخارجية الإيطالية، ورجاه أن ينبه حكومته، وإذا أمكن عبدالناصر شخصيا بخطورة الموقف الذى نشأ حديثاً نتيجة التطورات الأخيرة.. وأكد فانفانى للقائم بالأعمال المصرى، قلق حكومته، وأعلن للأخير أنه نبه من قبل الدول الصديقة لإيطاليا فى المنطقة إلى ضرورة تجنب أى تحركات من شأنها أن تجعل من تحقيق السلام أمراً مستحيلاً.

وكان فانفانى قد تقابل مع يوثانت سكرتير الأمم المتحدة فى روما وهو فى طريقه إلى الشرق الأوسط، وتناقش معه فى أزمة الشرق الأوسط، كما ناشدت إيطاليا مصر أن تتعاون مع يوثانت لإنجاح مهمته.. وأشار السنيور فانفانى إلى الأحداث الخطيرة التى سوف تعقب قرار حكومة مصر بشأن المرور فى خليج العقبة، وما سيترتب على ذلك من ردود فعل عنيفة، يمكن تجنبها حتى بعد إعلان القرار.. وطلب فانفانى من القائم بالأعمال المصرى أن يبلغ حكومته فورا برأى إيطاليا، كما ذكر له أن هذه الرسالة ستبلغ إلى السفارة الإيطالية فى القاهرة.

هذا عن موقف الغرب.. ولكن ما موقف الاتحاد السوفييتى؟، بالرغم من محاولات دول الغرب التشكيك فى مدى جدية موقف الاتحاد السوفييتى بعدما تردد عن الاتصالات التى جرت بين واشنطن وموسكو، ورسالة جونسون إلى كوسيجن، فقد أخذ موقف السوفييت وعدد من الدول الشيوعية يتبلور بصورة واضحة، وبخاصة ما أعلن فى بيان الحكومة السوفييتية الذى صدر بعد إغلاق الخليج، وتنديد الوفد السوفييتى فى مجلس الأمن بموقف الغرب وكان السوفييت يحرصون على عدم تأثر مركزهم بين الشعوب العربية، ولذا لم يتوقع أى نجاح لتحقيق اتفاق بين الغرب والشرق على حل محدد للأزمة الناشئة فى المنطقة.. على أنه ينبغى هنا ألا ننسى ممارسات دول الغرب لضغوط عنيفة على يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، إذحرصت على تجسيم خطورة الوضع فى المنطقة وتهديده للسلام، وأكدت إصرار إسرائيل على إعادة فتح الملاحة فى الخليج ولو باستخدام القوة.. وقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة زيارة يوثانت للقاهرة، فدفعت كل من الدانمارك وكندا لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد بهدف الضغط على يوثانت خلال

إقامته فى القاهرة لبذل أقصى جهد ممكن مع القاهرة للتراجع عن قرارها الخاص بإغلاق الملاحة فى الخليج، ولتبرير أية خطوات قد تتخذها دول الغرب خارج نطاق الأمم المتحدة.

فى وسط هذا الجو، لم تتوان المخابرات العامة من وضع الصورة واضحة أمام واضعى القرار السياسى، وحذرت لمرة أخرى من قيام صدام عسكرى مسلح نتيجة إغلاق خليج العقبة، وخلصت إلى النتيجة التالية:

«تدخل إسرائيل ودول الغرب فى مرحلة الإعداد التى تمثلت فى الاتصالات التى تجريها الولايات المتحدة وإسرائيل، وفى انعقاد مجلس الأمن حتى يتاح لها فرصة التوصل إلى الأسلوب المناسب فى الرد، وإذا كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتصور الموقف، فإن حقيقة موقف الاتحاد السوفييتى سوف تؤدى إلى إخفاق الدعوة التى نادت بها مؤخرا الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل من ضرورة تشاور القوى الأربع، الأمرالذى قد تتخذه إسرائيل بدفع من الولايات المتحدة للقيام بصدام عسكرى ضد الجمهورية العربية المتحدة.

انقسام فى إسرائيل

أصبح الموقف بعد قرار إغلاق خليج العقبة، ملتهبا، وحدث انقسام شديد فى إسرائيل بين ما يسمون أنفسهم بالحمائم وبين ما يسمون أنفسهم بالصقور الذين هاجموا أشكول، وقالوا: «لو كان بن جوريون فى الحكم لما استطاع عبد الناصر القيام، بهذا العمل».. وقد دفع هذا الموقف المتشدد من المعارضة إلى أن يتخذ ليفى أشكول موقفا متشدداً أيضا حتى لا يتهم بأنه يفضل طريق المفاوضات السلمية على اتخاذ موقف حاسم مؤثر.. واتخذ أشكول موقفا متشددا مدعيا أنه أعطى عبد الناصر الفرصة للمفاوضة، وأن هذه الفرصة لن تسمح له بعد ذلك.

وعاد أبا أيبان وزير خارجية إسرائيل إلى تل أبيب يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٧ بعد رحلته إلى العواصم الغربية فى زيارة سريعة.. كان أبا إيبان طوال هذه الزيارة وفى العواصم المختلفة ـ باريس، لندن، واشنطن ـ يحاول قدر جهده أن يوهم الرأى العام العالمى بأن الشعب الإسرائيلى الصغير أصبح معرضا للذبح من جحافل العرب الذين يربو عددهم على مائة مليون نسمة، والذين يحيطون بإسرائيل من كل جانب.

وكما ذكرت سلفا كانت لهذه الزيارات ردود فعل مختلفة لدى الغرب.. ففى فرنسا اقترح ديجول عقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى، لمناقشة الأمر واتخاذ ما تراه من إجراءات، وفى لندن أبدى ولسون استعداد انجلترا إلى الانضمام إلى أى إجراء تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لمنع مصر من إغلاق ممر مائى دولى، أما فى واشنطن فقد أكد جونسون على ضرورة القيام بعمل لإعاده فتح الخليج، سواء كان هذا العمل بمعاونة البحرية البريطانية من عدن أو بدونها.. وفى الوقت ذاته طالب جونسون من إسرائيل كبح جماح نفسها بعض الوقت حتى لا يتفجر الموقف، وقد بدا تناقض هذ الموقف بوضوح، فبينما طلب جونسون من إسرائيل ضبط النفس، لوح جونسون باستخدام القوة، ثم عاد مرة ثالثة وأعلن أنه يميل إلى اتباع الطرق الدبلوماسية ولا يحبذ القيام بأية أعمال عسكرية.. وأرسل جونسون إلى عبد الناصر يقترح إرسال نائبه «هربرت همفرى» إلى القاهرة لمناقشة الأمر، وقد وافق عبد الناصر على هذا الاقتراح..

ومن الغريب أن عبد الناصر حينما اقترح بعد ذلك أن يرسل فورا نائبه زكريا محيى الدين إلى أمريكا بدلا من حضور همفرى، لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية فى واشنطن ومع هيئة الأمم المتحدة فى نيويورك لم يستجب جونسون فورا لهذه المبادرة حتى نشبت الحرب.

وتفاقم الانشقاق داخل إسرائيل بعد عودة أبا إيبان من جولته، بين العسكريين الذى كانوا يضغطون من أجل الحرب، وبين الذين يحبذون استخدام الوسائل السلمية لحل النزاع.. وفى ٢٨ من مايو عام ١٩٦٧ صرح ليفى أشكول بأن خطر حشد الجيش المصرى فى سيناء على الحدود الإسرائيلية يحتم على إسرائيل الاستعداد، كما أن إغلاق الملاحة أمام السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة يعد عملا عدائيا موجها لإسرائيل تحتفظ إزاءه بحقها فى الدفاع، وأن مجلس الوزراء الإسرائيلى طلب إثارة هذه المشكلة فى الأوساط الدولية.

وعلى الرغم من إعلان يوثانت فى تقريره الذى رفعه إلى مجلس الأمن ضرورة إحياء لجنة الهدنة الإسرائيلية المصرية، وأن مشكلة الملاحة ليست المشكلة الوحيدة التى تهدد السلام فى المنطقة، بل هناك حوادث تخريب ونزاع حول ملكية الأراضى المنزوعة السلاح يشكل خطرا داهما على السلام، فالولايات المتحدة مع تظاهرها بالضغط على إسرائيل بدأت تشن حربا نفسية على مصر للإيحاء بقرب تدخلها المباشر مع إسرائيل، وقد

تحددت شواهد هذه النوايا وتمثلت فيما أوحى به عدد من السفراء الأمريكيين لسفرائنا فى الخارج مثل استمرار تحركات الأسطول السادس، ودعم بريطانيا لقواعدها فى المنطقة، وترحيل الرعايا الأمريكيين من المنطقة ومن مصر بالذات.

فى وسط هذه الظروف المعقدة أسرعت المخابرات العامة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧، بتقديم تقرير معلومات إلى القيادة السياسية تشير فيه إلى توقعات الحرب، وتدق ناقوس الخطر.. وفى هذا التقرير أشارت المخابرات العامة إلى أنه ليس من المستبعد أن تكون كل من الولايات المتحدة وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق على قيام إسرائيل منفردة بعمليات عسكرية موجهة إلى الجمهورية العربية المتحدة، ونبهت إلى أن إسراع أبا إيبان بالعودة إلى إسرائيل، وعدم حرصه على حضور اجتماعات مجلس الأمن، تعنى اقتناع إسرائيل بصعوبة التوصل إلى حلول تخدم موقفها عن طريق المنظمة الدولية بخاصة، وأن استمرار الوضع القائم لفترة أطول يؤثر على موقف الحكومة الإسرائيلية فى مواجهة الرأى العام الإسرائيلى، فضلا عن الضغوط التى تمارسها الأحزاب المعارضة والعناصر العسكرية داخل إسرائيل من أجل الإسراع باتخاذ عمل عسكرى ضد الجمهورية العربية المتحدة.. كما ذكرت المخابرات أن بعض الشواهد تشير إلى احتمال إقدام إسرائيل على القيام بعمل عسكرى فى منطقة خليج العقبة لحشدها قوات فى إيلات تفوق متطلبات الدفاع وتشكيل وزارة قومية.

وحددت المخابرات المصرية موقف إسرائيل فى أحد الاحتمالات الآتية:

١) تجميد إسرائيل للموقف الحالى تمشيا مع ما جاء فى تقرير يوثانت وما قد يقوم به من جهود لحل الوضع الحالى.

٢) قيام إسرائيل منفردة بعمليات عسكرية تهدف فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية طبقا لتخطيط أمريكى إسرائيلى مشترك، يسبق عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويشير إلى هذا الاحتمال حشود إسرائيل المتزايدة فى إيلات، وسهولة تقبل الرأى العام العالمى لهذا الإجراء من جانب إسرائيل باعتباره الرد المباشر المحدود على إغلاق الجمهورية العربية المتحدة الملاحة فى خليج العقبة، كما يوفر هذا الاحتمال للولايات المتحدة التى لن تدخل كطرف واضح فى هذه العمليات، القدرة على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يحقق وجهة النظر الإسرائيلية.

٣) توجيه إسرائيل لجهدها العسكرى الرئيسى ضد قواتنا فى سيناء، ويرجح هذا

الاحتمال أن بدء العمليات فى أى منطقة سيؤدى إلى حرب شاملة، كما يحقق لإسرائيل استعادة المبادأة والردع،فضلا عن صعوبة تحقيق نصر حاسم فى خليج العقبة واحتمال أن تكون الحشود الإسرائيلية فى إيلات تهدف توجيه انتباه القوات المصرية إلى الجنوب وتعد المساندة الأمريكية لإسرائيل شرطا أساسياً لتحقيق هذا الاحتمال.

ولقد قامت المخابرات العامة المصرية بتحليل هذه الاحتمالات وقامت بترجيح الاحتمال الأخير.. وقالت المخابرات: «إن الاحتمال الأول يعد أمراً مستبعدا من وجهة نظرها لعدم تحقيقه أية مكاسب فعلية من وجهة النظر الإسرائيلية بقدر ما يتيح للجمهورية العربية المتحدة تعزيز المكاسب التى حققتها حتى ذاك الوقت.. أما بالنسبة للاحتمال الثانى فهو يسمح للحكومة الإسرائيلية بالاستجابة للضغوط الداخلية. وموقف الرأى العام من جانب، وكسب تأييد عدد من دول العالم باعتباره اجراء دفاعيا من جانب آخر.. ولكن تطور هذا الحل إلى حرب شاملة يجعل من الأفضل لإسرائيل توجيه ضربتها الأولى بحيث تؤثر تأثيرا فعالا على قواتنا المسلحة، ولذلك فالاحتمال الثالث يعد أكثر الاحتمالات ترجيحا فى تقديرنا لاتفاقه مع العقلية الإسرائيلية والموقف الداخلى فيها.. وتوافق الأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وساطة لمنع الانفجار

وفى وسط بيئة مشحونة بالبارود الذى كان على وشك الانفجار قمت ببذل مساع مع السلطات الإيطالية كى تنضم إلى جانب مصر، وبخاصة بعد إغلاق خليج العقبة وظهور تيار فى الغرب ينادى بتدويل الخليج، وبدا من بعض الوزراء الإيطاليين موقفا معادياً لمصر.. وكان عبد الناصر يحس بالمرارة والأسى إزاء هذا الموقف، وبخاصة أنه كانت تربط مصر وإيطاليا علاقات اقتصادية نامية، وروابط سياسية ودية، هذا فضلا عن تعاون بين مخابراتيهما فى مجال تبادل المعلومات.

وحاولت أن أقنع الإيطاليين ألا ينضموا إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا التى كانت كل منها تدعى أن خليج العقبة ممر مائى دولى تنطبق عليه الاتفاقات الدولية الخاصة بحرية المرور فى الممرات المائية، مع أن مضيق تيران يجعل السفن العابرة له تمر

على مـدى ما يقرب من مـيل من المياه الإقـليمية، كمـا أن اتفاق الهدنـة العسكريـة لعام ١٩٤٨ يتضـمن فقرتين تـنصان على احـترام المياه الإقلـيمية وعدم انتـهاكها، فالمـضيق بصورة كاملة يقع فى نطاق المياه الإقليمية العربية.

كان مـوقف واشنطـن متحـيزا لإسرائيـل، وزاد من خطـورة الموقف تدفـق الامدادات الحربية الثقيلة من واشنطن إلى إسرائيل.

وكانت إيطـاليا قد نصحـت عبد الناصر مـن قبل يوم ٢٤ من مايـو عام ١٩٦٧ بألا يتخذ من الإجراءات ما يفجر الموقف..

وكان الملـك فيصل ملـك السعودية قـد ندد فى بروكسـل بموقف إسرائيـل والغرب، وهدد بقطع البترول عن الذين يساندون إسرائيل بالرغم مما كان بينه وبين عبد الناصر من مشاحنات ومنازعات.

وأرادت الحكومـة الإيطالية أن تظـهر حسن نواياهـا، وبعد اتصالات ومشـاورات غير دبلوماسية عن طريق المخابرات نجحنا فى تحويل التيار المعارض فى إيطاليا لجانب مصر.

وفى يوم ٣ من يـونيو سنة ١٩٦٧ وصلـت برقية الساعـة الثامنة مسـاء من المخابرات الإيطالية قـالت فيها إنه صدرت الأوامر فى إسرائـيل بتعزيز استعدادات المقـاومة والوقاية المدنية توقعا لنشوب هجوم إسرائيلى مفاجىء.

وفيما يلى نص البرقية

سرى للغاية ٣/ ٦/ ١٩٦٧

الساعة ٢٠

«يعد تصريح فـيصل فى بروكسل بمثابة مقـدمة للتقارب بين القاهـرة وجدة لقد علم الوزير بأن وزارة الخارجيـة البريطانية طلبت مـن إيطاليا أن تتخذ موقفـا مؤيدا للاعتراف بتدويل مـضيق تيران (قف) والأصـدقاء يوصون من جديـد تجنب اتخاذ أى موقـف مؤيد لتدويل المـضيق إذ يتعارض ذلـك مع القانون الدولـى (قف) ويبدى الأصدقاء أن فـرنسا ولهـا نفس الظـروف الإيطالـية قد أبدت فـعلا رأيهـا المعارض لمـشروع واشنطـن حول التشكيل الوزارى الجديد الذى يعد بالغ الخطورة إذ يسيطر عليه عناصر عسكرية متطرفة، وقد صدرت الأوامر فى إسرائيل بتعزيز استعدادات المـقاومة والوقاية المدنية توقعاً لنشوب هجوم إسرائيلى مفاجئ (قف)»

وكانت المخابرات العامة المصرية قد حدّدت يوم ٢من يونيو عن طريق مصادرها بأن إسرائيل ستقوم بضربتها الأولى فى مدى ٤٨ ساعة، وعلى أساس هذه المعلومات عقد عبدالناصر مؤتمره السياسى العسكرى فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، حضره نوابه وقائد الطيران الفريق أول صدقى محمود وبعض القادة العسكريين..

كان عبدالناصر فى الصورة تماما بعد أن وضعت أمامه كل المعلومات المتاحة من المخابرات، وقد قال عبدالناصر في هذا المؤتمر إن إسرائيل سوف تقوم بهجوم شامل بعد تشكيل وزارة الحرب وتعيين موشى ديان وزيرا للدفاع الإسرائيلى فى هذه الوزارة، وهذا يتمشى مع ما ذكرته المخابرات المصرية فى تقديرها الذى صدر يوم ٢ من يونيو والذى أشرت إليه من قبل.

توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن

«الملك حسين وصل فجأة إلى مطار القاهرة الدولى، وكان الرئيس جمال عبدالناصر فى استقباله وهما الآن فى اجتماع مغلق فى قصر القبة».

هذه الكلمات انطلقت من إذاعة القاهرة يوم ٣٠من مايو.. وكانت كلمات مثيرة تناقلتها كل وكالات الأنباء العالمية، وكانت موضع حوار بين المواطنين فى جميع أرجاء العالم العربى.. لقد حضر حسين من قبل إلى القاهرة كثيرا، واجتمع مع عبدالناصر مرات ومرات، ولكن زيارته تلك لم تكن مثيرة للاهتمام بهذا الشكل الذى بعثته هذه الزيارة..

ولم يكن يعرف بهذه الزيارة فى عمان سوى سعد جمعة رئيس وزراء الملك حسين، واللواء عامر خماش رئيس أركانه، أما فى القاهرة فلم يكن يعرف أمرها سوى جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر.. ولم تكن لهذه الزيارة مقدمات طويلة، ولكننا يمكننا برؤية سريعة أن نتنبأ بأسبابها.

قبل أن ينتهى شهر مايو سنة ١٩٦٧ كان الشعب العربى فى كل مكان يثبت حماسه، مما جعل كثيرا من الحكومات العربية تغير موقفها حتى تواكب هذه الموجة الجديدة اقترابا من عبدالناصر.. إذ قام الملك فيصل بالتهديد باستخدام البترول فى الضغط على دول الغرب فى حالة مساندتها إسرائيل، وصرح المسئولون فى تونس بمساندتهم للدول العربية

فى حالة مواجهتها للعدوان الإسرائيلى، وأعلنت الأردن عن قبولها دخول قوات سعودية وعراقية إلى أراضيها للاشتراك مع القوات الأردنية فى الضفة الغربية مع تعزيز هذه المنطقة بمزيد من القوات الأردنية.

وكانت إذاعة الأردن طوال الشهرين السابقين تكيل الاتهامات إلى عبدالناصر، إذ كانت العلاقات بين البلدين سيئة للغاية؛ وبخاصة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية واختيار أحمد الشقيرى رئيسا لها.. ولاننسى موقف الأردن حينما وقف مندوبها فى اجتماع مجلس الدفاع التابع لجامعة الدول العربية يهاجم عبدالناصر الذى يتحدث عن تحرير فلسطين بينما قوات الطوارئ الدولية تعمل كحاجز بين مصر وإسرائيل، فضلا عن أن عبدالناصر كان يعاون الشقيرى ليجعل منه ـ على حد قول الأردن ـ ساترا يخفى وراءه تردده فى القتال مع إسرائيل.. واستطرد المندوب الأردنى يقول:

«لوكان عبدالناصر جادا فى تحرير فلسطين، لسحب قواته من اليمن وتخلص من قوات الطوارئ الدولية، وانضم إلى جيرانه العرب فى خطة موحدة لتحرير فلسطين!!

كان مندوب الأردن يردد الكلمات ذاتها التى درجت إذاعة عمان على ترديدها منذ عام ١٩٦٦، وفى هذا إثارة لعبدالناصر وتحريضه على سحب القوات الدولية.. ولكن الموقف تغير فجأة فى الأردن، وتلقى عبدالناصر برقية عاجلة يوم ٣٠ من مايو تفيد بأن الملك حسين يقود طائرته وأنه متجه إلى القاهرة.

واقترح عبدالناصر فى بادئ الأمر أن يرسل الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية لاستقباله فى المطار، ولكن المشير عامر أقنعه بأن يذهبا إلى المطار معا ليكونا فى استقبال الملك.. وهكذا صحب عبدالناصر المشير عامر إلى مطار القاهرة الدولى، وحينما هبطت الطائرة وخرج الملك حسين منها ليعانق عبدالناصر قال الأخيرله مازحا:

«أنا اقدر اعتقلك دلوقت...»

وفى الاجتماع الذى تم بين عبدالناصر وحسين طرح الأخير فكرة عقد معاهدة عسكرية بين مصر والأردن لمواجهة إسرائيل.

كان هذا تحولا كبيرا فى موقف الملك حسين جاء بعد إغلاق عبدالناصر للخليج، وكان هذا التحول استجابة لجماهير الشعب الأردنى وقبل أن يفلتِ الزمام من الملك، وبخاصة أن موجة من الحماس اجتاحت جيشه المكون من قوة صغيرة نسبيا من البدو يدينون له بالولاء، وغالبية من الفلسطينيين.

ولم يكن فى استطاعة الملك حسين أن يقف معزولا عن الشعب الأردنى، وأغلبه من الفلسطينيين الذين يموجون حماسة ويتطلعون إلى يوم العودة.

وحضر أحمد الشقيرى عدو الملك حسين اللدود الاجتماع، وأزاح عبئا كبيرا حينما قال للملك حسين أنه يحمل نفسه مسئولية النزاع الماضى بينهما.. وعاد الاثنان إلى عمان فى الطائرة التى يقودها الملك حسين.. واستقبلت عمان العدوين اللدودين استقبالا حارا لم يسبق له مثيل، ولكن الآثار التى أحدثتها زيارة حسين للقاهرة كانت متفاوتة فى الدول العربية.

لقد هاجمت كل من الجزائر وسوريا عبدالناصر لتهادنه مع الرجعية ضد الوحدة والاشتراكية، بينما هاجمت السعودية الملك حسين وقررت قطع المعونة عنه لأنه وضع يده فى يد الرجل الذى اتهمه من قبل بأنه أداة للإمبريالية.

أما العراق فقد انضم إلى التحالف وقرر إرسال قواته إلى الأردن وإن كانت لم تصل فى الوقت المناسب لتؤثر فى المعركة.

وفى يوم ٣١ من مايو وبعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك المصرية - الأردنية فى اليوم السابق تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، حثت فيه الأطراف المعنية على الالتزام بضبط النفس والبحث عن حلول معقولة وعادلة لخلافاتها بالوسائل الدبلوماسية.. وكان رأى المخابرات العامة المصرية فى هذا الإجراء أنه بمثابة محاولة جديدة من جانب الحكومة الأمريكية لاستنفاد كافة الطرق الدبلوماسية والدولية فى حل مشكلة الملاحة بصورة تتوافق مع مصالحها ومطالب إسرائيل.. وأنهت المخابرات رأيها بأن هذا المشروع يعد تمهيدا للعمل المشترك بين أمريكا وإسرائيل خارج نطاق الامم المتحدة.

وفى ضوء هذه الاحداث السالفة حددت المخابرات العامة فى تقدير للموقف أصدرته يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٦٧، بالاحتمالات التى ستقوم بها إسرائيل كمايلى:

(١) خنوع إسرائيل للضغط الغربى الذى يسعى إلى التهدئة والمساومة، فى الوقت الذى تستمر فيه المساعدات العسكرية لإسرائيل، مع التخطيط لعمل جماعى من جانب الدول البحرية لفتح الملاحة فى خليج العقبة.

(٢) ردع الدول العربية ومنعها من استغلال الظروف القائمة فى مهاجمة إسرائيل بتجديد الإعلان عن التزام الولايات المتحدة وبعض دول الغرب بالدفاع عنها، وقد يقترن ذلك بتواجد الأسطول السادس وبعض القطع البحرية البريطانية فى الموانئ الإسرائيلية.

(٣) قيام الغرب بفتح جبهات جديدة أمام مصر باستمرار تآمره فى سوريا والعراق أو القيام بمظاهرات عسكرية فى قواعده وبخاصة فى ليبيا.

(٤) قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية قبل استكمال الإجراءات العسكرية اللازمة لتعزيزها، أو مبادرة إسرائيل بالهجوم على أى من الجبهتين السورية أو المصرية سواء بالاتفاق مع الغرب أو إجباراً له وللأمم المتحدة على التدخل لوضع حل جذرى للتهديد العربى لإسرائيل.

ولقد استبعدت المخابرات العامة الحلول الثلاثة الأولى، ورجحت الحل الأخير، فقالت إنه بالرغم من أن الاحتمال الأول يبدو محققاً لمصالح كل من إسرائيل والغرب فى الظروف الحالية على أساس أنه قد يؤدى إلى فتح الملاحة فى الخليج دون وقوع صدام بين القوات العربية والإسرائيلية، وقد يؤدى هذا الاحتمال من ناحية إلى التصاعد العسكرى فى المنطقة نتيجة ردود الفعل المتوقعة لدى الرأى العام العربى، وما قد يترتب عليه من التعرض للمصالح الأمريكية.. كما أنه قد يترتب عليه من ناحية أخرى فتح الملاحة فى الخليج مع استمرار الحشود لكلا الطرفين، الأمر الذى لاتستطيع إسرائيل الاستمرار فيه لفترة طويلة... هذا فضلا عن أن هذا الاحتمال لا يمثل حلا للمشكلة بكل أبعادها من وجهة نظر إسرائيل التى تتمثل ليس فى حرية الملاحة فى خليج العقبة فحسب، بل أيضا فى استعادة سياسة الردع الإسرائيلية فى مواجهة العمل العربى ضد إسرائيل.

وكان استبعاد المخابرات للاحتمال الثانى والثالث يقوم على أساس أن الاحتمال الثانى ليس إلا محاولة لتجميد الموقف، وإثارة للرأى العام العربى تجاه السياسة الأمريكية، ولايقدم حلولا موضوعية للوضع القائم، أما الاحتمال الثالث فسوف يظهر الغرب بمظهر الضعف، فضلا عن أن المواجهة العربية الشاملة سوف تحد من آثاره.

ورجحت المخابرات الاحتمال الرابع على أساس أنه أفضل الحلول من وجهة نظر إسرائيل نظراً لأن عامل الوقت أصبح فى غير صالحها، وفضلا عن عدم قدرة اقتصادها على تحمل بقاء التعبئة الشاملة لفترة طويلة، كما أن هذا الاحتمال يواجه ردود الفعل داخل إسرائيل، وتستعيد به إسرائيل عنصر المبادأة.

وهذا هو ما حدث فعلا، وأثبتته الأيام التالية.

وكانت واشنطن تطلب ضبط النفس من الجانبين العربى والإسرائيلى، كما كان الاتحاد السوفييتى يطلب أيضا ضبط النفس، ومع ذلك لم يستجب أحد لهذه الدعوة ولم يتم أى ضبط للنفس.

كانت الإذاعات العربية وبخاصة إذاعات دمشق والقاهرة وعمان وبغداد تشتعل حماسة.. وسادت هذه العواصم روح التلويح بالحرب، وتحرير فلسطين، والقضاء على إسرائيل.. وفى دمشق أعلن نور الدين الأتاسى أن عمليات الفدائيين سوف تستمر من سوريا إلى داخل إسرائيل حتى يستعيد الفلسطينيون أراضيهم.. وفى بغداد أمر عبدالرحمن عارف القوات العراقية كى تتجه نحو الأردن وتردع القوات الإسرائيلية وذلك فى خطاب حماسى ألقاه، وألهب المشاعر، حينما وجه حديثه للقوات المسلحة العراقية آمراً إياها بالانتقام لإخوانهم من شهداء حرب ١٩٤٨، وعكست كل هذه التصريحات والخطابات والإذاعات فى داخل إسرائيل مزيداً من التوتر، واتخذ الجانب المعارض لأشكول موقفا متشدداً فأرسل إنذاراً عنيفا إلى رئيس الحكومة الإسرائيلى طلب منه أن يعطى للجيش الإسرائيلى حرية العمل، وإلا فإنه يعرض البلاد لمخاطر انقلاب عسكرى.

وطلب العسكريون الإسرائيليون من أشكول تعيين موشى ديان وزيراً للدفاع، ولكنه اكتفى بتعيينه وزير دولة، واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع.

وقد أثار هذا التصرف إسحق رابين الذى كان يتزعم فكرة استخدام الصراع المسلح.. وحدث انقسام داخل حزب «الماباى» فقامت اللجنة التنفيذية للحزب، بالرغم من معارضة أشكول بإصدار قرار بتعيين ديان وزيراً للدفاع.. وفى اليوم التالى صدق مجلس الوزراء الإسرائيلى على قرار اللجنة.. وقد أدى ذلك إلى تشكيل حكومة قومية ضمت كثيرا من العناصر المتطرفة والتى كان لها تأثير على تطور الأحداث بعد ذلك.

وأصبحت الوزارة الجديدة تضم أحزاب الماباى والأحدوت والمابام والأحرار المستقل والدينى القومى وعمال الأجورات وتضم هذه الأحزاب ٧٥ صوتا فى الكنيست، كما ضمت كتلتى «جحل» و«رافى» ولهما ٣٦ صوتا فى الكنيست.. ولم ينضم للوزارة الجديدة كل من الشيوعيين والأجورات وهاعولام هازيه.

لقد فرضت التطورات الأخيرة فى المنطقة على الأحزاب الإسرائيلية ضرورة التكتل فى وزارة قومية للمشاركة فى تحمل مسئوليات الفترة المصيرية التى كانت تمر بها إسرائيل، وتضمنت الوزارة الجديدة نخبة من العسكريين ذوى الخبرة السابقة وعلى رأسهم موشى ديان، مما ألقى ضوءاً على الأسلوب الذى سوف تتخذه إسرائيل فى مواجهة الموقف.

فى ضوء هذه الظروف أصدرت المخابرات العامة تقديراً سريعا للموقف يوم ٢ من يونيو سنة ١٩٦٧ حذرت فيه من قيام إسرائيل بعمل عسكرى مفاجئ قالت المخابرات فى هذا التقدير:

«تعد سرعة تجنب الأحزاب الإسرائيلية للصراع العنيف الذى كان قائما بين اليمين واليسار، وبين أشكول وبن جوريون، إثر انشقاق حزب «رافى» ـ وبعد إشراك موشى ديان الذى يعد من أكفأ القادة العسكريين الإسرائيليين، فضلاً عما يتمتع به من شعبية لدى الرأى العام الإسرائيلى، ومناحم بيجين الذى يعتبر رمزا للتطرف الإرهابى ضد العرب ـ من العوامل التى ترجح أن إسرائيل فى سبيل مواجهة الموقف الحالى عسكريا.

وقد أبدت المخابرات هذا الرأى بالشواهد التالية:

(١) ما صرح به السفير الأمريكى فى عمان للملك حسين بأن معلومات الحكومة الأمريكية تؤكد أن إسرائيل ستقوم بعمل عسكرى ضد الدول العربية.

(٢) ما أفاد به مصدر موثوق بأن إسرائيل ستبدأ الهجوم فى أول يونيو على شرم الشيخ وخليج تيران.

(٣) تصريحات أبا إيبان بأن إسرائيل ليست مستعدة للانتظار أكثر من أيام وأنها ستضحى وتغامر بكل شئ فى سبيل فتح الملاحة فى الخليج.

(٤) تصريح اسحق رابين بأن إسرائيل مستعدة للعمل الفورى ونقل المعركة إلى أرض العدو.

(٥) تعيين العميد حاييم بارليف ـ وهو من الشخصيات التى كانت مرشحة لتولى رئاسة الأركان خلفا لرابين ـ نائبا لرئيس الأركان الحالى الأمر الذى عُدَّ تدعيما لرئاسة الأركان الإسرائيلية.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثالث

7

شريط الذكريات

دار الخيّال

التنحى

كانت نهاية المأساة يوم الخميس الثامن من يونيو بعد أن أصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف إطلاق النار، وبدأت أصوات المدافع تسكت، وبدأت مصر تنزف، وبدأت الدموع والآلام تغلف الشعب العربى.

وحينما جاء اليوم التالى يوم التاسع من يونيو، حمل بداية مأساة أخرى لا تقل عن مأساة الحرب فى بشاعتها..

نحن فى اليوم التاسع من يونيو.. الجبهة المصرية يسودها هدوء نسبى تنفيذًا لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.. كان هذا اليوم بداية لإحساسنا العميق بالمرارة التى سببتها الهزيمة.. كانت تراكمات الإرهاق قد بدأت تحيط بى، فقد أمضيت أيام الحرب الستة يقظًا بمكتبى فى عمل مرهق يزيد من إرهاقى سوء الأنباء التى تتواتر عن الأوضاع فى الجبهة العربية.. وبمزيج من التعب والإرهاق واليأس، تحاملت على نفسى وذهبت إلى منزلى لأول مرة منذ بداية العمليات العسكرية.. وكان تصورى أن ما يمكن أن ينقذنى هو أن أروح فى نوم عميق يستغرق أيامًا، لا ليخلصنى من تعبى الجسمانى فحسب، بل وينسينى أيضًا الإرهاق النفسى لبعض الوقت.

وما كدت أصل إلى منزلى، وحتى قبل أن أرى أولادى كلهم، دق جرس الهاتف، وكأنه على موعد معى.. رفعت السماعة.. جاءنى صوت حسن عامر شقيق المشير عبدالحكيم عامر يتحدث من مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة.. كان صوت حسن عامر حزينًا خافتًا، وهو يطلب منى أن أذهب إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة

نصر فوراً.. لم يكن هناك وقت حتى لمجرد أن أستوضحه الأمر، فقد وجدت نفسى أضع سماعة الهاتف، وأتجه إلى باب منزلى لأستقل سيارتى إلى مبنى القيادة العامة.

كان حسن عامر يجلس فى غرفة المشير عامر الواسعة، والغرفة تمتلئ بالضباط.. أغلبهم ضباط مكتبه، والمشير واقف بينهم.. وهناك فى أحد أركان الحجرة كان شمس بدران يجلس بمفرده.

مناخ الحزن على جميع الحاضرين.. وما أن رآنى حسن عامر حتى نهض ليستقبلنى، وطلب إلى بصوت خفيض أن أتوجه إلى عبد الناصر فوراً وأقنعه بعدم التخلى عن موقعه، كذلك أقنع المشير الذى كان مصراً على ترك منصبه أيضاً فالبلد فى رأى حسن عامر يمكن أن تواجه حرباً أهلية وفوضى لو تخلى ناصر وعامر.

كنت أعلم مسبقًا بالاتفاق بين عبدالناصر وعامر على ترك موقعيهما، لذلك لم يكن النبأ جديداً بالنسبة لى، ونظرت إلى ساعتى وقلت لحسن عامر.

- خلاص الوقت تأخر، ما عدش غير أقل من ساعة وعبد الناصر يلقى بيانه.

- وعاد حسن عامر وقال:

«دى لعبة سياسية من عبدالناصر للتخلص من عبد الحكيم.. الاثنان يتنحيان ثم يعود عبد الناصر بتمثيلية ويترك عبد الحكيم»

وهنا قطع صوت عبد الحكيم حديثنا، ويبدو أنه فهم مضمون الحوار بينى وبين شقيقه فقال:

«فات الوقت يا حسن، واللى اتفقنا عليه هو من مصلحة مصر..»

ومضت دقائق من الصمت الرهيب الحزين، قطعها صوت المشير وهو يدعونا للانصراف، فالرئيس سيدلى الآن ببيانه.

ولم أعرف على وجه التحديد ما دعانى لأن أتوجه فوراً إلى مبنى المخابرات، ولا أعود إلى منزلى.. وفى الطريق أدرت مفتاح راديو السيارة، وجاءنى صوت عبد الناصر وهو يدلى ببيانه، ووصل إلى سمعى الكلمات التى يقول فيها:

«وأقول بكل صدق، وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى من الأزمة، فإننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها.. ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعًا أن تساعدونى عليه.. لقد قررت أن أتنحى تمامًا ونهائيًا عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى وأن أعود إلى صفوف الجماهير أؤدى واجبى كمواطن حر»

حينما سمعت هذه الكلمات أصبت بصدمة أفجعتنى.. لقد كنت أعرف أنه سيتنحى ولكن نبرات صوته الحزين والمناخ الذى عشته كله، صور لى الأمر على أنه جديد.. لم أتحمله..

لم أكن أعى طريقى جيداً.. تجسدت فى ذاكرتى صور كثيرة قديمة.. صور متلاحقة تمر أمامى كأنها شريط سينمائى سريع، لا تقف واحدة إلا لتفسح الطريق للصورة التالية.. كان يدور أمامى شريط ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايته..اشتراكى فى تنظيم الضباط الأحرار، ولقاءاتى المتعددة مع عبد الناصر وعبد الحكيم، والثورة مازالت جنينًا حتى ليلة الولادة.. والاجتماع فى منزلى، وعبد الناصرشاب يجلس وسط مجموعة من الشباب الضباط، يمتلئون أملا وحماساً.. حتى ولدت الثورة ونمت وكبرت.. وصادفتنا مشكلات وعقبات، ولكننا عشنا ساعات حلوة، وأياما مرة.. لقد أمضينا كل السنوات فى معارك متصلة، فيها كثير من الانتصارات وفيها هزائم، ولكننا لم نصب بمثل هذه الضربة القاضية التى وجهت إلى مصر الثورة.. ومن بين هذا الشريط السينمائى السريع المتلاحق للحظات الراحة وساعات التعب طوال سنوات الثورة، وقفت أمامى صورة واحدة.. صورة علاقتى بعبد الناصر وعبد الحكيم، فلم يكونا بالنسبة لى رفاق سلاح ولا زملاء عمل ولا شركاء ثورة، ولا أصدقاء ولكنهما كانا أخوين لى.. اختلفنا كأخوة، وتخاصمنا كأخوة، ولكننا أبداً لم نفقد هذه الأخوة التى حرص ثلاثتنا عليها، ولو بشكل متفاوت، وهذا أمر لا يعلمه إلا الله.

٩و١٠ يونيو

كان عبد الناصر قد اتفق مع المشير عبد الحكيم بعد أن تبينا هول الكارثة يوم ٦ من يونيو على التنحى من منصبيهما، وأن يستمر حكم الثورة من خلف ستار.

وفى خضم ظروف الكارثة، رشح عبد الناصر شمس بدران ليكون رئيس الجمهورية الذى يقوم بهذا الدور.. ووافق عبد الحكيم عامر تواً دون أن يفكر.

ولكن ظهر صوت معارض يقول:

«ومن ذا الذى يقبل من رجال الثورة أن يعمل مع شمس بدران؟

وهنا فكر عبد الناصر فى زكريا محيى الدين، فهو من وجهة نظره شخصية معتدلة وقد ترضى واشنطن، فضلاً عن أقدميته واتزانه.. ومن ثم فكر عبد الناصر فى تعيين زكريا محيى الدين رئيسًا للجمهورية وأعلن ذلك فى بيان تنحيه، دون أن يخبر زكريا محيى الدين... والواقع أنه حتى لو كان قد تم تعيين شمس بدران رئيسًا للجمهورية، فإن مهمته ما كانت تتعدى أن يعمل واجهة قام بتمثيلها من قبل فوزى سلو فى عهد الشيشكلى فى سوريا.

كان موجز اللعبة السياسية أن يقوم عبد الناصر بالتنحى، ويعين شخصًا ما مكانه،ثم يتحرك الجهاز السياسى، وخلفه الشعب مطالبًا بعودة الزعيم باسم الشعب.. وبعد ترشيح اسم زكريا محيى الدين، كان عبد الناصر يخشى أن تفلت منه الفرصة فألمح إلى رئاسة الاتحاد الاشتراكى كى تقود التظاهر وتحرك الجماهير.. وليس أدل على تنظيم التظاهر، من تلك المظاهرات المنظمة التى تحركت إلى بيت زكريا محيى الدين فور إلقاء بيان عبدالناصر، تهتف بسقوط زكريا محيى الدين، والإمبريالية الأمريكية.

والواقع أن هناك جموعاً غفيرة من الناس خرجت من تلقاء نفسها بعد سماع بيان تنحى عبد الناصر، ولكن الأمر الذى لا جدال فيه أن التنظيم السياسى كان لديه فى اليوم التالى تعليمات من رئاسته بالخروج والمناداة بعودة عبد الناصر.

ومن الأمور المضحكة المبكية أن بعض وحدات الاتحاد الاشتراكى التابعة للأقاليم أخطأت التقدير فى الوقت، فوصلت إلى مشارف القاهرة قبل إعلان التنحى مساء التاسع من يونيو بساعة أو أقل، فتجمعت بعرباتها ولافتاتها فى مداخل القاهرة.

وكان أول من وصل إلى القاهرة فوج الاتحاد الاشتراكى التابع لبنى سويف، الذى وصل قبل إعلان البيان بما يقرب من الساعة، فانتظر فى الجيزة حتى سمع البيان فى الإذاعة وتحرك إلى منشية البكرى.. أما أمانة القاهرة فكانت لديها التعليمات بالتحرك قبل إذاعة البيان، وسرعان ما كانت وحداتها متراصة حول منزل عبد الناصر مع الجموع التى خرجت من تلقاء نفسها وأخذت الوفود تأتى من خارج القاهرة تطالب بعودة الزعيم.. ونجحت اللعبة وحققت التمثيلية أهدافها.

وفى اليوم السابق للتنحى كان عبد الناصر قد اتصل هاتفيًا بحسنين هيكل ودار الحديث التالى:

الرئيس: خلاص يا حسنين زى ما اتفقنا.

هيكل: يا خبر.. أنا خايف لتفلت.

الرئيس: ما تخفش.. برقبتى.

كان هيكل يعلم بموضوع التنحى بعد أن كان قد اتفق بين عبد الناصر وعبد الحكيم على ذلك.

ودَّعم زحف الجماهير، مطالبة نوابهم فى مجلس الأمة بعودة الرئيس، وقرارهم بالمسيرة إلى منزله لحثه على العدول عن قرار التنحية ولكن عدل عن ذلك لصعوبة وصولهم إلى منزل الرئيس نتيجة انسداد الطرق المؤدية إلى منزل عبد الناصر بالكتل البشرية المتراصة فى الطرق.

فى بيتى عامر وعبد الناصر

كان عبد الناصر قد انتهى من إلقاء بيانه، عندما طلبنى المشير عامر هاتفيًا فى مكتبى ليخبرنى أنه سمع البيان فى سيارته، وأنه وصل توًا إلى منزله داخل معسكرات الحلمية وطلب منى أن أمر عليه فوراً

كان الطابق الأسفل من منزل عبد الحكيم عامر يغص بالضباط.. كبار القادة وصغار الضباط. وما أن رأونى حتى تجمعوا حولى يطلبون أن أعمل على عودة ناصر وعامر حتى لا تتعرض البلاد لأزمات ومعارك ضارية.. وكانوا قد تعودوا على ذلك حينما كانت تنشب أزمات بين رجال الثورة.

أحسست بالقلق والحسرة فى عيون كل الضباط.. الكبار والصغار.. وفكرت للحظة أن هؤلاء الضباط المشحونين بمزيج من العواطف والانفعالات يمكن أن يتحركوا الآن فى أى اتجاه.. ومن المضحكات المبكيات أن بعضًا ممن طغت مشاعرهم نحو المشير عامر، كانوا أشد الناس طعنات له، حينما قضى عبد الناصر على عبد الحكيم عامر.

ولم أجد ما أقوله لهم، سوى كلمات تطلب إليهم الهدوء والسكينة، حتى أبلغ عبد الناصر رأيهم.. وصعدت إلى المشير فى غرفة نومه.. وكان معه أخوته وكان يرقد على فراشه.

ولم أكد أجلس حتى دق الهاتف، وكان المتحدث هو عبد الناصر، وفهمت من الحوار

القصير السريع الذى دار بينه وبين عامر أن لديه زكريا محيى الدين، وأنور السادات وحسين الشافعى، فطلبت من المشير أن يعطنى السماعة لأكلم عبد الناصر..

وحينما أمسكت بسماعة التليفون كانت لحظات قاسية علىّ، وأنا أذكر كلمات محددة لعبد الناصر:

- أنا مستقيل يا ريس.. لأننى لا أستطيع أن أعمل مع أحد غيرك

وبصوت هادئ حزين جاءتنى كلمات عبد الناصر:

تعال يا صلاح.. أنا منتظرك فى البيت.

لقد طغت عاطفتى حينئذ على كل شيء.. فقد كنت أحب عبد الناصر.. ونسيت كل إرهاق الأيام الماضية، وعشت مناخ جو جديد مزيج من الحزن والألم.. مشتتًا بين العاطفة والواجب، ممزقًا بين واجب الأخوة ومستقبل الوطن.

اخترقت شارع الخليفة المأمون بسيارتى فى طريقى إلى بيت عبد الناصر بمنشية البكرى.. ولكننى وجدت فى الشارع أمواجًا من البشر تتلاطم، وأيقنت أنه من العسير أن أخترق هذه الجموع، فتوجهت إلى ناحية مطار مصر الجديدة، وتركت سيارتى قرب المطار، لأننى وجدت أن الجماهير المحتشدة قد سدت ذلك الطريق أيضًا، وسرت على قدمى وسط طوفان من البشر، الناس فقدوا السيطرة على أنفسهم، يبكون ويهتفون، صامتين صائحين.

وبصعوبة استطعت أن أصل إلى بيت عبد الناصر، حديقة المنزل الأمامية كأنها سرادق كبير، جمع أشخاصًا كثيرين.. مسئولين وغير مسئولين، مدنيين وعسكريين.

فى البهو كان يجلس عدد من الوزراء، وصحبنى محمد أحمد إلى الصالون الكبير.. هناك كان عبد الناصر مجهد، بادى التعب والإعياء، ومعه أنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى، وثروت عكاشة وعلى صبرى..

الصمت يخيم على الجلسة كلها حتى قطعه صوت أنور السادات وهو يقول:

«لا يمكن أن يحدث هذا»

وعلق حسين الشافعى بكلمات ثلاث:

«ده مش معقول»

كان زكريا محيى الدين قد طلب مندوب الإذاعة لتسجيل حديث له يعلن فيه رفضه لرئاسة الجمهورية.

وفى هذه الأثناء دخل سامى شرف، وصاح من على باب الحجرة موجهًا حديثه لزكريا محيى الدين قائلاً:

«سيادتك موافق؟»

أشار إليه زكريا بيده، فجاءه على الفور، انحنى إلى جانبه فأسر إليه زكريا ببضع كلمات فى أذنه،وخرج سامى شرف.

وواصل زكريا حديثه موجهًا إلى عبد الناصر فقال:

«يا ريس أنت من حقك تتنحى، ولكن مش من حقك أن تعين رئيسًا للجمهورية بدلك، وأنا لن أقبل»

وجاء محمد فائق وزير الإعلام وجلس .قد بدا أنه خارج من معركة، فقد لمحته الجماهير يركب سيارته فى طريقه إلى بيت عبد الناصر، فتصوره البعض أنه زكريا محيى الدين الذى يشبهه، فأمسكوا بتلابيبه وكادوا يعتدون عليه بالضرب لمجرد وهم بأنه سيحل مكان عبد الناصر.

بعد قليل ترك عبد الناصر الصالون إلى مكتبه.. وجاءنى محمد أحمد يدعونى لمقابلة عبد الناصر.. وفى الطريق إلى غرفة المكتب تحدث معى محمد أحمد وكان يلوم سامى شرف لأنه لم يبلغه بشىء عن قرار عبد الناصر بالتنحية.

قال لى محمد أحمد:

«يصح سامى ينكر عنى نية الرئيس فى التنحى؟»

طيبت خاطر محمد أحمد وقلت له:

«الريس ماكانش عاوز حد يعرف.. وربما أصدر أوامره لسامى شرف بذلك»

وفى مكتبه، كان عبد الناصر يذرع الحجرة كالطير الجريح الحبيس فى القفص، وكان على أن أقول له شيئًا ما فى هذه المحنة، محاولاً التخفيف عنه فقلت له:

«إن هذه ليست أول هزيمة فى التاريخ، والدول تهزم عسكريًا ولكنها تستطيع أن تستعيد نفسها»

وبصوت ملىء بالأسى والألم جاءتنى كلمات عبد الناصر:

- دى حكاية محمد على بتتكرر يا صلاح..

- والله يا ريس أنت أحسن تطلع تستريح الوقت ده.

وقبل أن أنهى كلماتى كان جرس الهاتف يرن.. رنين الهاتف مزعج.. إنه يلاحقنى فى كل مكان أذهب إليه.. وكان المتحدث الرئيس عبد الرحمن عارف من بغداد.. كان حديثًا عاطفيًا مقتضبًا، عبدالناصر يحاول أن ينهيه سريعاً وهو يقول أشكرك يا أخ عبدالرحمن.

صعد عبدالناصر كسيرا جريحا إلى غرفة نومه فى الطابق العلوى من بيته، وتركت المنزل وهويموج بمجموعات متباينة ومتناقضة من الناس، وخيل إلىّ أن أغلبهم جاء ليتبين موقفه، وليعرف الرئيس الجديد.

وأخيرًا أجد نفسى أقود سيارتى فى اتجاه مبنى المخابرات العامة حيث مكتبى.. الشوارع مظلمة والناس تتجمع من كل مكان.. وأحاول أن أجتاز طرقات ضيقة بعيدة، وتتركز أمام عينى صورة أخرى من صور أيام ثورتنا وفى فجرها.. أحداث مارس ١٩٥٤ التى تحدثت عنها فى الجزء الأول بالتفصيل.

لقد كان هناك حشد كبير من الضباط فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة ينتظرون قرارات مجلس الثورة، بعد وصول أزمة مارس إلى ذروتها.. وعندما خرج صلاح سالم من غرفة الاجتماع إلى الحشد من الضباط الذى كان مجتمعًا خارجها، ليعلن أن المجلس قرر عودة الجيش إلى الثكنات وتسليم السلطة إلى محمد نجيب وخالد محيى الدين، وأنه سيبلغ محمد حماد مدير الإذاعة بذلك، انفض الجمع كله عن عشرة.

لقد ذكرتنى الجموع المحتشدة فى منزل عبد الناصر بهذه الصورة وابتسمت بمرارة وأنا أتذكر أن كلمات صلاح سالم لم تنفذ، ولم يعد مجلس الثورة إلى الثكنات، وعادت الجموع المحتشدة من الضباط تؤيد المنتصر وتباركه.

بذور الفتنة

تم وقف إطلاق النار على الجبهات الثلاث.- مصر وسوريا والأردن- وبذلك انتهت العمليات العسكرية لحرب الأيام الستة، وربض على صدر الأمة العربية كابوس رهيب، كتم أنفاس أبنائها، ونقلهم إلى بحر من الظلمات.

وفقد زعيم القومية العربية ورائدها هيبته، وأحس بأن نجمه يأفل، وبأن أسطورة قوة

مصر تبددت.. وبدت أمام أعين عبد الناصر فداحة الخسائر المادية، وضخامة أعداد الضحايا الذين استشهدوا فى الحرب.

كان الموقف عصيبًا مريرًا.. كيف سيواجه عبد الناصر شعبه بعد نجاح تمثيلية ٩ و ١٠ يونيو؟ وهل سيستقبل شعبه بسهولة ما أصاب البلاد من بلاء ؟ وبأى السبل سيتصدى عبد الناصر للحرب النفسية التى سوف يشنها خصومه عليه فى الخارج وفى الداخل؟ هل فى استطاعته أن يمتص نقمة الجماهير دون أن يتأثر مقعد الحكم أو تشوب زعامته شائبة؟

هذه تساؤلات من أسئلة عديدة لا حصر لها راودت ذهن عبد الناصر، منذ أن عاد بعد إعلان تنحيته.

كان شاغله الأكبر منذ أول وهلة موضوعين رئيسيين:

أولهما: الخوف على الجبهة الداخلية من التمزق واحتمال التمرد على نظامه.

وثانيهما: البحث عن وسيلة لامتصاص نقمة الهزيمة بعد أن اتضح للشعب ملامحها وأبعادها التى كانت خافية عليه يومى ٩و١٠ يونيو.

وفى مساء يوم ١٠ يونيو اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا فى ساعة متأخرة من الليل، وطلب منى أن أولى اهتمامًا بالموقف الداخلى.. وألمحت له أن هذا من مسئولية وزارة الداخلية، والمباحث العامة، فضلاً عن أن هذا سوف يؤثر على عملنا فى الخارج.

قال عبد الناصر لى:

«لا يهمنى فى هذه الفترة أى شىء عن الخارج.. ولا أريد منك أن تبذل أى نشاط فى الخارج.. أريد أن أعرف كل ما يدور فى الداخل..أريد تقارير مستمرة على الرأى العام الداخلى»

قلت له:

«إن هذا من صميم مهام المباحث العامة، وسوف يخلق هذا الإجراء نوعًا من المنافسة المدمرة بين الأجهزة»

أجاب عبد الناصر:

«إننى لا أثق فى المباحث العامة، وأحملك مسئولية أمن البلاد الداخلى فى تلك الظروف.. أريدك أن تنتشر فى جميع المحافظات وتحمى البلاد من أى تخريب معنوى أو مادى.

كان عبد الناصر حازمًا فى تعليماته، وأحسست بجسامة المسئولية فى تلك الظروف، وما تتعرض له البلاد من ويلات، فقبلت المهمة العسيرة، وحولت المخابرات من جهاز معلومات إلى جهاز أمن.

وجمعت نوابى فى مؤتمر استعرضنا الموقف وأصدرت أوامرى بتدريب جميع أفراد الجهاز على حمل السلاح، فقد يتطلب الأمر أن نساهم فى المقاومة الشعبية.. وبدأت عملية التدريب، وانضم ابنى محمد الذى كان يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا إلى هذا التدريب، وأصيب فى يده إذ انطلقت رصاصة كاذبة من إحدى الطبنجات أصابت يده، ولكن الله سلم.

كنت سعيدًا أن أرى الجهاز يعمل بروح عالية، وأن أحس أن كل فرد كان مستعدًا أن يهب حياته، ودمه فى سبيل وطنه، كنت لا أغادر مكتبى طوال الأسبوع إلا مرة أو اثنتين، وكان الجميع يعمل بنشاط وحماس لا حد لهما.

والطريف أن المدعى العام فى محاكمات سنة ١٩٦٧ أمام ما أطلق عليها «محكمة الثورة» أخذ يندد بهذا الإجراء الذى كلفنى به عبد الناصر، وقال إننى اهتممت بالداخل وأهملت الخارج، وهذا افتراء؛ لأن نشاطنا فى الخارج لم يتأثر بالإجراءات التى اتخذت فى الداخل، إذ استمر رجال الخدمة السرية فى الخارج فى عملهم كالمعتاد.

وفى مساء ١٠ يونيو.. تلك الليلة التى حدثنى فيها عبد الناصر للاهتمام بالنواحى الداخلية، كان قد تجمهر عدد غفير من ضباط القوات المسلحة بمختلف رتبهم بمنزل المشير فى شارع الطحاوية بالجيزة، وذلك بعد أن سمعوا بعودة عبد الناصر إلى الحكم، وطالبوا بعودة المشير عامر إلى مناصبه..وكان المشير عامر قد غادر منزله صباح هذا اليوم إلى منزل يقع فى شارع أحمد حشمت بالزمالك كان معداً لزواج ابنة الطيار عصام خليل، حتى يبتعد المشير عامر عن مقابلة أى إنسان، وبخاصة الضباط، كى لا تأوَّل هذه المقابلات فى صورة ما.

ساد الهرج والمرج منزل عبد الحكيم عامر فى الجيزة، وبدا الضباط وكأنهم فى شبه مظاهرة تطالب بعودة قائدهم، وعلا صخيب وضجيج، ولم يستطع أحد إقناعهم فاتصل بى هاتفياً تابع للمشير يدعى متولى السيد، ورجانى أن أحضر إلى المنزل لأطيب خاطر الضباط وأصرفهم بالحسنى، وسألت متولى عن المشير فذكر لى عنوانه فى شارع أحمد حشمت وأعطانى رقم هاتف المنزل الذى يقيم فيه.

ولم أشأ أن أتدخل فى هذا الأمر بنفسى، ذلك أننى كنت قد آليت على نفسى منذ عدة سنين ألا أتدخل فى شئون الجيش، وذلك بعد أن حاول بعض المحيطين بعبد الناصر الدس لى لديه، وأوهموه بأننى أتقابل مع بعض ضباط الجيش لأدبر ثورة عليه..

اتصلت بعبد الحكيم عامر هاتفيًا، ورجوته أن يعود إلى المنزل ليصرف الضباط، ولكنه ذكر لى أنه سيرسل لهم من يصرفهم، وكلف ضباط مكتبه بهذه المهمة ولكن الضباط رفضوا الانصراف، إلى أن خرج لهم الفريق صدقى محمود قائد الطيران وأبلغهم أن المشير سيتوجه إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى صباح اليوم التالى.

لم يكن هذا يمت إلى الحقيقة بشىء، فلم تكن فى نية المشير عامر أن يذهب إلى القيادة، ولكنه اتخذ هذا السبيل حتى يصرف الضباط من منزله، ولا يأوَّل تجمعهم بأى معنى..

وفى صباح اليوم التالى أى يوم ١١ من يونيو توجه لفيف من القادة وعدد كبير من الضباط من مختلفى الرتب إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، ووجدوا الفريق أول محمد فوزى يجلس على مكتب المشير عامر.. وثار بعض الضباط على مسلك محمد فوزى، وصاح اللواء عبد الرحمن فهمى غاضبًا وقال أن فوزى يريد اغتصاب منصب المشير، وأثار ذلك سخط أغلب الضباط الذين كانوا فى المكتب، ووجهوا إلى فوزى سبابًا مقذعًا.

وفى صباح هذا اليوم كان قادة الأسلحة الثلاثة ـ الجيش، البحرية، الطيران ـ وبعض كبار القادة قد اجتمعوا فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وقدموا استقالاتهم إلى رئيس الجمهورية

وعلم عبد الناصر بما حدث فى مقر القيادة العامة، فقبل على الفور استقالة القادة الكبار، وأحال إلى التقاعد الرتب الأخرى، وكانت هذه بمثابة أول حركة تطهير للتخلص من الضباط الذين تعاطفوا مع المشير عامر.

وأثار الضباط المحتشدون فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مناقشات ومجادلات، وطالب أغلبهم بضرورة عودة المشير عامر إلى منصبه مادام عبد الناصر قد عاد إلى الحكم ووقف بعض الضباط موقف المشاهد، بينما تطوعت قلة منهم مدعية بأنها عليمة ببواطن الأمور، لإقناع الحاضرين بأن ما جرى فى اليومين السابقين متفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لغرض سياسى، وأن الأمور سترجع إلى ما كانت عليه، وتعود المياه إلى مجاريها.

وتعقد الموقف نتيجة حماس سرية حراسة المشير عبد الحكيم عامر المعسكرة داخل ثكنات الحلمية، واستقل أفرادها العربات برئاسة الرائد أحمد أبو نار، وتحركوا إلى خارج مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مرددين الهتاف: ناصر.. عامر.. ونقل العقيد سعد زغلول عبد الكريم قائدالشرطة العسكرية هذه الصورة مشوهة إلى عبد الناصر، وأفهمه أن هناك مظاهرة عسكرية قامت بها سرية حرس المشير، اقتحمت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة كنوع من الضغط على عبد الناصر لعودة المشير عامر، مما أغضب عبد الناصر، فقرر نقل ضباط السرية.

اتصل بى عبد الناصر فى صباح اليوم التالى، وطلب منى أن أبحث هذا الأمر، وأبلغنى أنه سيرسل لى العقيد سعد زغلول عبدالكريم الذى لديه كل المعلومات عن هذا الأمر وحضر زغلول لى فى مكتبى، واتضح لى من مناقشته أن الأمر لا يتعدى مظاهرة سلمية أراد بها الضباط والجنود أن يعبِّروا عن مشاعرهم إزاء إحساساتهم بالعلاقة التى كانت تربط عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. كما أن العربات التى كانت تنقل الجنود لم تقتحم مقر القيادة كما قيل، بل بقى الجنود خارج المبنى.

كانت هذه أول بذور الفتنة بعد انتهاء العمليات الحربية، ووقف إطلاق النار، بذرها من أراد الفتنة للوقيعة بين عبد الناصر وعامر، إذ كانوا يأملون أن يخلو الجو لهم بعد التخلص من عبد الحكيم عامر، ولنا فى ذلك عودة.

تعيين محمد فوزى قائدًا عامًا للقوات المسلحة

ولأعد إلى صباح يوم الأحد الحادى عشر من يونيو سنة ١٩٦٧ لأوضح كيف تم تعيين الفريق أول محمد فوزى قائدًا عامًا للقوات المسلحة.

كنت فى ذاك اليوم أحس بإرهاق شديد نتيجة العمل المضنى المتواصل فى الأيام السابقة، وحاولت أن أحصل على قسط من الراحة، فاعتكفت بالمنزل.. وقرابة الساعة الثانية عشرة ظهرًا اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا، وسألنى عن المشير عامر فأخبرته بأننى علمت أنه يقيم فى شقة بالزمالك تخص ابنة عصام خليل، وذلك كيلا يقابل الضباط الذين كانوا قد تجمعوا فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة.. وتعرج بالحديث فذكر لى أنه قرر أن يعين قائدًا عامًا للقوات المسلحة وطلب منى المشورة.

سألته:

«هل تريد قائداً عسكرياً محترفًا أم قائدًا سياسيًا؟»

أجاب عبد الناصر:

«أريدقائدًا محترفًا لا يشترك فى العمل السياسى»

رجوته أن يشرك المشير عامر فى الأمر، وبخاصة أننى أعلم أن المشير عامر قرر الاعتزال، فطلب منى أن أحضره له فى منزله بمنشية البكرى.

وخلال الحديث رشحت لعبد الناصر الفريق أول عبد المحسن مرتجى، ولكن يبدو أن عبد الناصر كان قد استقر على تعيين محمد فوزى إذ قال لى:

«مرتجى خارج من معركة خاسرة، ما رأيك فى محمدفوزى»

قلت:

«كلنا خارجون من معركة خاسرة، وفى رأيى أن عبد المحسن مرتجى أكفأ عسكريًا من محمد فوزى، وأفضل فى قيادة القوات»

وأحسست من هذا الترشيح بداية تكتل الشلل، ففوزى قريب لسامى شرف ويستطيع سامى شرف أن يحركه كيفما يشاء لتحقيق أهداف مجموعة معينة فى القوات المسلحة.

ولم أكتم هواجسى عن عبد الناصر، فأبديت له بصراحة وجهة نظرى، وذكرته أنه كان يريد التخلص من محمد فوزى فى صيف عام ١٩٦٦ ولكن المشير عامر سانده وبقى فى منصبه.

قال عبد الناصر:

«إنك تحمل الأمور أكثر من اللازم.. إن سامى شرف ليس سوى سكرتير لى.. ولن يجرؤ أن يقوم بعمل أى شىء من خلفى، كما أن محمد فوزى سيعمل تحت إمرتى مباشرة..»

لم أقتنع بوجهة نظره، وأحسست أن شيئاً ما يدبر، وطلب مني عبد الناصر أن أحضر له المشير.. توجهت إلى الزمالك، ووصلت إلى منزل عصام خليل حوالى الثانية.. فوجئ المشير عامر بحضورى، وكان يجلس معه شمس بدران وشقيقه حسن عامر، وعصام خليل، واثنان من أفراد أسرته.

وما أن جلست بجانب المشير لأطلب منه أن أنتحى به جانبًا لأبلغه رسالة عبدالناصر، حتى دق جرس الهاتف.. توجه شمس بدران إلى الهاتف، وبعد حديث قصير استدعى عبد الحكيم عامر على الهاتف ليتحدث مع عبد الناصر.

سمعت عبد الحكيم عامر يقول لعبد الناصر:

«على خيرة الله..»

وبعد قليل عاد عبد الحكيم وقال للحاضرين:

«لقد تم تعيين محمد فوزى قائداً عاماً وسيذاع النبأ فى نشرة أخبار اثنين ونصف مساءً»

وعلق المشير على هذا التعيين بقوله:

«اختيار غير موفق»

ومع أن عبد الحكيم قد بدت على وجهه سعادة ظاهرية بأنه ألقى من على كاهله مسئولية العمل السياسى، فقد أحسست أنه يحس بمرارة نتيجة تصرف عبد الناصر معه..

وأسقط فى يدى، وأصبحت مهمتى لا قيمة لها، فلم أتحدث فى الأمر الذى حضرت من أجله، وانصرفت بعد وقت قليل عائداً إلى منزلى.

كان محور حديث عبد الحكيم يدور حول أن الرؤية أصبحت واضحة أمامه، وأن لعبة التنحى قد ظهرت معالمها. وكان هم عبد الحكيم عامر بعد تعيين فوزى ينحصر فى أن يمنع عبدالناصر من أن يستغل الموقف، فينكل بالضباط الأحرار، والضباط الذين تعاطفوا معه فى هذه الأزمة.

تشكيل وزارة ما بعد النكسة

فى صيف عام ١٩٦٦ كان الحديث يدور بين عبد الناصر وبينى فى استراحته بالمعمورة حول الوزارة، وكان قد فكر فى تغيير الوزارة منذ ربيع هذا العام، وأصبح اسم صدقى سليمان من المرشحين لرئاسة الوزارة. وكان من رأيى أن مصر تمر بظروف صعبة، وأن على عبد الناصر أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة، ولكن عبد الناصر كان يرى أن رئيس الوزارة ينبغى أن يحضر جلسات مجلس الأمة، ويكون مسئولا أمام البرلمان.. وهو لا يمكن أن يفعل ذلك.. ولذلك قرر اختيار صدقى سليمان رئيساً للوزارة التى أطلق عليها اسم وزارة الإنجاز.

تذكرت هذه الواقعة حينما اتصل بى عبد الناصر بعد وقف إطلاق النار ليخبرنى أنه سيعيد تشكيل الوزارة، وأنه سيرأسها بنفسه، وأن نوابه جميعًا سيتولون مناصب وزارية ..

وحبذت الفكرة، ولكننى صدمت عندما قرأ لى عبد الناصر أسماء الوزراء ولم أجد تعديلاً يذكر.

ولما أبديت هذه الملاحظة قال عبد الناصر لى:

«طيب رشح لى أنت.. عندك لغاية بكرة»

وأجبت أن المسألة تحتاج إلى فترة مناسبة..

وأثناء حديثه قال لى إن زكريا محيى الدين طلب أن يتولى وزارة الداخلية، ولكن عبد الناصر رفض وقال له :«بعينك».

وطلب منى عبد الناصر أن أرشح له وزيرًا للحربية، فسألته مهلة يوم كى أفكر وأبحث، ولكن عبد الناصر سألنى عن رأيي فى عبد المحسن أبو النور كمرشح لوزير الحربية.. وأيدت هذا الترشيح.. ولكنه فى اليوم التالي، عاد وقال أنه يفكر فى أمين هويدى .

وفى اليوم الثالث ، وكانت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، دق جرس الهاتف فى مكتبي، وكان المتحدث هو عبد الناصر، وكان معتادًا أن يطلبنى فى مثل ذلك ا لوقت من غرفة نومه، قبل أن يأوى إلى فراشه.

قال لي:

«أنا دورت على وزير حربية، مالقيتش غير واحد ينفع»

ونظراً لفهمى العميق لشخصية عبد الناصر، أدركت على الفور ما يعنيه، ولكننى سألت :

«مين هوه»

وكما توقعت قال:

«صلاح نصر..»

واعتذرت قائلاً:

«والله يا ريس أى مكان أنا مستعد أخدم فيه إلا المنصب ده، لأن هذا الأمر بالنسبة لى يمثل أموراً معنوية ونفسية لا أستطيع التغلب عليها..»

كنت أعلم أنه يريد أن يجرى تطهيراً فى الجيش لأعوان عبد الحكيم والذين تعاطفوا معه فى الأزمة، وكان فى نيته أن يشركنى فى هذه العملية، ليبين للقوات المسلحة أن صلاح نصر صديق المشير عامر يقوم بتطهير ضباطه.. وفهمت اللعبة وبعدت عنها كما سأبين فيما بعد..

وأذيع تشكيل الوزارة.. وبعد أسبوع من تشكيلها، اتصل بى عبد الناصر، وسألنى عن رأيي فى أن أنضم إلى الوزارة كوزير دولة لشئون المخابرات حتى يكون لى الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ..

قلت له:

«ليس هناك فى أى دولة فى العالم وزيراً لشئون المخابرات، ويمكن أن يصدر قرار جمهورى بحضورى جلسات مجلس الوزراء، أسوة بالقرار الذى صدر للدكتور محمود فوزى مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية حينئذ..»

زيارتى لمنطقة القنال

بعد وقف القتال بحوالى أسبوعين، طلب عبد الناصر منى أن أقوم بزيارة لمنطقة قناة السويس، إذ وصلته ـ على حد قوله ـ معلومات من حلمى السعيد بأن الموقف سيىء للغاية، وأن صلاح محسن القائد العسكرى مهزوز، ومبارك رفاعى محافظ الإسماعيلية، كاد يفقد أعصابه.. فتركت القاهرة، وهى تموج بالشائعات، وتمتلئ شوارعها بنكات بذيئة يرددها الناس دون وعى، استجابة لحرب نفسية مدمرة، أعلنت على القوات المسلحة..

وكان يحز فى نفسى أن نواجه أبناء الشهداء، أو الذين عادوا بعد أهوال، بهذه الحملة الظالمة من السخرية..

قررت أن أبدأ زيارتى لمنطقة القنال بمدينة الإسماعيلية .. واصطحبت معى حامد مهابة أحد نوابى، وأثناء ركوبى السيارة وجدت «محمد نسيم»ـ أحد ضباط المخابرات العامة وكان يعمل لحساب سامى شرف ـ يقف بجوار السيارة ويرجونى أن يذهب معى فى هذه الزيارة .. ومع أننى أعرف أنه كان واحداً ممن يستهوون الصيد فى الماء العكر، فقد سمحت له أن يأتى معى فى هذه الرحلة، إمعانًا فى أن أبين له عدم اكتراثى به.

وصلت الإسماعيلية حوالى التاسعة صباحًا فوجدت صورة مهلهلة للقوات المسلحة، الجنود يملأون المقاهي، والشوارع وهم فى حالة رثة وضياع كامل.. فلول هنا وهناك مما ذكرنى بثورة عرابي، وكيف أطلق البعض عليها «هوجة عرابى».

والواقع أننى لم أكن زرت الإسماعيلية منذ العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى عام ١٩٥٦، ولذا وجدت صعوبة فى الوصول إلى مقر القيادة، والجنود لا يعرفون شيئًا حتى الشرطة العسكرية، حينما سألت بعض أفرادها عن مقر القيادة أرشدونا إلى أماكن خاطئة.

وأخيراً وصلت إلى مقر القيادة، واستقبلنى اللواء الدكتور البشرى وقادنى إلى مكتب اللواء صلاح محسن فوجدت به اللواء الصوان واللواء على صادق شرف..

ولما سألت عن صلاح محسن قيل لى إن صهره توفى فى هذا اليوم ونزل إلى القاهرة ليشترك فى تشييع جنازته.

وجلست مع ضباط القيادة وأخذنا نتشاور فى الأمر.. كان ملخص الموقف أن القوات المسلحة تحتاج إلى تدعيم سواء من ناحية التسليح أو من ناحية رفع الروح المعنوية.

ولكن ما طمأننى أننى لاحظت أن الضباط كان لديهم العزيمة فى الاستمرار فى مداومة النضال، فأخذت أشجعهم.. وأذكر أن موضوع عودة المشير طرح، ولكننى أجبت بأن المعركة معركة مصير، وبلد، وليست معركة أشخاص فوافق الضباط.. وبينما كنت أتحدث مع ضباط القيادة الشرقية فى الإسماعيلية، إذ دخل اللواء مصطفى الجمل وبصحبته اللواء عبد الغنى الجمسي، وعرفت أنهما قادمان من القاهرة، وموفدان من القيادة العامة للقوات المسلحة لبحث حالة الضباط والاستقصاء عن الضباط الذين تركوا مواقعهم فى الحرب.

ولقد استغربت من هذا الإجراء، فالموقف كان يتطلب سرعة التدعيم قبل الدخول فى مثل هذه الأمور، فالعدو يقف على الضفة الشرقية متأهبًا لما تأتى به الأيام.. ومررت على اللواء سعدى نجيب وكان قائداً لمجموعة لواء، وهو من الضباط الأكفاء، فوجدته منهمكًا فى عمله، ثم انفردت به لأقف منه على الموقف، لأن حجرة مكتبه كانت تغص بالضباط..

قال سعدى نجيب:

«إننى أحتاج إلى تدعيم فى الأفراد بنسبة ٧٠٪ وفى التسليح بنسبة ٤٠٪.

واشتكى لى بأن البعض بدأوا يدسون له، ويقولون إنه يحب المشير ثم علق على ذلك بقوله:

حقًا إننى أحب المشير، ولكننا نؤدى واجبنا..

وعلقت على ذلك بقولي:

«هكذا يكون الرجال فى المواقف الحرجة»

ومن الطريف أن السلطة استغلت هذه الزيارة بعد ذلك فحاولت إدخال سعدى نجيب فيما أطلق عليه مؤامرة سنة ١٩٦٧ والتى سأتحدث عنها تفصيلاً فى الجزء القادم.

كان محمد نسيم قد أبلغ سامى شرف بأننى انفردت باللواء سعدى نجيب وكأننى انفردت ببن جوريون أو موشى ديان.

وبعد قيام الفتنة سنة ١٩٦٧، وإيداعى السجن الحربي، حضر لى حلمى السعيد إلى السجن وبرفقته محمد نسيم مساء ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ وسألنى الأول:

في ماذا تحدثت مع سعدى نجيب فى الإسماعيلية؟

وأحسست بتقزز فأجبته بعدم اكتراث وبسخرية:

اسأل عبد الناصر.. لقد كنت أتآمر مع سعدى نجيب!

وفى اليوم التالى توجهت إلى السويس، يصحبنى مدير مكتبى وجيه عبد الله وكان حامد محمود محافظ السويس ينتظرني، وجمع لى القادة : اللواء عبد القادر حسن، واللواء فائق البورينى واللواء يسرى قنصوة .. وكانت السويس كالإسماعيلية مليئة بالجنود، وما يزال بعضهم يتدفق من الضفة الشرقية .. وجلست مع القادة جلسة طويلة ذكرتنى، بالأيام الخوالى التى أمضيتها مديرًا لمكتب القائد العام فى السنوات الأولى من الثورة، وكيف كنت ألتقي بالضباط والجنود فى وحداتهم، نحل معًا المشكلات، وننظر فى المطالب، ونتبادل الرأى فى المواقف السياسية .

طوال هذه الزيارة كنت أسمع قصصًا مريرة.. جنود الاحتلال الإسرائيلى يتهكمون على جنودنا.. كيف ينهالون عليهم بالأذى والشتائم.. وكيف يطلبون منهم بطيخة أو بضع علب من السجائر مقابل أسير! وحينما يحصلون على البطيخة أو السجائر لا يجد المصريون أسرى بل يسمعون سبابًا مقزعًا، وتهكمًا ساخرًا.. سمعت كيف اصطاد

الإسرائيليون الأسرى المصريين، وكيف حطموا آدميتهم .. فرقوا بين الضباط و الجنود من ملابسهم الداخلية .. يتركون الجنود ويأسرون الضباط.

فى مكتبى كنت قد رأيت صوراً وحشية للحرب فى الصحف والمطبوعات الأجنبية جثث أبناءنا الشهداء ملقاة فى الصحراءتنهشها الكلاب الضالة .. سياراتنا المصفحة متناثرة فى الوديان بعد ضربها بالقنابل الحارقة .. إن كل واحد من الضحايا هو أحد أبنائى وأخوتى .. من المسئول عن ذلك كله؟ كلنا مسئولون.. النظام بأكمله مسئول.

كانت هذه الخواطر السريعة تتردد فى ذهنى وأنا أقدم لعبد الناصر تقريراً أميناً بالموقف على الجبهة من خمس نقاط:

أولاً: أن الروح المعنوية لدى الضباط والجنود مرتفعة وعالية ولكن ينقصهم الأفراد والمعدات وهذا ما يشغل بالهم بالدرجة الأولى.

ثانيًا: لابد من خطة شاملة وعاجلة وسريعة لإعادة تنظيم الخط الدفاعى على امتداد القناة وتعزيزه بالأفراد.

ثالثًا: هناك سخط عام من تصرفات الفريق محمد فوزى القائد العام، ويسود الضباط الاعتقاد بسيطرة سلاح المدفعية نتيجة للتعيينات التى أجراها فوزي بعد تعيينه فى منصب القائد العام.

رابعًا: هناك إحساس بين الضباط بعدم الاطمئنان نتيجة الدس لهم.

خامسًا: هناك شعور حماسى من الضباط بالرغبة فى الانتقام من إسرائيل بمحاولة القيام بعمل أى شيء.

وحينما كنت فى السويس، وبعد الغداء، اقترح عليَّ المحافظ حامد محمود أن نقوم بجولة فى المدينة وعند كوبرى المعدية وقفت على امتداد الكوبرى، فرأيت العلم الإسرائيلى على الضفة الشرقية لقناة السويس مرفوعًا لأول مرة تضيئه المشاعل..

لم أتمالك نفسى، وكدت ألقى بنفسى فى القناة لولا بقية من إيمان.

عدت إلى القاهرة وأنا أحمل شحنة من الآلام أكبر من أن أتحملها.. لابد أن يكون هناك خطأ ما.. خطأ فى الحكم .. خطأ فينا أدّى إلى ذلك.. لم أستطع النوم لأيام متتالية، وكل الصور التى رأيتها وسمعتها عن الحرب تمر أمام عينى كل دقيقة وقررت أن أعمل حتى يزول العدوان، فأنا أحد شركاء النظام.. النظام كله مسئول ولابد أن أستمر فى

العمل حتى يزول العدوان، وبعدها أطلق السياسة إلى الأبد .. هكذا كنت أفكر وأمامى الصور المليئة بالآلام والدموع.. صور شهدائنا على الضفة الشرقية، والزوجات الثكلى والأبناء على الضفة الغربية ينتظرون..

مصر كلها تتوجع وتتألم.. إنها الحرب أبشع ما تقوم به البشرية.. فكم هى بشعة بالنسبة للمهزوم والمنتصر أيضًا .. إننى كضابط درس فن الحرب وعاشها، أقر أن الحرب هى أكبر جريمة يرتكبها الساسة تحركهم إليها أطماع، ويدفع الشعب المسكين الثمن دائمًا.. وتحت شعارات عديدة أغلبها زائفة تساق الشعوب إلى هذه المجازر الدامية .. لست داعية استسلام فالحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى .. ولو نظر ساسة العالم إلى بشاعة ما يرتكبونه بالإقدام على الحرب، لانتصرت السياسة وسقطت الحرب.. وعاش الناس فى سلام قائم على العدل.

لقد كان ما يخبئه القدر لا يقل إيلامًا عما رأيته على الجبهة.. لقد بدأت مأساة أشبه بالمآسى الإغريقية .. تلك هى نهاية علاقة عبد الناصر بالمشير عامر.. كيف بدأت هذه العلاقة؟ وكيف استمرت؟ وما الخلافات بينهما؟ ثم كيف انتهت؟.. هذه مأساة أخرى.

إقامة فى أسطال

أراد المشير عامر أن يبتعد عن القاهرة بعد تعيين الفريق محمد فوزى قائدًا عامًا للقوات المسلحة، حتى يترك لعبد الناصر حرية العمل، فغادر القاهرة مساء ١١ من يونيو سنة ١٩٦٧، إلى قريته أسطال من أعمال محافظة المنيا.. وفى الطريق طلبنى المشير عامر من سيارته بواسطة الهاتف اللاسلكي، وطلب منى أن أخبر الرئيس عبدالناصر بأنه سيقيم فى أسطال، وأعطانى رقم تليفونه..

وأبلغت عبد الناصر بذلك، فطلب المشير هاتفيًا، وطلب منه العودة إلى القاهرة حتى لا يسبب رحيله بلبلة داخل الجيش فى تلك المرحلة.. واستجاب المشير وحضر إلى القاهرة.. ولكن ما أن علم المشير عامر بحركات التصفية التى يقوم بها عبدالناصر فى القوات المسلحة حتى عاد مرة ثانية إلى أسطال ليبعد عن هذا الجو.

وكان المحيطون بعبد الناصر قد بثوا الشائعات بأن ما يجرى فى الجيش متفق عليه بين الرئيس والمشير، وأن المشير عامر سيعود بعد عملية التصفية .. ولقد أزعجت هذه

الشائعات المشير عامر بدرجة كبيرة، لأنها سوف تظهره أمام الضباط فى موقف الرجل الضعيف الذى يعمل من وراء ستار.. ومن ثم كانت هذه الشائعات عملا حاسمًا لإثارة عبد الحكيم عامر، والحذر من نوايا عبد الناصر.

على أن ثمة نقطة هنا تحتاج إلى تفسير وتوضيح .. فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ (محكمة الثورة) التى نسجت خيوطها بعد الحرب لإيهام الرأى العام بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم، أثارت السلطة فى المحكمة أن عبد الناصر عرض على المشير عامر مركز النائب الأول مكرمًا معززًا ولكنه رفض، وأرادت السلطة حينئذ أن توهم الشعب بأن المشير عامر كان يمثل مركز قوى يضغط على عبد الناصر، مع أن الواقع عكس ذلك، إذ كان يؤخذ على المشير أنه كان أداة طيعة فى يد عبد الناصر، أساسها اعتبارات عاطفية ومعنوية، إذ كانت للصداقة التى تربط بينهما أثرا كبيرا فى تحقيق كثير من أهداف عبد الناصر السياسية ..

حقيقة أن عبد الناصر عرض على المشير عامر منصب النائب الأول، ولكن كان يغلب على عبد الحكيم عامر - منذ أول وهلة إحساسا بأن هذا العرض لم يكن إلا محاولة للقضاء عليه، وبخاصة أن نائب الرئيس فى مصر بالتعيين وليس بالانتخاب.

كان يسيطر على ذهن عبد الحكيم عامر بعد أن صعد الخلاف فكرة أن عبدالناصر يريد أن يجعل منه دمية ، وتوقع أن يقوم عبد الناصر بالتنكيل بالضباط فيصبح موقف عبدالحكيم عامر أشبه بموقف المتفرج من الأحداث .

ولقد عبر لى عبدالحكيم عامر عن مكنون نفسه بقوله:

«إنه يريد أن يفعل بى مثل ما فعله مع الآخرين.. أتقبل أن أصبح تشريفاتى لاستقبال القادمين من الخارج وتوديع المغادرين من الضيوف أو هل أرضى لنفسى أن أقف مكتوف اليدين وهو يبطش بالضباط الذين بذلوا الدم والعرق، فأكون بمثابة المبارك لهذه الأفعال؟»

وتذكر عبد الحكيم أزمة سنة ١٩٦٢، التى أطلقوا عليها اسم الانقلاب السلمى، والتى تحدثت عنها فى الباب الأول من هذا الجزء، وهى قصة مريرة طويلة شوهت صورتها وحقيقتها.

وبعد مرور عدة أيام من سفر المشير عامر إلى أسطال، عاد شمس بدران إلى القاهرة، وكان قد رافقه طوال إقامته فى أسطال .. وفى ظهر يوم وصوله إلى القاهرة طلبنى عبدالناصر هاتفيًا ، وكان يبدو فى صوته مزيج من الغضب والقلق.

قال عبد الناصر لى :

«شمس رجع النهاردة من أسطال، وكلمنى بالتليفون، وكان بحالة هياج شديد، وبيقول إن المباحث العامة بتراقب بيته »

وشكا عبد الناصر لى من أسلوب حديث شمس بدران معه إذ قال لعبد الناصر:

«أنا مش خائن علشان أعامل المعاملة دى.. أنا لو عاوز أعمل انقلاب أعمله وأنا فى بيتي».

وطلب منى عبد الناصر أن أذهب لشمس بدران فى بيته وتهدئته واقناعه بأن هذه التصورات مجرد أوهام وذهبت إلى شمس بدران محاولاً إقناعه بأنه لا يستطيع أحد أن يراقبه بدون أوامر عبد الناصر ولكنه لم يقتنع.

حقًا كان ما يدور فى رأس شمس بدران مجرد أوهام ولكنه أصرّ على أنه رأى بعض مخبرى المباحث يحومون حول منزله.. وأخفقت فى أن أقنع شمس بدران بالتخلى عما يدور فى رأسه.. ومن المفارقات العجيبة أن هذه المهمة أخذت علىَّ عام ١٩٦٧ بعد نشوب الفتنة، فمع أن عبد الناصر هو الذى أرسلنى لتهدئة شمس بدران وإخراج ما فى ذهنه من أوهام، ومع أن عبد الناصر مدح لىَّ خلال حديثه معى طبيعة شمس بدران، ووصفه بأنه «رجل» وأن المسألة لا تتعدى غضبًا عابرًا، فقد وجهت لى محكمة الثورة الاتهام بأننى أهملت فى مراقبة تحركات شمس بدران.

قال حسين الشافعى رئيس المحكمة:

«أما كان ينبغى عليك مراقبة شمس بدران؟»

قلت له: «أولاً هذا ليس من اختصاصي، وثانيًا لا يمكن مراقبة وزير دون أمر من رئيس الدولة »

وعاد الشافعى وكأنه يمثل دور الذئب والحمل فقال:

«على الأقل كان ينبغى عليك أن تنصح الرئيس بمراقبة شمس بدران »

قلت له:

«أتحب أن أفعل ذلك معك؟ قلت لك إننى لا أستطيع أن أراقب أحدًا .. من الوزراء أو نواب رئيس الجمهورية دون أمر من رئيس الجمهورية»

لقد ترك هذا الحادث الوهمى أثرًا سيئًا فـى نفس كل من عبد الناصر وشمس بدران.. وأخذت الأحداث تتوالى لتصعيد الموقف وتثير الفتنة .

كان شمس بدران مـدللاً من عبد الناصر، وكان يعـتمد عليه اعتمادًا كبـيرًا فى تأمين القوات المسلـحة، وكانت علاقة شمس بدران بـعبد الناصر حتى قبـل وقف إطلاق النار متينـة، بدرجة أن شمس بدران أُتـهم يوماً بأنه عـين لعبد الناصـر على المشير عـامر كما نوهت سلفًا ، ولكن هذه العلاقة تدهورت فـجأة بعد الهزيمة منذ أن أرسل شمس بدران إلى الإذاعة والتلـيفزيون بعد تنحـية عبد الناصر قرارًا بـتنحيته هو والمشـير عامر، وأرغم موظفى الإذاعة والتليفزيون بالقوة لإذاعة هـذا البيان.. ثم أخذت العلاقة تتدهور مع الأيام حتى قدم شمس بدران للمحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم كما سيجئ فيما بعد..!

التنظيم السرى للاتحاد الاشتراكى

كان عبد الناصـر يهوى أسلوب تأليب أجهزة الـدولة بعضها على بعض، لـتعيش فى تنـافس غالبًـا ما يكون مـخربًا ومدمـرًا.. ومع أنه كان هـناك اختصـاصات لكل جـهاز، بمسئوليات محددة، فكثيرًا ما كان يكلف عبد الناصر بعض الأجهزة للقيام بأعمال خارج اختصـاصاتها.. فعـلى سبيل المـثال لم يكن الأمـن الداخلى للـبلاد من اختصـاصى، ولـم أتحمل مـسئولياتـه ولـم أتدخل فـى أعماله طوال مـدة خدمتى حتـى نشوب حرب يـونيو ١٩٦٧ ولكن - كمـا ذكرت سلفًا- حملـنى عبد الناصر مـسئولية الأمن الداخـلى بعد وقف إطلاق النار، وفـى الوقت ذاته استخدم التـنظيم السرى الخاص بالاتحـاد الاشتراكى كجهاز أمن ودعاية له يعمل فى اتجاه آخر.

كان هذا التنظيـم يعمل بمبدأ أطلقوا عليه اسم «الالتـزام الحزبى» أى أن كل عضو فى التنـظيم يمكن أن يكـلف من التنظـيم بأية مهمـة بلا أدنى جدال أو نقاش، أو حـتى حق التحـقيق من صحـة ما يتداولـونه من أخبار.. وكـان يقاس ولاء العضـو بمدى استجـابته لتعليمات رئاسة التنظيم، وبمدى التزامـه بما يريده التنظيم.. ولقد ظهر هذا الاتجاه بوضـوح فى جلسات لجنة الرقابـة العليا التى شكلت فى عهد وزارة صدقى سلـيمان لإعادة تنظيم المؤسسات والهيئات الحكومية .

كانت أولى الحملات التى شارك فيها بعض أفراد من هذا التنظيم تلك الحملة التى وجهت للهجوم على القوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار، فخرجت من التنظيم النكات البذيئة التى كانت تحط من كرامة الضباط والجنود والقيادات، وانتشرت بين أفراد الشعب انتشار النار فى الهشيم.

وتدخلت فى هذا الأمر، وأبديت لعبد الناصر مخاطر تشجيع هذا الاتجاه،وبخاصة أن المعركة من المحتمل استئنافها فى أى وقت، وضربت له مثلاً بما حدث فى الحرب العالمية الثانية حينما تعرضت بريطانيا لضربات قاصمة متتالية وهزائم منكرة، ومع ذلك كانت حكومتها وشعبها يمجدان قواتها الباسلة المقهورة.. ونصحت عبد الناصر ألا يشجع هذا الاتجاه، ولكن الحملة استمرت لفترة عدة أشهر، مما حطت من معنويات رجال القوات المسلحة .

وفى رأيى أن تلك الحملة من الشائعات كان هدفها سياسيًا، لامتصاص نقمة الشعب نتيجة ما حدث فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧، وبخاصة بعد أن تبين للناس صورة الخسائر الفادحة، وما منيت به القوات المسلحة من بلاء سواء فى الأرواح، أو المعدات، ولذلك قدم رجال القوات المسلحة كقربان على مذبح الأهواء والنزوات.

شك وقلق

على أن ثمة حادثا آخر يحتاج إلى تسجيل.. فما أن نشبت الحرب حتى قامت المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية بحركة اعتقالات واسعة النطاق شملت كل من كان له سجل سياسى فى أرشيفها .. وتم اعتقال عدد كبير من أقطاب الأحزاب السياسية القديمة .. وعلمت بهذا الأمر، فأبلغت عبد الناصر وجهة نظرى المعارضة لهذا الإجراء الذى لا مبرر له؛ لأنه ـ من رأيى ـ كان سيؤدى إلى بلبلة الجماهير وإثارة الناس، وبخاصة أن هؤلاء الناس لا يشكلون خطراً على أمن البلاد.. كما أبلغته أن هناك كثيراً من المعتقلين السياسيين الكبار قد تعرضوا لإهانات وشتائم فى مبنى المباحث العامة.. والواقع أن عبدالناصر استجاب فوراً وقال لى : إن هذا الإجراء تم بدون علمه، وأنه سيأمر وزير الداخلية فوراً بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين اعتقلوا فى أعقاب نشوب الحرب.. ولكن ما أن أفرج عن هؤلاء الناس، حتى قامت المباحث العامة بعد ذلك بحركة

اعتقالات أخرى .. وتطورت الأحداث فشملت الاعتقالات ضباط الجيش الذين أودعوا السجن الحربى.. لقد انتابت عبد الناصر بعد حرب يونيو حالة من القلق والشك فى كل شىء، وكان حساساً بدرجة كبيرة إزاء الموقف الداخلى، وكان بعض الذين يحيطون به قد صوروا له أن هناك حركات تعمل للقضاء عليه، مما جعله يسرع إلى استدعاء الحرس الجمهورى من الجبهة إلى ثكنات الحرس المجاورة لمنزله استعداداً لأى طارئ .. وسادت البلاد موجة من الشائعات السياسية المخربة، وكانت تقارير الرأى العام التى توزع على نوابه ووزرائه وكبار المسئولين تحمل صورة قاتمة للموقف الداخلى .

وفى يوم ما اتصل بى عبد الناصر هاتفيًا، وأصدر تعليماته لى بأن أوقف توزيع تقارير الرأى العام على نواب رئيس الجمهورية، وعلى الوزراء، وأن يقصر التوزيع على نسخة واحدة ترسل إليه.

ولما سألته عن السبب قال:

«أنت بتوزع عليهم هذه التقارير فيقوموا بنشر ما جاء بها من معلومات وشائعات» وأصبحت فى موقف حرج، فقد سأل بعض نوابه ووزرائه عن هذه التقارير، فذكرت لهم أن الرئيس أصدر أمرًا بوقفها.

وكان أول شاغل لعبد الناصر بعد الحرب وبعد عودته، أن يسيطر سيطرة كاملة على القوات المسلحة ويخضعها لسلطانه. كان لعبد الناصر بعض العيون من الضباط داخل القوات المسلحة تأتى له بالأخبار والمعلومات، وكان سامى شرف يتصل بهؤلاء الضباط، وفى بعض الأحيان يقابل عبد الناصر هؤلاء الضباط لرفع معنوياتهم .

وقد أدىّ هذا الأمر إلى وقوع احتكاكات بين عبد الناصر وعامر، وإلى زيادة التوتر بينهما.. كما كان شمس بدران مسئولا عن تأمين القوات المسلحة عن طريق وضع أعين له من الضباط داخل القوات المسلحة، ولذا نشأ صراع خفى بين رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة حول هذا الأمر، شعر به كثير من الضباط وكان له أثر سيىء على الروح المعنوية داخل القوات المسلحة، وقد تحدثت من قبل عن هذا الموضوع تفصيلاً.

كانت القوات المسلحة تقلق عبد الناصر بصورة خطيرة، وبخاصة بعد أن تجمع عدد ضخم من الضباط فى منزل المشير مطالبين بعودته، وبعد أن ذهب لفيف من الضباط إلى عبدالناصر يطالبونه بعودة المشير عامر إلى مناصبه.. ولذا كان أول عمل قام به فى القوات المسلحة هو قبول استقالة قادة الأسلحة الثلاثة وإحالة عدد من القادة إلى التقاعد .

وبدأ عبد الناصر يفكر بعد ذلك فى تطهير القوات المسلحة من جميع الضباط الأحرار أو الضباط الذين أظهروا تعاطفًا مع عبد الحكيم عامر .. وأسند هذه المهمة إلى زكريا محيى الدين والفريق محمد فوزى وسامى شرف.

اتصل محمد فوزى بوجيه عبد الله مدير مكتبى وأبلغه أن الرئيس قد شكل لجنة برئاسة زكريا محيى الدين لتطهير القوات المسلحة من بعض الضباط ، وأن الرئيس يهمه أن يحضر السيد رئيس المخابرات هذه اللجنة التى ستعقد فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة .

وأبلغنى وجيه عبد الله بالرسالة، ولكننى لم أذهب إلى القيادة العامة ولم أشترك فى هذه اللجنة، فقد كنت أحس بأن هناك كثيراً من الضباط سيظلمون فى هذه العملية، وكنت قد علمت أنه أعدت كشوف بهم فعلاً لإحالتهم إلى التقاعد .

وخرج عدد ضخم من ضباط الجيش، ولم يكتف بذلك، إذ تشكلت لجنة أخرى برئاسة عبد الناصر فى منزله حضرها كل من زكريا محيى الدين ومحمد فوزى قائد القوات المسلحة ومدكور أبو العز قائد الطيران واللواء أبوذكرى قائد القوات البحرية ومنير عبد الرحيم كاتم أسرار حربية وأنا.

كان عبد الناصر قد اتصل بى قبيل انعقاد المؤتمر بساعات قليلة هاتفيًا ودعانى لحضور هذا المؤتمر.. وأسقط فى يدى فتوجهت إلى منزل عبد الناصر، وأحسست من المناقشة أن هناك كثيراً من الضباط سيحالون إلى التقاعد.. ومع أن عبد الناصر قال فى بداية المؤتمر ما يفيد بأن اللجنة ينبغى أن تكون محايدة بعيدة عن روح الانتقام، فقد قاد الفريق محمد فوزى حملة عنيفة للتخلص من كل من أبدى تعاطفًا مع المشير عامر، ولتصفية خلافات قديمة .

قال عبد الناصر:

«إننا يجب أن نراعى المصلحة العامة .. ولا يعنى أن اتصال ضباط بشمس بدران يجلب إليهم أى شبهة، فشمس بدران كان مسئولاً عن تأمين القوات المسلحة وكان واجبه أن يتصل بالضباط.. ودارت المناقشات واتخذت جانبًا مع مدكور أبو العز قائد الطيران الذى قاوم اتجاه فوزي، ونجحنا فى منع تصفية كثير من الضباط الأكفاء، وخرج الكشف الثاني للتطهير من منزل عبد الناصر بإحالة عدد صغير من الضباط إلى التقاعد.

وحدث خلاف بين الفريق محمد فوزى والفريق مدكور أبو العز كان فوزى يرى أن يرأس القوات الثلاثة ولكن مدكور أبو العز عارض هذا الرأي، ولم يُتخذ قرار حاسم فى هذه الجلسة بخصوص هذا الأمر بل تُرك الموضوع معلقًا.

على أن حالة القلق والشك التى كانت تسيطر على عبد الناصر، تظهر واضحة فى قرار اتخذه إزاء ضابطين فى القوات المسلحة.. ففى أحد الأيام بعد وقف القتال، جاءنى النقيب رمزى كاظم وهو قريبى ويعمل فى الحرس الخاص بعبد الناصر، وأبلغنى أن العقيد على غزى ـ وهو من دفعة شمس بدران ـ قد قابله وذكر له أنه يريد أن يكتب لعبد الناصر عن بعض الأمور التى تخص القوات المسلحة، بشرط ألا يقع ما يكتبه فى أى يد غير أمينة.

وطلبت منه أن يكتب ما يريد، ووعدته أن أسلم رسالته لعبد الناصر باليد..وفعلاً قمت بتسليم الرسالة بنفسى لعبد الناصر، وكنت أظن أن الرسالة سوف تلقى رضاء من عبد الناصر، فإن ما كتبه على غزى لا يتعدى شرحًا لبعض المواقف ونصحًا باتخاذ بعض التدابير، ولكننى فوجئت بإحالة المذكور إلى التقاعد ثم القبض عليه.

قصة أخرى تخص اللواء صدقى عوض الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى حرب يونيو .. حضر لى بعد العدوان وشرح لى موقفه، وذكر لى أن هناك من دسّ له، واستمعت له، فوجدت أن موقفه يتطلب أن أرفعه لعبد الناصر حتى أمنع الدس له لدى عبد الناصر.. وطلبت من صدقى الغول أن يكتب تقريراً بموقفه وسلمته لعبد الناصر، وبعد حوالى أسبوع طلب صدقى الغول سكرتيرى ليبلغنى شكره، إذ أن القيادة العامة استدعته من إجازته الإجبارية.. ولكن الضابط سيئ الطالع فوجئ بأنه كان مستدعيا للتحقيق معه ومحاكمته، ولكنهم أطلقوا سراحه .

ومرة أخرى يتم القبض على صدقى عوض الغول لمحاكمته .

كانت هناك أمثلة عديدة لهذه الأحداث التى تعكس صورة الشك والارتياب فى صدر عبد الناصر، لقد أصبح يشك فى كل إنسان.. ولا يريد أن يستمع إلى أحد، وأذكر أنه بعد النكسة قال لى شاكيًا من زملائه:

«أنا معدتش عاوز حد يتفلسف ويقول رأيه .. أنا عاوز كل واحد يسمع وينفذ»

اقتراحى بلم شمل مجلس الثورة القديم

كنت أشعر بعد النكسة بضرورة لم الشمل، وأهمية الشورى فى هذه الظروف العصيبة، ولذا اقترحت على عبد الناصر.. وكنت لديه فى زيارة عمل بمنزله.. أن يجمع مجلس الثورة القديم كبداية للتشاور فى الوضع الراهن.. ولكن عبد الناصر رفض الفكرة، وأخذ يسألنى أسئلة يبرر بها عدم قبوله هذه الفكرة.

سألنى عبد الناصر :

«ماذا يقول الناس وحسن إبراهيم متزوج من سيدة لا يقبلها المجتمع فى الحكم؟»

قلت لعبد الناصر:

«الأجدى أن ننظر إلى الأمور ونفرق بين قيمة الإنسان وجوهره، وبين حياته الشخصية طالما كانت بعيدة عن العدوان على حقوق الناس، فحسن إبراهيم ثائر نظيف له تاريخه الوطنى المشرف»

وحينما جاء ذكر بغدادى وكمال الدين حسين نظر إلىَّ نظرة تعجب وقال لى بالنص:

«أتريد أن أحضر بغدادى وكمال الدين حسين علشان يأكلوها! وهل تتصور إذا جاء بغدادى وعينته رئيسًا للحكومة، ألا يتصرف كرئيس دولة؟ تصور صحف الصباح وبها عمودين الأول لرئيس الجمهورية وبجواره عمود لرئيس الحكومة إن الحكم فى مصر لا يتحمل وجود رئيسين!»

قال عبد الناصر:

«لقد أرسلت لكمال الدين حسين بعد الهزيمة، وطلبت منه المشاركة فى الحكم، بأن يتولى الإشراف على المقاومة الشعبية، ولكن كمال اشترط شروطًا معينة منها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر فى قوانين الطوارئ وأسلوب الحكم»

وأخفقت فى إقناع عبد الناصر بفكرتي.. لقد كان ذهنه مشبعًا برواسب الماضى وبالخلافات القديمة التى كانت بينه وبين عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين.

ولا أزال أتذكر قصة وإن كانت بسيطة فى مظهرها، فإنها تحمل دلالة معينة، ومظهرًا

من مظاهر العلاقات التى كانت تربط عبد الناصر وبغدادى، وكمال الدين حسين بعد أن دب الخلاف بين الأول والأخيرين، وانتهى هذا الخلاف إلى ابتعاد بغدادى وكمال الدين حسين عن الحكم.. ففى خضم الحرب النفسية التى كانت تشنها أجهزة الدول المعادية لمصر وبخاصة إسرائيل، وصل إلى المخابرات العامة تقرير من أحد عملائها الموثوق بهم فى الخارج، يفيد بأن إسرائيل تحاول تدبير خطة اغتيال لكل من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين، وذلك فى عام ١٩٦٥، حتى يسند هذا التدبير لعبد الناصر نتيجة الخلاف القائم بينه وبين بغدادى وكمال الدين حسين.

ولقد عرضت الموضوع على عبد الناصر بوصفى مديراً للمخابرات، واقترحت عليه أن نبلغهما بما جاء بهذا التقرير، وأن نتخذ بعض احتياطات الأمن لحمايتهما من أى اعتداء محتمل، فوافق عبد الناصر وكلفنى أن أذهب إليهما شخصيًا، وأشرح لهما الموقف.

وفعلا اتجهت إلى كمال الدين حسين أولاً فى منزله بالدقي، وكنت قد ترددت عليه مراراً تارة وحدى وتارة برفقة المشير عامر، ومرات أخرى برفقة عباس رضوان للتوفيق بينه وبين عبد الناصر .

وحينما قابلت كمال الدين حسين في غرفة مكتبه بمنزله تريثت قليلاً حتى أفتح له الموضوع وإذا به يفاجئنى بقوله:

- إذا كنت محرجا وجاى تقبض علىّ فأنا تحت أمرك.

ولُمت كمال الدين حسين كزميل وقلت له: «إن هذا الأمر ليس مهمتى، ولم أقم به قط.. فكيف تتصور هذا وقد كنت حمامة السلام بينك وبين عبدالناصر»

وشرحت لكمال الدين حسين مهمتى ولكنه قال:

- هل معنى ذلك أننى لا أخرج وأنكم تريدون تقييد حريتى .

قلت له:

«يؤسفنى أن يكون هذا ردك، وقد قدمت بنفسى لأحذرك من احتمال عدوان عليك، فلتخرج كما تشاء، ولتفعل ما تشاء.. وكان من الممكن أن أرسل لك هذا الخبر مع أحد أعوانى، ولكن لاعتبار الزمالة قدمت لك بنفسى لأضعك فى الصورة خوفًا على حياتك»

واقتنع كمال الدين حسين أخيراً، ثم دخل معى فى حوار عن الحكم وأخذ يقول إن الحل الوحيد هو الحكم بالشريعة الإسلامية، وأخذ يتلو على آيات اقتبسها من المصحف الشريف، وكتبها فى كشكول يحتفظ به..

وحينما استأذنت فى الخروج أعطانى كتاب «معالم فى الطريق» لسيد قطب وقال لى:

- إننى لا أريد أن أبلشفك

قلت له:

- ليس هناك من يستطيع أن يبلشفنى ولا التأثير على تفكيرى.

وانصرفت، ثم اتجهت إلى منزل عبد اللطيف بغدادى بمصر الجديدة، وذكرت له موضوع احتمال العدوان عليه، فبدا على وجهه الشك، وظن أنها عملية تحديد إقامة، ولكننى فسرت له الأمر، فاقتنع، ثم أخذنا نتبادل الحديث فى أمور لا علاقة لها بالسياسة ثم انصرفت.

على أن ما قيل فى بعض الكتب الصفراء التى خرجت مع موجة هوجة العملاء عام ١٩٧٥ حول هذا الأمر غير صحيحة، فقد قال سامى جوهر على لسان البغدادى فى كتاب «الصامتون يتكلمون»: إن هذا الموضوع كان مفتعلاً لتحديد إقامة كل من كمال حسين والبغدادى، وأن بغدادى قال لى فى مقابلتى معه أنه إذا كان الغرض من تشديد الحراسة ومنع الزوار هو منعه من الكلام مع الناس، فإنه لن يقفل فمه بسوستة على حد تعبيره وهايفضل يتكلم طول ما هو شايف حاجات غلط.

وبالطبع كان هذا التصور الذى رسب فى ذهن بغدادى غير صحيح، فإجراءات أمن المخابرات كان من اقتراح المخابرات وليس من تفكير عبد الناصر، فمهمة المخابرات أن تتخذ إجراءات أمن إزاء الشخصيات ذات الكيان السياسى للمحافظة عليهم من أى عدوان محتمل.. وفى حالة بغدادى وكمال الدين حسين، لم يكن هناك تدبير من مخابرات إسرائيل لاغتيالهما وحدهما فحسب، بل كان الهدف أيضًا الاعتداء على شخصيات كثيرة.

وأظن أن المخابرات الإسرائيلية قد علمت بعلمنا بالخطة فعدلت عن تنفيذها.

لقد قامت إسرائيل بتدبير أكثر من مؤامرة لاغتيال عبد الناصر، وقام الاستعمار فى مراحل معينة بالشىء ذاته، بل إن بعض الدول العربية انغمست فى اللعبة نفسها، ناهيك عن المؤامرات الداخلية، التى كانت تهدف إلى القيام بعمليات اغتيالات لرجال الثورة. على أننى أود أن أوضح أن ترتيبات الأمن التى تقوم بها المخابرات العامة ليست ترتيبات إدارية كما هو فى المفهوم البوليسى، كأن يوضع حرس لحراسة المنزل أو يرافق المطلوب حمايته أحد الحراس، وإنما ما أعنيه هو متابعة التدبير والتنسيق مع المطلوب حمايته بإبلاغه تطورات المخطط، على أن تقوم أجهزة الأمن الأخرى بتنفيذ النواحى الإدارية.

على أن عقدة المراقبة كانت ترسخ فى عقول جميع من خرجوا من الحكم.. كانوا يشكون دائماً أن تحركاتهم مراقبة، وتليفوناتهم مراقبة، وكثيراً ما شكا بعض أعضاء مجلس الثورة الذين خرجوا من الحكم لعبد الناصر بأن بيوتهم مراقبة لمجرد الشك فى رؤية فرد أو أكثر يقفون بجوار منازلهم.

هذه العقدة أعنى عقدة المراقبة شىء طبيعى فى أى نظام غير ديموقراطى فالذين يخرجون من الحكم يكونون فى خلاف مع الحاكم صاحب السلطة، فإذا ما كان الخلاف مستفحلاً ازدادت الريبة، واتسعت الفجوة ويصبح الحاكم فى شك مما يقوم به زملاؤه المنشقون عليه، ويصبح المنشقون فى ريبة مما يقوم به الحاكم من إجراءات.

لقد كان أعضاء مجلس الثورة الذين يتركون الحكم لديهم حساسية واضحة إزاء السلطة.. أذكر أن أقام مواطن كشكا للسجائر فى الشارع الذى يقطن فيه كمال الدين حسين على الرصيف المواجه لمنزله وهو شارع عريض، فظن كمال حسين أن هذا الكشك أقامته المخابرات لمراقبته، فاتصل بى بخصوص هذا الأمر، وأفهمته أنه لا علاقة لنا به، وقلت له إذا كان يشك فيه، فعليه أن يطلب من وزير الداخلية إبعاد هذا الكشك عن المنزل.

كانت عقدة الشك والريبة ترسخ فى ذهن أى عضو مجلس ثورة يبعد عن الحكم.. وكم من مرة شكا هؤلاء لعبد الناصر من وجود رقابة على تحركاتهم.

وكان عبد الناصر يقص ذلك على كل من يقابله ويقول:

- «هاعمل إيه دول شكاكين دايمًا »

كان الخلاف بين عبد الناصر وبين حسن إبراهيم وبغدادى وكمال الدين حسين قد وصل إلى الذروة، ولم يعد هناك أمل فى إصلاح ما بينهم.. ولم يكن عبد الناصر راغبًا

في لم الشمل، بل كان هدفه أن يفتت الرابطة التى كانت تربط بين كمال الدين حسين وبغدادى وحسن إبراهيم، والتى كان يظن عبد الناصر أنها تشكل محورًا لشل تحركه ومناوئته ولذلك فكر فى أن يعيد كمال الدين حسين للمشاركة فى الحكم، ولكن هذه المحاولة باءت بالإخفاق كما تحدثت عنها من قبل.

خزانة خاوية

كان الموقف الاقتصادى فى مصر يعانى منذ ١٩٦٥ من النقص فى العملات الصعبة وثقلت الديون الخارجية على مصر، ونشأت أزمة سياسية بين مصر ودول الغرب نتيجة عدم تسديد فوائد الديون فاضطر عبد الناصر أن يعلن فى شهر مارس أن الخطة الخمسية لا مفر من تعديلها إلى خطة سبعية، ثم عدلت بعد ذلك إلى خطة إنجاز ثلاثية.

هذا يوضح صورة للموقف الاقتصادى الصعب الذى كانت تمر به البلاد، مما حدا بعبد الناصر أن يرسلنى فى مهمة إلى روما عام ١٩٦٧لعقد قرض، واستطعت أن أمهد لعقد قرض قدره عشرة ملايين من الجنيهات.. ومن المفارقات التى تدعو للسخرية أن الإعلان عن التصديق على هذا القرض نشر فى الأهرام بعددها الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ فى أول صفحة فى عمود مجاور للعمود الذى نشر فيه نبأ إحالتى إلى المعاش فى٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بعد تقديم استقالتى المسببة إلى عبد الناصر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧، ولى فى ذلك حديث آخر سيجىء فيما بعد.

وجاءت حرب يونيو، وزاد الطين بلة نتيجة الخسائر الفادحة فى المعدات ووسائل الإنتاج، لقد فقدت مصر معظم قواتها الجوية ومدرعاتها... كما أغلقت قناة السويس التى كانت تدر دخلاً سنويًا قدره مائة مليون جنيه، كما فقدت مصر ما يقرب من نصف إنتاجها من البترول نتيجة فقد سيناء وضرب السويس.. أما بالنسبة لدخل السياحة فقد أصبح صفرًا.

ولم يكن هناك بخزانة الدولة أكثر من بضعة دولارات.. اتصل بى عبد الناصر وطلب منى أن أذهب إلى الملك سعود وأطلب منه قرض لإنقاذ الموقف.. وكان الملك سعود قد تبرع قبل ذلك بخمسة ملايين من الدولارات للمجهود الحربى وثلاثة أخرى

لقطاع غزة، بينما كان هناك شيك باسمى قدره مليونان من الجنيهات كان قد خصص لأعمال سياسية تتعلق بسعود كما شرحتها سلفًا.

كان الموقف الاقتصادى حرجًا إلى الحد الذى جعل عبد الناصر يتصل بى هاتفيًا فى قصر سعود بمصر الجديدة كى يطمئن إلى ما وصلت إليه مع سعود.

توجهت إلى الملك سعود فى قصره، وشرحت له الموقف الاقتصادى، ولما أبلغته رسالة عبد الناصر بطلب قرض، سألنى سعود عن قدره، كان الموقف بالنسبة لى حرجًا للغاية، ولكننى نظرت إلى مصلحة مصر فوق كل اعتبار.

قال الملك سعود:

«أيكفى عشرة ملايين من الدولارات؟

قلت:

«أظن أن هذا المبلغ يكفى لإنقاذ الموقف»

استجاب سعود ووافق على منح مصر قرضًا قدره عشرة ملايين من الدولارات لمدة سنة وبدون فوائد... واتفق على أن يتوجه الأمير خالد بن الملك سعود، وأحمد غنيمة سكرتيره الخاص إلى حسن عباس زكى وزير الاقتصاد فى اليوم التالى لتوقيع بروتوكول القرض.. وبعد انصرافى من لدى سعود أبلغت عبد الناصر بالنتيجة... كان سعيدًا للغاية بهذا المبلغ الذى مكنه من إنقاذ اقتصاد مصر من هاوية سحيقة.

وأصدر عبد الناصر تعليماته إلى حسن عباس زكى بتجميع كل العملات الصعبة المتيسرة.. وظهرنا لوزير الاقتصاد الشيكات سالفة الذكر وقامت لجنة من وزارة الخزانة والبنك المركزى بالسفر إلى هولندا لصرف هذه العملات من البنك الهولندى العام الذى كان يحتفظ برصيد الملك سعود.

أما ما نشر من مهاترات وأباطيل حول اتهام عبد الناصر بأنه أخذ لنفسه منها أموالاً، فلم يكن سوى إفك وكذب، فذمة عبد الناصر من هذه المبالغ بريئة، وإننى أتحدى أى مخلوق لو كان هناك مليم واحد أخذه عبد الناصر من هذه الأرصدة.

هذه شهادة للتاريخ، رغم خصومتى لعبد الناصر الشديدة.. إن ما أعنيه فى هذه الشهادة تلك الأرصدة التى قام حسن عباس زكى بتجميعها بصفته وزيرًا للاقتصاد وهى

تتكون من قرض الملك سعود، وتبرع الملك سعود للمجهود الحربى، وقيمة الشيك الذى كان مخصصًا للأعمال السياسية الخاصة بسعود.

اتصالات على مستوى عال

بعد أن منيت مصر بالهزيمة فى يونيو سنة ١٩٦٧، اتهم عبد الناصر الولايات المتحدة بتقديمها المساندة الجوية لإسرائيل.. وبادر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، وأخذت السفارة الأمريكية تصفى أعمالها.. وتم الاتفاق على استبقاء ثلاثة أفراد فى السفارة الأمريكية لمباشرة مصالح الرعايا الأمريكيين تحت إشراف السفارة الأسبانية التى أصبحت تشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى القاهرة.

طلب منى عبد الناصر ألا أقطع علاقاتى مع واشنطن، حتى تكون هناك حلقة اتصال غير دبلوماسية بين القاهرة وواشنطن، ومن ثم تقرر استبقاء وليم برومل ضابط المخابرات الأمريكى فى السفارة الأمريكية؛ لأنه كان حلقة اتصال بينى وبين مدير المخابرات الأمريكية.. وكان مستر برجس قد تعين ليكون رئيسًا للبعثة الأمريكية فى القاهرة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وواشنطن، وكانت تربطه مع بعض المسئولين بمصر مثل زكريا محيى الدين وحسن صبرى الخولى علاقات طيبة.

كان عبد الناصر لا يريد قطع الحبل مع واشنطن، ولذا سمح للسفارة باستمرار الاتصال اللاسلكى بين القاهرة وواشنطن عن طريق هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية.. وفى منتصف يونيو سنة ١٩٦٧، طلب منى عبد الناصر أن أواصل اتصالاتى مع الأمريكيين وأجس نبضهم إزاء مسلكهم لتسوية الموقف، وتحسين العلاقات المتدهورة بين القاهرة وواشنطن.

ونجحت عن طريق وليم برومل وعن طريق المخابرات الإيطالية فى حث الولايات المتحدة على عرض اقتراح أظن أنه كان فرصة طيبة لتسوية مرضية لو تحققت، كما أثبتت الأيام فيما بعد.

جاء لى وليم برومل بعد أسبوع يحمل رسالة لاسلكية من الرئيس جونسون هذا نصها:

من الرئيس جونسون

إلى السيد صلاح نصر:

«بالرغم من العلاقات المتدهورة بين البلدين فإن الولايات المتحدة على استعداد أن تدخل فى مفاوضات لإزالة حدة التوتر القائم، فإذا ما وافقت مصر فإن سفيرنا فى روما على استعداد لمقابلة مندوب مصر لوضع الخطوط الرئيسية لمحادثات على مستوى أكبر فى واشنطن»

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك سبيل آخر تقوم به المخابرات الإيطالية فى الخط ذاته، إذا كانت تسعى لدى واشنطن لإيجاد تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط..

ففى يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ وصلتنى الرسالة التالية من المخابرات الإيطالية نصها كما يلى:

رسالة رقم REI/391G53/3 بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ مرسلة من واشنطن عن طريق المخابرات الإيطالية إلى صلاح نصر:

سوف يكون السفير رينهاردت مستعداً للقاء فى روما بغرض مناقشة الاقتراحات المرفقة بالرسالة أو أى مواضيع أخرى يثيرها المدير أو يرغب فى إثارتها ـ المدير هنا يعنى صلاح نصرـ إن المقابلة تهدف إلى توضيح النقاط التى يرغب كل طرف إثارتها متضمنًا النقاط التى لا توافق عليها الولايات المتحدة.

إذا ما تمت الموافقة على ذلك، سوف ترسل واشنطن ضباطًا متخصصين لمعاونة السفير رينهاردت فى محادثاته.. ولما كانت الولايات المتحدة لم تتشاور مع الآخرين فى هذه المواضيع، فإنها بالطبع تتحدث باسمها، نرجو إفادتنا فوراً بموعد وصول المدير إلى روما. انتهت.

وكان مرفقًا مع كل من رسالة جونسون ورسالة الإيطاليين مشروع حل وسط نذكره بالنص فيما يلى:

نقاط المشروع:

١- أن يستبعد نهائياً إجراء أية مفاوضات مباشرة للصلح بين العرب وإسرائيل.

٢- الاعتراف بكيان إسرائيل اعترافًا «فى الواقع» De Facto.

٣- انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً على جميع الجبهات وعودتها إلى ما وراء الحدود التى كانت قائمة حتى يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧

٤- تضمن قوات الطوارئ الدولية تلك الحدود على جميع الجبهات التى كانت قائمة حتى يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧.

٥- حرية المرور بمضايق تيران.

٦- تعويض البلاد العربية عن الأضرار التى لحقتها نتيجة العدوان.

٧- تعويض المليون لاجئ فلسطينى الذين لا يزالون ينتظرون منذ عشرين عامًا تحديد مصيرهم، مع تسوية وضعهم نهائيًا.

٨- تعهد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بتنفيذ برنامج اقتصادى ومالى وصناعى لمدة ثلاثين عامًا يهدف لرفع مستوى المعيشة فى جميع الميادين بين شعوب المنطقة العربية وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة مقابل استعادة وتدعيم العلاقات والتعاون الشامل فى الميدان السياسى والاقتصادى بين دول العالم العربى والدول الغربية.

ملحوظة: فيما يتعلق بتسوية وضع اللاجئين نهائيًا.. إلى جانب بذل جميع المحاولات الممكنة فى سبيل عودة أكبر جانب ممكن من أولئك اللاجئين إلى وطنهم مع تحقيق نوع من التعايش بينهم وبين الإسرائيليين بضمان الغرب، فإنه يمكن فى إطار تنفيذ البرنامج الاقتصادى المالى الصناعى (المشار إليه فى البند ٨) استيعاب وتوطين جانب كبير منهم فى البلاد العربية التى ستستفيد من ذلك البرنامج والتى لديها من المساحات الشاسعة الصالحة للاستصلاح والتعمير ما يكفى لتوطينهم ومنحهم الحياة الكريمة (مثل مشروع الجزيرة فى سوريا والمناطق بين دجلة والفرات فى العراق، وصحراء سيناء والمناطق الساحلية فى الصحراء الغربية بالجمهورية العربية المتحدة...إلخ).

وقد وافق عبد الناصر فى بادئ الأمر على إيفاد السيد أحمد حسن الفقى نائب وزير الخارجية للتباحث مع رينهاردت السفير الأمريكى فى روما، ولكن بعد وصول بودجورنى وزخاروف إلى القاهرة تغير الموقف، وطلب منى عبد الناصر الكف عن هذا الاتصال.

لقد كان عبد الناصر لا يثق فى واشنطن، وخشى أن يكون العرض مجرد خدعة، هذا فضلاً عن الجرح العميق الذى أدمى روح عبد الناصر لإحساسه بدور أمريكا فى التآمر

عليه فى حرب يونيو للقضاء عليه.. ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر قد قرر الانحياز نهائيًا إلى موسكو، بعد أن تبين أن سياسة عدم الانحياز أصبحت لا فائدة منها.. ففى لقاء بين بودجورنى وعبد الناصر فى القاهرة قال الأخير:

«لقد أثبتت الأيام عدم جدوى سياسة عدم الانحياز، وضعف قوى العالم الثالث، ونحن على استعداد للانحياز إليكم »

رد عليه بودجورنى بفتور بقوله:

«هذا كلام طيب ولكن ينبغى أن أعود للحزب لأعرض عليه هذا الأمر». ومن هذه النقطة كان المنطلق الجديد لسياسة السوفييت إزاء مصر، فقامت موسكو بالضغط على عبد الناصر لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه من قبل.

تدهور صداقة العمر

مثل المآسى الإغريقية انتهت علاقة جمال عبد الناصر بعبد الحكيم عامر.. كانا صديقين حميمين وكانا زميلَى ثورة ورفيقَى سلاح.. كان يبدوان كأنهما توأمان.. وتوطدت صداقتهما التى بدأت قبل ميلاد الثورة بسنوات عديدة إلى أن تصاهرا.. وأطلق عبد الناصر اسم صديقه الحميم على أصغر أبنائه عبدالحكيم، كما أطلق عبد الحكيم على ابنه الأكبر اسم صديقه جمال.. وعندما كان أولاد عبد الناصر يحتاجون شيئًا كانوا لا يطلبونه من أبيهم الذى يخجلون منه فيلجأون إلى عمهم عبد الحكيم عامر.

ولم يكن مقدرًا على أية حال أن تنتهى هذه الصداقة نهاية مأساوية كما حدث.. لقد اختلف عبد الناصر وعامر كثيرًا، وكانت الخلافات تصل بينهما فى بعض الأحيان إلى درجة كبيرة من الحدة، ولكنه سرعان ما تلتئم الجراح السطحية ويعودان فى الصورة كما كانا.

إن كواليس المسرح يمكن أن تقع فيها مفارقات كثيرة لا يراها المتفرج، الذى يرى الممثلين فى أدوارهم كاملة، وفى أتم زينة وفى أفخر الملابس التى تلائم أدوارهم..

يضحكون وينحنون للتصفيق، بينما قد يختزنون بداخلهم جراحًا لا حصر لها.. وهذا تقريبًا ما يحدث على مسرح السياسة، فالكواليس فى السياسة تضم أيضًا متناقضات كثيرة، لا يراها المواطن العادى الذى لا يعرف كيف صنع القرار السياسى الذى ابتهج به أو أضير منه.

كانت العلاقات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر متينة، مع ما أصابها من شروخ منذ العدوان الثلاثى إلى أحداث الانفصال إلى استقالة المشير عامر سنة ١٩٦٢.

فى اليوم الثانى لنشوب حرب يونيو أحسست بفتور هذه العلاقة، وبأن عبد الناصر وعامر لم تعد تربطهما تلك الوشائج القوية التى كانت مضرب الأمثال.. كنت أتحدث مع عبد الناصر هاتفيًا يوم ٧ يونيو فشكا لى فى مرارة من أن عبد الحكيم عامر وشمس بدران لم يرحبا بوجوده فى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأحس بإهمالهما له، عندما تركاه يغادر مبنى القيادة العامة بمفرده دون أن يودعه أحد منهما.. وقال عبد الناصر إنه استقل سيارته فى الظلام بصحبة سكرتيره محمد أحمد فقط، لذا فقد قرر عدم الذهاب ثانية إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة.. والواقع أننى وجدت فى ذلك خطأ فتحدثت مع عبد الحكيم عامر محاولاً إصلاح الأمور بين الصديقين.

قلت لعبد الحكيم عامر:

لم يكن من اللائق أن يحدث ذلك.

ولكن عبد الحكيم أنكر أن هناك إهمالاً متعمداً، فشمس بدران قام بتوديعه حتى المصعد.

عاتبت عبد الحكيم، فقد كان يجدر به أن يودعه بنفسه وخاصة أمام ضباط مكتبه..

وشعرت من الأحاديث مع عبد الناصر وعامر أن شيئًا ما فى نفسيهما، وأن الصفاء الذى كان يربطهما قد خيم عليه، النفور والاستياء.،وربما بدأت تظهر على السطح رواسب الخلاف الذى وقع بينهما عام ١٩٦٢، والذى لم تتلاش آثاره تمامًا رغم تسوية الخلافات وظهورهما أمام الناس كأن شيئًا لم يقع وقد تحدثت عن هذا الموضوع تفصيلاً فى أول هذا الجزء.

واستفحل الخلاف بين عبد الناصر والمشير، وأصبح الوصول إلى اتفاق بينهما أمرًا عسيرًا.. بل بلغ النفور بينهما إلى قمته.

كان المشير عامر قد قام بعد النكسة بتوزيع استقالته التى قدمها عام ١٩٦٢ على الصحافة وبعض أعضاء مجلس الشعب وكثير من المسئولين، كما اتصل بالسفير السوفييتى بعد مهاجمة السوفييت للقوات المسلحة المصرية وهدده بأنه سيفضح الروس ويبين تآمرهم فى الحرب، وكان يتردد على بيت عبد الحكيم كثير من المسئولين.. كل هذا أغاظ عبد الناصر إلى الحد الذى جعله ينفجر يومًا ما فى حديث له معى.

قال: «يظهر الحكاية مش نافعة.. أنا ها حولها إلى ستالينية وسأقضى على البورجوازية العامرية »

قلت لعبد الناصر:

«يا ريس ميصحش تقول كده.. لا يمكن أن تكون ستالينيًا متخليش حد يدخل بينكما».

قال عبد الناصر:

«عبد الحكيم لازم يبعد.. روح قول له يسافر يوغوسلافيا»

قلت: «عبد الحكيم لن يوافق على ترك البلاد فى هذه الظروف، كما أننى لا أستطيع أن أقترح ذلك على..عبد الحكيم...»

وقال عبد الناصر أنه سيكلف غيرى، ولكنه عاد ليتصل بى بعد يومين ويطلب منى أن أبلغ المشير هذا الاقتراح لأننى الوحيد ـ على حد قوله ـ الذى يستطيع التأثير على عبد الحكيم.. كان يتسلط على ذهن عبد الناصر ضرورة سفر المشير عامر إلى يوغسلافيا بالذات.. اقترحت على عبد الناصر أن يترك للمشير عامر اختيار الدولة التى سيسافر إليها.

كانت العلاقات بين عبد الناصر وعامر قد وصلت إلى ذروة التوتر، وكادت تؤدى إلى انفجار.. رأيت أن أقترح على عبد الحكيم عامر أن يسافر إلى أى دولة من دول أوروبا الغربية لفترة، ولكن المشير عامر قال لى عندما عرضت عليه الاقتراح:

« لقد أرسل لى جمال أن أسافر إلى يوغسلافيا.. إنه يريد أن يحبسنى عند تيتو» وحاولت أن أعرف اسم الشخص الذى أرسله إليه عبد الناصر ولكن المشير امتنع وسألته عن رده لرسول عبد الناصر..ذكر لى أنه قال له إنه لا يستطيع أن يترك مصر فى هذه

الظروف لأن مغادرته البلاد ستكون مجالا للأقاويل وسوف يقال عنه إنه هرب أو نفى وهو لا يقبل أن يسمع أيا من التفسيرين.

تصعيد للموقف

بعد أسبوع من عودة شمس بدران إلى القاهرة غادر المشير عامر قريته إلى القاهرة، وما أن علم عبد الناصر بذلك حتى غضب، فاتصل بى وسألنى عن سبب حضور المشير المفاجئ، وطلب منى أن أتوجه إلى منزله فوراً بمنشية البكرى.

غادرت مكتبى وتوجهت إلى منزل عبد الناصر حيث استقبلنى فى غرفة الاستقبال الرئيسية، وكان يجلس معه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام، وما أن جلست حتى بدأ عبد الناصر يشكو لى من تردد ضباط الجيش على منزل المشير مما قد يؤدى إلى خلل وانقسام بين صفوف القوات المسلحة، وكلفنى أن أعرض على المشير إما أن يقبل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وإما أن يغادر القاهرة إلى قريته ويبقى بها فى تلك الظروف.

كنت أعلم مقدمًا أن المشير عامر سوف يرفض هذا الأسلوب، وخرجت مع حسنين هيكل الذي قال لى قبل أن نفترق:

«كان الله فى عونك فى تلك المأمورية الشاقة»

وتوجهت إلى منزل المشير عامر فى الجيزة وقد اعتملت فى نفسى نوازع وأحاسيس لم أستطع أن أقدر كنهها.. أحسست أن السلطة فوق كل شىء.. تهدم الصداقة وتكتسح أمامها أى قيم.. والله وحده يعلم كم كنت مخلصًا فى مهمتى إذ كنت أومن بأن الصداقة درع يستطيع أن يجابه أشد الطعنات، وبأن الانشقاق لن يؤدى إلا للخراب والدمار.

كنت أقدس الصداقة والوفاء، وكنت أعيش أؤمن بالترابط والوئام، ولكن المقاييس بدأت تنقلب أمام عينى، والمعايير تختلط فى وجدانى، ورأيت النهازين وأهل النفاق يشوهون لوحة الأخلاق، ويهدمون منبع القيم، ورأيت درع الصداقة يتحطم على صخرة السلطة والسلطان.

غامت الدنيا أمام عينى، وأحسست بدوار كاد يقتلع روحى من صدرى.. تساءلت مع نفسى: ماذا يريد عبد الناصر؟ ولماذا اختارنى بالذات فى هذه المهمة الشاقة؟ ولماذا لم يستدع عبد الناصر عبد الحكيم عامر ليتفاهم معه فى جو من الود والصفاء.؟

ولكننى تذكرت مآسى الحكم عبر التاريخ، وكيف كان الحكام يضربون عرض الحائط بكل القيم الإنسانية محافظة على عروشهم، وكيف كانوا يقتلون أقرب الناس إليهم حينما يحسون أن عروشهم مهددة، قاتل الله السياسة، ولعن خداعها وغشها، غدرها وكذبها، جحودها وقلبها المتحجر، رياءها ونفاقها.. وراودتنى فكرة الاستقالة لأبعد عن هذا الجو الكئيب، ولكننى أحسست أن هناك فتنة كبرى سوف يشتعل أوارها، ومن ثم كان التنحى يعد بمثابة فرار من المعركة.

عرضت على المشير فكرة عبد الناصر بأسلوب رقيق، محاولاً أن أهدئ من روعه وغضبه الذى بدا على وجهه بعد أن عرف مهمتى، وإذا بعبد الحكيم عامر فى ثورة غضب:

- «هو فاكرنى موظف أجرى ورا المناصب والمراكز.. بلغه أننى لا أقبل أن أكون تشريفاتى رئاسة الجمهورية.. هل سأقبل أن يبطش بالضباط وأنا أعمل كنائبه؟ إننى سأترك له القاهرة حتى أترك له حرية العمل وحتى لا أعطى للانتهازيين فرصة الدس وإشعال الفتنة.»

ونصحت عبد الحكيم عامر أن يسافر إلى أسطال، حتى يفوت الفرصة على أهل الوقيعة والدس، وكنت أعتقد أن الأمور لو سارت هادئة فإن الزمن كفيل بأن يصفى ما فى النفوس كما حدث من قبل مراراً، ولكن يبدو أن الشرخ فى هذه المرة بين عبد الناصر وعامر كان عميقًا من الصعب التئامه، فضلاً عن أن الكثيرين من المحيطين بكليهما عمل على تعميق الصدع بدلاً من العمل على رأبه.

وقد ظهر ذلك أثناء زيارة تيتو لمصر بعد الحرب.

كان قد تقرر أن يسافر عبد الناصر وتيتو إلى الإسكندرية بالقطار، واقترح عباس رضوان على عبد الناصر أن يصطحب المشير معه فى هذه الرحلة ليصفى النفوس وليهدئ من توتر الموقف.. ولكن عبد الناصر كان قد قرر التخلص من صديق عمره.. إذ ردّ على عباس رضوان بقوله:

«الزجاج لو اتشرخ ما يتصلّحش!»

وفى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٦٧، زارنى فى مكتبى حسين عبد الناصر شقيق جمال عبد الناصر وزوج «آمال» كريمة المشير عبد الحكيم عامر وبصحبته المرحوم محمد أيوب مدير مكتب المشير عامر لشئون الطيران.. كانت زيارتهما لى بمثابة محاولة منهما لحثى على مزيد من التدخل لحسم الخلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. وخلال هذه الزيارة شرحت لهما كل المحاولات التى قمت بها من قبل ولكنهما طلبا منى أن أستمر فى بذل جهودى، واقترحا أن أتصل بجمال عبد الناصر هاتفيًا، وأطلب منه مقابلتهما معى كى يساهما فى إزالة الخلاف.

واتصلت بعبد الناصر هاتفيًا، فرحب بهذه الزيارة، وطلب منى ألا أناقش معه أى تفاصيل فى الموضوع أمامهما، وأن أنتظر حتى تنتهى زيارتهما.

وفى هذه الجلسة طرحت مسائل متعددة تحيط بعلاقة عبد الناصر وعامر.. مصلحة البلاد.. الصداقة التى تربطهما.. الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر والذين وجدوا فى هذا الخلاف فرصة لتدعيم مصالحهم الخاصة.. وطلبنا من عبد الناصر أن يفوت على هؤلاء هذه الفرصة.

واقترح حسين عبد الناصر على شقيقه أن أذهب إلى أسطال قرية عبد الحكيم لأحضره لعبد الناصر وفض الخلافات بينهما.. وافق عبد الناصر.

وبعد انتهاء الجلسة، انفرد بى عبد الناصر فى غرفة الصالون وقال لى: «عليك أن تذكره بالشروط التى سبق أن طرحتها كى يعود»

وذكرت لعبد الناصر أن من الأفضل أن أحضر له عبد الحكيم، ثم كالعادة يمكن أن يتصافيا، ويطرح عبد الناصر كل ما لديه وكذلك المشير.. ولكن عبد الناصر أصر على موقفه وقال:

«لا مناقشة فى هذين الشرطين: أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبعد عن القوات المسلحة، أو يبقى فى قريته أسطال بعيدًا عن القاهرة.

ونقلتنى طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا فى زيارة مفاجئة لم يعرف بها أحد.. ركبت إحدى سيارات المطار الحربى بصحبة محمد أيوب واتجهنا إلى بيت محافظ المنيا.. وقد رافقنا المحافظ إلى أسطال قرية المشير عامر.

كان عبد الحكيم عامر يجلس مع عدد من أشقائه وأقاربه ومعه شمس بدران.. وفى غرفة مجاورة، أمضيت مع المشير عامر أكثر من ساعتين وحدنا، أحاول إقناعه بأن يصحبنى فى الطائرة التى تنتظر بمطار المنيا.

سألنى عبد الحكيم:

«على أى أساس أعود معك ؟ الموضوع مبدئى، وليس خلافًا شخصياً بينى وبين جمال»

كانت كلماته تعيد إلى ذهنى كلمات عبد الناصر ذاتها خلال أزمة سابقة حينما قال لى عبد الناصر أنه ليس هناك خلافًا شخصياً بينه وبين عبد الحكيم، وأنه يدرك أن عبدالحكيم أخلص الناس إليه.

الله وحده يعلم كم بذلت من الجهد مخلصًا كى أسوى الخلاف وتكلل مهمتى بالنجاح.. كانت أمامى صورة قاتمة مظلمة لما يمكن أن يحدث لو صُعّد هذا الخلاف .. وكنت أرى بالمنظار الأيادى الخفية التى تستميت لتصعيده.. ومع كل الجهود التى بذلتها، لم أنجح فى مهمتى وعدت فى الليل الأسود مع محمد أيوب، وأنا أحس بكآبة، متوجسًا شروراً مما تخبئه الأيام.

كان رأيى أن يترك كل الذين شاركوا فى الحكم قبل الهزيمة العسكرية بما فيهم أنا مواقعهم، ويتركون لعبد الناصر حرية إعادة اختيار معاونيه بالشكل الذى يرى أنه يساعده على مواجهة مهمته الشاقة.. وقد أبديت هذا الرأى لعبد الناصر وعرضت عليه أن أترك موقعى، ولكنه رفض.

أما بالنسبة لعبد الناصر وعبد الحكيم فقد كان رأيى أن يلتقيا، ويتصافيا بغض النظر عن اشتراك عبد الحكيم فى الحكم أم عدم اشتراكه، وقد عرضت هذا الأمر على عبدالحكيم وقلت له:

«فلتصفوا النفوس.. وإذا كنت مصراً على الاستقالة فهذا أمر آخر»

واستطردت قائلاً:

«لا تعطى الفرصة لأن يتدخل بينكما أحد فتزداد الهوة»

وأجاب عبد الحكيم فى مرارة:

«لقد اتفقنا على التنحى، ولا أريد مناصب، ولست مستعداً أن يلعب بى جمال.. وإذا استمر يستخدم أسلوب الشائعات أو التشهير فإننى لن أتردد أن أكيل له الصاع صاعين..»

وعدت من المنيا وقد أحسست أن الموقف على وشك الانفجار.. إن قنبلة زمنية تنتظر الوقت المحدد كى ينفجر منها البارود.. وفى صباح اليوم التالى أبلغت عبد الناصر إخفاقى مع عبد الحكيم، ولم أذكر لعبد الناصر ما قاله المشير حتى لا أزيد الموقف اشتعالاً.

أحداث فى منزل المشير بالجيزة

ومضت أيام محدودة، قبل أن تتطور الأمور إثر عودة المشير من قريته وإقامته فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة.. كانت عودة المشير عامر بداية لتأزم الأمور، فبعض الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد أقاموا فى منزله.. وتحدثت مع المشير فى أن يصرفهم حتى لا يزيد من حدة الموقف ولكنه بطبيعته كرجل صعيدى كان يجد حرجاً فى طردهم من بيته.

كان على هؤلاء الضباط أن يقدروا الموقف، وينصرفوا من تلقاء أنفسهم حتى لو كانوا سيتعرضون للاعتقال.

فى هذا المناخ وقع حادث صغير ترك أثراً بالغاً فى نفس المشير، فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب عميلاً أجنبياً فى منزل يقع بالمنطقة التى يقيم فيها المشير.

وكانت سيارة المخابرات تقف على مقربة من بيت المشير عامر، فمن المعتاد ألا تقف سيارة المراقبة بجوار منزل الشخص الذى تراقبه، بل بعيداً عنه لذلك كان هدف السيارة منزلاً بعيداً وليس منزل المشير.

أمسك أحد الضباط المقيمين فى منزل المشير بطاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل، وأوهم عبد الحكيم عامر أن هذا الطاقم يراقب بيته.. اتصل بى المشير عامر هاتفياً ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلاً فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨ ثائراً بعنف وهو يقول لى:

«إنت بتراقبنى يا صلاح»

وجهت لوماً إلى عبد الحكيم لأنه تصور أننى أراقبه.. إننى لا أقول ذلك الآن ففى محكمة الثورة سألنى حسين الشافعى - رئيس المحكمة - بقوله:

«إنت قلت فى التحقيق لو طلبوا منى مراقبة عبد الحكيم لرفضت.

أجبت بقولى:

- لم أقل هذا بل قلت لو طلبوا منى مراقبة عبد الحكيم لاستقلت.. وهناك فرق بين الرفض والاستقالة، ففى حالة الاستقالة هناك غيرى يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

من أجل هذا أحزننى جداً أن يشك عبد الحكيم عامر فى عملية المراقبة.. والواقع أن عقدة المراقبة كانت موجودة لدى كل مسئول يخرج من الحكم فجميع النواب وأعضاء مجلس الثورة والذين خرجوا على امتداد سنين الثورة كانوا يعانون من هذه العقدة، وفى كثير من الأحيان كانت العقدة مجرد أوهام.

كنت فى ذاك اليوم على موعد لاستقبال السيد سجاد حيدر سفير الباكستان فى القاهرة فى مكتبى فأجلت الموعد، وتوجهت فوراً إلى منزل المشير عامر بصحبة، رئيس هيئة الأمن القومى.

وأجزمت له أن هذه مجرد أوهام، وليس هناك من يراقبه، بل لا يستطيع أحد أن يراقبه دون تعليمات شخصية من عبد الناصر، كما أفهمته أن عمليات المراقبة فى قضايا التجسس توضع لها خطة يشترك فيها فروع عديدة من هيئة الأمن القومى التابعة للمخابرات العامة، ولذا ليست العملية يسيرة كما يتصور.

لم يقتنع عبد الحكيم، إذ كان الجو الذى يعيش فيه يساعد على أن يشك فى كل شىء.

وحدث حادث آخر فى منزل المشير عمل على إشعال الفتنة.. إذ كلف سامى شرف اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقبض على جلال هريدى قائد قوات الصاعقة الذى كان يقيم بعد الهزيمة فى منزل المشير عامر بصفة دائمة.

ونصبت المخابرات الحربية كميناً بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض على جلال هريدى، ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له فى الداخل هو الضابط المتقاعد مختار حسين الذى كان مقيماً أيضاً فى منزل المشير، فأسرع إليه الأخير مسلحاً لينجده.. وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك، أسرعت بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل من كان بالمنطقة التى تطل على النيل.. وظن المشير عامر أن هناك هجوما على منزله فخرج وقد تسلح بعدة قنابل يدوية.

وقد أوعز بعض المحيطين بعبدالناصر إليه أن يسحب حرس المشير الرسمى، فما كان من المشير إلا أن استدعى حرسا خاصا مسلحا من قريته، ولكن الأمور سويت فعادت إليه حراسته الرسمية بعد ذلك.

وكلف عبد الناصر المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية والمخابرات الحربية بإجراء مراقبة لتحركات المشير عامر، ولكنه كشف هذه المراقبة .

كان الذين سعوا إلى تخريب العلاقة بين عبدالناصر وعامر يظنون أن التخلص من عبدالحكيم عامر سيفتح الباب أمامهم واسعا.. كانت كل هذه الأحداث تدور، وأنا بعيد عنها فى فراش مرض خطير فاجأنى بلا مقدمات.

سقوطى فى المكتب مصابا بجلطة دموية

ففى خضم هذه الظروف القاسية ، ونتيجة الجهود الضخمة التى بذلتها، والصورة القاتمة التى كانت تتراقص أمام عينى، والمسئوليات الضخمة التى ألقاها عبدالناصرعلىّ بعد النكسة ، سقطت فى مكتبى فى صباح الثالث عشر من يوليو عام ١٩٦٧ مصابا بجلطة دموية شديدة فى الشريان التاجى كادت تودى بحياتى.

كنت فى الليلة السابقة أتمتع بكامل صحتى أباشر عملى فى مكتبى وقد سهرت فيه حتى منتصف الليل.. وأثناء وجودى بالمكتب رن جرس الهاتف وإذا بالمتحدث الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة.. وأبلغنى أن الرئيس عبدالناصر قرر محاكمة كل من الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والفريق طيار جمال عفيفى واللواء طيار إسماعيل لبيب بتهمة الإهمال الجسيم فى القوات الجوية.

كما أخبرنى الفريق فوزى بأن الرئيس عبدالناصر قد أمر بأن تخلى المخابرات ثلاث فيلات من تلك التى تستخدم كمنازل أمينة فى أعمالها، والمنزل الأمين فى علم المخابرات هو مكان سرى يخصص لمقابلة العملاء وتدريبهم وإقامتهم. كان المطلوب أن تسلم هذه الفيلات إلى القوات المسلحة كى تجهزها للتحفظ فيها على قادة الطيران الذين سوف يتم اعتقالهم.

ولكن لم يكن يتوافـر لدى المخابرات أكثر من مبنى واحد، فأصدرت تعـليماتى لمدير مكتبى بأن يسلم هذا المبنى للقوات المسلحة.

والغريب أن الفريق أول مـحمد فوزى حينما حدثنى فى هذا الأمـر بيّن لى أن الفريق صدقى محمود هو المطلوب محاكمته وإلقاء المسئولية عليه إذ قال لى بالنص:

«إن الاثنين الآخرين سوف يعتقلان كى يشهدا على صدقى محمود»

وتعجبت من هذا الـقول ، وقررت أن أتحدث مع عبدالناصر فى اليـوم التالى فى هذا الأمر، ولكـن الفرصة لم تـسنح لى.. ففـى صباح اليـوم التالى استـيقظت من نـومى وقد احسسـت بإرهاق وإنهاك غـير عادى، وكنت قد حـددت موعدا من قبـل لمقابلة الـفريق صدقى محمود ظهر هذا اليوم بناء على طلبـه، وحينما هممت بمغادرة المنزل شعرت بألم شديد فى صدرى، وبأن شيئاً يكتم أنفاسى، ولكننى تحاملت علـى نفسى، وتوجهت إلى المكـتب ، خشيـة أن يظن الـفريق صـدقى محمـود أننى أتـهرب منـه بعد أن أحيـل إلى التقاعد.

وخف الألم قليلا، واستقبلت صدقى محمود فى مكتبى الساعة الثانية عشر ظهراً، وما أن جلسنا حتى قال لى:

«لقد علمت بالأمس أن الشرطة العسكرية ستقبض علىَّ اليوم، ولذا آثرت بل فضلت أن أجىء إليك وأقدم نفسى بدلا من محاصرتى فى المـنزل بالشرطة العسكرية.. إن حقيبة ملابسى فى عربتى الواقفة أسفل المبنى»

قلت له:

«أنت تعلم أننى لست مختصا بهذا العمل، كما أن الشرطة العسكرية لا علاقة لى بها وتتبـع قائد عام الـقوات المسلـحة، ولكننـى علمت بـهذا الأمر أمس مـن الفريق مـحمد فوزى»:

ونصحت الفريق أول صدقى محمود أن يعود إلى مـنزله وينتظر به حتى يحضر له من سيقوم باعتقاله.

كان صدقى محمود يحس بالمرارة والألم وهو يسر لى مكنون نفسه بقوله:

«أبعد هذا الـعمر الطويل وبعد هـذه الخدمة الطويلة التـى أفنيت فيها عمـرى للثورة

أعامل مثل هذه المعاملة غير الكريمة؟ إننى على استعداد لأن أحاكم ولكن ما أطلبه هو محاكمة عادلة»

وأشار صدقى محمود فى حديثه إلى موضوع الضربة الأولى وكيف أنه عارض عبدالناصر حينما أمر بتلقى الضربة الأولى.. كان صدقى محمود يتحدث وقد أحس بأنه يواجه غدرا نتيجة تردده على منزل المشير بعد النكسة.. لقد ذكر لى أن شخصا يرتبط بإبراهيم الطحاوى نصحه بألا يتردد على منزل المشير وإلا فإنه سيتعرض للمخاطر والمصاعب.. ولكنه لم يستمع إلى هذه النصيحة، فقد أصرّ على التردد على منزل المشير عامر كنوع من الوفاء وإبداء مشاعره نحوه.

وفى أثناء حديثنا داهمتنى أزمة قلبية شديدة ، إذا أحسست فجأة بأن شيئاً يشق صدرى ، وتصبب من جسدى عرق غزير، وأخذت أتحامل على نفسى محاولا ألا يشعر صدقى محمود بحالتى، فقد تأوَّل فى هذه الظروف أنها ملل أو ضيق من حديثه.

ولكن صدقى محمود شعر بأننى أعانى ألما، فسألنى عما ألمّ بى، فقلت له إننى أحس بألم شديد فى صدرى. واستأذن صدقى محمود ، وطلب منى أن أعود لمنزلى لأنال قسطا من الراحة، فقد تكون هذه الآلام نتيجة إرهاق متواصل.

ولكن ما أن غادر الفريق صدقى محمود مكتبى ، حتى ازدادت شدة الآلام فى صدرى، وأحسست أن أنفاسى تكاد تكتم قلبى، فاستدعيت أحد أطباء المخابرات الذى سرعان ما حضر وأجرى فحصه الطبى ، وإذا أرى فى وجهه قلقا ملحوظا، فسرته توا على أننى أعانى أزمة صحية خطيرة.. وطلب منى الطبيب وهو الدكتور عبد المعطى القيعى أن أرقد على سريرى الذى كان موجودا بالمكتب منذ نشوب أزمة الشرق الأوسط فى منتصف مايو، وألا أبذل أى جهد، وتركنى ليعود بعد بضع دقائق وفى يده حقنة سرعان ما غرسها فى جسدى، وكان يسير خلفه ممرضا يحمل أنبوبة أكسجين للتنفس.

وما هى إلا دقائق ، حتى أحسست بأن الألم بدأ يزول قليلاً ، ولكن سرعان ما عاودنى ، فوضعوا كمامة الأكسجين على وجهى، ولكن الآلام ازدادت حدة، وإذا بى أرى شبح الموت أمامى.

كنت أشعر كأن روحى تريد أن تنطلق من جسدى ، وكأن شيئا يصارع لفصل جزء منى.. وما هى إلا نصف ساعة أو أقل حتى رأيت حولى مجموعة من كبار الأطباء كنت

أعرفهم جميعا من الأساتذة الدكتور منصور فايز والدكتور رفاعى كامل ، والدكتور ناصح أمين وانضم إليهم من أطباء المخابرات الدكتوران عبد المعطى القيعى، وإبراهيم شعراوى.

وبالرغم من أن هؤلاء جميعا حاولوا أن يخففوا عنى وطأة المرض، فقد أحسست بأن مرضى يتعلق بالقلب، وأحسست أننى فى طريقى إلى رحلة بعيدة لا عودة منها.

كان أول شىء قلته لمن حولى:

«هاتولى جمال عبد الناصر.. إننى أريد أن أقول له أشياء كثيرة»

لم أفكر فى هذه اللحظة فى أولادى ولا فى زوجتى ولا فى أسرتى ولا فى أى أحد آخر سوى مصر.. وطلب الأطباء منى أن أهدأ فالمسألة من وجهة نظرهم بسيطة، وسرعان ما غرسوا فى جسدى عدداً من الحقن لم أستطع بعدئذ أن أعى ما يدور.. كل ما أذكره أننى ذهبت فى سبات عميق ولم أفق من نومى إلا فى العاشرة مساءً، وإذا بى أجد الأطباء بجوارى .. وكنت حسبت أنهم ذهبوا إلى عياداتهم وعادوا إلىَّ، ولكننى اكتشفت أنهم لم ينصرفوا منذ سقطت فى المكتب وقت الظهيرة.

وجدت نفسى قد نقلت إلى غرفة ملحقة بمكتبى ، أعدت كأنها حجرة فى مستشفى لقد قرر الأطباء خطورة نقلى إلى المستشفى .. مكثت راقدا فى الغرفة الملحقة بمكتبى لمدة ستة أسابيع.. هدتنى الحقن.. كنت وكأننى فى غيبوبة صاحية.. ومنع الأطباء الزيارة عنى، وأصدروا تعليمات بأن أرقد على ظهرى بلا حراك.

وفى هذه الفترة اشتعلت نيران الفتنة وظهر كثير من الأمور على السطح، جرفت أمامها كل المحاولات التى قمت بها من قبل لتصفية الأزمة وتسويتها ومنع الفتنة.

وفى الليلة السابقة لإصابتى، كنت أجلس فى مكتبى مع عباس رضوان، وكانت تعتمل فى نفسى صراعات عديدة، وتجيش فى نفسى انفعالات لم أميز كنهها أو طبيعتها.. ولكننى أذكر أننى قلت لعباس رضوان إن الحل الوحيد هو أن نستقيل، فالأمر فى نظرى أصبح صراع أشخاص على السلطة، وليس صراع مبادئ .

ولقد ذكر عباس رضوان هذا الحديث أمام محكمة الثورة التى شكلها عبدالناصر سنة ١٩٦٧ برئاسة حسين الشافعى لاستكمال مخطط التصفية.

على أثر كمية من الحقن والأدوية المخدرة نصح بها الأطباء فى المساء لتخفيف الآلام رحت فى نوم عميق، لا أحس بأى شئ حولى حتى اليوم التالى، وكان الاطباء قد منعوا الزيارة عنى لخطورة حالتى الصحية، ولكننى عندما فتحت عينى وجدت جمال عبدالناصر يجلس بجوارى وأنا طريح الفراش ويشد على يدى وهو يقول:

«معلش يا صلاح شد حيلك»

ونظرت إلى عبدالناصر... كانت الدموع فى عينيه، وشعرت إنى مشدود إليه، ودمعت عيناى أيضا.

قال عبدالناصر:

- اهتم بِصحتك وما تفكرش فى حاجة.

ويبدو أن الأطباء كانوا قد نبهوه إلى خطورة حالتى الصحية، فجلس دقائق معدودات وانصرف وبقيت راقدا فى فراشى فى المكتب خمسة عشر يوما لايسمح لأحد حتى لأسرتى بزيارتى..

كانت هذه الفترة من أقصى الأيام التى مرت بى، فتعليمات الأطباء تصر على ألا أقوم بأدنى حركة.. أمدد على فراشى، لا أتحدث مع أحد، ولا أبذل أى جهد.

وسرح خيالى وأنا أحس بوطأة المرض، فوجدت الدنيا أمامى أشبه بالشرنقة التى تتحول فيها الدودة إلى فراشة فى مرحلة من مراحل تطورها.. وتهيأ لى أن هذه الأرض ليست سوى هذه الشرنقة التى سندفن فيها حينما تخرج أرواحنا إلى بارئها.

وفى سرعة مذهلة تخيلت أهل النفاق، ورأيت قصة الصراع الدامى على السلطة ، هذا الصراع الذى يجرف أمامه كل القيم التى يعيش بها الإنسان.

أولادى لا يعرفون

وكنت معتاداً أن أتصل بمنزلى حينما أتغيب عنه لأطمئن على أولادى، وأعرف أخبارهم ولأطمأنهم علىَّ.. وسقطت فى مكتبى يوم الخميس ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٧،

واستيقظت زوجتى فجر الجمعة لتجد أننى لم أحضر ولم أتصل بها، فأحست بالقلق، وازداد قلقها بعد أن اتصلت بمكتبى فوجدت سكرتيرى بالمكتب، وحينما بسألته عنى قال لها:

«الرئيس كلفه بمهمة عاجلة فى منطقة القنال»

أحست زوجتى بأن ثمة شيئاً غريبا ومريبا، وطلبت من أحد أبنائى أن يتوجه إلى مبنى المخابرات لمعرفة الأمر.. ما أن وصل ابنى إلى مبنى الجهاز حتى استقبله الحراس، وكانوا يعرفونه، وقالوا له:

حمد الله على سلامة سيادة المدير.

حينما صعد ابنى إلى غرفة مكتبى قال له سكرتيرى إننى مجهد وأن الأطباء نصحونى بالراحة.

وقرر عباس رضوان بعد ذلك أن يتجه إلى منزلى ليخبر زوجتى، وصحب معه الدكتور رفاعى كامل، وأبلغا زوجتى النبأ بصورة مخففة، ولكنها لم تقتنع بحديثهما وما أن قال لها إنى مجهد حتى قالت لهما:

«دى حالة قلب.. ربنا معاه»

ظللت خمسة عشر يوما راقدا فى فراشى ممنوعا من الزيارة حتى مرت مرحلة الخطر فسمحوا بالزيارة لأولادى وأصدقائى.

كان عبدالناصر يطلبنى تليفونيا باستمرار ويقول إنه متتبع لأخبارى الصحية.. كنا نتحدث يوميا فى مسائل عامة وخاصة، حتى قضى الله أمرا كان مفعولا.

عشاء عبدالحكيم مع عبد الناصر

وكان عبدالحكيم عامر دائم الاستفسار عن صحتى من سكرتيرى ومدير مكتبى، وحينما سمح الأطباء لى باستقبال الزوار كان عبدالحكيم يحدثنى بالهاتف.. ولقد طلبت من عبدالحكيم ألا يزورنى فى مكتبى فإننى كنت أقدر مشاعره، وكنت لا أريد زيادة الحساسيات بينه وبين عبدالناصر، ولكن عبدالحكيم أصر على أن يزورنى.

وذات مساء جاءنى بصحبة عباس رضوان وأمضيا بعض الوقت... وعند انصرافهما اقترح عباس رضوان على عبدالحكيم عامر أن يفاجئا عبدالناصر بالزيارة.. ووافق عبدالحكيم، وذهبا معا إلى منزل عبدالناصر، وتناولا العشاء معه وعلمت منهما أنهما صفيا ما فى نفسيهما، وأن هذه الزيارة كانت لها أثر طيب فى نفس عبدالناصر، الذى قال لى بعد هذه الزيارة:

«خلاص احنا اتصالحنا وما تشلش هم»

قلت لعبدالناصر:

«الحمد لله.. ربنا يوفقكما إلى الخير»

وفى تلك الفترة زارنى كثير من المسئولين، وحضر جميع نواب رئيس الجمهورية لزيارتى أكثر من مرة.

وعاد عبدالحكيم لزيارتى مرة ثانية.. ومن الغريب أن زيارة عبدالحكيم فسرت ضدى على أننى كنت ضالعا فى المؤامرة بل والرأس المدبر لها.

وسمح لى الأطباء بمغادرة مكتبى يوم ٢٣ أغسطس على أن أقضى فترة نقاهة لمدة خمسة عشر يوما.. وكان عبدالناصر طوال هذه الفترة قريبا منى، يزودنى بنصائحه بالاهتمام بصحتى حتى أستطيع مواصلة رسالتى.. ولقد أعربت لعبدالناصر أكثر من مرة أن صحتى قد لاتمكننى من مواصلة عملى بعد إصابتى بهذا المرض الخطير، فقد لا أتمكن من تحمل المجهود الشاق الذى يتطلبه منصبى، ورجوته أن يفكر فى إسناد مهمة رئيس المخابرات العامة إلى شخص آخر، ولكنه رفض بإصرار وقال لى:

«ما تقولش كده.. إن شاء الله بكره تستعيد صحتك وتبقى كويس وتواصل عملك..»

ولكن الأيام كانت تخبئ أشياء وأشياء لا أعرف حتى اليوم حقيقة أسبابها، ولا الدور التفصيلى الذى قام به المخربون فترة مرضى، حتى هبت العاصفة وانفجر البركان..

كيف حدث ذلك؟ أو كيف انتهت العلاقة بين الأخوين عبدالناصر وعامر؟ وما تطورات الموقف بينهما؟.. ذلك موضوع آخر ستجيب عنه الأوراق التالية.

العشاء الأخير

كان عبدالناصر يداوم الاتصال بى يوميا بعد مرور مرحلة الخطر التى استغرفت أسبوعين عن طريق الهاتف، وفى بعض الأحيان كنا نتحدث عدة مرات.. وكنت أحس بالحرج والقلق من رقادى فى المكتب، فألححت على الأطباء أن يسمحوا لى بمغادرة مكتبى حتى أترك لعبدالناصر حرية التصرف، فجهاز المخابرات يحتاج إلى رئيس يديره.

وفى مكالمة تليفونية مع عبدالناصر، أبديت له رغبتى فى التنحى عن منصبى لظروف حالتى الصحية، وطلبت منه أن يبحث عن رئيس آخر للمخابرات..

ولكن عبدالناصر رفض هذه الرغبة بشكل قاطع كما ذكرت سلفا.

واستجاب الأطباء لرغبتى، وسمحوا لى بمغادرة مكتبى على أن أقيم فى مكان هادئ، وألا أستقبل زواراً فى فترة النقاهة... واقترحت أن أسافر إلى الإسكندرية، ولكنهم حذرونى من أن حالتى الصحية لا تسمح بالسفر.. واخترت إحدى الاستراحات الحكومية فى الزمالك لأقضى بها فترة النقاهة.

وفى يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٧ غادرت مكتبى إلى الاستراحة حيث أنشد الراحة والاستقرار، ولكن يبدو أنها كانت مكمن الزوابع والعواصف.

وكنت قبل مغادرتى المكتب قد أبلغت عبدالناصر بمكان إقامتى الجديد، واقترح على أن أقضى فترة النقاهة فى استراحته بالقناطر الخيرية، ولكن الأطباء عارضوا فى ذلك على أساس أنها بعيدة عليهم، وأن حالتى تحتاج إلى إشراف يومى منهم.. وفى اليوم التالى أى الرابع والعشرين من أغسطس زارنى فى الاستراحة المشير عامر وبصحبته شمس بدران، وكان أول لقاء لى مع شمس منذ مرضى.

وما أن جلس المشير معى، حتى دق جرس الهاتف، وكان المتحدث جلال هريدى من منزل المشير عامر فى الجيزة، ليبلغه أن الرئيس عبدالناصر يطلب أن يتصل المشير عامر به تليفونيا.. وحاول عبدالحكيم عامر أن يتصل بعبدالناصر من تليفون الاستراحة، ولكنه أخفق فى الاتصال.. وغادر المشير عامر الاستراحة قائلا إنه سوف يتصل بعبد الناصر من منزله.. كان عبد الناصر قد دعا المشير عامر لتناول العشاءفى اليوم التالى، ولتصفية الخلافات،وظن بأنه من المحتمل أن يصحبه عبدالناصر إلى مؤتمر القمة العربى الذى كان سيعقد يوم ٢٨ من أغسطس.

كان عبدالحكيم عامر سعيدا بهذا اللقاء، وطلبت منه أن يمر على فى اليوم التالى بعد انتهاء العشاء مع عبدالناصر، حتى أعرف مادار بينهما.

كان يخيم على الجلسة بينى وبين المشيرجو قاتم يجثم على صدرى ، إذ استيقظت من نومى صباح ذاك اليوم على كابوس تذكرته وأنا أتحدث مع عبد الحكيم .. حلم كئيب يصور أننى كنت مع عبد الناصر والمشير فى أحد المطارات وإذا بعبد الحكيم يستقل طائرة ويصعد بها إلى السماء وحده، بينما ينتقل المشهد فى الحلم إلى صورة أخرى عبد الناصر يستقل طائرة أخرى وأنا بجانبه وأضع يدى على كتف عبد الناصر فإذا به يبعدها عنه بعنف، والطائرة تحلق فى اضطراب، وتواجه أسلاكا إلى أن جاء المشهد الثالث من الحلم فوجدت نفسى داخل أرض فسيحة محاطة بسور عال.

ولقد تذكرت هذا المشهد حينما دخلت السجن الحربى بعد ذلك فى التاسع من اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، فقد كان المكان نفسه الذى رأيته فى الحلم ولم أكن قد شاهدته من قبل .

كان حلما مفزعاً تذكرته وأنا أودع عبدالحكيم عامر..إحساس غامض ينتابنى بأن شيئا ما بغيضا يمكن أن يحدث.

شردت وأنا أودع المشير، وكنت متعجلا اللقاء فى اليوم التالى لأقف على تفاصيل ماحدث فى بيت عبدالناصر. ولكن هذا اللقاء لم يتم، وكانت زيارة عبدالحكيم لى فى استراحة الزمالك آخر لقاء لى معه على الأرض.

تقديم استقالتى

اليوم هو السادس والعشرون من شهر أغسطس سنة ١٩٦٧.. استيقظت مبكرا وكنت لا أزال أقيم فى استراحة الزمالك، ولم يمض علىَّ بها سوى يومين من فترة النقاهة التى قررها الأطباء لى..

كنت أحس فى هذا اليوم بنشاط غير عادى.. وبالرغم من أن الأطباء نبهوا علىّ بألا أبذل أدنى جهد، فقد قمت من فراشى وجذبت حبال النافذة، فأحسست بأن هذا الجهد البسيط أرهقنى، وألقيت نظرة من النافذة على النيل الخالد... الشمس مشرقة ساطعة، ومياه النيل تجرى نحو الشمال وكلى أمل نحو يوم باسم لم أكن أدرى أن هذا اليوم

سيكون بداية المتاعب.. لم أكن أعلم بما يخبئه القدر، ولم أكن أتصور أن الأمور ستتطور إلى هذه الصورة الكريهة التى ختمها العام الحزين.

حضر لى فى الصباح الطبيب إبراهيم شعراوى ليعودنى، وبعدأن فحصنى دعوته ليشرب قهوته، وإذا برنين جرس الهاتف يجذب الدكتور شعراوى إليه.. كان وجيه عبدالله مدير مكتبى هوالمتحدث، فأمسكت السماعة، وعلمت منه أن سامى شرف اتصل به وأخبره بأن عبدالناصر أمر أن يقوم أمين هويدى بالاشراف على جهاز المخابرات فترة نقاهتى، وأنه فى طريقه الآن إلى المخابرات.

وأصدرت تعليماتى إلى وجيه عبدالله بأن يفتح له مكتبى ويجمع له نوابى كى تسير القافلة.

ولكن بعد فترة وجيزة لاتتعدى عشر دقائق اتصل بى وجيه عبدالله مرة أخرى عن طريق الهاتف، وأخبرنى أن أمين هويدى حضر فعلا للمخابرات ومعه كشفان: الكشف الأول بأسماء بعض ضباط المخابرات مطلوب إعطاؤهم أجازة إجبارية، والكشف الثانى بأسماء بعض ضباط مخابرات مطلوب اعتقالهم.. كما أخبرنى وجيه عبدالله بأنه مطلوب القبض على حسن عليش رئيس هيئة الأمن القومى، ويسرى الجزار نائبه، وحلمى القاضى رئيس هيئة البحوث الفنية بالمخابرات، وحمدى الشامى من أفراد مكتبى.

وتعجبت من هذا التصرف، فالإشراف على جهاز المخابرات لايعنى اتخاذ مثل هذه الإجراءات دون الرجوع إلىَّ، وأنا لاأزال مسئولا عنه.. وجاء لى حمدى الشامى من أفراد مكتبى فى الاستراحة بعد فترة وجيزة من انتهاء مكالمتى مع وجيه عبدالله، وأبلغنى أن المشير اعتقل ليلا فى بيت عبدالناصر وقطعت حرارة التليفون عن منزله فى الجيزة، وتم تغيير حرسه، واعتقل الضباط الذين كانوا يقيمون فى منزله وعلى رأسهم شمس بدران، وبعد أن تمت هذه الإجراءات أعيد المشير إلى منزله وحددت إقامته.

وحاولت الاتصال بعبدالناصر كى أستوضحه الأمر بعد أن أحسست أن هناك مؤامرة تدبر لجهاز المخابرات، وأن فتنة كبرى سوف تعصف بثورة ٢٣من يوليو.. ولأول مرة فى تاريخى مع عبدالناصر أخفق فى الاتصال به.. كنت أحدثه هاتفياً فى أى وقت من أطراف النهار وأثناء الليل.. وكنت أقابله فى أى وقت من الأوقات، ولكننى فى هذه المرة أيقنت بعد محاولات عدة أنه لايريد أن يتحدث معى.

ووجدت نفسى فى موقف غريب، فإننى كمسئول رأيت أمامى رجالا ضحّوا بالكثير من أجل وطنهم.. لقد استشهد زملاء لهم أثناء تأديتهم أعمالهم... هؤلاء بدأت السلطة تنكل بهم.

لم يكن أمامى فى هذه الظروف الصعبة سوى خيارين:

إما أن أصمت فأرى هؤلاء يواجهون الظلم والجور وحدهم، وإما أن أقدم استقالتى حتى أكون حرا فى الوقوف إلى جانبهم والدفاع عنهم، وبخاصة أننى على يقين من أنهم ضحية مكيدة خبيثة.

لقد أيقنت أن المطلوب من هذه العملية هو شخصى كما أثبتت الأيام وسوف أتحدث فى الجزء الرابع من هذه الأوراق عن تمثيليات محكمة الثورة التى انعقدت سنة ١٩٦٧.

لقد تذكرت المبدأ المشهور الذى يعمل به عبدالناصر.. «مبدأ استنفاد الأغراض».. لقد هدنى المرض وأصبحت لا أستطيع أن أعمل بالقدر الذى كنت أبذله قبل مرضى.. وكان لابد من ضحايا يقدمهم عبدالناصر للشعب لإخفاء إخفاقه السياسى، ومآسى الحرب التى هو بلاشك مسئول عنها المسئولية الأولى كما وضحت من قبل.

كنت أدرك الأشواك التى ستواجهنى، والمخاطر التى سأتعرض لها، ومع ذلك لم أشعر إلا وأنا أمسك بالقلم وأكتب استقالة مسببة إلى عبدالناصر، وأرسلها إلى محمد أحمد عن طريق مدير مكتبى بعد أن نسخت منها عدة صور وزعتها على الصحافة وبعض المسئولين.

وفيما يلى نص الاستقالة:

القاهرة فى ١٩٦٧/٨/٢٦

السيد الرئيس جمال عبدالناصر

«بسم الله الرحمن الرحيم.. يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين». صدق الله العظيم.

الحمد لله التى جاءت منك وليست منى، فخلصتنى من وخز الضمير لما كنت أشاهده من صور أثناء مرضى، ولم أكن راضيا عنها، فأرحتنى من عبء كان يعذبنى.. والله يهدى النفوس، ويكشف الحق من الباطل إنه على كل شىء قدير.

أما بعد فقد كان فى نيتى أن أمهد لك السبيل لتفعل ما تريد، ولكن الله سبحانه وتعالى شاءت إرادته أن أرقد فى مكتبى لمدة ستة أسابيع، وكان هذا يقلقنى بسبب ما اتخذته من قرارات منذ هذا اليوم..

لقد كنت أعيش فى مرضى العضال مع الأحداث.. وياحسرتاه رأيت الشرفاء ذوى الرأى تخمد رءوسهم، ورأيت الانتهازية من الجبناء وأصحاب التطلعات تزحف بخسة بغية تحقيق أمور دنيوية مصيرها الزوال، وأنت تسمع لهذا ولذاك، فأرى قرارات ما كان لى عهدا بك أن تصدرها، فكنت أشفق عليك من هؤلاء الذين يريدون السلطان والجاه وحب السيطرة وأنت اعلم منى بهم، وخشيت على هذا البلد الأمين من هذه الفتنة الكبرى التى ذكرتنى بتلك التى قامت فى صدر الإسلام، والتى لازال أثرها تعانى منه أمة المسلمين حتى اليوم.

وليس لى أن أقول لك شيئا الآن وأنا لا أزال على فراش المرض إلا أن أدعو الله أن يحقق لهذا البلد ما يبتغيه أبناؤه، وأن أفسح لك الطريق لتختار من تشاء.

إلا أن ما تعجبت له أننى سمعت بأوامر القبض على أفراد الجهاز الذين خدموا بشرف وإخلاص، فإن كنت تريد القبض عليهم فاقبض علىّ أولا لأننى المسئول الأول.

وأخيراً أقدم لك استقالتى ومستعد لأى محاسبة، فصاحب الحق لايخشى إلا الله سبحانه وتعالى.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المواطن صلاح نصر

وبعد أن أرسلت استقالتى غادرت الاستراحة إلى منزلى فورا بصحبة الطبيب الدكتور إبراهيم شعراوى، فلم يعدلى الحق فى أن أقيم فى استراحة حكومية.. وفى أثناء عودتى إلى منزلى، وأثناء مرور سيارتى بجوار كورنيش النيل، نظرت إلى الأفق، فاستهنت بالحياة، وسخرت من تكالب الناس عليها.

لقد تركنى عبدالحكيم عامر يوم ٢٤ من أغسطس بعد زيارته القصيرة لى، وكله أمل بأن دعوة الرئيس عبدالناصر له للعشاء ستصفى ما بينهما، متفائلا بأن عبدالناصر قد يصحبه معه إلى مؤتمر الخرطوم.

ولكنه عبدالناصر يبدو أنه كان قد قرر شيئا ما، إذ قام بدعوة عبدالحكيم عامر إلى العشاء واعتقله فى منزله.. وأرسل أمين هويدى إلى المخابرات ليستكمل مخططه، وكان عبدالناصر قد قام قبل ذلك باجراء حركة تصفيات كبيرة فى القوات المسلحة كما بينت من قبل.

وشعرت أن الفتنة قد اشتعل أوارها، وأن الثورة ستأكل نفسها، كالنار تأكل بعضها إن

لم تجد ما تأكله.. كان عبدالحكيم أخلص الخلصاء لعبد الناصر، وكنت أقرب الناس إليه، ولكن في ميدان السياسة ليس هنا أي اعتبار للمعايير الإنسانية والعاطفية، وليس هناك مكان لصداقة أو وفاء.. وتذكرت ما قاله أهل العلم عن صحبة السلطان وخطورة القرب منه.. فقد قالوا:

«إن أموراً ثلاثة لا يجترىء عليهن إلا أهوج ولا يسلم منهن إلا قليل: صحبة السلطان وائتمان النساء على الأسرار وشرب السم للتجربة».

إحساس آخر جاش في صدري وأنا في طريقي إلى منزلي، إن الوفاء جزاؤه دائما الغدر وتذكرت قول الشاعر.

غاض الوفاء وفاض الغدر واتسعت　　　مسافة الخلف بين القول والعمل

وسرحت بخيالي في شريط سينمائي طويل، أستعرض صورة موكب النفاق الذي سار شوطا بعيدا في رحلة الحياة.

ووجدت نفسي أمام منزلي في شارع عبدالعزيز فهمي بمصر الجديدة.. وتحاملت على نفسي، وألقيت بنفسي على فراشي، كي أحصل على قسط من الراحة كنت في حاجة ماسة إليها، وأنا أمر في دور النقاهة بعد أن سلمني الله من مرضي الخطير.

وفي يوم ٢٧ ظهراً أبلغني وجيه عبدالله قبول استقالتي وإحالتي إلى المعاش وأرسل لي صورة من قرار رئيس الجمهورية الصادر برقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ الموافق ٢١ جماد أول سنة ١٣٨٧.. والشيء العجيب الذي يدعو إلى التندر، ما قامت به رئاسة الجمهورية فيما بعد، فحينما ذكرت في تحقيقات القضية رقم ١ محكمة ثورة سنة ١٩٦٧ التي سميت «بقضية الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة» بأنني قدمت استقالتي المسببة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧، قامت رئاسة الجمهورية ـ وهي لا تعلم أن لدي صورة من قرار الاحالة إلى المعاش بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٦٧ ـ بسحب قرار إحالتي إلى المعاش سالف الذكر وغيرت تاريخه ليكون ٢٥/ ٨/ ٦٧ أي اليوم السابق لتقديم استقالتي.

أي زيف أكثر من ذلك في أمر تافه لا يقدم ولا يؤخر، فرئيس الجمهورية له الحق في إقالة أو قبول استقالة أي إنسان في منصب سياسي، ولكن الأمر كان يتعلق بهيبة رئيس الجمهورية.. إذ كيف يجرؤ أي إنسان أن يقدم له استقالته.

كان أول ما فكرت فيه عقب قبول استقالتى أن أسـلم كل ما يتعلق بوظيفتى وبخاصة الأمانات الحكومية والأموال. طلبت إلى وجيه عبدالله مدير مكتبى أن يتسلم أمين هويدى الذى عين مشرفا على المخابرات حساب المصروفات السرية ويوقع عليها، وأن يحضر لى الدفاتر لأوقع إلى جوار توقيعه أيضا.

والحسابات السـرية فى المخابرات هى المصروفات غـير العادية التى تخـصص للانفاق على نـشاط المخابرات الـسرى خارج البـلاد.. وتسلم أمـين هويدى الحـسابات السـرية، وأحسست أن عبئا ثقيلاً أزحته من فوق عاتقى.

محاصرة منزل المشير

ما أن انتهيت من تسطير استقالتى وتوقيعها حتى حضر لى فى استراحة الزمالك عباس رضوان، ليحدثـنى عما حدث أثناء معـركة الليل.. لقد اتصـل به عبدالناصر هاتـفيا فى منزله الذى يقع بالقرب من منزل المشير، وأبلغه أن المشير عامر لديه، وأنه أرسل قوة بقيادة الفريق أول محمد فوزى لإخراج الضباط المقيمين بالمنزل.

قال له عباس رضوان:

«ولازمته إيه. إرسال قوات؟»

رد عبدالناصر بقوله:

عبدالحكيم مش عاوز يسلمهم وبيقول يخرجوا واحد واحد.

اقترح عـباس رضوان على عبـدالناصر أن يعود عـبدالحكيم عـامر إلى منزله ويـتولى بنـفسه هذا الأمـر.. ولكن عبـدالناصـر قال له إنهـما لم ينـتهيـا بعد من مـناقشة بـعض الموضوعات، وطلب من عباس رضوان أن يذهب إلى منزل المشير فى الجيزة ويقنع الضباط بأن يسلموا أنفسهم.

ذهب عباس رضوان إلى منزل المشير القريب مـنه مترجلا، ووجد أن المنطقة الممتدة من كوبرى الجامعة حتى مـنزل المشير محاطة بقوات مجموعة لواء، وكأن هـناك معركة حربية

على وشك النشوب.. وحينما وصل عباس رضوان إلى منزل المشير عامر، وجد الفريق محمد فوزى ومعه قائد القوة اللواء سليمان مظهر- وهذا كان عضو اليسار فى محكمة الثورة التى حاكمت الضباط الذين كانوا يقيمون فى منزل المشير - ووجد الضباط المقيمين.. داخل منزل المشير ولم يكونوا يتعدون أصابع اليد يتحدثون مع محمد فوزى من داخل سور الحديقة، ويطلبون منه أن يدخل المنزل لمناقشته.

كان الضباط يرفضون التسليم، فدخل عباس رضوان منزل المشير، واتصل بعبدالناصر عن طريق الهاتف.. كانت الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة.

قال عباس رضوان لعبدالناصر:

«الموقف حرج والضباط يرفضون الخروج وعائلة المشير فى حالة من الاضطراب وترفض الخروج، ومن المستحسن عودة المشير لحسم الأمر»

ولكن عبدالناصر قال له:

«إذا لم يخرج الضباط فإننى سأضرب المنزل بالمدافع، وقد أعطيت الأوامر بذلك لمحمد فوزى، وعليك أن تخرج عائلة المشير بأى وسيلة »

ورأى عباس رضوان أن الموقف يتطور سريعا، فأقنع الضباط بالخروج وقال لهم:

«لا يمكننا أن نسمح بأن يلحق أدنى ضرر بأسرة المشير.. إن فوزى سينفذ أوامر عبدالناصر، ولذا ليس هنا سبيلا سوى أن تخرجوا»

واقتنع الضباط وخرجوا وتم القبض عليهم.. وانتهت هذه المعركة غير المتكافئة فى السادسة صباحا.. قائد عام القوات المسلحة، وضابطان برتبة لواء هما سليمان مظهر وصلاح محسن على رأس قوة تقدر بلواء لاعتقال ضباط لم يتعد عددهم أصابع اليد..

وتغير الحرس القديم على منزل المشير عامر بحرس جديد، وعاد المشير عامر إلى منزله فوجد كل شىء قد انتهى..

لقد أصبح سجينا داخل منزله..

وفى العاشرة صباحا توجه عباس رضوان إلى منزل المشير عامر وقد ظن أنه يمكنه الدخول، فاعتذر له ضابط الحراسة، وقال له إن الأوامر التى لديه تنص على منع أى زيارة

للمشير .وغادر عباس رضوان منزل المشير، وتوجه إلى الاستراحة التى كنت أقيم فيها ليقص علىَّ مغامرة الليل .

كان عبدالناصر متوجها إلى الخرطوم يوم ٢٨ لحضور مؤتمر القمة العربى بها.. وأشار عليه المحيطون به أن ينهى العملية قبل سفره خشية أن يحدث شىء فى غيابه.. وبينما كان عبدالحكيم يفكر فى الصلح مع عبدالناصر واحتمال مرافقته فى رحلة الخرطوم، كان عبدالناصر يدبر معركة الليل فيستدرج صديق عمره بدعوته لتناول العشاء معه، ثم يقبض عليه فى منزله.. ولكن هذه هى لعبة السياسة.. كلها غدر وخيانة ولا تنجح إلا بقتل القيم الأخلاقية، والمشاعر الانسانية.

محمد أحمد يروى ما حدث فى منزل عبدالناصر

بعد أن أبلغنى وجيه عبدالله مدير مكتبى بأن أمين هويدى قد تسلم حسابات المصروفات السرية ووقع عليها أرسل لى الدفاتر ووقعت عليها بما يفيد إخلاء طرفى..

وطلبت من وجيه عبدالله أن يتصل بمحمد أحمد سكرتير الرئيس عبدالناصر، ليستأذنه فى اختيار مسئول أمين كى يتسلم أموالا وأوراقا تخص رئاسة الجمهورية..

وحضر لى محمد أحمد فى منزلى قبل سفر عبدالناصر إلى مؤتمر الخرطوم بيوم..

كانت مفاجأة لى حينما قال محمد أحمد:

«كلفنى سيادة الرئيس أن أبلغ سيادتك تحياته، وأن الأمر من وجهة نظر الرئيس لا يعدو أن حسن عليش رئيس هيئة الأمن القومى أعطى المشير بعض أرقام السيارات الخاصة بالمخابرات ليستخدمها هو ورجاله فى تحركاتهم»

وكان حسن عليش من ضمن الضباط الذين ألقى القبض عليهم خلال أحداث تلك الليلة الحزينة.. طلبت من محمد أحمد أن يبلغ الرئيس أن ذلك غير صحيح، فربما حصل المشير على لوحة أو لوحتين، وهو إجراء عادى اتبع كثيرا من قبل والرئيس يعرفه، فهناك عدد من القادة العسكريين منحوا مثل هذه اللوحات بتعليمات من الرئيس عبدالناصر شخصيا، وهناك أيضا بعض أعضاء مجلس الثورة لديهم مثل هذه اللوحات.

وطلبت من محمد أحمد أيضا أن يبلغ عبدالناصر ألا يستمع إلى الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر فى مثل تلك الظروف.

وامتدت الجلسة بينى وبين محمد أحمد.. تسلم محمد أحمد أمانات رئاسة الجمهورية وحساباتها، وامتد الحوار بيننا، وروى محمد أحمد شهادته عن أحداث تلك الليلة الحزينة فى منزل عبدالناصر.

لقد لاحظ محمد أحمد جوا غريبا يحيط بمنزل عبدالناصر.. كان شعراوى جمعة وزير الداخلية، وحسن طلعت مدير المباحث العامة ومأمور مصر الجديدة وعدد من ضباط الشرطة يقفون أمام بوابة بيت عبدالناصر.

دخل محمد أحمد على عبدالناصر فزعاً ليسأله عن الأمر:

«إيه اللى بيحصل ده يا افندم»

قال له عبدالناصر:

«النواب جايين دى الوقت دخلهم أوضة المكتب.. والمشير جاى برضه دخله فى أوضة الصالون الكبير.. وروح لسامى شرف يقول لك التفاصيل»

حضر النواب والمشير، ونفذ محمد أحمد تعليمات عبدالناصر واتجه إلى المنزل المقابل لبيت عبدالناصر حيث مكتب سامى شرف، ولكنه وجد فى حديقة بيت عبدالناصر بعض ضباط الحرس الجمهورى بقيادة الليثى ناصف، ولم يكن معتاداً أن يدخلوا بيت عبدالناصر وهم مسلحون بالرشاشات الخفيفة.

وسأل محمد أحمد الليثى ناصف عن سبب حضورهم فأجاب بقوله:

«إحنا ضيوف عندكم شوية»

وحينما حضر المشير إلى بيت عبدالناصر ترك مسدسه فى سيارته قبل أن يدخل منزل عبدالناصر.. وكأنه تذكر ما حدث لعبدالسلام عارف حينما دخل على عبدالكريم قاسم وهو يحمل مسدسه فاتهمه الثانى بأنه يريد اغتياله.

وفى مكتب سامى شرف عرف محمد أحمد القصة، وعلم أن المشير سوف يعتقل وتحدد إقامته وفى منزل الرئيس انتقل الرئيس مع نوابه زكريا محيى الدين وأنور السادات

وحسين الشافعى إلى غرفة الصالون التى يجلس فيها عبدالحكيم عامر.. وسمع محمد أحمد المشير يصيح تارة بالسباب، وتارة بأنه لن يخرج من مكانه إلا جثة هامدة.

واستدعى عبدالناصر محمد أحمد وقال له:

«لقد تقرر تحديد إقامة المشير».

ثار محمد أحمد ـ على حد قوله ـ وقال لعبدالناصر:

«إننى لا أحب ياريس أن يقال إنه حدث فى تاريخك ما يشبه مذبحة المماليك»، وطلب محمد أحمد فى ثورة غضبه أن يعفيه الرئيس من عمله.. وعاد محمد أحمد إلى مكتبه المواجه لمقر سكن عبدالناصر، فوجد به العقيد طنطاوى سكرتير المشير والنقيب محمد فتح الله من حرس المشير.. وما هى إلا لحظات حتى دخل صلاح شهيب ياور الرئيس وصوب نحوهما رشاشه وطلب منهما تسليم نفسيهما، وخرج الضابطان مع سجانهما.. وتم القبض على باقى الضباط المرافقين للمشير .

كان محمد أحمد حزينا وهو يروى ما حدث، وقال لى وأنا أودعه حينما هم بالخروج من منزلى:

«إن شاء الله كل الأمور تسوى بعد عودة الرئيس من الخرطوم»

ولكن الأمور تعقدت، وصعد الموقف، وجاءت الأيام التالية بمآس وآلام لا أدرى كيف سيسجلها التاريخ.

وما أن تركنى محمد أحمد، حتى جاء لى نصر عبدالحكيم نجل المشير عامر يحمل لى رسالة مكتوبة يسرد لى فيها تفاصيل ما حدث فى منزل عبدالناصر ليلة ٢٦ من يونيو..

قال عبدالحكيم فى رسالته

«ذهبت فى الموعد.. رأيت تحركات مريبة داخل المنزل... أحسست بأن عملية غدر دبرت لى.. دخلت إلى غرفة الصالون وبعد دقائق دخل عبدالناصر ومعه أنور وزكريا وحسين الشافعى.

قال جمال إنه ثبت أننى أقوم بعمل تنظيم لعمل انقلاب.

قلت له اعمل تحقيق..

قال عبدالناصر لقد قررنا تحديد إقامتك..

قال السادات: أختر المكان الذى ترغب أن تحدد إقامتك به..

دخل الليثى وصلاح شهيب مسلحين..

ثرت ووجهت سباباً للجالسين.. وقلت إننى لن أخرج إلا جثة هامدة..

لن يجرأوا على محاكمتى ولكن سوف يقتلوننى...

المهم التفت لصحتك.. ومصلحة الوطن فوق كل شىء..

ومرة أخرى يحضر نصر نجل المشير لى بعد يومين وهو يحمل لى رسالة شفهية من عبدالحكيم يوصينى بأن أهدأ ولا أثير جمال عبدالناصر، وإلا فإنه قد يقتلنى..

ولكننى لم أستمع لنصيحة عبدالحكيم، فقد كان الموقف يتطلب منى أن أتخذ القرار الذى أثار عبدالناصر، وجعله يصب جام غضبه، ويسخر كل أجهزة السلطة للتنكيل بى كما سأتحدث فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

الملك سعود حزين

وفى يوم ٢٨ من أغسطس كانت الطائرة تحلق بعبد الناصر فى طريقه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى، بعد أن تهيأ له أن الأمور قد استقرت له.. وفى هذا اليوم أيضا كنت أتجه إلى شارع العروبة حيث قصر الملك سعود لألتقى به، فقد كانت له الآخر أموال وأمانات محفوظة لدى فى المخابرات، وكان لابد أن أسلمها له بنفسى وأبرأ ذمتى.. كانت تربطنى بالملك سعود صداقة متينة، ولم يتوقع سعود سبب زيارتى، ولذا فوجىء حينما أبلغته نبأ استقالتى من منصبى وقبول عبدالناصر الاستقالة فى ٢٧ من أغسطس..

وطلبت من الملك أن يكلف أحد سكرتاريه لاستلام أماناته فقال الرجل:

هل يراجع أحد بعدك يا أخ صلاح.. إنك أشرف من عرفت فى مصر وأغرورقت عينا الملك سعود بالدموع وقال:

«إننى حزين اليوم أكثر مما حزنت على فقد ولدى»

كان الملك سعود قد فقد أحد أبنائه فى القاهرة قبل ذلك التاريخ بشهور قليلة..وسألنى الملك سعود:

«وما موقفنا الآن فى مصر بعد أن ذهب فخامة الرئيس لمقابلة فيصل فى الخرطوم»

ولما أشأ أن أخوض فى أمور أصبحت غير مسئول عنها فقلت له:

«يمكن لجلالتك أن تتصل بالرئيس بعد عودته وتتشاورا»

وإذا بالملك يذكرنى فى مرارة بعبارة قالها عبدالناصر لسعود فى مقابلة معه، وأشرت إليها من قبل فى «قصة الملك المنفى» حينما قال عبدالناصر لسعود إننى رجل صعيدى مربوط من لسانى.. الخ..

قال سعود لى:

أهذه وعود الصعايدة؟

ولم أنبس بكلمة فلم يكن لدى ما أرد به عليه.

وقال الملك لى:

«لم يعد لنا مقام فى هذا البلد، وسأعمل على مغادرة القاهرة فالأمور أصبحت مختلطة أمام عينى»

وكان عبدالناصر فى إحدى اللقاءات مع سعود قد ذكر له أن لديه معلومات مؤكدة من الأطباء الذين يعالجون فيصل بأنه مصاب بمرض السرطان وأنه لن يعيش أكثر من ثلاث سنوات.. كان ذلك عام ١٩٦٧.

ويشاء العلى القدير أن يموت عبدالناصر وسعود قبل انتهاء الثلاث سنوات ويعيش فيصل بعدهما سنوات عدة حتى اغتيل برصاصة من أحد الأمراء السعوديين.

سبحان الله العلى القدير الذى يعرف وحده الآجال، ويحدد مصائر الأشياء.

تحديد إقامة وحرب شائعات

فى مساء السابع من سبتمبر اتصلت بى تليفونيا زوجة صديقى عباس رضوان وأبلغتنى أن حسن طلعت مدير المباحث العامة قد حضر إلى منزلهما، واعتقل عباس رضوان.. ولم يكن الأمر مفاجأة لى، فقد كان عباس يحس أنه سيتم القبض عليه بعد القبض على الضباط الذين كانوا يقيمون فى منزل المشير.. وذلك أنه أثناء توديع عباس رضوان يوم ٢٨ من أغسطس لعبدالناصر عند رحيله للخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى، قال عبدالناصر لعباس وهو يصافحه:

«العيال جابو سيرتك.. ولما أرجع هاشوف الموضوع ده»

وبعد القبض على عباس رضوان يوم ٧/ ٩، وتحديد إقامة المشير فى منزله فى ٢٦/ ٨ أحسست أن الدور أصبح دورى، وأن عبدالناصر قرر تصفية نهائية لرجال الثورة، وأنه صمم على تنفيذ ما قاله لى من أنه سيحولها إلى ستالينية.

وقد تحقق تنبؤى ففى صباح الثالث عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٧ استيقظت مبكراً كعادتى منذ ألم بى المرض وتوجهت إلى الباب الخارجى للفيلا التى كنت أقيم فيها كى التقط صحف الصباح، حيث تعود بائع الصحف أن يلقيها من تحت عقب الباب.. ولكننى لم أجدها، فدخلت غرفة مكتبى التى كانت تطل على الشارع، كى أسأل الحراس عن الصحف، وكانت السلطة قد تركتهم بعد تقديم استقالتى .. فلم أجد أحداً منهم، ووجدت وجوها جديدة تبلغ عددها ما يقرب من خمسة عشر مخبرا من المباحث العامة ومنهم حسن طلعت مدير المباحث العامة وضابط مباحث مصرالجديدة. وبالبديهة توقعت أنهم حضروا لاعتقالى، فعدت لزوجتى وأيقظتها، وطلبت منها أن توقظ الأولاد فى هدوء حتى لاينزعجوا.. رفعت سماعة الهاتف فوجدت الحرارة قد قطعت عنه، وماهى الا لحظات حتى دق جرس الباب، وفتحت الباب فوجدت أمامى محمود كرارة ضابط مباحث مصر الجديدة وقال:

«سيادة الوزير شعراوى فى الخارج ويستأذن فى المقابلة» قلت لكرارة:

«فليتفضل فشعراوى صاحب البيت»

وجاء شعراوى جمعة وحده، وجلسنا فى الصالون وشرب قهوته، وأردت تسهيل مهمته فقد ظننت فى بادئ الأمر أنه جاء ليعتقلنى.

قلت له:

«إننى على استعداد لتنفيذ التعليمات التى جئت بها وسأرتدى ملابسى فوراً.

ولكن سرعان ما تحدث شعراوى وقال:

«ألم تقرأ صحف الصباح.. المسألة لاتتعدى تحديد إقامة»

لم أكد أعرف أن هذا اليوم الذى حددت فيه إقامتى هو اليوم الذى نقل فيه المشير عبدالحكيم عامر إلى استراحة المريوطية بالهرم حيث انتهت حياته بها غدراً.

ثارت زوجتى من انتشار المخبرين داخل حديقة المنزل وتحت أسقف شرفات الدور الأول حيث تقع غرفة نومى.

قالت: زوجتى لشعراوى:

«ما هذا الذى يفعله جمال عبدالناصر، أهذا أسلوب التعامل مع الأصدقاء ومع زملائه الاحرار»

أجاب شعراوى:

« هذا اجراء مؤقت لن يتعدى يومين أو ثلاثة وستعود كل الأمور إلى مجاريها»

وأثناء جلوس شعراوى معى، حضر الدكتور عبدالمعطى القيعى ليعودنى، فشاهد منظر المخبرين، وكان قد قرأ صحف الصباح، ولم يتمالك نفسه فبكى.

قال شعراوى جمعة له:

احنا عاوزينك تشدأزره جاى تعيط!

كنت حريصا ألا أعقد شعراوى جمعة فالأمر بالنسبة له ليس سوى منفذ لتعليمات صاحب السلطة فسألته:

«ما تعليماتك الخاصة بتحديد الإقامة.

أجاب شعراوى:

«أبدا الأسرة لا قيود عليها تخرج وتدخل كيفما تشاء، والمطلوب ألا تخرج من المنزل ولا يدخل المنزل سوى والدك واخوتك وأزواج أخواتك!

واستطرد شعراوى يقول:

سيركب تليفون فى الحديقة عند الضابط المكلف ويمكنكم استخدامه تحت اشرافه

وتركنى شعراوى جمعة فقلت له وأنا أودعه.

«قل لجمال عبدالناصر عيب اللى بيحصل ده ولنتصرف كرجال..»

وما إن غادر شعراوى جمعة المنزل حتى أصبح منزلى كقلعة عسكرية، ودخلت لأستريح فى فراشى، فسمعت ضجيجاً فى الخارج فنهضت أستطلع الأمر، وإذا بى أجد أحد أعمامى خارج المنزل حضر من الزقازيق ويريد الدخول، ولكن ضابط الحراسة منعه، وحاول عمى أن يقنع ضابط الحراسة للدخول، وأخرج بطاقته ليثبت له قرابته لى، ولكن جهوده باءت بالإخفاق.

حسمت الموقف فحدثت عمى من النافذة ورجوته قائلا:

«معلهش.. الأمر ليس بيد الضابط.. اتفضل روح بيت والدى»

وخضع الرجل، وانصرف وأنا أشاهده يتعجب مما يحدث.

وما أن تم تحديد إقامتى، حتى أسرعت الأجهزة تبث الشائعات الناسفة، فمن قائل أننى هربت إلى الخارج ومعى أربعين مليونا من الجنيهات، ومن قائل أن السلطات ضبطتنى على الحدود بعد أن حاولت الهروب.

وابتسمت ساخرا، وأدركت أن المعركة قد نشبت، وأن لعبة السياسة قد بدأت.. وفى صباح اليوم التالى، سطرت خطابا إلى عبدالناصر، جعله يثور، ويقول: سأضع أنفه فى الطين»

وفيما يلى نص الخطاب:

القاهرة فى ١٤/ ٩/ ١٩٦٧

من المواطن الحر صلاح نصر

سلام على من اتبع الهدى ورجع إلى الحق، سلام على من اتقى الله وخشى الرحمن.. أما بعد فإننى لا أكتب لك مستعطفا أو مستجديا ولكن أكتب لك ناصحا مرشدا..

أكتب لك كثائر وكزميل لك فى الكفاح حافظ عليك بصحته.. وشبابه وعافيته فكان جزاؤه جزاء سنمار

أرجو ألا تغضب حينما أقول لك «لا» كعادتك لمن يقول لك هذه الكلمة ـ فإن موكب النفاق الذى نعيش فيه هو الذى أوصلنا إلى تلك الهاوية السحيقة.

كل ما أطلبه منك ياجمال ـ واسمح لى أن أناديك بهذا الاسم ـ فقد كان عندى أحب بكثير من كلمة رئيس ـ أن تتبين ما يدور حواليك..

لقد حاولت أن أتصل بك مرارا بعد أن قدمت لك استقالتى المسببة بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٦٧ والتى تجاهلتها، وكان الحاحى فى اللقاء بك لا لسبب إلا لأوضح لك أعداءك من أصدقائك. ولم يكن وراء هذا اللقاء غير مصلحتك ومصلحة هذا الوطن.

أنت تعلم جيدا ياسيادة الرئيس أننى لست بصاحب مصلحة، ولا بطالب سلطة أو جاه، فتاريخى الوطنى والحمد لله يشرفنى ويشرف أبنائى من بعدى.

ولقد سكت بعد أن ألححت على سكرتيرك محمد أحمد مراراً بضرورة هذا اللقاء، وكان آخر هذه الاتصالات مساء الثلاثاء الماضى، ثم فوجئت بما نشر عنى من افتراءات فى صحيفة الأهرام أمس، فتعجبت أن يصل التدهور الأخلاقى فى هذا البلد إلى هذا الحد.

كل ما أطلبه منك أن تحاسب ضميرك ـ وأنت صاحب ضمير ـ عما يدور فى هذا البلد، وبما يتخذ فيه من قرارات وإجراءات سيسجلها التاريخ سبة فى جبين ثورة ٢٣ يوليو..

لقد تعجبت أن تحدد إقامتى وأنا الثائر الشريف المخلص لوطنى والذى عمل فى صمت وسكون طوال هذه الخمس عشرة سنة فى الوقت الذى يرفع أولئك الذين

يستحقون أن يوضعوا فى السجون بدلا منى، بل هناك من يستحق الإعدام لما اقترفه نحو هذا الشعب المسكين.. أنا لا أدرى ما انتاب هذا البلد، وماذنب هذا الشعب المسكين الذى يحكم بالحديد والنار بواسطة أجهزة الإرهاب..

أنا أخاطبك ومعك كل أسلحة السلطة، وليس معى أى سلاح إلا إيمانى بالله وبالحق.. هل وصل بك الحد ياسيادة الرئيس أن تسمح لأهل السوء والبغى أن يقوضوا هذه الثورة التى شاركناك فيها على أساس من العلاقات الإنسانية والأخلاقية والوفاء.. الواقع أننى لا أكاد أصدق نفسى بما يجرى ولكن ليس بغريب ماقرأته فى كتب التاريخ عن أمثال هؤلاء الذين لا يستهوون إلا الصيد فى الماء العكر، ولكن الحق سيظهر يوما ما، وستنتصر الفضيلة على البغى والظلم..

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت
أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود

انا لا أطلب منك شيئاً فافعل ماشئت، وأننى أكفر الآن عن إخلاصى ووفائى الذى ضربت به عرض الحائط فى لمحة بصر ـ كل ما أطلبه منك أن تراعى الله فى تصرفاتك نحو رعيتك، وألا تسمع لأهل البغى والسوء، واعمل بالقول المأثور: حكمت فعدلت فأمنت ياعمر.

وأخيرا أعتب عليك ـ وأنت تعلم خطورة حالتى الصحية ـ تلك المعاملة التى يشهد بها الجميع أنها لاتهدف إلا لقتلى، ولكن قضاء الله نؤمن به وهو خير حافظ.

وأخيرا أودعك وأسأل الله أن يحفظك من أهل السوء، ويكشف بصيرتك وعينيك نحو الحق.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صلاح نصر

لقد كانت هذه الرسالة بداية للمتاعب التى واجهتها فى العشر سنوات التالية، وبداية لحملة تشهير ضدى لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث، اشتركت فيها كل أجهزة الدولة..

لقد تفجرت الفتنة، وأخذت تتطور مع الأيـام، حتى جاءت على الثورة فقوضتها، وقضت على رجالـها، واستغل الخونة والـعملاء الفرصة فى غـفلة من الزمان، لتـشويه صورة ٢٣ يوليو وانجازاتها.

التمهيد لحملة التشهير

ما أن قدمت استقالـتى المسببة يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧، وصدر قرار عبدالنـاصر بإحالتى إلى المعاش فى ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧ حتى بدأت حملة الإفك والتشهير.. لقد خرجت صحيفة الأهرام القاهرية بعددها الصادر فى الخامس من سبتمبر بخبر فى الصفحة الأولى يقول:

«علم منـدوب الأهرام أنه قد جرت تحقيقـات واسعة فى إدارة جهاز المخابـرات العامة لأنه قد خرج فى عديد من الظروف عن حدود مهمته الأصلية.

وقد تقرر إحالة السيد صلاح نصر الذى كان مديراً للمخابرات العامة إلى المعاش.

وفى الثـالث عشر من سبـتمبر وهو الـيوم الذى حددت فيـه إقامتى، والذى نقـل فيه المشير عامر من منزله بشارع الطحاوية بالجيـزة إلى فيلا المريوطية بالهرم حيث لقى حتفه، نشرت الأهرام الخبر التالى:

«كشف تشعب التحقيقات عن تفاصيل كثيرة فى العملية الخاصة بالاستيلاء على مبنى القيـادة العامة لـلقوات المسـلحة.. كما اسـتدعت تحديـد إقامة السـيد صلاح نصـر مدير المخابرات العامـة السابق الذى تبين أنـه كان ضالعا فى العمـلية إلى جانب مسئـوليته عن بعض التصرفات التى خرج فيها جهاز المخابرات عن حدود وظيفته الأصلية».

وبالطبع لـم يكن وجه لى سؤال واحد، ولكن كـان المطلوب التمهيد لـلرأى العام بما تدبره السلطة لى من اتهامات.

ويزداد الإفك والكذب حينما صدرت صحـيفة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩ من سبتـمبر بخـبر كله كـذب.. ويبدو أن رسالتـى التى أرسلـتها لعـبدالناصـر فى ١٤ من سبتمبـر، والتى كتبت نصهـا من قبل، قد جعلته يـفقد اتزانه، فقرر أن يصـب جام غضبه على زميل الكفاح.

قالت صحيفة الأهرام فى الصفحة الأولى:

«هناك شخص واحد حددت إقامته منذ ٥ يونيو وهو السيد صلاح نصر مدير المخابرات السابق، وكان مرضه هو السبب الوحيد الذى حال دون اعتقاله للتحقيق معه فى أسباب انحراف جهاز المخابرات عن مهمته الأصلية، كما أن هناك أربعة من العاملين فى الجهاز قد يجرى التحقيق معهم فى نفس هذا الموضوع ولا يدخلون فى عداد المعتقلين».

والواقع أننى أحسست بغثيان من هذا الإفك المبين، وما وصلت إليه الأخلاق من تدهور.. وحاولت أن أرد على هذه الافتراءات، فاتصلت بحسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام تليفونيا ـ وكانت السلطة قد أعادت التليفون لى ـ وكنت حريصا أن أسجل الحديث بيننا للتاريخ، وفيمايلى نص الحديث بين السيد حسنين هيكل وبينى:

ـ أللو الأستاذ هيكل موجود

ـ أيوه مين عاوزه.

ـ صلاح نصر

ـ ألو

ـ ايوه

ـ أهلا وسهلا سألت عليك الصبح، قالوا لك ولا..لأ

ـ أيوه قالوا لى .. وأنت ازيك وازاى صحتك دلوقتى..

ـ الحمدلله بس أنا ليه عتاب عليك

ـ بس أنا عايز أقول لك حاجة.. أنا عارف إن يمكن يكون لك على عتاب..

ـ أنا عارف إنك رجل حر .. أسمع بس كلامى... واحد بيكلمك من المعتقل

ـ لا لا.. أنا عايز أقولك حاجة قبل الكلام.. أرجوك تفرق بين كتابة الخبر وصنع الخبر.. أنت راجل عشت فى الحكم فترة طويلة..

ـ طيب ما أنا عارف

ـ طيب خلاص أهوده بعد هذه اللحظة أنا معنديش حاجة أقولها..

ـ أنا يهمنى الحقيقة واخد بالك، وأنا عارف إنك رجل حر ولايهمك إلا الحقيقة.. أنا

ـ راجل دلوقتى محبوس ومش قادر أتكلم ولا أدافع عن نفسى ـ طيب يسبونى أتكلم.. وهل اللى نشر كلام رسمى ولا كلام صحافة..

ـ طيب حقولك حاجة.. إحنا لما نشرنا يعنى.. أنا لما عرفت أنك سألت على رحبت جدا.. قلت علشان أحط قدامك الفرق بين أن خبر ينكتب وإن حد ينشر خبر.. أقصد فرق بين صنع الخبر ومصدر الخبر بغض النظر عن الحقيقة إيه وده فين وكل ده بس..بالنسبة للصحافة يعنى محناش.. مش من عندنا الكلام ده..

ـ خلاص حقول إيه مادام مش من عندك.. خلاص هل لى الحق فى أن أرد عليه، ولا مليش حق.

ـ حقول لك حاجة، إن جيت ترد أنا مستعد أن أنشر الخبر، لكن إن وقفته الرقابة طبعا حقولك وقفته..

ـ معلهش تسمحلى أبعت لك ردا على كل ما نشر عنى فى الأهرام..

ـ بالعكس بترجاك بالعكس. ريحنى..

ـ خلاص حبعته لك ولو رفضوا نشره معلهش..

ـ خلاص

ـ أشكرك

ـ العفو

ـ متشكر أوى

وقمت على الفور بتحرير خطاب إلى حسنين هيكل أرد فيه على الأباطيل التى جاءت فى صحيفة الأهرام، وأرسلته له مع على أحمد سكرتيرى الخاص..

وفيما يلى نص الخطاب:

القاهرة فى ١٩/٩/١٩٦٧

السيد محمد حسنين هيكل

رئيس تحرير جريدة الأهرام..

بعد التحية، فإننى أكتب لك كمواطن له الحق فى حرية الكلام والنشر والدفاع عن

نفسه، وأنا فى موقف مكتوف اليدين مكمم الفم منذ أن حددت إقامتى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بواسطة السيد وزير الداخلية شعراوى جمعة.

إن ما يهمنى فى الأمر أن أصحح إذا كان يسمح لى كمواطن فى مجتمع ينادى بالديموقراطية والحرية، إن ما نشرعنى كله افتراءات ظالمة لايبغى من ورائها غير تلطيخ سمعة رجل ثائر ضحى بشبابه فى سبيل هذا الوطن.

لقد نشر فى صحيفة الأهرام فى عددها الصادر يوم ٥/ ٩/ ٦٧ مايلى:

«علم مندوب الأهرام أنه جرت تحقيقات واسعة فى جهاز إدارة المخابرات العامة لأنه قد خرج فى عديد من الظروف عن حدود مهمته الأصلية.. وقد تقرر إحالة السيد صلاح نصر الذى كان مديرا للمخابرات العامة إلى المعاش»

وفى يوم ١٣من سبتمبر سنة ١٩٦٧ نشرت الجريدة:

«كشف تشعب التحقيق عن تفاصيل كثيرة فى العملية... إلخ.. كما استدعت تحديد إقامة السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق الذى تبين أنه كان ضالعا فى العملية إلى جانب مسئوليته عن بعض التصرفات التى خرج فيها جهاز المخابرات العامة عن حدود وظيفته الطبيعية»

وفى يوم الثلاثاء ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ نشرت الجريدة فى الصفحة الأولى:

«هناك شخص واحد حددت إقامته منذ ٥ يونيو هو السيد صلاح نصر مدير المخابرات السابق، وكان مرضه هو السبب الوحيد الذى حال دون اعتقاله للتحقيق معه فى أسباب انحراف جهاز المخابرات عن مهمته الأصلية، كما أن هناك أربعة من العاملين فى الإدارة يجرى التحقيق معهم فى نفس هذا الموضوع ولا يدخلون فى عداد المعتقلين»

ولما كان لايمكننى السكوت أكثر من ذلك على هذه الافتراءات الظالمة مهما كلفتنى حياتى، لذا أناشدك باسم الحق، وباسم رسالة الصحافة الحية الضمير أن تنشر هذه الحقائق، وإننى مسئول عنها كلمة كلمة: ـ

١ـ إن الخبر الذى نشر والخاص بإحالتى للمعاش يوم ٥/ ٩/ ٦٧ قد أذيع بعد عشرة أيام من تقديم استقالتى المسببة يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ لرئيس الجمهورية الذى أمر بإحالتى

إلى المعاش بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧، ومستعد لتقديم صورة من كل منها إذا سمح لى بنشر دفاعى مبينا أسباب استقالتى.

٢ـ إن ما ذكر عن تجاوز جهاز المخابرات حدود اختصاصه فهذا ليس من الأمور السهل الإحاطة بها أو تحديدها حتى من السلطات التى تباشر التحقيق حاليا والتى لاتعرف من رسالة المخابرات أكثر مما يعرفه رجل الشارع عن اصطلاح «قلم المخابرات» أو قلم البوليس السياسى.

٣ـ لا أدرى لمصلحة من يخرب جهاز يحوى الأسرار العليا للدولة إلا لمصلحة العدو وأذنابه.. أنا لا أمانع فى التحقيق، ولكن ككل الدول الديموقراطية الأصيلة، فإنه إذا ما حدث هناك انحراف فى أجهزة المخابرات، فإن الذى يقوم بالتحقيق فيها لجان على مستوى فنى عال، تضم ممثلين مختلفين من البرلمان أو مجلس الدفاع، بل فى كثير من الأحيان نظراً لخطورة الجهاز يقوم وزير العدل بنفسه أو النائب العام بالتحقيق فى هذه الأمور.

٤ـ أريد أن أوضح للرأى العام أن المهمة الأساسية للمخابرات الحصول على المعلومات عن الدول الأجنبية والمحافظة على الأمن القومى للدولة، ولذا فهى ليست جهازا بوليسيا، وهى فى سبيل تحقيق أهدافها يكون أغلب عملها خارج البلاد إن كل أجهزة المخابرات فى العالم تستخدم كل السبل الميسرة وبموافقة حكوماتها لتحقيق الأهداف السياسية التى ترسمها الدولة.. ولذا فإن عمل المخابرات ليس بالبساطة لكى يسمح لبعض الأشخاص أن يحددوا مهامه الاصلية.. ولى الفخرأننى الوحيد الذى أنشأت هذا الجهاز بعرقى ودمى منذ أحد عشر عاما، وحافظ على هذه الثورة، كما يؤيد ذلك الوثائق المحفوظة فى داخل الجهاز، كما أود أن أشير إلى أن كل التفاصيل التى جرت داخل الجهاز طوال مدة خدمتى يعلم بها رئيس الجمهورية الذى أعتبر مسئولا أمامه كما جاء بقانون المخابرات.

٥ ـ إن الخبر الذى نشر اليوم عن تحديد إقامتى منذ ٥ يونيو، وأن مرضى هو السبب فى عدم اعتقالى والتحقيق معى أمر غير صحيح، فتقديرات المخابرات عن الحرب أكدت كل ما حدث، وصور هذه التقديرات موجودة ومحفوظة، كما أن أفراد الأمن القومى قاموا

بواجبهم الوطنى، وكان أفراد الجهاز وأنا على رأسهم فى حالة عمل مستمر لايرى النوم سبيلا إلى جفوننا، حتى سقطت فى مكتبى يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٦٧، وأنا أؤدى واجبى مصابا بجلطة دموية شديدة.. ونتيجة لخطورة حالتى الصحية التى لم أكن أعرفها فى ذاك الوقت، أجبرنى الأطباء على البقاء بالمكتب حتى خرجت يوم ٢٣أغسطس سنة ١٩٦٧ لاستكمل دور النقاهة، وهؤلاء الأطباء هم السادة: رفاعى كامل، ومنصور فايز، زكى سويدان، ناصح أمين، عبدالمعطى القيعى، وإبراهيم شعراوى، كما زارنى فى مرضى يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ رئيس الجهورية حينما علم بخطورة مرضى.

أما الفترة حتى ١٣ يوليو سنة ١٩٦٧ فالدولة كلها جيشا وشعبا تشهد بماقمت به من عمل واتصالات، فكنت أحاول القيام بما كلفنى به رئيس الجمهورية سواء فى القاهرة أو فى منطقة القنال، كما لا أخفى الدور الذى قمت به كحمامة سلام بين رئيس الجمهورية والمغفور له المشير عبدالحكيم عامر رحمة الله منذ ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى سقطت فى مكتبى يوم ١٣/ ٧ بين الحياة والموت فاستطاع أهل السوء أن يدسوا للشرفاء وأصحاب المبادئ.

٦ـ ومنذ ما نشر عنى من افتراءات وأنا أحاول أن اتصل برئيس الجمهورية لأوضح له أن هناك يداً خفية تلعب فى هذا البلد الأمين ليس إلا لمصلحتها الشخصية وشهوة السلطة والحكم، ولكن صوتى ذهب هباءً لأن مصلحتهم ألا تصل كلمة الحق إلى رئيس الدولة.

٧ـ كما أشهد الشعب أن كثيرا من الوثائق فى جهاز المخابرات التى إذا وقعت فى يد العدو أو يد غير أمينة ستضر المصلحة العليا للدولة، ولذا فإننى غير مسئول عن العبث الذى حدث بالجهاز منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ نتيجة اقتحام الجهاز وأنا طريح الفراش بواسطة أفراد لايقدرون المسئولية التاريخية.

وأخيرا وليس آخرا إذا لم يسمح لى بالنشر، فأرجو أن تحفظها لديك وثيقة للتاريخ الذى لايمكن أن يزيفه بشر مهما نشر من افتراءات مضللة، والله يظهر الحق وينير القلوب.. إنه على كل شئ قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المواطن صلاح نصر

والواقع أن الهجوم على القوات المسلحة والمخابرات العامة بدأ منذ أواخر عام ١٩٦٦ بخطة محكمة من الشيوعية الدولية، التى كانت تصف هاتين المؤسستين بالرجعية، وحاولت أن تبث كثيراً من الشائعات الهدامة على القوات المسلحة والمخابرات العامة.. ويرجع السبب فى هذا الهجوم إلى عدة عوامل:

أولا: هجوم المشير عامرعلى الشيوعيين المحليين فى خطابين ألقاهما فى القوات البحرية والقوات المسلحة عام ١٩٦٧.

ثانيا: القضاء على الأجهزة الوطنية التى كانت تحمى الثورة حتى تستطيع الشيوعية المحلية أن تزحف وتتحرك بحرية.

ثالثا: كانت المسئوليات الضخمة.. التى أسندها عبدالناصر إلى المشير عامر فى السنتين الأخيرتين محل حقد زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

رابعا: محاربة المخابرات العامة للشيوعية بحكم مسئولياتها، فى مراقبة أى نشاط أجنبى مضاد.. وقد استطاعت المخابرات العامة أن تضع يدها على ثلاث قضايا شيوعية إحداها القضية المعروفة باسم الحزب الشيوعى العربى، وأخرى كان مجالها مدينة الإسكندرية، وثالثة كان رئيس شبكتها أحد ضباط المخابرات الروس فى السفارة السوفييتية بالقاهرة، وقد أصدر عبدالناصر تعليماته بوقف أى إجراء فى هذه القضية محافظة على العلاقات مع السوفييت.

خامسا: كان لابد من القضاء على القوات المسلحة والمخابرات العامة تمهيدا للاعتماد على الحزب ومنظمات الشباب كما هو متبع فى الأنظمة الشيوعية.

سادسا: ظهور تكتلات فى الحكم كان هدفها تقويض القوات المسلحة والمخابرات العامة حتى تستطيع أن تزحف هذه التكتلات.. كانت تكمن فى الآتى: تكتل برئاسة على صبرى فى الاتحاد الاشتراكى، تكتل برئاسة سامى شرف فى الخارجية والأجهزة الإدارية، تكتل برئاسة زكريا محيى الدين ويضم بعض الأجهزة التنفيذية.

كانت هذه التكتلات واضحة سواء فى الأجهزة التنفيذية أو الإعلامية أو فى لجان الرقابة العليا وتصفية الإقطاع التى تحدثت عنها.. والغريب أننى حينما تحدثت مع

عبدالناصر عن الحرب النفسية التى كان يتعرض لها المشير عامر من الشيوعيين قبل النكسة بشهور، أجاب بأنه نصح المشير بألا يهاجم الشيوعيين لأنهم الوحيدون الذين وقفوا بجانبنا.

سابعا: نمو سلطان الاتحاد الاشتراكى ومحاولة على صبرى تسخير منظمات الشباب لتحقيق أهداف سياسية لمصلحته، إذ قام بإصدار تعليمات بتدريب منظمات الشباب على أعمال الانقلابات ومقاومتها لتصبح كقوة ميليشيا، ولما ناقش المشير عامر هذا الأمر الخطير مع عبدالناصر، قام عبدالناصر بسؤال على صبرى، فأنكر الأمر فى بادئ الأمر، ولكن المشير عامر أيد حديثه بالوثائق، فما كان إلا أن ذهب على صبرى إلى المشير عامر واعتذر له.

هذه بعض الصور التى كانت تتحكم فى الحكم قبل ٥ يونيو، أسطرها لأبين أن النية كانت مبيتة للتخلص من رجال الثورة من قبل المعركة، ولكن النكسة مهدت الطريق لعبد الناصر كى يلصق أخطاءه بغيره كما سأبين ذلك بالتفصيل فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

قمة المأساة

فى مساء الثالث عشر من سبتمبر بدأت أفكر فى حياة جديدة بعد أن أزحت عن كاهلى حمل العمل السياسى الثقيل، وقررت أن مارس هوايتى القديمة التى بدأتها فى سن مبكرة وأنا لا أزال فى السابعة والعشرين من عمرى.. هواية تأليف الكتب.

ما كدت أجلس على المكتب أفتح أمامى الورق الأبيض والأقلام، وأعد تخطيطا للكتب التى أريد استكمالها، بأيها أبدأ حتى دخل على زوج أختى الكبرى حزينا مكتئبا..

نهضت من على مكتبى لأجلس إلى جواره.. وبعد فترة من الصمت قال لى:

فيه خبر خايف أقوله لك علشان صحتك

قلت له:

ـ لا أبدا مفيش حاجة لازم تقول..

قال لى:

- البقية فى حياتك فى عبدالحكيم..

أحسست بصدمة أفجعتنى، وكدت لا أصدق، فرحت أسأله كيف علم بالنبأ، فأبلغنى أنه كان يزور أحد أصدقائه فى عمارة مجاورة لمنزل المشير، فسمع عويلا وصراخا يخرج من منزل المشير.. وخرجت من المنزل سيارة بها أولاد المشير، ولم يتبادر إلى ذهن زوج أختى أن هذا الصراخ كان من أجل وفاة المشير، حتى عاد إلى منزله فاتصل به صديقه ليبلغه أن الذى توفى هو المشير نفسه.

كانت الصدمة عنيفة بالنسبة لى، ذلك أننى لم أفقد صديق العمر فحسب، بل أحسست أيضا بقمة المأساة، وتجسدت أمامى كل صور علاقتى مع عبدالحكيم ومع عبدالناصر.. ومع الثورة.. ومع المخابرات.. ومع الناس.

صور عديدة اختلطت أمامى، وتحجرت الدموع فى عينى فلم أقدر حتى على البكاء.. لم أصدق أن عبدالحكيم قد انتهى، ذلك الإنسان الذى جمع بين الطيبة والوفاء والشهامة والرجولة.. قد راح هكذا فجأة.. لقد مات الإنسان.

أية مأساة هذه، ماذا أفعل وأنا مريض فى منزلى محدد الاقامة لا أستطيع حتى أن أودع صديق عمرى، ورفيق رحلتى الطويلة بأيامها الحلوة والمرة، بما فيها من متاعب وآلام وابتسامات، من انتصارات كثيرة وهزائم قليلة.. هذا الإنسان الذى كان توأم روحى قد نالت منه يد الغدر.. إننى أعيش حبيس جدران منزلى لا أكاد أتبين الصورة الحقيقية لما جرى وسط ضباب كثيف يحيط بكل شئ..

لقد انتهت قصة عبدالحكيم عامر نهاية مأساوية مثل المآسى الاغريقية، أو القصص المثيرة المليئة بالشجاعة.. وفجأة يسدل الستار والقصة لم تكتمل فصولها بعد، ويعيش المتفرجون فى حيرة.. ماذا حدث بالضبط؟ ولماذا كل ذلك؟ من المسئول؟

كل هذه الاسئلة سوف أضع لها إجابات موثقة فى الجزء الرابع من أوراقى من وسط

الدموع والمأساة التى عشتها فى تلك الأيام وفى الأيام التى تلت ذلك، وكانت أكثر سوادا وأشد ظلاما بالنسبة لعلاقات الأخوة والصداقة.

كيف بدأت العلاقات الحميمة بين الأصدقاء؟ وكيف انتهت؟

إنها واحدة من ألا عيب الصراع على السلطة، والتاريخ حافل بالمآسى والصراعات، ولكن تظل هذه المأساة من أكبر المآسى وأعنفها التى شهدها تاريخ مصر الحديث.

لقد كانت حداً فاصلا بين كثير من الأمور التى أستطرد فى الكتابة عنها فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

كم كان عام ١٩٦٧ عاما حزينا حقا.. وسوف يظل أبداً عاما حزينا بالنسبة لمصر وللعرب، وبالنسبة أيضا لعدد من الأشخاص الذين عاشوا المأساة عن قرب والذين ألموا بكل تفاصيلها الكاملة.

صلاح نصر

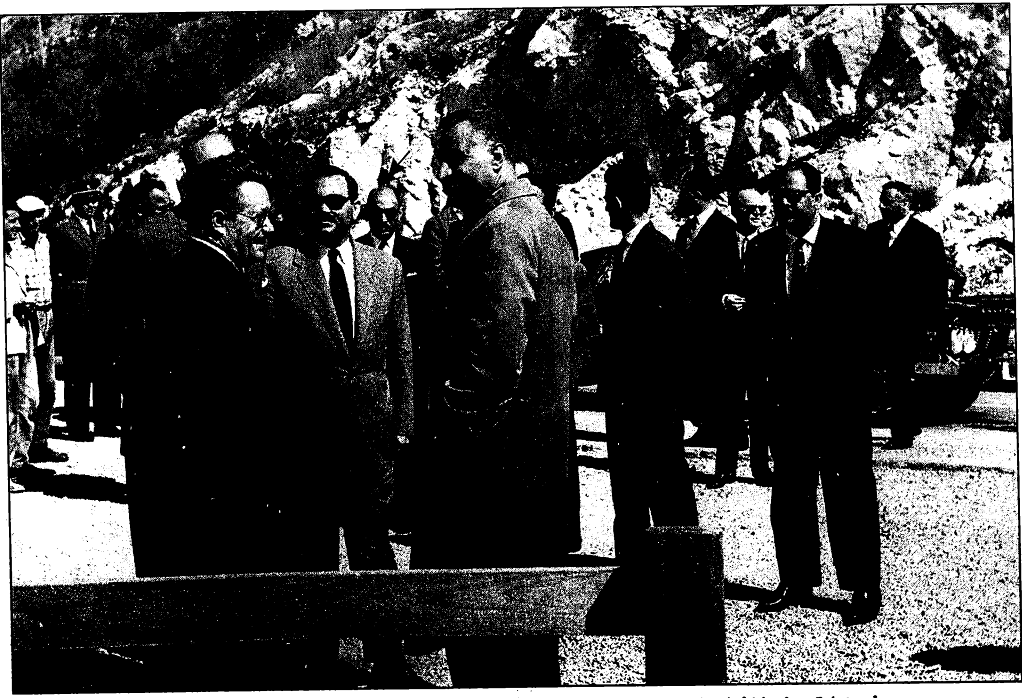
فى زيارة لأحد مصانع السيارات فى إيطاليا

صلاح نصر فى زيارة لإيطاليا ويظهر فى الصورة شعراوى جمعة وكيل جهاز المخابرات فى ذلك الوقت

صلاح نصر أمام البيت الأبيض فى زيارته لأمريكا سنة ١٩٦٢

فى إحدى رحلاته إلى ألمانيا

فى زيارة عبد الناصر ليوغسلافيا سنة ١٩٦٣ يرافقه كمال رفعت وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين وفى الخلف صلاح نصر



فى زيارة يوغسلافيا والسهم يشير إلى محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس عبد الناصر

عبد الناصر يشرب نخب تيتو سنة ١٩٦٣

فى زيارة يوغسلافيا فى أقصى يمين الصورة كمال رفعت وطلعت خيرى وفى أقصى اليسار طبيب عبد الناصر الخاص ثروت أحمد ثروت

حديث بين عبد الناصر وبن بيللا بينما ينظر بومدين بعيداً

استقبال حافل لعبد الناصر فى شوارع العاصمة الجزائرية سنة ١٩٦٣

فى رحلة بحرية فى الجزائر كمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادى ثم صلاح نصر

فى زيارة عبد الناصر للجزائر سنة ١٩٦٣ كانت فلسطين هماً عربياً مشتركاً

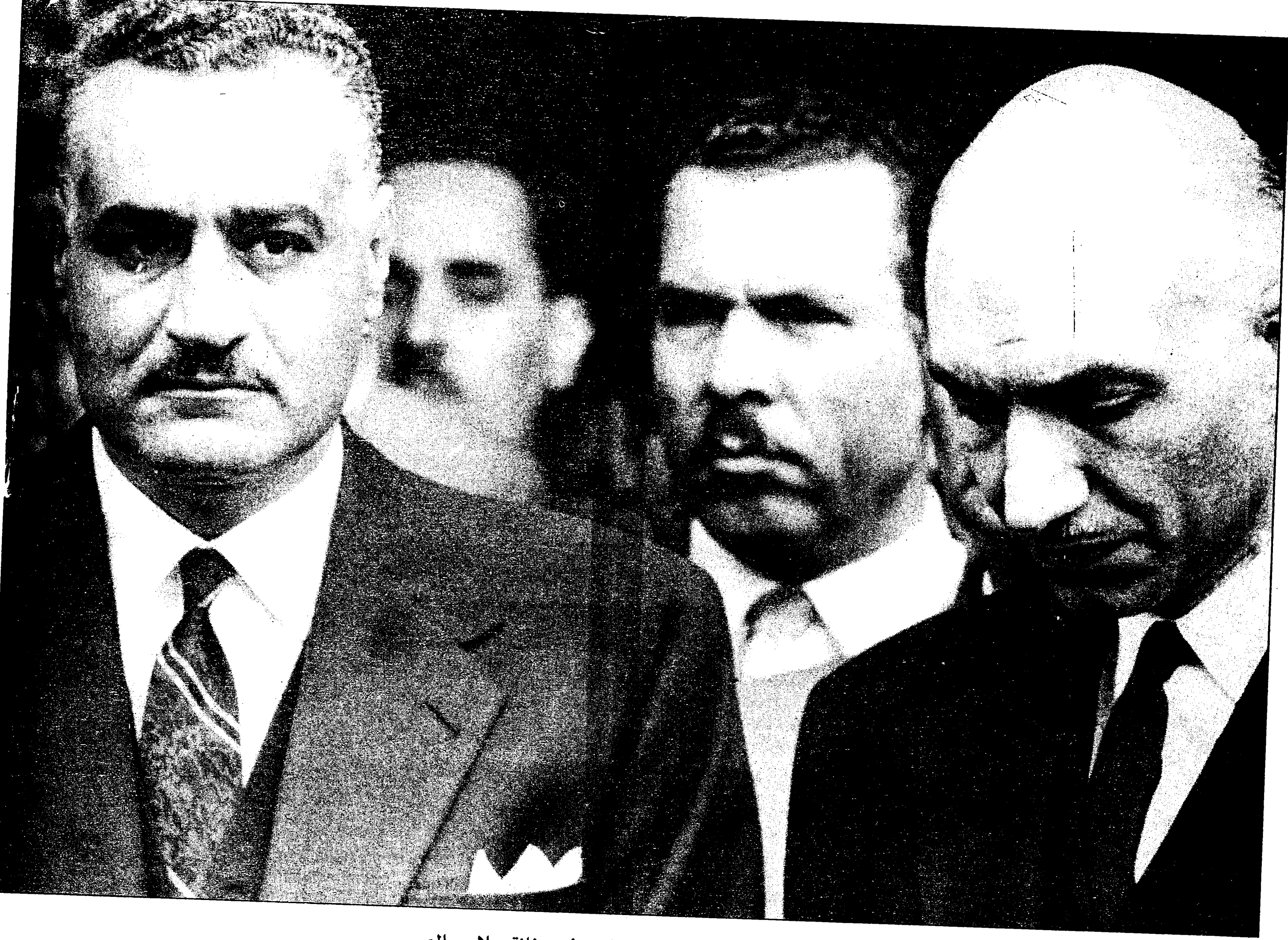
وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر على يساره فى يوم الرياضة بالمخابرات

يوزع هدايا رمزية على متفوقى الأنشطة الرياضية بالمخابرات



الإمام أحمد يربت على ظهر عبد الناصر والملك سعود يراقب المشهد

بعد ثورة السلاسل .. أول زيارة لعبد الناصر إلى اليمن



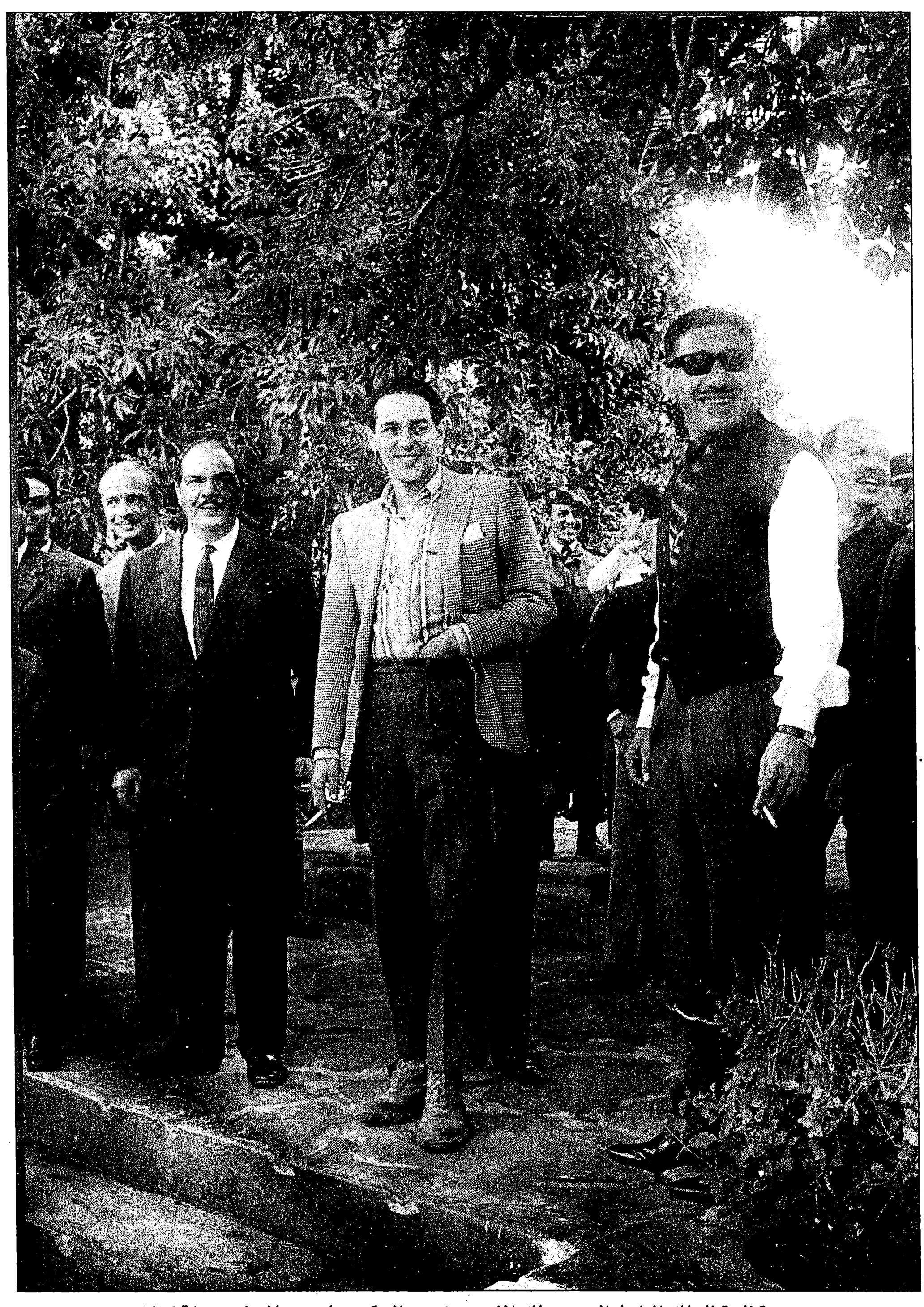
جمال سالم والرئيس عبد الناصر فى جنازة صلاح سالم

الرئيس عبد الناصر يستقبل الإمبراطور هيلاسلاسى

زعماء القبائل اليمنية يرحبون بالرئيس عبد الناصر



عبد الحكيم عامر وبن بيللا فى الجزائر سنة ١٩٦٤



صورة نادرة للملك الراحل الحسن ملك المغرب بين عبد الحكيم عامر وصلاح نصر سنة ١٩٦٤

سنة ١٩٦٤ محاولة لتزويب الجليد بين مصر والمغرب

الرئيس عبد الناصر فى ضيافة چوليوس نيريري

حفاوة أفريقية بالرئيس عبد الناصر

الرئيس عبد الناصر فى غانا سنة ١٩٦٥

أنديرا غاندي تستقبل الرئيس عبد الناصر فى قمة عدم الانحياز التى لم تحضرها سوى مصر والهند ويوغسلافيا

الرئيس عبد الناصر والرئيس تيتو فى قمة عدم الانحياز

ثروت عكاشة يودع المشير عامر قبل زيارة المشير إلى باكستان سنة ١٩٦٦

فى رحلة المشير إلى جنوب شرق آسيا سنة ١٩٦٦

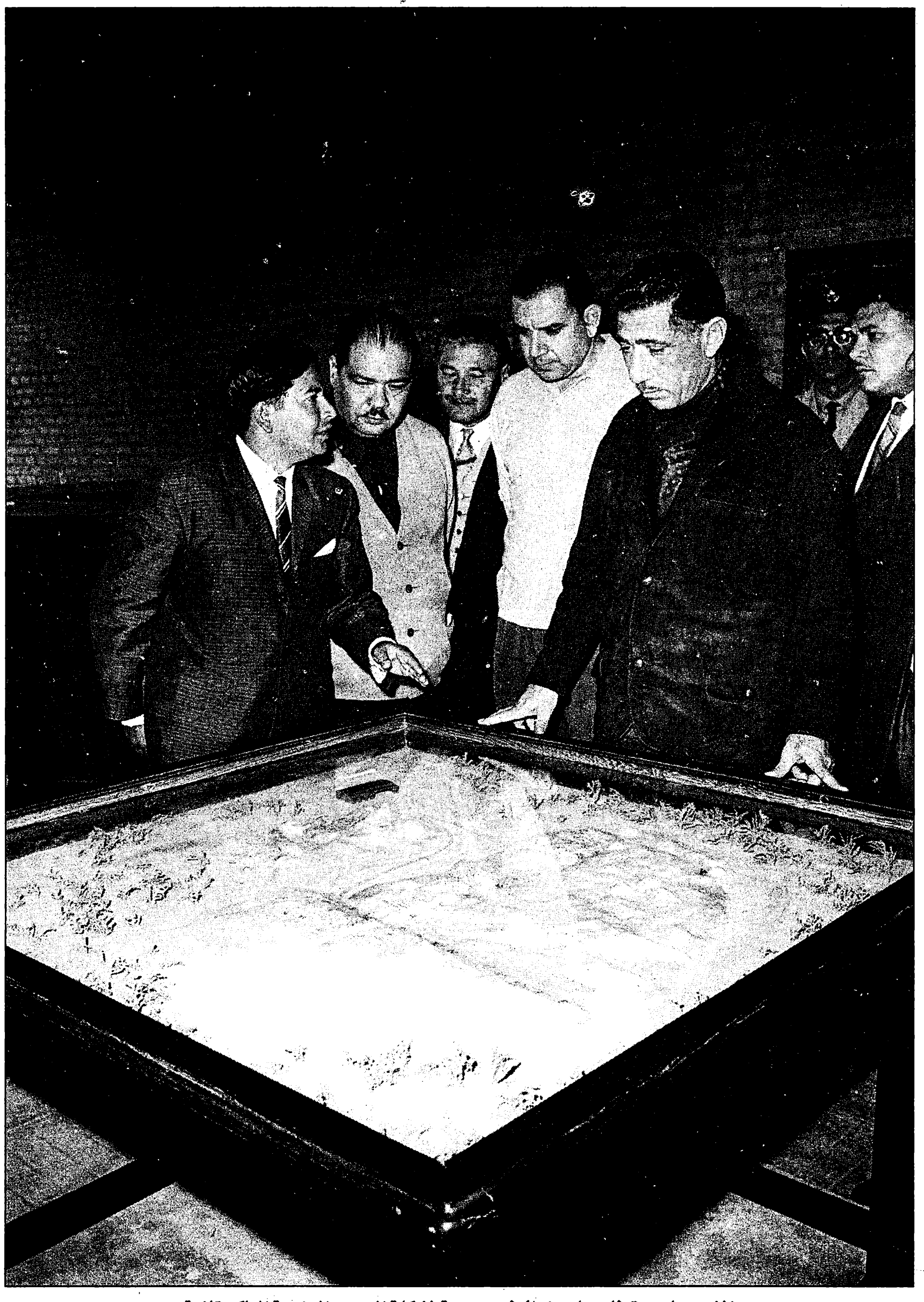
فى زيارة الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٦٦

مباحثات مصرية سوفييتية سنة ١٩٦٦

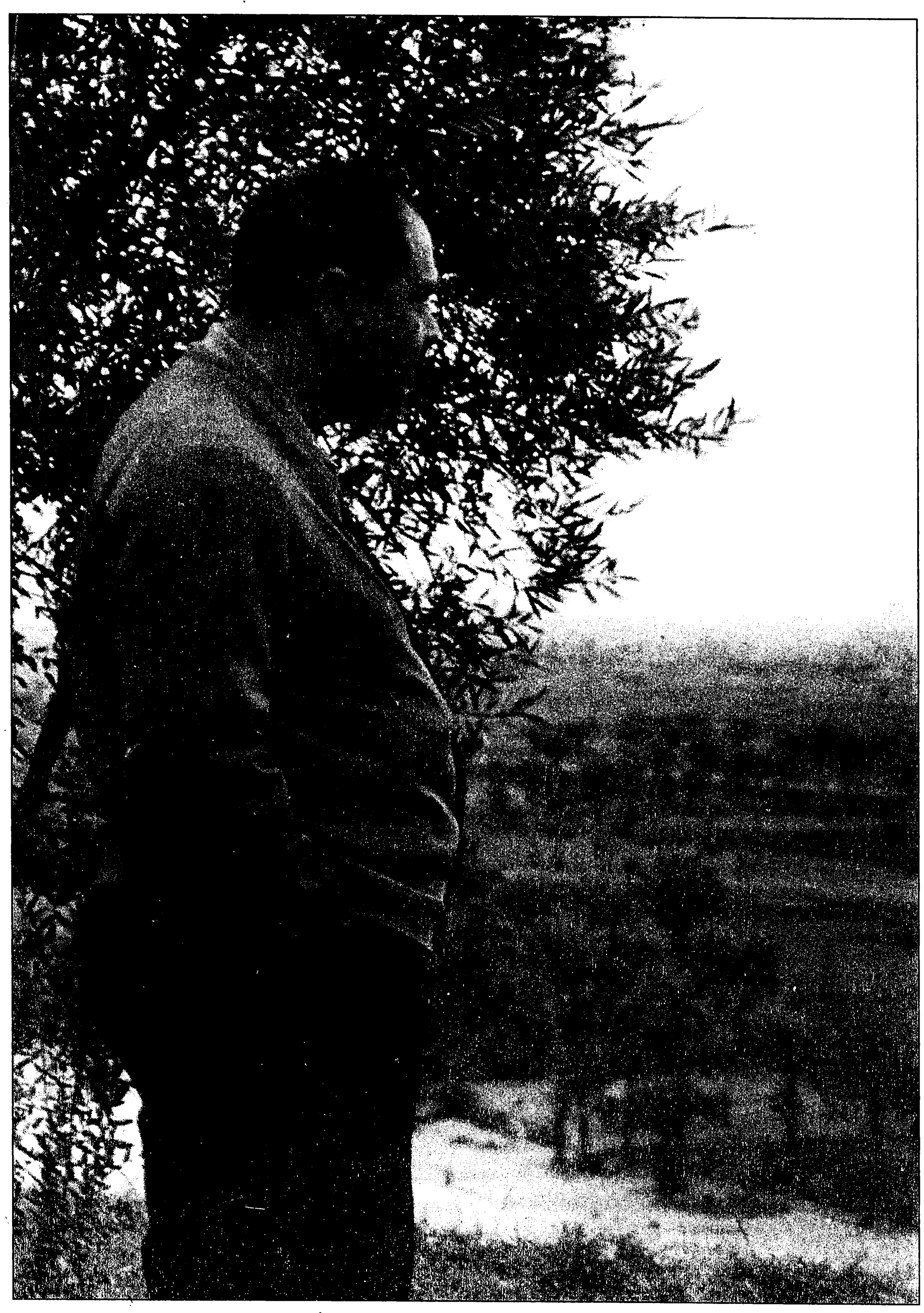
المشير عامر ينصت إلى كلمة ترحيب فى حفل فى السفارة المصرية بموسكو

استقبال حار للمشير عامر فى باكستان

جلسة استرخاء تضم صلاح نصر والمشير عامر فى باكستان



المشير عامر يتطلع على خرائط مجسمة لمشكلة الحدود الهندية الباكستانية



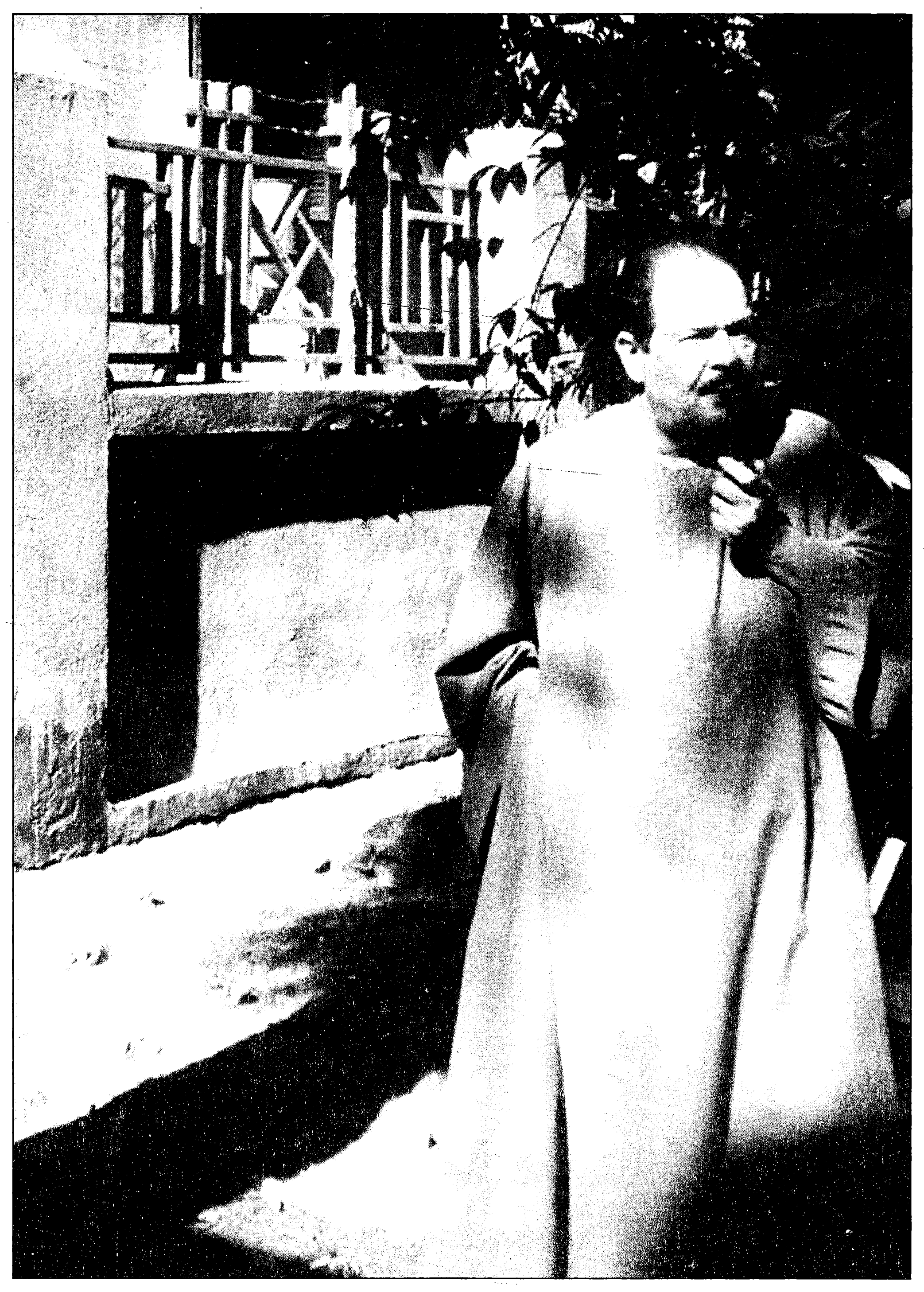
صلاح نصر قبل أن يترك منصبه في لحظة تأمل



أثناء محاكمته حافظ على روحه المرحة رغم الحكم القاسى بسجنه ٤٠ عاماً



الخروج من محكمة الثورة



قبل نهاية رحلة العمر .. العودة إلى القرية - سنتماى



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043